

مع غفرته الى الله العليم الخبير
تأليف
مولانا بن الحسنات المصطفى بن الحسنات
الملكوت بن الملكوت بن الملكوت
سركي رود كوتله غون: ١١٢٢٢٢

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

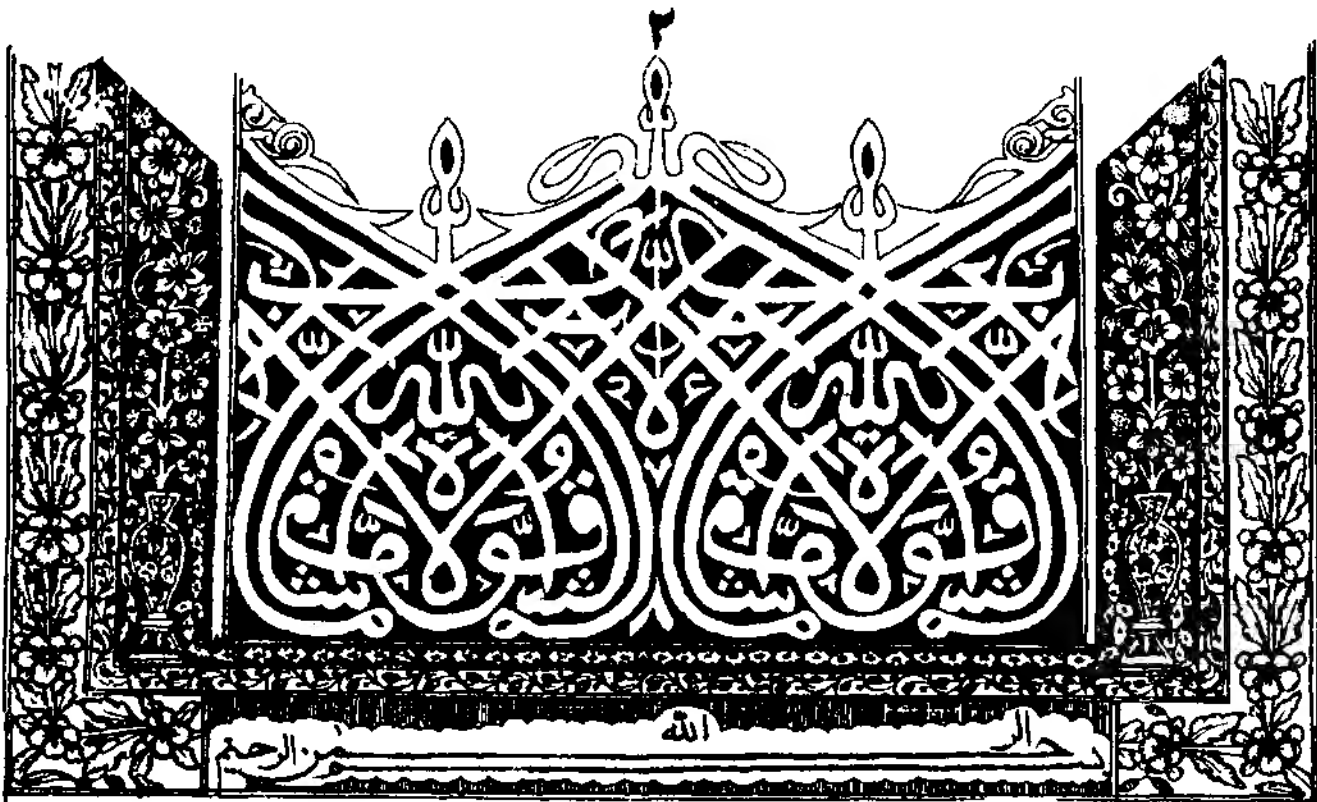
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَكْتَبَةُ شَيْخِ سَيِّدِي

سركي روڈ - کوئٹہ - فون ۸۳۳۲۶۳



حامداً وصلياً أقول ان هذا رسالة مسماة بمقدمة الهداية تفيد البصيرة فإذ رآك مساعداً للهداية غفمتها متعوا من شدة العناء والنوم
محمد عبد الحى بن النعمان الفقيه ذى الفضل الجلى مولانا الحافظ الحاج **محمد عبد الحليم الكنتوي** دام الله الكبر في حياته العريضة
الاقامة في بلدة حيداباد صانها الله عن الشر والفساد متمسكاً بعروة من يلحظه الكفاية فازال من استظل بظل العناية سدة
السنية مطر حال اسباب الداراية هو المستعان في البداية والنهاية الوزير الجواد الاعظم والدستور الكريم الافخم عال الجناح
النواب المستطاب **شيخ احمد الدولة مختار الملك تراب علي خان** بهادر ساراجنياك الخوازمي شريفاً لبارقة
ويدجوده بأسطة الله محابته كما ايت به بحامد الملائرين بحمة النبي سيد الثقلين عليه وآله صلوات ربنا المشقة في رتبته
ست هدايات تحوى المهمات تصدق لقاصد المنفعة والدايات هداية في ترجمة مؤلفات الهداية وذكر تصانيفه اعلم ان مؤلفها هو
شيخ الاسلام الامام لهم بهام الدين ابو الحسن علي بن ابي بكر بن عبد الجليل بن الخليل بن ابي بكر الفراء النخعي من اولاد سيدنا
ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه كان متعبداً بارادته في العلوم فقيهاً اصولياً ثقة تأسكا لقي المشايخ العظم وتبرك بانقاس الائمة الكرام تفقه
على والده وعلى الشيخ الامام بهام الدين علي بن محمد بن اسمعيل الاسدي في التوفيق من سنة خمس ثلثين وخمسمائة وكتب بعض اجدادى نقل
عن خط طرا الذي سيرة اصحاب الهداية ولد عقيب صلوة العصر يوم الاثنين الثامن من رجب سنة احدى عشر وخمسمائة
ووفق كح بيت الله وزيارته قبر الرسول صلى الله عليه وسلم في سنة اربع واربعين وخمسمائة وتوفي ليلة الثلاثاء الرابع عشر من
ذو الحجة سنة ثلث وتسعين وخمسمائة كذا في كشف المظنون وقيل سنة ست وتسعين وخمسمائة ودفن في سمرقند وقد نقل
ان في سمرقند قبة المجددين دفن فيها نحو من اربع مائة نفس كل منهم يقال له محمد صنف وافق واخذ عنه الجم الغفير ولما مات
صاحب الهداية منعوا دفنه بها ودفن بقرها كذا قال المشايخ في رد المحتار وله تأليف منها كتاب مجموع النوازل وكتاب في الفرائض
كتاب التجويد المزيدي وكتاب في المبتدأ وكتاب الكفاية المنتهى وكتاب الهداية ومنها ساطع البحر املداية المبتدأ فقد جمع فيه بين مسائل
مختلقة قد ذكرها الجم الغفير واختار فيه ترتيباً جامعاً للصنعة كما في اختصار الامام محمد بن الحسن وقال في مبداهما وعدا ولو
لشرها رسمه بكفاية المنتهى ثم وفق لشرحها ورسمه بكفاية المنتهى وهو كتاب غني الوجوه في تامين مجلد كذا في مقتا السعادة

هداية
محمد عبد الحى
بن النعمان
الفقيه
ذو الفضل
الجلى
مولانا
الحافظ
الحاج
محمد عبد
الحليم
الكنتوي
دام الله
الكبر في
حياته
العريضة
الاقامة
في بلدة
حيداباد
صانها
الله
عن الشر
والفساد
متمسكاً
بعروة
من يلحظه
الكفاية
فازال من
استظل
بظل
العناية
سدة
السنية
مطر حال
اسباب
الداراية
هو
المستعان
في
البداية
والنهاية
الوزير
الجواد
الاعظم
والدستور
الكريم
الافخم
عال
الجناح
النواب
المستطاب
شيخ احمد
الدولة
مختار
الملك
تراب علي
خان
بهادر
ساراجنياك
الخوازمي
شريفاً
لبارقة

في فصل بيان الاستحقاق وهكذا ذكر في الاسرار هذا من المسامحات فان وضع المسألة في الاسرار في استحقاق بعض شائع ومنها الكلام في
استحقاق بعض بعينه كذا في الكفاية ومنها ما قال في كتاب الذبايح فانه لما خلق مجرى العلق فلما جرى مجرى النفس هذا ليس مجرى النفس
عكسه فان الملقوم مجرى النفس والمري مجرى العلق والماء كذا في الايضاح والمغرب وغيرهما ومنها ما قال في كتاب الذبايح والفتح عرق
ابيض في عظم الرقبة نسبة صاحب النهاية الى السهمي قال هو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة يمتد الى الصلب ومنها ما قال في كتاب
الديات في فصل الشجابر وقال لا وفروا الحسن ان هذا التركيب غريب اثر ولوقال وقال لاهاوز فوا الحسن ان كان صوابا
كذا في العناية ومنها ما قال في كتاب الوصايا في باب العتق في مرض الموت فعند الوديعه اقوى وعندهما سواء اقول هذا من
المسامحات فان الكلب القدام ذكر والخلاف على العكس قال لفقير ابو الليث السمرقندي في كتاب مختلف الرواية والقدر في كتاب
التقريب ونحو الاسرار في شرح الجامع الصغير والصد الشهابي في شرح الجامع الصغير وكما من خط الدين ابو جعفر عمر النفسي في كتاب
المحصر غيرهما قالوا الزعم في الوديعه اقوى وعندهما سواء والتفصيل في غاية البيان ومنها ما قال في كتاب الوصايا في الفصل
لباب العتق في مرض الموت وهو قول محمد اقول لعل المصنف وجد رواية في كتابه لا فاقدر في شرح مختصر لكرخي وشمس الائمة
البهيمى في الكفاية وصاحب التحفة والشيخ ابونصر في شرح الاقطر جعلوا قول محمد تقديم الزكوة على الحج كذا في غاية البيان
ومنها ما قال في كتاب الوصايا في باب الوصية لا اقارب وغيرهما وروى في كتابه لا تزور صفية ان هذا من المسامحات والحواس
جارية كذا يفهم من رواية ابى داود وغيره هكذا في بيان ما هو المراد من ظاهر الرواية اعمان كتبه الرواية المسماة بالاصول
هي لكتب الستة للامام محمد بن الحسن الشيباني المبسوط والزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير
كذا في كشف الظنون وخر المختار فانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت عنه بروايات الثقات فهي ثابتة عنه اما متواترة او مشهورة
كذا قال المشايخ وفي البحر اكتب بظاهر الرواية كتب ستة وبعضهم لم يعد السير الصغير منها في كتبه بظاهر الرواية خمسة كذا اوردوه في
تأليف الانوار حاشية الدلائل المختار لعبد المولى الدمشقي وبعضهم لم يعد منها السير بقسميه كذا قال الخطاوى فظاهر انما كتبت
الاربعة كذا قال مؤيد زاده وفي نتائج الافكار المراد بظاهر الرواية عند الفقهاء رواية الجامعين والزيادات والمبسوط والمراد بغير
ظاهر الرواية عند هذه رواية غيرها وهذا مع كونه شائعا فيما بينهم كونه في مواضع شتى انتهى في العناية المراد بالاصول الجامعان
الزيادات والمبسوط ويعبر عنها بظاهر الرواية انتهى وقال في مفتاح السعادة انهم يعبرون عن المبسوط والزيادات والجامع
برواية الاصول ومن المبسوط والجامع الصغير والسير الكبير بظاهر الرواية ومشهور الرواية وقال السيد السند الشريف في
الاصطلاحات ظاهر المذهب بظاهر الرواية المراد بها ما في المبسوط والجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير وقال
بعض العلماء ان ظاهر الرواية هي المبسوط والزيادات والمحيط انتهى وفيه اما اولاً فبانه يتخالف ما قال هو في موضع آخر
ظاهر الرواية هي الرواية المذكورة في الجامع الصغير والجامع الكبير والزيادات والسير قصاصات محمد واما تصانيفه الاخرى
كالمبسوط وغيره فيطلق على ما فيها غير ظاهر الرواية انتهى فلما ثانياً فبان المحيط ليس من ظاهر الرواية عندنا حد ولا يستبعد
امثال هذا الخطاء عنهم فانهم قال في حاشيته مجرى الروايات المعددين كما يجزى بين الموزعين انتهى اما النوادر فكل مسائل الرواية
لا في كتب الرواية كالرقعات هي مسائل جمعهم اجمعين كان قاضياً بالوقت بغير الرأى المملة وتشديد العقاب مدينة على جانب القرات
رواها عنه محمد بن سماعة عن الكيسانيات هي مسائل املها محمد بن علي بن عمر وسليمان بن شعيب الكيساني نسبة الى كيسان بن جعفر
فنسبت اليه كذا قال الخطاوى وفي مفتاح السعادة ان الكيسانيات جمعها رجل يسمى كيسان والحقا في مسائل جمعهم محمد بن

ما

في كتابه لا تزور صفية ان هذا من المسامحات والحواس

هارون الرشيد كذا قال الخطاوى وفي مقتا السادة ان الهارونيات مسائل جمعها لرجل مسمى بهارون والخراجيات هي مسائل جمعها لرجل مسمى بهارون
 كذا قال الخطاوى في حاشية مرقى الغلام شرح نور الايضاح واما قيل لها غير ظاهر الرواية لاها لم يرد عن محمد بن ابيات ظاهرة ثابتة صحيحة
 كالكتبا ولي ومنها كتب الامالى المروية عن ابي يوسف ولا مال جمع املاوه وهو ما يقوله العالم بما فخر الله عليه من ظهور قلبه ويكتبه التلامذة
 وكان ذلك عادة السلف كذا قال المشامي ثم اعلم ان الامام محمد صنف اوله المبسوط وسماه بالاصل واملا له على اصحابه وليس الميسر
 المروي عنه متعدد في الظاهر ما واهمها مبسوط ابي سليمان الجواليقي وشرح المبسوط جماعة كثيرة كشيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده
 وشمس الائمة الحلواني وغيرهما وصنفوا الشرح مختلفا بكم الامام محمد من غير تقييد للاحكام كما فعل شراح الجامع الصغير كشرح الاسلام
 على الميزدوي وقاضيان في حيث يقال ذكره قاضيان في الجامع الصغير يرا د به شرحه وحيث وقع في الخلاصة نسخة شيخ الاسلام وغيره
 فالمراد شرحهم وروى في الشافعي استحسن مبسوط محمد وحفظه واسلم حكيم من اهل الكتاب بسبب مطالعته وقال هذا كتاب محمد
 الاصغر فكيف كتاب محمد كمال كذا في كشف الظنون ثم بعد صنف الجامع الصغير ولم يرتب مسائله وانما رتب ابو عبد الله الحسن
 ابن احمد الزعفراني الفقيه الحنفية كذا قال قاضيان في شرحه من الجامع الصغير وهو كتاب يشتمل على اربع وخمسة ائمة واثنين وثلاثين مسألة كذا قال الميزدوي
 وجمع فيه ما رواه له ابو يوسف عن ابي حنيفة وروى يوسف مع جلالته كان لا يفرق هذا الكتاب في حضرة في سفره كان في الزمان
 القديم لا يقلل احد القضاء اذا حفظ الجامع الصغير قد شرح جماعة ثم بعد صنف الجامع الكبير قال الشيخ اكمل المدين هو كونه
 مجمل مسائل الفقه جامع كبير قد اشتمل على عيون الروايات ومتون الدرايات وجمع فيه ما رواه له ابو حنيفة وكان من عادات
 الملوك المعظم عيسى بن ابي بكر الايوبي صاحب الشام ان يعطى مائة دينار لمن يحفظ الجامع الكبير وخمسين دينار لمن يحفظ
 الجامع الصغير فاعتنى بشرح الجامع الصغير ثم بعد صنف الزيادات وانما سمي به لانه كان يختلف الى ابي يوسف وكان يكتب من امله
 فجزى على لسان ابي يوسف ان محمد ايشق عليه تخريج هذه المسائل فبلغه فيها مفرعا على مسائله اياها وسهل الزيادات في زيادة على املاه ابو يوسف
 وقيل انما سمي به لانه فارغ من تصنيف الجامع الكبير ثم ذكر في حاكم يد كرها في الكبير فصنفه ثم ذكر في حاكم يد كرها في الكبير فصنفه ثم ذكر في حاكم يد كرها في الكبير فصنفه
 الزيادات كذا قال قاضيان وقد شرحه الكثيرون ثم صنف بعد السير الصغير وقعيد الاوزاعي امام اهل الشام فقال لمن هذا الكتاب
 فقيل ل محمد بن علقم فقال ما اهل العراق والتصنيف في هذا الباب فانه لا علم له به السير فبلغه ذلك محمد فاصنف بعد ذلك السير الكبير
 فلما نظره في الاوزاعي فقال لو لا ما ضمنه من الاحاديث لقلت انه يضع العلم نفسه ثم امر محمد ان يكتب هذا الكتاب في ستين فترا
 وان يحمل الى الخليفة فاعجبه وعده من مفاخر ايامه وهو اخر مصنفاته في الفقه بعد انصرفه من العراق ولهذا لم يرو عنه ابو
 ولعيز كرام ابي يوسف في شئ منه لانه صنفه بعد ما استحكمت الفقرة بينهما وكلما اختار الى رواية عنه قال خبرني الثقة وهذا
 كله من كشف الظنون وقال الخطاوى ان كل تأليف لمحمد وصفت بالصغير فهو من روايته عن ابي يوسف عن الامام وما وصفه الكبير
 فروايتهم عن الامام بلا واسطة هذا يتبين في ترجمة بعض المذكورين في النصف الاخير من الهداية على حسب ما يتبين من صفات
 واحوالهم وقد التزم في ذكر عنوانه ما عتقون به صاحبها من علمه وكيفية اوقافه ونسبه واخرها على ترتيب والهيأة تسميها على الاملا
 انه الميسر بحروف الالف باواسيد ثم كذا قال ابن حجر هو الكتابين بيعت في البندن بفتح الموحدة والمملة بعد ان يكون هو كتابي شاعري
 شهد بلا وغيرهما اثنى عشر ثلثين كذا في التقريب والاول قد سئل خمسة وخمسين وقال الملائكة مات سنة ستين قيل هو اخ من مات من البدرين
 ابن كبر هو عبد الله بن ابي جعفر عثمان بن عامر بن عمر بن كعب بن سعد بن تيمر بن مرق بن كعب التيمي كان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصهره
 وثاني شقيقه ثماني اعمار في الحضر السفر قدام الخيرة بنت حنظل بن اسلم ابواه وكان ملقبا بالعتيق وروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال

هذا هو الكتاب الذي كان يقرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الميسر بحروف الالف باواسيد ثم كذا قال ابن حجر هو الكتابين بيعت في البندن بفتح الموحدة والمملة بعد ان يكون هو كتابي شاعري شهد بلا وغيرهما اثنى عشر ثلثين كذا في التقريب والاول قد سئل خمسة وخمسين وقال الملائكة مات سنة ستين قيل هو اخ من مات من البدرين ابن كبر هو عبد الله بن ابي جعفر عثمان بن عامر بن عمر بن كعب بن سعد بن تيمر بن مرق بن كعب التيمي كان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصهره وثاني شقيقه ثماني اعمار في الحضر السفر قدام الخيرة بنت حنظل بن اسلم ابواه وكان ملقبا بالعتيق وروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال

تلميذ ابراهيم بن يوسف وهو تلميذ ابي يوسف الفقيه الامام نصر بن محمد السمرقندي الحنفي كان من معتقدي الحنفية
 وله شرح على الجامع الصغير على الجامع الكبير وله بستان وتصانيف اخرى توفي سنة ثلث وسبعين وثلثمائة وقيل خمس سبعين وثلثمائة
 وقيل غير ذلك **ابو منصور** هو محمد بن محمد وكان شيخ الحنفية في علم الكلام ينتمي سلسلة تلمذ الى ابي حنيفة بثلث وسائط
 واما تروية مرقية سمرقندي توفي سنة اثنين وثلثين وثلثمائة كذا قال **ابو موسى** الاشعري هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حنيفة
 بفتح الحاء الهلالية وتشديد اللام الموحدة كذا في التفسير صحاب جليل حضار المدينة المنورة بعد فتح خير واستعمله صلى الله عليه وسلم على
 وعدان واستعمله عمر على البصرة وكان الكوفة زمع عثمان فكان حسن الصوت قصير الخفيف اللحم كذا قال للذهبي مات سنة اثنين واثنتين
 وقال الامام اليا فعي سنة اربع واربعين وقال لهيثم بن عدي مات سنة خمسين وقيل سنة احدى وخمسين وعن المدائني سنة ثلث
 وخمسين قيل بالكوفة وقيل بمكة والاشعري نسبة الى اشعر وهو نديت بن ادروان قيل له اشعر لاناه ولدته والشعر على بدنه كذا قال
 ابن خلكان **ابو هرة** كانت له هرة صغيرة كذا قال الشعراني سأل في السنة السابعة كذا قال الامام اليا فعي وهو صحابي وولي جليل القدر
 حافظ الصحابة ثبت سكن الصفقة واستوطنها طول عمر النبي صلى الله عليه وسلم لم ينتقل عنها وكان هو عرييف من سكن الصفقة ومن زلها وكان النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يجهر اهل الصفقة لطعام حضر تقدم الى ابي هرة ليأمرهم لمعرفتهم وبنوا لهم ولهم وكان هو صبور على الفقر الشديد معهما
 عن عائشة الاغنياء فقيها مفتيا قائما بالليل صائما بالليل قال الذهبي يقال وى عن ثمان مائة نفسا خلت في اسمه واسم ابيه فقيل عبد الرحمن
 صحه وقيل ابن غنم وقيل عبد الله بن عائذ وقيل ابن عامر قيل ابن عمر وقيل عامر بن عبد شمس وقيل ابن عمر وقيل سعيد بن الحارث وقيل عبد
 واختاره ابو نعيم في الحلية وقال ابن حجر هبلا اكثر من الاول ويقطع بان عبد شمس غير بعد ان اسلم يقول ابن عمر المدينة في يوم معوية وتقول
 يوما خرومة حطب على ظهره وقال طبري قولا لا يرد في روى عنه انه كان يصلي خلف على رضى الله عنه ياكل من شطاط معاوية ويعتزل القتال
 عن ذلك فقال لصلوة خلف على افضل وسماط معاوية ادسروا قتال اسلم هكذا حكى عنه كذا قال الامام اليا فعي حرق في سنة سبع
 وقيل سنة ثمان وقيل تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة **ابو يوسف** هو الامام القاضي يعقوب بن ابراهيم بن حبيب
 من اولاد سعد بن حبة الانصاري هو اجد الصلابة رضى الله عنهم مشهور في الانصار بآية ورجلة بنت كالت من بني عمر بن عمرو وقيل قتال
 شديدا يوم الخندق مع حلالة سنة فراه النبي صلى الله عليه وسلم وقال من انت فقال سعد بن حبة فقال سعد الله جدا وسير على اسمه رضى الله عنه
 وكان القاضي ابو يوسف من اهل الكوفة وصاحبا بجنيفة وكان فقيها حافظا كان في حفظه اربعون الف حديث من الاحاديث الموثوقة
 بالصحيح وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني ويحيى بن معين وغيرهما وقال ابن عبد البر انه كان يحفظ الحديث ويحفظ خمسين ستمين
 حديثا ثم يقوم فيليها على الناس قد سكن بغداد وتولى القضاء بها ثلثة من الخلفاء المهدي وابنه الهادي ثم هاجر من الرشيد وكان
 بكرمه ويحججه وهو اول من دعى بقاضي لقضاة وكان هو في ذلك حال حين طلب الحديث الفقهاء صعلوكا فيتمتع ابو حنيفة ونعطيته
 دلاهم وكان ابوه وامه يمنعان من تحصيل العلوم والاشتغال ويحضران على تحصيل المعاش وطالبك نيا وهو لا يسلم قولها في هذا الباب حتى
 نفعه الله تعالى بالعلم ورفعه الى الاحتج العليا في المدين والند وقال هلال بن يحيى كان ابو يوسف يحفظ التفسير والمغازي وايام القر وكان اقل علوم
 الفقه وليكن في صحاب ابي حنيفة مثل ابي يوسف وقال علي بن الجعد سمعت ابا يوسف يقول العلم شيء لا يعطيك بعضه حتى تعطيه
 كذا ك وروى انه كان عند عيسى بن جعفر جارية سألته الرشيد ان يهبها له فامتنع وسأل النبي صلى الله عليه وسلم فافان فحلف الرشيد الله لئن لم يفعل هذا
 احدا من لا تقتله وحلف عيسى ان يبيع هذه الجارية او اهبها فكل املك صدقة وكل ملوكي حرو وجنى طالق فسأل الرشيد ابا يوسف هل
 في ذلك مخير قال ابو يوسف نعم يجب عيسى لك نصفها ويبيعك نصفها فكان يبيع الجارية ولم يبع فوهب الرشيد نصفها الجارية

ابو يوسف بن محمد بن يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة الانصاري هو اجد الصلابة رضى الله عنهم مشهور في الانصار بآية ورجلة بنت كالت من بني عمر بن عمرو وقيل قتال شديدا يوم الخندق مع حلالة سنة فراه النبي صلى الله عليه وسلم وقال من انت فقال سعد بن حبة فقال سعد الله جدا وسير على اسمه رضى الله عنه وكان القاضي ابو يوسف من اهل الكوفة وصاحبا بجنيفة وكان فقيها حافظا كان في حفظه اربعون الف حديث من الاحاديث الموثوقة بالصحيح وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني ويحيى بن معين وغيرهما وقال ابن عبد البر انه كان يحفظ الحديث ويحفظ خمسين ستمين حديثا ثم يقوم فيليها على الناس قد سكن بغداد وتولى القضاء بها ثلثة من الخلفاء المهدي وابنه الهادي ثم هاجر من الرشيد وكان بكرمه ويحججه وهو اول من دعى بقاضي لقضاة وكان هو في ذلك حال حين طلب الحديث الفقهاء صعلوكا فيتمتع ابو حنيفة ونعطيته دلاهم وكان ابوه وامه يمنعان من تحصيل العلوم والاشتغال ويحضران على تحصيل المعاش وطالبك نيا وهو لا يسلم قولها في هذا الباب حتى نفعه الله تعالى بالعلم ورفعه الى الاحتج العليا في المدين والند وقال هلال بن يحيى كان ابو يوسف يحفظ التفسير والمغازي وايام القر وكان اقل علوم الفقه وليكن في صحاب ابي حنيفة مثل ابي يوسف وقال علي بن الجعد سمعت ابا يوسف يقول العلم شيء لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كذا ك وروى انه كان عند عيسى بن جعفر جارية سألته الرشيد ان يهبها له فامتنع وسأل النبي صلى الله عليه وسلم فافان فحلف الرشيد الله لئن لم يفعل هذا احدا من لا تقتله وحلف عيسى ان يبيع هذه الجارية او اهبها فكل املك صدقة وكل ملوكي حرو وجنى طالق فسأل الرشيد ابا يوسف هل في ذلك مخير قال ابو يوسف نعم يجب عيسى لك نصفها ويبيعك نصفها فكان يبيع الجارية ولم يبع فوهب الرشيد نصفها الجارية

وأربعين أو بعد ها ونشأ بالطائف وتوجه القتل عبد الله بن الزبير عكة ورمى الكعبة الى ان قتل عبد الله بن الزبير وولا عبد الملك بن
 مولانا الحسين مدته ثم ولاه الكوفة وجمع له العراقيين واستمر في الولاية نحو من عشرين سنة كان فصيحاً بليغاً فقيهاً وكان يرفع انطاعة
 الخليفة فوض على الناس كل ما يروونه من اخوة الترمذي من طريق هشام بن حسان اخصيه من قتل الحجاج صبرا فبلغ ما ثلثة الف وثمان
 الفا وقال عمر بن عبد العزيز لو جاءت كل امه مخبئها وجنابا الحجاج لغلبيتهم كثر جماعتهم وقال طائفة عجب من زبيريته مؤمنا وبأهله
 هو ليس بأهل في سنة خمس وتسعين في رمضان وقيل في شوال ومعه ثلث وقيل اربع وخمسون سنة وتوفي في سنة ثمان وخمسين
 موت الحجاج الى الحسن البصري رحمه الله شكره وقال الله ما نك قد ماتت عنا سنة وكانت به مدينة واسط التي بناها هو بنفسه وانما
 سماها واسط لانها بين البصرة والكوفة ودفن بها وعفي قبره ولجى عليه الماء كذا قال ابن خلكان الحسن بن علي بن ابي طالب
 سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجاؤه من الدنا ولد للنصف من رمضان سنة ثلث وكان اشيبة الناس صلى الله عليه وسلم فيلبن
 الصدر الى الرأس كان اخوه الحسين بن علي رضي الله عنه اشيبة به صلى الله عليه وسلم من صدره الى قلبه فها كما قالوا الحمدلية
 وكان زرعاً متواضعاً حليماً جواداً مات على بايع الناس الحسن فبايعه اربعون الفا ووقع خلافة بينه وبين معوية فذكر الحسن القتال
 وصالحه معوية وبايعه وذلك في بيع الاول سنة احدى واربعين وكانت مدته خلافته قريباً من نصف سنة وانما كانت
 ليتم ما قال صلى الله عليه وسلم في خلافة بعدى ثلثون سنة سقاء السم ووجهه جعلت بنت الاشعث بن قيس فكان مرضه الامهال
 الكبدى وتقطع الامعاء مات وهو ابن خمس واربعين سنة وكسرت في قيل زبير من ذلك في ربيع الاول وقيل في صفر سنة تسع
 واربعين كذا قال الامام اليا فم في قيل سنة خمسين وقيل سنة ست وخمسين ودفن بالبقيع الحسن البصري هو ابو سعيد
 الحسن بن ابي الحسن نيسابا البصري من التابعين كان زاهداً ورعاً فقيهاً واثقاً مولى يزيد بن ثابت لانصار رضي الله عنه ورواه
 مائة ام المؤمنين ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ورواه اقباباً ما في حاجة فيبكي فيعطيه ام سلمة ثدياً ما تعلقه بالان
 امه فذرت عليه ثدياً فيشرب فيرون ان تلك الحكمة والفصاحة فيه من بركة لبن ام سلمة ولداً لستين بقية من خلافة عمر بن
 الخطاب بالمدينة وتوفي بالبصرة مستهل رجب سنة عشرين ومائة رضي الله عنه عشية الخميس دفن يوم الجمعة وقال رجل قبل موته
 الحسن لابن سيرين ان انا رأيت كان طائر اخذ احسن حصاة بالمسجد فقال صدقت رؤياك ما لك احسن فليكن الا قليلاً من
 الحسن ولم يحضر ابن سيرين جنازة لشيء كان بينهما كذا قال ابن خلكان الحسن بن زياد اللؤلؤي قاضي الكوفة صاحب الامام
 ابن حنيفة كان يقول كتبت عن بعض شيوخنا اثني عشر الف حديث وكان راساً في لفقة توفي سنة اربع ومائتين حفصة
 بنت عمر بن الخطاب بالأم المؤمنين تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد تحنيس بن خنيفة سنة ثلث وماتت سنة ثمان وخمسين وقيل
 سنة احدى واربعين حكيم بن حزام بكسر الحاء المهمله وبالزاي المحممة ابو خويلد بن اسد بن عبد العزى القرشي الاسدي المكي وعنه
 ام المؤمنين خديجة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ولد هو في جوف الكعبة ورى انه كان يقول ولدت قبل الفيل ثلث عشر سنة
 وكان من سادات قریش في الجاهلية وكان عالماً بالنسب واسم هو يوم الفتح وله ستون سنة وعاش في الاسلام ستين ومات وهو
 ابن مائة وعشرين سنة كذا قال البخاري سنة اربع وخمسين كذا قال ابراهيم بن المنذر قيل سنة ثمان وخمسين وقيل سنة
 وقال اللعين انه هبيرة قبل ان يموت وكان موته بالمدينة المنورة كذا في نتائج الافكار حقه بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم
 ورضيعه ارضعتها ثوبه جارية بليل للمعين مات يوم احد وقبره هناك يزعمون ان جبريل بن مالك بن النابغة الهذلي يكنى ابا
 صحاب بن البصرة قري عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الجحيم وله ذكر في الصحيحين قري عن موسى في لذييل ان حمل هذا قتل في عهد النبي صلى

عليه وسلم قال بن جاز هذا عندى من الامهات فان كان حيا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنهم **حرف الميم** الميم **خالد**
ابن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عكرمة بن غنم بن القريش الخزرجي من كبار الصحابة يكنى ابا سليمان اسلم بين الحديبية والفتح وشهد موت
ويومئذ سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سيف الله وشهد الفتح وحنيئا وقال لواقدي هو اسلم بعد فتح خيبر اول يوم من صفر سنة
ثمان واستعمله ابو بكر على قتال هل الردة وسئل الكذاب ثم وجه الى العراق ثم الى الشام مات محنصا وقيل بالمدينة سنة احدى
عشرين وقيل سنة ثنتين وعشرين **خبيب** هو صحابي جليل قهر في يدي الكفار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصلى الله عليه
وجعل نبيه صلى الله عليه وسلم بموته بان الله كاتبت في القرآن ثم نسخت **الخضاف** هو ابو بكر احمد بن عمرو الشيباني كان محدثا لكنه
قل امري شيئا الخفية حاسبا علما بالارأى مقدا ما عند المحدثي بالله زاهلا وعرا كان ياكل من صنعة تصانيف
لكن كتابه الخراج وكتاب الحيل والادب القاضى لحكام الوقوف وغيرها ولما قتل المحدثي غيبت دارا لخصاوت ذهبت بعض كتب
وكان قد قارب الثمانين مات ببغداد سنة احدى وستين ومائتين كذا في اعلام النبلاء وقال قاضيان ان الخضاوي كان كبيرا
في العلم **خليل** بن احمد الفراهيدي الازدى هو امام اللغة والعروض والنحو كان بارعا في علم مستنبط علم العروض فاختاره وقيل
انه عابكة ان يرزق على ما سبق اليه فلما رجع من حجة القرع علم العروض فاجتمع هو في البصرة مع ابي عمرو وجلس في
حلقته لكنه لم يباظر معه وما كلمه مات سنة سبعين ومائة وقيل في ستين ومائة **خواهر** رادة هو شيخ الوقت فقيه مولاه
اسمه محمد بن حسين بن محمد البخاري يكنى ابا بكر وهو ابن اخ القاضى بن ثابت محمد بن احمد البخاري لذلك لقب بخواهر رادة وكان من نحوي
العلم توفي ببغداد في جمادى الاولى سنة ثلث وسبعين واربعمائة كذا في اعلام النبلاء وقيل سنة ثلث مائتين اربع مائة وله كتاب الذخيرة وغيره
حرف الزاي **المجزة الزعفراني** هو ابو عبد الله الحسن بن احمد الفقيه الحنفي وهو الذي رتب الجامع الصغير للامام محمد بن الزعفراني
ايضا ابو عبد الحسن بن محمد بن الصباغ كان بارعا في الفقه والحديث ولزم الامام الشافعي حتى تبحر وهو واحد في الاقوال القديمة
عن الشافعي توفي في سنة ثمانين وقيل في رمضان سنة ستين ومئتين وقيل في ربيع الاخر سنة تسع واربعين ومئتين والزعفراني نسبة
الى الزعفرانية وهي قرية بقرب بغداد التي ببغداد تسمى دريا الزعفران منسوبة اليها اقام بتلك الحلة كذا قال ابن خلكان **زفر** هو
ابن المفضل بن قيس بن سليمان من نسل معد بن عدنان فقيه حنفى كان جامع بين العلم والعبادة وكان اول من اصحاب الحديث
ثم غلب عليه الراى وهو قيا اصحابا بجنيفة يقول ابو حنيفة زفرنا قيا سنا وقال حماد بن ابو حنيفة لم يكن بعد ابي يوسف في اصحابنا بن
مثل **زفر** مولاه سنة عشر مائة وتوفي في شعبان سنة ثمان وخمسين ومائة كذا قال ابن خلكان وقال الدمشقي في تعاليق الانوار على
الدر المختار ان كان متوليا قضاء البصرة ومات فيها **الزهرى** هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري كان فقيها
من التابعين في الحديث راى عشرة من الصحابة وكتب عمر بن عبد العزيز الى افاق عليكم يا بن شهاب فاكملا تجدوا احدا اعلم بالسنة لما
منهم وكان ابو جعفر عبد الله بن شهاب شهد مع المشركين بدلا وكان ابا مع مصعب بن الزبير توفي ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة
من رمضان سنة اربع وعشرين ومائة وقيل ثلث وعشرين وقيل خمس وعشرين وهو ابن اثنين وقيل ثلث وسبعين وتوفي في صبيحة احدى
وهي خلف شغب ببلد وهو اواديلان وقيل قريتان بين الحجاز والشام في موضع هو اخر عمل الحجاز اول عمل فلسطين وقيل انه مات في بيته ببيت
وهي قرية عند القرى المذكورة وقبره على الطريق ليدعوا له كل من يمر عليه كذا قال ابن خلكان والزهرى نسبة الى زهرة بن كلاب بن مرة وهي
كبيرة من قريش زيا بن ابي مريم الجرشي قال الجعفي انه تابعي ثقاف ذكره ابن حبان في الثقات وقال الدارقطني زيا بن ابي مريم ثقة وعزم
البخاري ان سمى ياد بن الجراح بن ياد بن الجراح رجل واحد وتبعه على ذلك ابن حبان في الثقات ولا يظهر انهما اشنان فان

عليه وسلم قال بن جاز هذا عندى من الامهات فان كان حيا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنهم
ابن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عكرمة بن غنم بن القريش الخزرجي من كبار الصحابة يكنى ابا سليمان اسلم بين الحديبية والفتح وشهد موت
ويومئذ سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سيف الله وشهد الفتح وحنيئا وقال لواقدي هو اسلم بعد فتح خيبر اول يوم من صفر سنة
ثمان واستعمله ابو بكر على قتال هل الردة وسئل الكذاب ثم وجه الى العراق ثم الى الشام مات محنصا وقيل بالمدينة سنة احدى
عشرين وقيل سنة ثنتين وعشرين
خبيب هو صحابي جليل قهر في يدي الكفار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصلى الله عليه
وجعل نبيه صلى الله عليه وسلم بموته بان الله كاتبت في القرآن ثم نسخت
الخضاف هو ابو بكر احمد بن عمرو الشيباني كان محدثا لكنه
قل امري شيئا الخفية حاسبا علما بالارأى مقدا ما عند المحدثي بالله زاهلا وعرا كان ياكل من صنعة تصانيف
لكن كتابه الخراج وكتاب الحيل والادب القاضى لحكام الوقوف وغيرها ولما قتل المحدثي غيبت دارا لخصاوت ذهبت بعض كتب
وكان قد قارب الثمانين مات ببغداد سنة احدى وستين ومائتين كذا في اعلام النبلاء وقال قاضيان ان الخضاوي كان كبيرا
في العلم
خليل بن احمد الفراهيدي الازدى هو امام اللغة والعروض والنحو كان بارعا في علم مستنبط علم العروض فاختاره وقيل
انه عابكة ان يرزق على ما سبق اليه فلما رجع من حجة القرع علم العروض فاجتمع هو في البصرة مع ابي عمرو وجلس في
حلقته لكنه لم يباظر معه وما كلمه مات سنة سبعين ومائة وقيل في ستين ومائة
خواهر رادة هو شيخ الوقت فقيه مولاه
اسمه محمد بن حسين بن محمد البخاري يكنى ابا بكر وهو ابن اخ القاضى بن ثابت محمد بن احمد البخاري لذلك لقب بخواهر رادة وكان من نحوي
العلم توفي ببغداد في جمادى الاولى سنة ثلث وسبعين واربعمائة كذا في اعلام النبلاء وقيل سنة ثلث مائتين اربع مائة وله كتاب الذخيرة وغيره
حرف الزاي
المجزة الزعفراني هو ابو عبد الله الحسن بن احمد الفقيه الحنفي وهو الذي رتب الجامع الصغير للامام محمد بن الزعفراني
ايضا ابو عبد الحسن بن محمد بن الصباغ كان بارعا في الفقه والحديث ولزم الامام الشافعي حتى تبحر وهو واحد في الاقوال القديمة
عن الشافعي توفي في سنة ثمانين وقيل في رمضان سنة ستين ومئتين وقيل في ربيع الاخر سنة تسع واربعين ومئتين والزعفراني نسبة
الى الزعفرانية وهي قرية بقرب بغداد التي ببغداد تسمى دريا الزعفران منسوبة اليها اقام بتلك الحلة كذا قال ابن خلكان
زفر هو
ابن المفضل بن قيس بن سليمان من نسل معد بن عدنان فقيه حنفى كان جامع بين العلم والعبادة وكان اول من اصحاب الحديث
ثم غلب عليه الراى وهو قيا اصحابا بجنيفة يقول ابو حنيفة زفرنا قيا سنا وقال حماد بن ابو حنيفة لم يكن بعد ابي يوسف في اصحابنا بن
مثل
زفر مولاه سنة عشر مائة وتوفي في شعبان سنة ثمان وخمسين ومائة كذا قال ابن خلكان وقال الدمشقي في تعاليق الانوار على
الدر المختار ان كان متوليا قضاء البصرة ومات فيها
الزهرى هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري كان فقيها
من التابعين في الحديث راى عشرة من الصحابة وكتب عمر بن عبد العزيز الى افاق عليكم يا بن شهاب فاكملا تجدوا احدا اعلم بالسنة لما
منهم وكان ابو جعفر عبد الله بن شهاب شهد مع المشركين بدلا وكان ابا مع مصعب بن الزبير توفي ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة
من رمضان سنة اربع وعشرين ومائة وقيل ثلث وعشرين وقيل خمس وعشرين وهو ابن اثنين وقيل ثلث وسبعين وتوفي في صبيحة احدى
وهي خلف شغب ببلد وهو اواديلان وقيل قريتان بين الحجاز والشام في موضع هو اخر عمل الحجاز اول عمل فلسطين وقيل انه مات في بيته ببيت
وهي قرية عند القرى المذكورة وقبره على الطريق ليدعوا له كل من يمر عليه كذا قال ابن خلكان والزهرى نسبة الى زهرة بن كلاب بن مرة وهي
كبيرة من قريش زيا بن ابي مريم الجرشي قال الجعفي انه تابعي ثقاف ذكره ابن حبان في الثقات وقال الدارقطني زيا بن ابي مريم ثقة وعزم
البخاري ان سمى ياد بن الجراح بن ياد بن الجراح رجل واحد وتبعه على ذلك ابن حبان في الثقات ولا يظهر انهما اشنان فان

عليه وسلم قال بن جاز هذا عندى من الامهات فان كان حيا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنهم

زياد بن الجراح رجل من اهل الجحان وكان زياد بن ابي مريم رجلا من اهل الكوفة كذا قال في تهذيب التهذيب زياد بن رقم
 صحابي نصاري خزيجي يكنى ابا عمرو يقال باعام غزاه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع عشرة سنة وقال بن السكندر اول مشاهد
 الخندق نزل الكوفة وشهد صفين مع علي وكان من خواصه قال خليفة مات بالكوفة ايام المختار سنة ست وستين وقال الهيثم بن
 عدي سنة ثمان وستين وارتقه ابن حبان سنة خمس وستين زياد بن ثابت بن الضحاك صحابي نصاري تجاري عدني يكنى
 ابا سعيد ويقال بوخرجة قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فهو من اهل المدينة وكان يكتب الوحي وكان من اصحاب الفتوى قال
 مسروق كان هومن العلماء الراشدين ويوم مكن قال ابو هريرة مات اليوم خير ايامه وقال ابن عباس في الله لقد دفن اليوم علم كثير قال
 يحيى بن كثير توفي سنة خمس واربعين وقيل سنة ثمان واربعين وقيل سنة احدى وخمسين وقيل سنة خمس وخمسين زياد بن عتيار
 هو ابو عياش صدني من التابعين قال بن جرير انه صدوق وذكره مالك في الموطأ وقال ابن جرير هو مجهول توفي بعض حواشي الهدايات
 ابا حنيفة لما دخل بغداد قال في مناظرة وقعت بينه وبين اهل بغداد زياد بن عياش من لا يقبل حديثا يستحسن هذا الطعن منه
 اهل الحديث حتى قال ابن علقمة كيف يقال ان ابا حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول ان زياد بن عياش من لا يقبل حديثا يفترون قال
 ابن الجوزي قال ابو حنيفة زياد ابو عياش مجهول فان كان هو لم يعرفه فقد عرفه ائمة النقل حروف المسلمين المهمة سعد بن ابى وقاص
 اسمه مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب هو صحابي زهري يكنى ابا اسحق اسلم قد يما في ابن المسيب عنه انه قال
 مكنت سبعة ايام في الثالث الاسلم وقد هاجر قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد بدرا والشاهد كلها وقد رمى يوم احد
 الف سهم وكان مجابا للصلوات وكان امير اهل الكوفة لعروفتهم الله على يد القادسية وذكره غير واحد انه توفي بالعقيق وحمل الى المدينة
 ودفن بالقيع سنة احدى وخمسين وقيل سنة خمس وخمسين وهو ابن ثلث وسبعين وقيل اربع وسبعين وهو آخر
 العشرة المبشرة وفاة سعيد بن هشام الاسدي بالولاء مولى بطي من بني اسد الكوفي من التابعين اخذ العلم
 عن عبد الله بن عباس ومنه التفسير واكثر روايته عنه كان فقيرا عابدا فاضلا وعارفا اما ما حجة على المسلمين روى انه كان له
 ديك يقوم من الليل الصياحه فلم يصح له ليلته حتى اصبح فلم يستيقظ سعيد فشق عليه فقال ماله قطع الله صوته فما سمع له صوت
 بعد ما وكان ابن عباس اذا ناه اهل الكوفة يستفتونه يقول ليس فيكم سعيد بن جبير وكان هو مع عبد الرحمن بن عوف بن الاشعث
 ابن قيس لما خرج هو على عبد الملك بن مروان فلما قتل عبد الرحمن هرب سعيد ومضى بمكة واخذ ويبحث به الى الحجاء لظالم الثقي
 ذبحا ببلدة واسط فبعث ابنه سنة خمس وتسعين وهو ابن سبع واربعين سنة ودفن في ظاهر بلد واسط وقبره يزار فيقول له في مدفنك كان اذا نام
 سعيد بن جبير اخذ الجمار ثوبه ويقول له يا عدو الله فدم قتلتني فيستيقظ مذعورا ويقول مالي ولسعيد بن جبير كذا قال بن خلكان
 سعيد بن المسيب في حكاية المشاة التحية مشددة وقيل بكسر الهمزة مخزوم نسبة الى مخزوم من اجلاده قرشي قال قتادة ما رأيت
 احدا قط احلوا محال ولا حرامونه وكان هو من اهل الكوفة والتابعين واحدا لفقهاء في المدينة ولد له ستين مفضتا من فقه كذا في احمد
 ابن حنبل وكان هو احفظ الناس لحكام عمر واقضية وتلا ما لا يبلغنا من عبد الله بن عمر كان يرسل الى ابن المسيب له عن بعض شأن عمر وهو قال
 قتادة كان الحسن ذا الشك عليه شيء كتب الى سعيد بن المسيب ان هو رجلا ما يحاوره الا ياخذ له طمورا كان له بضاعة تجتمع في ارجل
 حجة وفاته التكبيرة الاولى منذ خمسين سنة واصل الصبر بوضوء العشاء خمسين سنة قال لو اقدمت مات سنة اربع وتسعين خلاوة
 الوليد هو ابن خمسة وسبعين سنة وقال النعمان مات سنة ثلث وتسعين وفي التقريبات بعد التسعين وقيل ناهي الثمانين وقيل له توفي في سنة خمس
 واثم كذا قال بن خلكان الفاتح ابو عبد الله ويقال له سلمان الخير اصله من اهل عمان وقيل من غيره اسلم عند فتح المدينة صلى الله عليه

بالعراق كان قد سمع الحديث وروى عنه ابو بكر الخطيب صاحب التاريخ وصنف في مذهبه مختصرا مشهورا كانت ولادته سنة ثنتين وستين وثلاثمائة وتوفي يوم الاحد الخامس من رجب سنة ثمان وعشرين واربعمائة ببغداد ودفن من يومه بدارة في درب ابي خلف ثم نقل الى تربة في شارع المنصور ودفن هناك بجانب ابي بكر الخوارزمي الفقيه الكوفي والقدير بضم القاف والدال المهملة ونسكون الواو وبعدها راء همزة وهي جمع قدر قال ابن خلكان ولا اعلم سبب نسبته اليها بل هكذا ذكره السمعاني في كتاب الاسابيق وقيل انه نسبة الى بيع القدر ولما ولى عملها وقيل لقد واسم قربة **حرف الكاف والكرخي** هو الامام ابو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال كان من ثقات الخفية وشيوخهم وله مختصر في الفروع الخفية شرحه القندوزي وتوفي سنة اربعين وثلاثمائة **حرف اليم ومارية** اثر سيدها ابراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم كانت قبيلة اهد له صلى الله عليه وسلم المقوقس ملك الاسكندرية ومصر مات سنة السادسة عشرة كما قال الامام الفايدي **مالك** بن انس بن مالك بن ابي عامر بن عمرو الاصمعي ابو عبد الله المدني الفقيه امام دار الهجرة راسل المتقين من كبار اتباع التابعين كما قال ابن حجر كان هو اذا اراد ان يحدث توضا واجلس على صدر فراشه ورمى بحبته وتمكن في جلوسه بوقار وهياة ثم حدث وكان يكره ان يحدث على الطريق او قائما او مستجلا وكل هذا لتعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لا يركب في المدينة المنورة مع ضعفه وكبر سنه ويقول لا اركب في مدينة فيرهاب جثة رسول الله صلى الله عليه وسلم من فوته كانت ولادته سنة خمس وتسعين للهجرة وقيل سنة ثلث وتسعين وقيل سنة تسعين وتوفي لعشر مضين من ربيع الاول سنة تسع وسبعين بعد المائة وقيل سنة ثمان وسبعين ومات بالمدينة ودفن بالبقيع وروى الترمذي عن ابي هريرة عن عمر حاشوا ان يضربوا للناس كبا دلال يطلبون العلم فلا يجدون احدا اعلم من عالم المدينة قال سفيان بن عيينة انه نزل اليه بن انس مثله عن عبد الرزاق كما في مشكوة واما صبي بنتي الهرة وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة نسبة الى ذي صبر واسمه الحارث بن عوف وهو من يغرب بن فحطان وهي قبيلة كبيرة باليمن **محمد** بن الحسن بن فودال الشيباني بالكوفة الامام الفقيه الكوفي وهو ابن خالته انفا النخعي النخعي واصله من قرية صلي باب مشق في وسط الغوطة اسمها خرسا وقد ام ابوه من الشام الى العراق واقام بواسط فولد له بها محمد ونشأ هو بالكوفة وطلب الحديث وحضر مجلس ابي حنيفة سنين ثم تفقه على ابي يوسف واخذ الحديث من الامام مالك وصنف الكتب الكثيرة حتى قيل انه صنف في العلوم الدينية تسعمائة وتسعة وتسعين كتابا وكان هو رحمه الله فصيحا لغويا اديبا استند بقوله ابو عبيد في غريب الحديث وروى بينه وبين الامام الشافعي مجالسا تروى هو بالشافعي فوض اليه كتبه وماله حتى قال الامام الشافعي من علم محمد بن الحسن وقره يعبه وقال ايضا امر الناس علي في لفقه محمد بن الحسن وقال ايضا ما لرئت سمينا ذكيا الا محمد بن الحسن وكان الرشيد قد ولاه قضاء الرقة ثم عزله عنها وقد ام ببغداد ولم يزل هو ملازما للرشيد حتى خرج الى الرقي خرجته الاولى فخرج معه مات برتبة قرية من قرى الرقي في سنة تسع وثمانين ومائة ومولده سنة خمس وثلثين وقيل احدى وثلاثين وقيل اثنتين وثلاثين ومائة وتوفي بمات هو مات الامام في النحو والقراءة ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي حتى قيل ان الرشيد كان يقول فنت الفقه والعربية بالرقي **محمد** بن قائل هو من الخد بن عن تبة الانبا عن لم يلق التابعين واصله من الرقي مات بعد المائتين كما قال ابن حجر **معوية** بن ابي سفيان صخر بن حرب ابن امية الاموي ابو عبد الرحمن صحابي سلم قيل افتخر وقل دم الفخر وروى انه كان كاتبيا لعمى ودعا للنبي صلى الله عليه وسلم حيث قال اللهم علم معوية الحساب والكتاب بوق العذاب بوصا لمع الحسن بن علي قول الامام محمد بن علي في رجب سنة ستين وقد قارب المائتين **حرف النون النخعي** هو ابراهيم بن زيد بن قيس بن النضر النخعي بفتح النون وكذا باعر ان كوفي فقيه ثقة من التابعين كان مفتيا لاهل الكوفة مات سنة ستين وقيل خمس وتسعين وهو بن خمسين وقال ابن خلكان الاصل ان كان بن تسع واربعين سنة وتسبته الى النخعي ففتح النون والحاء المهملة وبعدها عين مهملة

فهرس مطالب الهداية

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٦٨	فصل المسائل المتفرقة	١٩٩	كتاب الدعوى	١٣٢	كتاب القاضى	٢٢٢	كتاب البيوع
٢٦٩	فصل الاختلاف	٢٠١	كتاب البين	١٣٦	فصل المحبس	٢٠	فصل دخول بناء الدار فى البيع
٢٧١	كتاب الوديفة	٢٠٥	فصل كيفية البين والاستحلال	١٣٨	كتاب القاضى الى القاضى	٢٢٢	كتاب خيار الشرط
٢٧٢	كتاب العارية	٢٠٤	كتاب التحالف	١٢٠	فصل قضاء المرأة	٢٠	كتاب خيار الردية
٢٨١	كتاب الهبة	٢١٢	فصل من لا يكون خصما	١٢٣	كتاب التكميم	٢٢٢	كتاب خيار الغيب
٢٨٢	ما يصح رجوعه و ما لا يصح	٢١٦	ما يصح الرجوع له	١٢٢	فصل من كتب للقضاء	٥٣	كتاب البيع الفاسد
٢٨٩	فصل هبة الجارية الاحكام	٢٢٢	فصل التنازع بالايدي	١٢٤	فصل القضاء بالوارث	٦٥	فصل احكامه
٢٩٠	فصل الصدقة	٢٢٢	كتاب دعوى النسب	١٥١	فصل بيان ما يجزى القاضى	٦٩	فصل ما يكره
٢٩١	كتاب الاجارات	٢٢٩	كتاب الافرار	١٥٣	كتاب الشهادة	٤٠	كتاب ما يكره
٢٩٢	الاجرة متى يستحق	٢٣٣	فصل مسائل الحمل	١٥٤	فصل ما يتحمل الشايع	٤١	كتاب الاقارب
٢٩٥	فصل عدم استحقاق تلام الجوار بعضه	٢٣٢	كتاب الاستثناء وما فى معناه	١٥٩	كتاب من يقبل شهادته ومن لا يقبل	٤٣	كتاب المراجعة والتولية
٢٩٩	ما يجوز من الاجارة و ما يكون خلافا فيها	٢٣٠	كتاب اقرار المرفوض	١٦٥	كتاب الاختلاف فى الشهادة	٤٤	فصل بيع المنقول وجيز
٢٩٩	الاجارة الفاسدة	٢٣٢	فصل من اقر بفساد يولد مثله	١٦٨	فصل الشهادة على الارث	٤٩	كتاب الربا
٣٠٤	كتاب ضمان الاجير	٢٣٣	كتاب الصلح	١٦٩	كتاب الشهادة على الشهادة	٨٨	كتاب المحقق
٣٠٨	الاجارة على احد الشرطين	٢٣٥	فصل ما يجوز من الصلح وما لا يجوز	١٤١	فصل شاهد الزور	٩	كتاب الاستحقاق
٣١٠	كتاب اجارة العبد	٢٣٨	كتاب الرجوع بالصلح والتوكيل	١٤٢	كتاب الرجوع عن الشهادات	٩٠	فصل بيع الفضولى
٣١١	كتاب الاختلاف	٢٣٩	كتاب الصلح فى الدين	١٤٦	كتاب الوكالات	٩٣	كتاب السلم
٣١٢	كتاب فسخ الاجارة	٢٥١	فصل الدين المشترك	١٨٠	كتاب الوكالات بالبيع والشراء	١٠٣	كتاب منفورة
٣١٥	كتاب منفورة	٢٥٢	فصل التنازع	١٨٠	كتاب الشراء	١٠٦	كتاب المصنوع
٣١٦	كتاب المكاتب	٢٥٥	كتاب المضاربة	١٨٦	فصل التوكيل بشراء نفس العبد	١١٢	كتاب الكفالة
٣١٨	فصل الكفالة الفاسدة	٢٦٠	كتاب المضارب يضارب	١٨٤	فصل البيع	١٢٥	فصل ضمان
٣٢١	ما يجوز للمالك ان يفعله	٢٦٣	فصل ادخل عبد المضارب فى المضاربة	١٩١	فصل بيان تصرف الوكيلين	١٢٦	كتاب كفالة الزوجين
٣٢٣	فصل من يخل فى الكفالة تبعا	٢٦٥	فصل عزل والقيمة	١٩٢	كتاب الوكالات بالخصومة والقبض	١٢٨	كتاب كفالة العبد وعنه
			ما يفعله المضارب	١٩٤	كتاب عزل الوكيل	١٢٩	كتاب الحوالة

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٠٣	فصل في الحائط المائل	٢٩٤	فصل في طبع العصير	٢٠٦	مسألة متفرقة	٣٢٥	فصل في اذا ولدت المكاتبه من المولى
١٠٤	فصل في جناية البيعة والجناية عليها	٢٩٨	كتاب الصيد	٢٠٨	كتاب القنينة	٣٢٨	من يكاتب عن العبد
١١٣	فصل في جناية الملوكة والجناية عليه	٢٩٩	فصل في الجوارح	٢١١	فصل في ما يقسم وما لا يقسم	٣٣٠	كتاب العبد المشترك
١٢٢	فصل في احكام الجناية على العبد	٥٠٦	فصل في الرمي	٢١٢	فصل في كيفية القنينة	٣٣٣	موت المكاتبه ومجرم مومت المولى
١٢٥	فصل في جناية المدبر وام الولد	٥١٣	كتاب الرهن	٢١٤	فصل في دعوى النكاح في القنينة والاستحقاق فيها	٣٣٨	كتاب الولاء
١٢٤	فصل في غصب العبد والمدبر والصبي والجناية في ذلك	٥٢١	فصل في يجوز ارتكابه والارتكابه به وما لا يجوز	٢١٨	فصل في منع القنينة	٣٣٢	فصل في ولا المهر الاقاة
١٣١	فصل في الفساح	٥٣١	فصل في رهن الاثنين	٢٢٠	فصل في المداية	٣٣٣	كتاب الكراهة
١٣١	كتاب الماقل	٥٣٣	فصل في الرهن الذي يوضع على يد العدل	٢٢٢	كتاب المزارعة	٣٣٤	فصل في الاكرام على المملوكات في السعة
١٥٠	كتاب الصايا	٥٣٨	فصل في التصرف في الرهن والجناية عليه وجناية على غيره	٢٢٩	كتاب المساقاة	٣٣٩	كتاب الحجر
١٥٠	فصل في حصة الوصية ما يجوز من ذلك وما لا يجزى وما يكون رجوعا عنه	٥٥١	فصل في المسائل المتفرقة	٢٣٢	كتاب المذابح	٣٥١	الحجر ففساد
١٥٤	فصل في الوصية ثلث اموال	٥٥٥	كتاب الجنايات	٢٣٨	فصل في ما يحل اكله وما لا يحل	٣٥٥	فصل في صا البليغ
١٤٨	فصل في اعتبار حارة الوصية	٥٥٨	فصل في ما يجب القصاص فلا يوجب	٢٣٩	كتاب الاضحية	٣٥٦	كتاب الحجر بنسب الدين
١٤٩	فصل في القتل في مرض الموت	٥٦٢	فصل في شتر السيف على المسلمين	٢٤١	فصل في الكراهية	٣٥٩	المأذون
١٤٣	فصل في الوصايا من حقوق المدعو	٥٦٥	فصل في القصاص فيما دون النفس	٢٤٣	فصل في الاكل والشرب	٣٦٩	فصل في احكام اذن العبد والمعتوه
١٤٥	فصل في الوصية لا تقارب وغيره	٥٦٨	فصل في الصلح عن القصاص	٢٤٦	فصل في اللبس	٣٦٠	كتاب الغصب
١٤٩	فصل في الوصية بالنكاح والنفقة والفرقة	٥٤١	فصل في حكم التعلين	٢٤٦	فصل في الوطى والنظر والمس	٣٦٢	فصل في ما يغير فعل الغاصب
١٨٢	فصل في وصية الذمي	٥٤٦	فصل في الشهادة في القتل	٢٤٦	فصل في الاستبراء وغيره	٣٦٨	فصل في تعيين العين المصنوع
١٨٤	فصل في الرضى وما يملكه	٥٤٨	فصل في اصدار حال القتل	٢٤٦	فصل في البيع	٣٨٢	فصل في غصب ما لا يتقوم
١٩٥	فصل في الشهادة	٥٨٠	كتاب الديات	٢٤٦	مسألة متفرقة	٣٨٤	كتاب الشفعة
١٩٤	كتاب الخنثى	٥٨٢	فصل في ما دون النفس	٢٤٦	كتاب احوال الموات	٣٩٠	طلب الشفعة والغصب فيها
١٩٤	فصل في بيان	٥٨٢	فصل في الشجاج	٢٤٥	فصل في مسائل الشرب	٣٩٥	فصل في الاختلاف
١٩٤	فصل في احكامه	٥٨٨	فصل في دية ما لا يبيد وغيره	٢٨٢	فصل في المياه	٣٩٦	فصل في ما يؤخذ به الشفع
٢٠٠	مسألة شتى	٥٩٥	فصل في الجنتين	٢٨٢	فصل في كرى الانهار	٣٩٨	فصل في اذا خير الشفع
٢٠٣	خاتمة الطبع	٥٩٤	فصل في ما يحد الرجل في الطريق	٢٨٦	فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه	٢٠٠	فصل في ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب
				٢٨٩	كتاب الاشرية	٢٠٣	فصل في ما ينظر فيه الشفعة
						٢٠٦	فصل في ما تنقطع فيه الشفعة

بسم الله الرحمن الرحيم له قوله كذبه البعير إلى اعلم بأن الله سبحانه وتعالى جعل المال سببا للدعوة للتصالح، فليكون له

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

في كل موضع وفي الاخذ على سبيل التغالب فساد والله لا يحب الفساد والى ذلك اشار الله سبحانه وتعالى ، بقية ٢٥

في النفيس والمحسوس الصحيح المراضة قال ذوالجمل المتعاقد من البيع قال الجمل خيارا
 قبل في المجلس نشأ رده وهذا خيار القبول لانه لم يثبت له الخيار بل حكم العقد من غير رضا واد
 لم يعطيه ابد قبوله الا في المجلس من جملة من ابطال خيار الغير في المجلس لان المجلس جامع
 للمتفرقات فاعتبرت سعادته وسأفة واحد دفع للعسر وتحقيقا لليسر والكتاب كالمخطوب وكذا ارسال حتى
 اعتبر مجلس بيع الكتاب واداء الرسالة وليس ان يقبل في بعض البيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن
 لعدم رضا الاخر يتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام
 عن المجلس قبل القبول ابطال لا يجب لان القيام دليل لا عراض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذ
 حصول لا يجب القبول لزوم البيع ولا خيار واحد منهما الامتناع وعدم روية وقال الشافعي يثبت
 لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام المتبايعا بالخيار لم يتفرقا ولنا في الفسخ ابطال جوف
 فلا يجوز والمحدث محمول على خيار القبول وفيه إشارة اليقظا متبايعا حال المباشرة لا بعد او يتجمله

والله اعلم بالصواب فان الشافعي يثبت خيار المجلس في البيع المراضة قال ذوالجمل المتعاقد من البيع قال الجمل خيارا
 قبل في المجلس نشأ رده وهذا خيار القبول لانه لم يثبت له الخيار بل حكم العقد من غير رضا واد
 لم يعطيه ابد قبوله الا في المجلس من جملة من ابطال خيار الغير في المجلس لان المجلس جامع
 للمتفرقات فاعتبرت سعادته وسأفة واحد دفع للعسر وتحقيقا لليسر والكتاب كالمخطوب وكذا ارسال حتى
 اعتبر مجلس بيع الكتاب واداء الرسالة وليس ان يقبل في بعض البيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن
 لعدم رضا الاخر يتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام
 عن المجلس قبل القبول ابطال لا يجب لان القيام دليل لا عراض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذ
 حصول لا يجب القبول لزوم البيع ولا خيار واحد منهما الامتناع وعدم روية وقال الشافعي يثبت
 لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام المتبايعا بالخيار لم يتفرقا ولنا في الفسخ ابطال جوف
 فلا يجوز والمحدث محمول على خيار القبول وفيه إشارة اليقظا متبايعا حال المباشرة لا بعد او يتجمله

والله اعلم بالصواب فان الشافعي يثبت خيار المجلس في البيع المراضة قال ذوالجمل المتعاقد من البيع قال الجمل خيارا
 قبل في المجلس نشأ رده وهذا خيار القبول لانه لم يثبت له الخيار بل حكم العقد من غير رضا واد
 لم يعطيه ابد قبوله الا في المجلس من جملة من ابطال خيار الغير في المجلس لان المجلس جامع
 للمتفرقات فاعتبرت سعادته وسأفة واحد دفع للعسر وتحقيقا لليسر والكتاب كالمخطوب وكذا ارسال حتى
 اعتبر مجلس بيع الكتاب واداء الرسالة وليس ان يقبل في بعض البيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن
 لعدم رضا الاخر يتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام
 عن المجلس قبل القبول ابطال لا يجب لان القيام دليل لا عراض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذ
 حصول لا يجب القبول لزوم البيع ولا خيار واحد منهما الامتناع وعدم روية وقال الشافعي يثبت
 لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام المتبايعا بالخيار لم يتفرقا ولنا في الفسخ ابطال جوف
 فلا يجوز والمحدث محمول على خيار القبول وفيه إشارة اليقظا متبايعا حال المباشرة لا بعد او يتجمله

والله اعلم بالصواب فان الشافعي يثبت خيار المجلس في البيع المراضة قال ذوالجمل المتعاقد من البيع قال الجمل خيارا
 قبل في المجلس نشأ رده وهذا خيار القبول لانه لم يثبت له الخيار بل حكم العقد من غير رضا واد
 لم يعطيه ابد قبوله الا في المجلس من جملة من ابطال خيار الغير في المجلس لان المجلس جامع
 للمتفرقات فاعتبرت سعادته وسأفة واحد دفع للعسر وتحقيقا لليسر والكتاب كالمخطوب وكذا ارسال حتى
 اعتبر مجلس بيع الكتاب واداء الرسالة وليس ان يقبل في بعض البيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن
 لعدم رضا الاخر يتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام
 عن المجلس قبل القبول ابطال لا يجب لان القيام دليل لا عراض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذ
 حصول لا يجب القبول لزوم البيع ولا خيار واحد منهما الامتناع وعدم روية وقال الشافعي يثبت
 لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام المتبايعا بالخيار لم يتفرقا ولنا في الفسخ ابطال جوف
 فلا يجوز والمحدث محمول على خيار القبول وفيه إشارة اليقظا متبايعا حال المباشرة لا بعد او يتجمله

والله اعلم بالصواب فان الشافعي يثبت خيار المجلس في البيع المراضة قال ذوالجمل المتعاقد من البيع قال الجمل خيارا
 قبل في المجلس نشأ رده وهذا خيار القبول لانه لم يثبت له الخيار بل حكم العقد من غير رضا واد
 لم يعطيه ابد قبوله الا في المجلس من جملة من ابطال خيار الغير في المجلس لان المجلس جامع
 للمتفرقات فاعتبرت سعادته وسأفة واحد دفع للعسر وتحقيقا لليسر والكتاب كالمخطوب وكذا ارسال حتى
 اعتبر مجلس بيع الكتاب واداء الرسالة وليس ان يقبل في بعض البيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن
 لعدم رضا الاخر يتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام
 عن المجلس قبل القبول ابطال لا يجب لان القيام دليل لا عراض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذ
 حصول لا يجب القبول لزوم البيع ولا خيار واحد منهما الامتناع وعدم روية وقال الشافعي يثبت
 لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام المتبايعا بالخيار لم يتفرقا ولنا في الفسخ ابطال جوف
 فلا يجوز والمحدث محمول على خيار القبول وفيه إشارة اليقظا متبايعا حال المباشرة لا بعد او يتجمله

بقية ٢٤ في قوله (يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض مكم والتجارة
 نزعان حلال ليس في الشرع بيعا وحرام لسعي سببا وكل واحد منها تجارة فان الله اخبر عن الكفرة انكارهم

سالتانی
 وانشئت من الفلک
 فوینست یجمع المفسد علی الدیم
 استوی الیوم و قال فلما لم یستجج الغوفان
 استوی الماتیه انما کما استوی فی الفلک
 و خلعت الاسم کلاما علی الفلک
 مع ان طلسن اسم الیوم کما کن
 جنت بطریق علی الواحدین
 من انی و انشئت من انات اسم
 الیوم و منعت الی اقدوس من کل
 مشکا فابا ع عبد ایت و اسم
 علی الفلک من الیوم
 انشائی و انشئت الیوم
 فو انک کنت الیوم و ما صاب
 فو انک کنت الیوم و ما صاب
 فو انک کنت الیوم و ما صاب

جملہ
 کتاب
 المیوع
 السالین السالین
 قبل الاستغفار ذکرہ
 تکمل المسالین بعد الاستغفار
 والافان
 القدر وحده
 وانما اور وساد
 ان تعریف الصفات
 يحصل بطريق الدلائل
 وكثرة الاستعمال
 كان على غالب نقد البديهي
 جرى في السبع للبدلي
 المصدر التقدير
 والفتنة مسكوكا
 قوله في الاستغفار
 البين
 متعلقه في الاستغفار

[illegible]

بقية ٢٤ اوراق من الغنم اوزناراع من الجوز بكذا الصم البع ١٢ وقد ظهر من كل هذه المادة انه لا يشترط ان كمية المبيع بان يقول مثلاً بعثك هذه الصبرة بكذا على انخاسة كل كل كيل بكذا او هذا القطيع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

ففي جميعها عندنا حيفه
معدوم متفاوت عندنا
قطيع وذراع من ثوب لا يجز
الميزان عت في قضة الهما في
فوجدها أقل كان المشتري
الصفقة على قبل التام في
مقدار معين والقدر ليس
ذراع بما في فوجدها
لأن الذراع وصف في
التميز كما في الحيوان فله
فلهذا يأخذ بمحصه
وجدها أكثر من الذراع
باع صعبا فإذا هو س
ناقصة فالمشتري بأ
تابع الكنت صا راصا
لم يكن أخذ لكل ذراع
واشياء فسم البيعة لا

[illegible]

كل ذراع بدهم والشمم جملها
 البائع والمشتري في ارضه ١٢
 ان ينصر الى الواحد لما بين
 يداهما ثم اى يبيع
 سبعة بنحو بعد التقاوت فتاوى
 من ابتاع صير طعاما على الفها
 من الثمن وازن في
 يد اكثر فالزيادة للبائع
 ان عشرة اذرع بعشرة او
 اى اى ساقية
 ماء اخذها بمحملة الثمن
 عن الطول والعرض وال
 والفصل الاول لانه المق
 المذكور لتغير المعقوق عن
 ولا خيار للبائع لا ينص
 فاما ثذراع بمائة درهم
 منها من الثمن وان شاء ترك
 اذرع بمائة ثوب وهذا لان
 فهو بائنا راضعا اخذ اى
 عن ثلثه زيادة الثمن فكذلك

[illegible]

على أنه ما شاة كل شاة بكذا وهذا على قول الامامين وقد رجحته جمعية المجلة تبعا للصداية والمخلاصة وغيرها
تيسر على الناس ١٢ شرح المجلة لسليم رستم بانز اللبناني ص ١٠٧

قوله قال البرجينة في الوجه الدول الخ وعليه شئت المترون وفي الفتح وهو الاصح وفي الدر المختار فاعليه الفتوى ... هذا للاختلاف في ثوب بغيره القطع او تنفارت جواربه (بقية ٣٠)

في غير ما يلزم في زيادة ما بينا انه صار اصلا ولو اخذ بالاقول لم يكن اخذا بالمشروط ومن اشترى
عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حياض البعير فاسد عندا بن حنيفة وقوله هو جاز وان اشترى
عشرة اسهم من مائة سهم جاز في قولهم جميعا لهما ان عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة اذرع فاشترى
اسهم لان الذراع اسم لما يدرع يستعمل في حمل الذراع وهو المعين دون المشاع وذلك غير
معلوم بخلاف السهم فخره بن حنيفة بن زيد ما اذا علم جلة الذراع وان لم يعلم هو الصحيح خلافا لما يقوله
الخصاص فلو قال الجاهل ولو اشترى عدلا على انه عشرة اذرع او ثمانية او تسعة او واحد عشرة فسد البيع
لجهالة المبيع الثمن ولو بين لكل ثوب ثمانية اذرع في فصل النقصان بقوله ولا خيار ولا يجوز في الزيادة
بجهالة العشرة المبيعة وقيل عندا بن حنيفة ولا يجوز في فصل النقصان ايضا وليس صحيح بخلاف
ما اذا اشترى ثوبين على ثمانية اذرع فاشترى جازا لا يجوز فيها وان بين ثوبا واحدا
منهما لا نه جعل القبول في المروى شرطا للعقد في المروى وهو شرط فاسد لا قبول يشترط في العقد
فافتقر ولو اشترى ثوبا واحدا على عشرة اذرع كل راع بكم فاداه عشرة ونصف وتسعة ونصف
قال ابو حنيفة في الوجه الاول ياخذ بعشرة من غير خيار وفي الوجه الثاني ياخذ بتسعة اشياء وقال
الاصح في الوجه الثاني ان يكون له خيار في الوجه الاول ان يكون له خيار في الوجه الثاني ان يكون له خيار

في غير ما يلزم في زيادة ما بينا انه صار اصلا ولو اخذ بالاقول لم يكن اخذا بالمشروط ومن اشترى
عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حياض البعير فاسد عندا بن حنيفة وقوله هو جاز وان اشترى
عشرة اسهم من مائة سهم جاز في قولهم جميعا لهما ان عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة اذرع فاشترى
اسهم لان الذراع اسم لما يدرع يستعمل في حمل الذراع وهو المعين دون المشاع وذلك غير
معلوم بخلاف السهم فخره بن حنيفة بن زيد ما اذا علم جلة الذراع وان لم يعلم هو الصحيح خلافا لما يقوله
الخصاص فلو قال الجاهل ولو اشترى عدلا على انه عشرة اذرع او ثمانية او تسعة او واحد عشرة فسد البيع
لجهالة المبيع الثمن ولو بين لكل ثوب ثمانية اذرع في فصل النقصان بقوله ولا خيار ولا يجوز في الزيادة
بجهالة العشرة المبيعة وقيل عندا بن حنيفة ولا يجوز في فصل النقصان ايضا وليس صحيح بخلاف
ما اذا اشترى ثوبين على ثمانية اذرع فاشترى جازا لا يجوز فيها وان بين ثوبا واحدا
منهما لا نه جعل القبول في المروى شرطا للعقد في المروى وهو شرط فاسد لا قبول يشترط في العقد
فافتقر ولو اشترى ثوبا واحدا على عشرة اذرع كل راع بكم فاداه عشرة ونصف وتسعة ونصف
قال ابو حنيفة في الوجه الاول ياخذ بعشرة من غير خيار وفي الوجه الثاني ياخذ بتسعة اشياء وقال
الاصح في الوجه الثاني ان يكون له خيار في الوجه الاول ان يكون له خيار في الوجه الثاني ان يكون له خيار

في غير ما يلزم في زيادة ما بينا انه صار اصلا ولو اخذ بالاقول لم يكن اخذا بالمشروط ومن اشترى
عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حياض البعير فاسد عندا بن حنيفة وقوله هو جاز وان اشترى
عشرة اسهم من مائة سهم جاز في قولهم جميعا لهما ان عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة اذرع فاشترى
اسهم لان الذراع اسم لما يدرع يستعمل في حمل الذراع وهو المعين دون المشاع وذلك غير
معلوم بخلاف السهم فخره بن حنيفة بن زيد ما اذا علم جلة الذراع وان لم يعلم هو الصحيح خلافا لما يقوله
الخصاص فلو قال الجاهل ولو اشترى عدلا على انه عشرة اذرع او ثمانية او تسعة او واحد عشرة فسد البيع
لجهالة المبيع الثمن ولو بين لكل ثوب ثمانية اذرع في فصل النقصان بقوله ولا خيار ولا يجوز في الزيادة
بجهالة العشرة المبيعة وقيل عندا بن حنيفة ولا يجوز في فصل النقصان ايضا وليس صحيح بخلاف
ما اذا اشترى ثوبين على ثمانية اذرع فاشترى جازا لا يجوز فيها وان بين ثوبا واحدا
منهما لا نه جعل القبول في المروى شرطا للعقد في المروى وهو شرط فاسد لا قبول يشترط في العقد
فافتقر ولو اشترى ثوبا واحدا على عشرة اذرع كل راع بكم فاداه عشرة ونصف وتسعة ونصف
قال ابو حنيفة في الوجه الاول ياخذ بعشرة من غير خيار وفي الوجه الثاني ياخذ بتسعة اشياء وقال
الاصح في الوجه الثاني ان يكون له خيار في الوجه الاول ان يكون له خيار في الوجه الثاني ان يكون له خيار

له قوله قال البرجينة فاسد عندا بن حنيفة الخ الفتوى على قول ابن حنيفة كما علمت صحيح المداية حيث اخر دليله رد من الرجحات

لغية ٢٩ كالعالم والقيمة راما الشباب التي لاتتفاوت جواربه كالبطان ونحوها فلا تسلم له الزيادة لانه اذا كان بهذه الصفة فهو بمنزلة الحكيل والموزون وعلى هذا يجوز بيع زراع منه كبيع

ابو يوسف رحمه الله عليه في الواحدة اربعة اشباع وثلثا يأخذ بعشرة اشباع وقال محمد
رحمته في الواحدة اربعة اشباع ونصف اشباع في الثانية تسعة ونصف في الثالثة ثمانية
والدراع بالذراع مقابلة نصفين نصفين في كل واحد واحد في الواحدة اربعة اشباع
ذراع منزلة ثوب على حدة وقيل انقضى في حنفية حرة الله عليه الذراع وصف في الاصل انما
اخذ حكم المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع فعند عدل عدا الحكم الى الاصل وقيل في الكريال الذي
لا يتفاوت جوابه لا يطيب للمشتري ما زاد على المشرط لانه منزلة الموزون حيث لا ينظر الفصل
وعلى هذا فالواحد اربعة اشباع منه **فصل** ومن باع دارا دخل بنكها في البيع وان لم يسمه لان
اسم الدار يتناول العصة والبناء في المعرفة لانه متصل بانصال قوافل كونه تعالى من باع راضيا
دخل ما فيه من النخل والشجر ان لم يسمه لانه متصل به للقوافل فاشبه البناء ولا يدخل الزجر في
بيع الارض بالتسمية نه متصل به للفصل فاشبه بالمتاع الذي فيه ومن باع نخلا وشجرا فيه
شجرة واحدة او عدة اشجار في الواحدة اربعة اشباع وفي الثانية تسعة ونصف في الثالثة ثمانية
والدراع بالذراع مقابلة نصفين نصفين في كل واحد واحد في الواحدة اربعة اشباع
ذراع منزلة ثوب على حدة وقيل انقضى في حنفية حرة الله عليه الذراع وصف في الاصل انما
اخذ حكم المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع فعند عدل عدا الحكم الى الاصل وقيل في الكريال الذي
لا يتفاوت جوابه لا يطيب للمشتري ما زاد على المشرط لانه منزلة الموزون حيث لا ينظر الفصل
وعلى هذا فالواحد اربعة اشباع منه **فصل** ومن باع دارا دخل بنكها في البيع وان لم يسمه لان
اسم الدار يتناول العصة والبناء في المعرفة لانه متصل بانصال قوافل كونه تعالى من باع راضيا
دخل ما فيه من النخل والشجر ان لم يسمه لانه متصل به للقوافل فاشبه البناء ولا يدخل الزجر في
بيع الارض بالتسمية نه متصل به للفصل فاشبه بالمتاع الذي فيه ومن باع نخلا وشجرا فيه

تفسير من صبر اذ لا يضره التبعض كذا في تبيين الزيلعي ومثله في الدر المختار عن الفهر ١٢ شرح المحلة لمحمد خالد الاتاسي ص ١٣٣ ج ٢

[illegible][illegible]

له قوله وقال الشافعي "يترك حتى يظهر الدم الفطورى على قولنا لا على قول الشافعي" حيث رجحت بحموية الجملة قول المتن كما فى الج

له قوله خلافا لما لاك الخ الفترى على قوله مالك حيث صححت جميعه الجملة قوله فى المادة ٢١٩ كلما جاء ببعده منفردا جازا استثناءه من البيع مثلا لوباء ثمرة شجرة واستثنى منها كذا رطل على انه له

[illegible][illegible]

بمخلاف ما ذلّم يتناهى عظمه لأن شرط فلاحه المصلحة
أي عند محمد ١٢ فانه يجوز بالاتفاق ١١ فيفسد بشرط التلويح
مطلقاً وتركها بأذن البائع طالب الفضل وإن تركها
مخطورة وإن تركها بعد تناهى عظمه لم يتصدق بشرط
اشترائها مطلقاً وتركها على النخل قد استاجر النخل
بالهالة بعد لتعارفها حاجة فيقع الاذن معتبر بخلافه
وذلك حيث لا يطيل الفضل إلا لاجارة فاسدة للنجس
فأثرت ثم الخويل لقبض ففسد البيع لأنه لم يكن تسليم المبدع
فلا اختلاط والقول قول المشتري في مقداره الذوق
ليحصل الزيادة على ملكه قال ١٢ فيحوان يبيع ثم وليست
بعد الاستثناء محمول بخلافه إذا باع استثنى خلاصه
الحسن وهو قول الطحاوي أما على ظاهر الراية فيبغى أن
في الزيادة وبوجه فنفسد الفضل بالاداء ولو كان
لا يزداد من ملك البائع فيها ولو كان النخل من غيره
فان قيل فيها الاصل النخل واداءه من غيره ففسد
الاداء واستثنى النخل من غير النخل ففسد النخل
فان حوز الاداء عرف بالاستحالة لان الاداء قد فسد
الناس لا تعاقب الاداء عرف بالاستحالة لان الاداء قد فسد
الاستحالة فليس الاداء عرف بالاستحالة لان الاداء قد فسد

هو الذي يري عينه من كل ارض الشجر لو اشتراها
لكن لا يري عينه من كل ارض الشجر لو اشتراها
غير ان تصدق بما زاد في ان تصدق بمجموعه
من التي الى النسخ ١٢ في القسم ١٢
بل الى وقت لا يدرك طالب الفضل في الحق
اذا اشتري الزرع واستاجر الارض الى ان يدرك
في وقت لا يدرك طالب الفضل في الحق
مع لتعد التمييز ولو ان زرع القرض شتر كان
وكذا في الباديجان الخيل الخيل في الباديجان
منه في اوطا المعلومه خلاف ذلك لان الباقي
لان الباديجان مع ما شاهدت قال قالوا هذا
ولان الاصل ان ما يحوي ايد العقد على بيعه
فانما هو الذي يري عينه من كل ارض الشجر لو اشتراها
غير ان تصدق بما زاد في ان تصدق بمجموعه
من التي الى النسخ ١٢ في القسم ١٢
بل الى وقت لا يدرك طالب الفضل في الحق
اذا اشتري الزرع واستاجر الارض الى ان يدرك
في وقت لا يدرك طالب الفضل في الحق
مع لتعد التمييز ولو ان زرع القرض شتر كان
وكذا في الباديجان الخيل الخيل في الباديجان
منه في اوطا المعلومه خلاف ذلك لان الباقي
لان الباديجان مع ما شاهدت قال قالوا هذا
ولان الاصل ان ما يحوي ايد العقد على بيعه

١٢. وقال في شرحه محمد خالد الاتاسي ناقلا عن البحر عن البدائع ولو كان الثمر على رؤس النخل (بقية ٣٣).

[illegible]

→ في الزينبي وما في الصلاة من عدم حرازه السبع لجعله المبيع فصر رواية الحسن بن أبي حنيفة ولا مل بخرج على ظاهر الرواية ٢٢١٢٣ الجلة ٣: شرح الجلة ٢٢١٢٣ وهو الصحيح كما في المجلد وهو ظاهر الرواية

لان حوالة المشتري في البيع فيقيد في المشتري ليتعين حوالا بائع بالقبض لما لا يتعين بالتعيين حقيقة المساواة
 قال من باع سلفه بسلفه لو ثبتا بشي قبلهما مسئلتهما لا شواهما والعين عند والامام تقديرا حاديا للمنفعة

[illegible][illegible][illegible][illegible]

جميعا والاصل فيه ان هذا في معنى اشتراط الخيار اذا كان حجة تحتست الى انفسا عند عمل التقدير
 عن الماطلة في الفسخ فيكون مطلقا بقدر ما يوجب حصة المبيع ونفي الزيادة على الثلث وكذا
 في تجوز الزيادة والزيادة في اصله لا تروى في هذا بالقياس في هذه المسألة قياسا على خيار البيع
 مال فهو هو ان يبيع شرط فيا قال فاسد في العلقه بالشرط واشترط الصبح فانه يفسد للعقد
 فاشترط الفاسد لولي وقيل لا يستحق ان يفسد قال خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه
 لان تمام هذا السبب بالرضا ولا يتم مع الخيار ولهذا لا ينفذ عقود خيار المشتري المفسر في حقه
 باذن البائع فلو قبض المشتري وملك في ذمة فمضى الخيار كمنسبا لقيمة لان البيع يفسخ بالهلاك
 لانه كان موقفا ولا يفسد بان الله فبقى موقوف في يد على سؤم الشراء وفيه القيمة ولو هلك في يد
 البائع انفسه البيع ولا شيء على المشتري اعتبارا بالاصل المطلق قال خيار المشتري لا يمنع
 خروج المبيع عن ملك البائع لان البيع في جانب الخار لا في هذا لان الخيار لا يمنع خروج المبدل
 عن ملك من للمختيار لان شرع نظر المبدل الاخر قال لان المشتري لا يملكه عند حنيقة رة
 وقا لا يملكه لانه لما خرج عن ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري يكون زائلا لا الى اطلاق
 ولا عهد لتابع الشرع ولا في حنيقة انما لم يخرج التمر عن ملكه فلو قلنا بان يد اخل المبيع ملكه
 لاجتماع البدل في ملك رجل واحد حكم المعايضة ولا اصل في الشرع لان المعايضة يقتضي المساواة
 ولا في الخيار شرع نظر المشتري ليتروى فيقف على المصلحة ولو ثبت الملك لم يثبت عليه من غير
 اختياره بان كان قربة فيقوت النظر قال فان هلك في يد هلك بالشرع كذا اذا دخله عيب
 لانه اذا دخله عيب فله ان يفسد العقد او لا يفسد العقد فلو قلنا بان يد اخل المبيع ملكه
 لاجتماع البدل في ملك رجل واحد حكم المعايضة ولا اصل في الشرع لان المعايضة يقتضي المساواة
 ولا في الخيار شرع نظر المشتري ليتروى فيقف على المصلحة ولو ثبت الملك لم يثبت عليه من غير
 اختياره بان كان قربة فيقوت النظر قال فان هلك في يد هلك بالشرع كذا اذا دخله عيب

فان كان الخيار في بيعه فله ان يفسد العقد او لا يفسد العقد فلو قلنا بان يد اخل المبيع ملكه
 لاجتماع البدل في ملك رجل واحد حكم المعايضة ولا اصل في الشرع لان المعايضة يقتضي المساواة
 ولا في الخيار شرع نظر المشتري ليتروى فيقف على المصلحة ولو ثبت الملك لم يثبت عليه من غير
 اختياره بان كان قربة فيقوت النظر قال فان هلك في يد هلك بالشرع كذا اذا دخله عيب

البيع

فان كان الخيار في بيعه فله ان يفسد العقد او لا يفسد العقد فلو قلنا بان يد اخل المبيع ملكه
 لاجتماع البدل في ملك رجل واحد حكم المعايضة ولا اصل في الشرع لان المعايضة يقتضي المساواة
 ولا في الخيار شرع نظر المشتري ليتروى فيقف على المصلحة ولو ثبت الملك لم يثبت عليه من غير
 اختياره بان كان قربة فيقوت النظر قال فان هلك في يد هلك بالشرع كذا اذا دخله عيب

فان كان الخيار في بيعه فله ان يفسد العقد او لا يفسد العقد فلو قلنا بان يد اخل المبيع ملكه
 لاجتماع البدل في ملك رجل واحد حكم المعايضة ولا اصل في الشرع لان المعايضة يقتضي المساواة
 ولا في الخيار شرع نظر المشتري ليتروى فيقف على المصلحة ولو ثبت الملك لم يثبت عليه من غير
 اختياره بان كان قربة فيقوت النظر قال فان هلك في يد هلك بالشرع كذا اذا دخله عيب

له قوله: «والألفسند النكاح لأنه ملكها له إذا اشترط الخيار المشتري فقط خرج المبيع عن ملك البايع وصار ملكاً للمشتري» (المادة ٣٠٩) مجلة الأحكام العدلية.

بغيره اذا كان خيارا للبائع ووجه الفرق ان ادخل عيب متع الرد والهلاك لا يعر عن مقدمه عيب
 فيجوز له العقد قبل ان يرد المثل فاما قبل ان يرد المثل لا بدخول العيب لا يمنع الرد كما ان خيار البائع فيملك
 والعقد موقوف على ان يشتري او على ان يبيع بالخيار وثلاثة ايام لم يفسد النكاح لانه لم يملكها
 لما لمز الخيار وان وطئ المالك في الوطئ حكم النكاح الا اذا كانت بكر لان الوطئ يقتضيها
 وهذا عند ابن حنيفة وقال لا يفسد النكاح لانه ملكها وان وطئها لم يرددها لان وطئها يملكها اليقين
 فيمتنع الرد وان كانت ثيبا ولهذه المسألة اخوات كلها تبقى على وقوع الملك للمشتري بشرط الخيار
 وعندها عتق المشتري على المشتري اذا كان قريبا له في مدة الخيار ومنه ما عتق اذا كان المشتري
 حلف ان ملك عبد فهو حر خلافا اذا قال لا اشتريه لان يصير كالمشترى عتق بعد المشرق فيسقط خيار
 وطئها ان حيض المشتري والمدة لا يجزئ في الاستبراء عند وعند المجتري ولو ردت بمحكم الخيار الى
 البائع لا يجزئ عليه لاستبراء عند وعند المجتري اذا رقت بعد القبض منها اذا ولدت المشتري والمدة
 بالنكاح لا تصير اقرب ولد له عند خلافها ومنها اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع فارد عند
 البائع فهلك في يده في المدة هلك من ماله البائع لا ارتفاع القبض بل اعدا الملك عند وعند
 من ماله المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك ومنها لو كان المشتري عبدا امكذونا له
 فابراه البائع عن الثمن في المدة بقي خياره عند لان الرضا متناع عن التملك والمأذون لم يملكه
 وعند ما بطل خياره لانه لما ملكه كان الرد منه تملكيا بغير عوض وهو ليس من اهله
 ومنها اذا اشتري ذمي من ذمي خيرا على انه بالخيار فمسل بطل الخيار عند ما لم يملكه ولا
 يملك ردها وهو مسلم وعند ما يطل المبيع لانه لم يملكه فلا يتكدها باسقاطها الخيار وهو مسلم

هذا على قول الامامين خلا فالامام الاعظم فانه قال ان السبيع يخرج عن ملك البائع (بقية ٣٤)

٣٤

1894

1946

۱۰۰

15

—

• • •

25

五

42

—

اسی حقیقت

كله

2

حکیم

2

41-11

- 11 -

بیاض

1

44

44

- 11

[illegible]

يجعل هو انما باعته تصحیح النظر عند ذلك يكون لكل واحد منهما الخيار فيهما اذ جازوا لهما ان يقض
 انتقض ولو اجازا احدهما فسخ الاخر يعتبر السابق لوجوده في كل واحد منهما في غيرهما وتخرج الكلامان منها
 معا يعتبر العاقد في كل واحد منهما الفاسخ في اخرج وجب الاول ان يقض والعاقدا قولا ان النكاح يستفيد
 الوكيلة منه وجه الثاني ان الفسخ اقوى من الجواز بلحقه الفسخ والمفسخ لا يلحقه الاجازة ولما ملك كل
 واحد منهما النظر فيهما بحال التصرف قيل الاول قول محمد بن وهب والثاني قول ابى يوسف واستخرج العاقد اذا
 باع الوكيل من رجل الموكل من غيره معا فمحمي يعتبر فسخا لوكلا ابو يوسف يعتبرهما قالا من باع
 عبدين بالثمن على ان يباخا في احد هاتين اياما فباع فاسدا وان باع كل واحد منهما بخمس مائة
 على ان يباخا في احد هاتين اياما فباع فاسدا وان باع كل واحد منهما بخمس مائة
 الذي فيه الخيار وهو الوجه الاول في الكفاية فلو كان الثمن المبيع لان الذي فيه الخيار كالحراج عن
 العقلة العقد مع الخيار لا ينفقد فحق الحكم فبقى الداخل فيهما واحد وهو غير معلوم والوجه الثاني
 ان يفصل الثمن يعين الذي فيه الخيار وهو المذكور ثانيا في الكفاية فاما جاز لان المبيع معلوم الثمن
 معلوم وقبول العقد في الذي فيه الخيار وان كان شرط لا انعقاد في الاخر ولكن هنا غير مفقود
 للعقد لكونه محلا للمبيع كما اذا جمع بين فن ومدة والثالثان يفصل ولا يعين والرابع ان يعين
 ولا يفصل العقد فاسد في الوجهين اما الجملة المبيع او الجملة الثمن قل من اشترى ثوبين على ان يباخ
 اياهما شاء يفسد وهو بالخيار ثلثة ايام فجايز وكذا لك ثلثة فان كانت اربعة اشواقا لم يفسد
 والقياس ان يفسد المبيع في الكل لجماله المبيع وهو قول زفر الشافعي وجه الاستحسان
 ان يفسد المبيع في الكل لجماله المبيع وهو قول زفر الشافعي وجه الاستحسان

في كل واحد منهما خيار فيهما اذ جازوا لهما ان يقض
 انتقض ولو اجازا احدهما فسخ الاخر يعتبر السابق لوجوده في كل واحد منهما في غيرهما وتخرج الكلامان منها
 معا يعتبر العاقد في كل واحد منهما الفاسخ في اخرج وجب الاول ان يقض والعاقدا قولا ان النكاح يستفيد
 الوكيلة منه وجه الثاني ان الفسخ اقوى من الجواز بلحقه الفسخ والمفسخ لا يلحقه الاجازة ولما ملك كل
 واحد منهما النظر فيهما بحال التصرف قيل الاول قول محمد بن وهب والثاني قول ابى يوسف واستخرج العاقد اذا
 باع الوكيل من رجل الموكل من غيره معا فمحمي يعتبر فسخا لوكلا ابو يوسف يعتبرهما قالا من باع
 عبدين بالثمن على ان يباخا في احد هاتين اياما فباع فاسدا وان باع كل واحد منهما بخمس مائة
 على ان يباخا في احد هاتين اياما فباع فاسدا وان باع كل واحد منهما بخمس مائة
 الذي فيه الخيار وهو الوجه الاول في الكفاية فلو كان الثمن المبيع لان الذي فيه الخيار كالحراج عن
 العقلة العقد مع الخيار لا ينفقد فحق الحكم فبقى الداخل فيهما واحد وهو غير معلوم والوجه الثاني
 ان يفصل الثمن يعين الذي فيه الخيار وهو المذكور ثانيا في الكفاية فاما جاز لان المبيع معلوم الثمن
 معلوم وقبول العقد في الذي فيه الخيار وان كان شرط لا انعقاد في الاخر ولكن هنا غير مفقود
 للعقد لكونه محلا للمبيع كما اذا جمع بين فن ومدة والثالثان يفصل ولا يعين والرابع ان يعين
 ولا يفصل العقد فاسد في الوجهين اما الجملة المبيع او الجملة الثمن قل من اشترى ثوبين على ان يباخ
 اياهما شاء يفسد وهو بالخيار ثلثة ايام فجايز وكذا لك ثلثة فان كانت اربعة اشواقا لم يفسد
 والقياس ان يفسد المبيع في الكل لجماله المبيع وهو قول زفر الشافعي وجه الاستحسان

له قوله والثاني قول ابى يوسف الخ ولو كانا معا فالفسخ احق على الاصح لان الجواز المفسوخ لا يجازى افاده
 في الدرر السنية فصار الفسخ اقوى لكونه لا يقض بالاجازة فلو كان الحق في المجلد لمحمد بن الحسن ٢٣٣٥ ج ٢ فالقوله على قول ابى يوسف ١٢

والتفتين الى اهل القوم فوجدوا ان عدم الامانة قد كثر بيننا فقلنا بالرجوع الى السبع ضلنا فوجدنا اننا قد ضلنا فقلنا لا

فلا يغيروا الا ما اذن الله تعالى ولا يحسبوا انهم لا يفتقدون الا الفتنة فاما جهودهم ارضاء الله والى ما جاء في الخبر من انكم لا تكفون الا الله فاما ارضاء الله فليس هو الذي

[illegible][illegible]

على انهما باختيار فوضوا
 الخلاف خيار العيب ^{لله}
 باسقاط صاحبه لما كفى
 فلو رده احدهما رددهما ^{اي سركي}
 بتر احدهما التصوا اجتمعا ^{اي شريكين}
 باختيار ان شاء اخذ به ^{بموجب}
 ثم فوائده يوجب التخيير ^{لان}
 العقبة بعده بمنزلة وص ^{لله}
 اخذ بجميع الثمن لان ^{اخذ}
 ومن اشترى شيئا لم يرد ^{لله}
 رده وقال الشافعي ^{فهو سائله القدرى المسمى}
 شيئا لم يرد فله الاخت ^{الرد سبعا}
 لانه لو لم يوافق يرد ^{اي بعد الروية}
 راضيك ثم رآه له اذ ^{الرد سبعا}
 الفسخ بحكمائه عقبة ^{اي من العقد}
 لا يتحقق فلا يعتبر قوله ^{لله}

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

هـ عند أبي حنيفة وفاة
 الخيار لها اثبات لكل
 ان البيع خرج عن ملكه
 عند وليس من ضرورة اثبات
 اع عبد اعل انه خيارا وكما
 ان هذا اوصف مغرب فيه
 جمع الى خلاف النوع لقلة
 حيوانات وصار كفوات وود
 الثمن لكونها تابعة في
 خيار الرية
 اذا اراد ان شاء اخذ
 ان البيع مجهول ولنا قولا
 لا بعد ما الروية لا
 صف في المعائن المش
 ق بالرية لما روي فاذا
 رضاه بالرك
 وقوله ردت قال
 قوله ردت قال

لا الهان يردده وعلى هذا
الحديثها فلا يسقط
غير معيب بعيب الشركة
كان الخيار لها الرضاء
تب كان بخلاف فالمشتري
يستحق في العقد بالشرط
التفاوت في الاغراض فلا
صف للسالة واذا اخذ
العقد على ما عرف

بجميع الثمن وان شكك
واهم من اشتريه
تفضي الى المنازعة
اكال اليه فكذا اذا قال
لا شئت قبلها وحق
شئ قبل العلم باوصافه
ن باع مالم ير فلا خيار له

له قوله وعندئذ لا بد من دخول داخل البيوت إلى العترة في زمانا على قول زفر^١ كما اتى إليه محمد بن عابد بن ردر المختار حيث قال "سمع، كذا رواية للبيت من صحفنا"

[illegible]

قول البائع ان التغير حدث وسبب وظاهر لا اذا بعدت المدة على ما قاله الوان الظاهر شاهد

[illegible]

[illegible]

له قوله والنزاع الخ وفيها اشترى حماسا تعلوه الحمر وأتونه في دبره وقعت هذه بنجاسي فاجابه عبد الملك النسفي

له قوله والكفر عيب إلى واصحابنا جميع الله تعالى قالوا الكفر عيب فذكره في العقد لا يكون على وجه الشرط بل على وجه البرى من العيب مكانه اشتراه على أنه معيب فاذا هو سليم الملبس طر ٢١

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ينحل بالتحقة قال لكفر
 فيتحل الرغبة فلو اشتروا
 الكافر يستعمل فيها لا يستعمل
 مستحاضة فهو عيب لأن
 عشقسته فيها عند البرح
 هو الصحيح قال إذا حدث
 لأن في الرضا راداً بالبيع
 الرجوع بالنقصان لأن
 به عيباً رجع بالعيب لا
 ذلك لأن لا متناع لحق
 هو بالبيع حابساً للبيع
 اطعم على عيب رجع بق
 عنه ولا وجهاً لبيعها
 الحق الشرع لا محققاً
 فلا يكون بالبيع حابساً
 الصغير خالطاً ثم اد

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لم يتفرغ عن صحبتي ولا نيتي
 لا يدركه إلا خروا إلى العيب
 جزلة العيب قال فلو كانت
 لا تفرق إذا انضم اليك
 ع عليك كما عتلت البائع فلا
 يعود معيبا فامتنع ولا بد
 لا يرضى بالضرر قال
 عيب حادث فان قال للبائع
 فالبائع يضر برده معيبا
 لم يرجع شيء كان الوجه
 قطع الشرط فخطا وصح
 بالزيادة لأنه وجه إلى التفتيح
 امتنع أصلا وليس للبائع
 لعيب جمع بالنقصان كان
 كان من اشترى ثوبا ف
 نقصان ولو كان الولد كبيع

[illegible]

[illegible]

فأسد فان لم ينتفع به رجع بالثمن كله لأنه ليس
بما قبل المشتري لا في نفسه ولا في غيره
ما قبل الخالية باعتبار اللجان كان ينتفع به مع
العيب دفعا للضرر بقدر الامكان وقال الشارح
الكسرو ملك المشتري لا في ملكه فصا كما اذا كان
البيع استحسانا لأنه لا يخرج عن قليل فاسد و
وان كان الفاسد كثيرا لا يخرج ويجمع بكل الثمن
عبد قال من باع عبدا فباعه المشتري ثم
بيعه أو باع بغيره له ان يردده على بائعه لأنه فاسد
انكره امو العيب لكنه صار مكررا باسرا بالقضاء
وهذا بخلاف الوكيل بالبيع اذا رد عليه بغيره بال
واحد والموجو ههنا بيعان ففسخ الثاني انفسخ
بيع جديد في قول ثالث وان كان فسخا ففسخا والاول
بغيره لا يحد مثله بل ان يخاصه لذي باع عبدا
روايات البيوع ان فيما لا يحد مثله يرجع بالنقص
ومن اشترى عبدا فقبضه فادعى عيبا لم يجز على

[illegible]

له قوله التسليط على الكسر الخ الفتوى على قولنا لا على قول الشافعي كما اشار اليه سليم رستم بانزجيت قال هذا اذا كان المشتري لم يكتسه اما لو كسره فوجد بعضه فاسدا رجع بنقصان ما كسره ولا يبرده لان الكسر عيب حادث (فتاوى ٢٩)

[illegible]

فوجد بعضه عيباً رده كله واخذ كله وقراده بعد القبض لان المكيل اذا كان من جنس واحد
فهو كشئ واحد لا ترى فيه بيع من احد وهو الكسر فحرمه وقيل هذا اذا كان في وطء واحد وان كان
في وعاءين فهو منزلة عبد بين حتى يرد الوعاء الذي جدد فيه لعيبه وان الاخر ولو استحق بعضه
فلا خيار له في رده ما بقي لان القبض والتبعض في الاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برضا
العاقلة لا برضا المالك هذا اذا كان بعد القبض اما لو كان ذلك قبل القبض ان يرد الباقي لتفرق
الصفقة قبل التمام وان كان ثوباً فله الخيار لا التشقيص في عيب وقد كان وقت البيع حيث ظهر
الاستحقاق فله الخيار للموزون ومن اشترى ثوباً فوجد به عيباً فله ان يرد الباقي فله الخيار
فهو رضاء لان ذلك ليس بفسخ الاستحقاق بخلاف خيار التشريح لان الخيار هنا لا للاستعمال
فلا يكون الركوب سلفاً وان كان ثوباً فله الخيار او ليس ببيعها او ليس ببيعها فله الخيار
الركوب لا يرد له سبيل الشر والجواب في البيع واشترى العلف محمول على ما اذا كان البيع بدائناً
اما الصعير فله الخيار او لو كان العلف في عدل واحد او اذا كان البيع بدائناً فله الخيار ما ذكرناه
بكون رضاء قال من اشترى عبداً قد سرق ولم يعلم به فقصع عند المشتري اشد منه ويأخذ الثمن
عند ارجع فخره وقا يرجع عاين قيمته سارقاً او غير سارق وعلى هذا الخلاف اذ قيل يستجد
في بدائنها فله الخيار والحاصل ان منزلة الاستحقاق عند وعزلة العيب عنها اما الموجود في بدائنها
سبيل القطع والقتل وانما لا ينافي المالكية فله الخيار لكونه متعيباً فيرجع بنقصانه عند
تعذر رده وصار كما اذا اشترى جارية حامل فقامت في يده بالولادة فان رجح بفضل
القبض على قرض الشراء

فوجد بعضه عيباً رده كله واخذ كله وقراده بعد القبض لان المكيل اذا كان من جنس واحد
فهو كشئ واحد لا ترى فيه بيع من احد وهو الكسر فحرمه وقيل هذا اذا كان في وطء واحد وان كان
في وعاءين فهو منزلة عبد بين حتى يرد الوعاء الذي جدد فيه لعيبه وان الاخر ولو استحق بعضه
فلا خيار له في رده ما بقي لان القبض والتبعض في الاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برضا
العاقلة لا برضا المالك هذا اذا كان بعد القبض اما لو كان ذلك قبل القبض ان يرد الباقي لتفرق
الصفقة قبل التمام وان كان ثوباً فله الخيار لا التشقيص في عيب وقد كان وقت البيع حيث ظهر
الاستحقاق فله الخيار للموزون ومن اشترى ثوباً فوجد به عيباً فله ان يرد الباقي فله الخيار
فهو رضاء لان ذلك ليس بفسخ الاستحقاق بخلاف خيار التشريح لان الخيار هنا لا للاستعمال
فلا يكون الركوب سلفاً وان كان ثوباً فله الخيار او ليس ببيعها او ليس ببيعها فله الخيار
الركوب لا يرد له سبيل الشر والجواب في البيع واشترى العلف محمول على ما اذا كان البيع بدائناً
اما الصعير فله الخيار او لو كان العلف في عدل واحد او اذا كان البيع بدائناً فله الخيار ما ذكرناه
بكون رضاء قال من اشترى عبداً قد سرق ولم يعلم به فقصع عند المشتري اشد منه ويأخذ الثمن
عند ارجع فخره وقا يرجع عاين قيمته سارقاً او غير سارق وعلى هذا الخلاف اذ قيل يستجد
في بدائنها فله الخيار والحاصل ان منزلة الاستحقاق عند وعزلة العيب عنها اما الموجود في بدائنها
سبيل القطع والقتل وانما لا ينافي المالكية فله الخيار لكونه متعيباً فيرجع بنقصانه عند
تعذر رده وصار كما اذا اشترى جارية حامل فقامت في يده بالولادة فان رجح بفضل
القبض على قرض الشراء

فوجد بعضه عيباً رده كله واخذ كله وقراده بعد القبض لان المكيل اذا كان من جنس واحد
فهو كشئ واحد لا ترى فيه بيع من احد وهو الكسر فحرمه وقيل هذا اذا كان في وطء واحد وان كان
في وعاءين فهو منزلة عبد بين حتى يرد الوعاء الذي جدد فيه لعيبه وان الاخر ولو استحق بعضه
فلا خيار له في رده ما بقي لان القبض والتبعض في الاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برضا
العاقلة لا برضا المالك هذا اذا كان بعد القبض اما لو كان ذلك قبل القبض ان يرد الباقي لتفرق
الصفقة قبل التمام وان كان ثوباً فله الخيار لا التشقيص في عيب وقد كان وقت البيع حيث ظهر
الاستحقاق فله الخيار للموزون ومن اشترى ثوباً فوجد به عيباً فله ان يرد الباقي فله الخيار
فهو رضاء لان ذلك ليس بفسخ الاستحقاق بخلاف خيار التشريح لان الخيار هنا لا للاستعمال
فلا يكون الركوب سلفاً وان كان ثوباً فله الخيار او ليس ببيعها او ليس ببيعها فله الخيار
الركوب لا يرد له سبيل الشر والجواب في البيع واشترى العلف محمول على ما اذا كان البيع بدائناً
اما الصعير فله الخيار او لو كان العلف في عدل واحد او اذا كان البيع بدائناً فله الخيار ما ذكرناه
بكون رضاء قال من اشترى عبداً قد سرق ولم يعلم به فقصع عند المشتري اشد منه ويأخذ الثمن
عند ارجع فخره وقا يرجع عاين قيمته سارقاً او غير سارق وعلى هذا الخلاف اذ قيل يستجد
في بدائنها فله الخيار والحاصل ان منزلة الاستحقاق عند وعزلة العيب عنها اما الموجود في بدائنها
سبيل القطع والقتل وانما لا ينافي المالكية فله الخيار لكونه متعيباً فيرجع بنقصانه عند
تعذر رده وصار كما اذا اشترى جارية حامل فقامت في يده بالولادة فان رجح بفضل
القبض على قرض الشراء

باب البيع المناسد

واذا كان اجل المبيعين وكلها مخرما فالبيع فاسد كالبيع بالمتين والدم والخمر والخنزير
وكذا اذا كان غير مملوك كما يحرق قال العبد المضعيف هذه فصول في بيعها فاما تفصيل فليست انشاء الله تعالى
فتقول البيع بالمتين والدم باطل وكذا بالخمر فاسد كمن البيع وهو مبادلة المال فان هذه الاشياء
لا تعد مالا عندنا حتى البيع بالخمر والخنزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال فانه
مال عند البعض والباطل لا يفيد مالا لتصرف ولو هلك المبيع فيه المشتري فيكون امانة عند البعض
المشايخ لان العقد غير معتبر في القبض باذن المالك وعند البعض يكون مضمونا ولو كان في حال
المقبوض على سواء قيل الاول قولنا بحدفية وهو الثاني قولنا كما في بيع ام الولد والمدة معلومة فليست
انشاء الله تعالى والفاسد يفيد المالك عندنا اتصال القبض ويكون المبيع مضمونا في المشتري فيه
وفيه خلاف الشافعي وسنبينه بعد هذا انشاء الله تعالى وكذا بيع المتين والدم والخمر باطل لانها ليست
اموالا فلا تكون محل للبيع وامايح الخمر والخنزير ان كان قبول بالدين كالمراهم والدنانير
فالبيع باطل ان كان قبول بعين فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابل وان كان يملك عين الخمر والخنزير
وجه الفرق ان الخمر لو كانا الخنزير مال عندنا هل النمة لا اندغم مقصودا ان الشرع امر
بأهانتهم وترك اعزازهم وفي ملكه بالعقد مقصودا اعزازهم لانهم لا يمتثلون لشرع الله تعالى
فالدرهم غير مقصود لكونها وسيلة لما انها تحب في لذتها وانما المقصود انخراف فقط النقود
تجلافا ما اذا اشترى الثوب بالخمر فمشتري الثوب انما يقصد تملك الثوب بالخمر وفيه اعزاز
الثوب دون الخمر فبقى ذكر الخمر معتبرا في تملك الثوب لا في حق نفس الخمر ففسد التسمية

منہا یہ سب کے سب
ان کے سب کے سب
ان کے سب کے سب
ان کے سب کے سب

ما خبركنا
انما هي من صفات
انسان
صلى الله عليه وسلم
ادركه في علمه
مما ان الله قد قسم
توحيده
ليحيى على
فولادته تساويا
في كل البصائر
وغيره من صفات
واما ان يشك
في كتاب

[illegible]

و ان القوان فی ان الحکم علی الناس من الله و ان القوان فی ان الحکم علی الناس من الله

52

والثاني بيع المائدة والثالث الفلح والبر وقد في النسخة على السلام عن بيع المائدة والمائدة وكان في تعليقها
 بالخط قال لا يجوز بيع ثوب من ثوبين بمائة المبيع ووقال على أنها خيار فان يأخذها شاء جاز
 البيع استحسانا وقد كثر ما يفرع قال لا يجوز بيع الماعز ولا جازها والمراة اكلا ما المبيع فلا تنزل على
 ما لا يملكه لا شتره الناس فيه بالحديث واما الاجارة فلا تخاف عقدت على استئلا له عين مباح ولو
 عقدت على استئلا له عين مملو له بان استاجرة بقره ليشرب لبنها لا يجوز فهذا الذي قال لا يجوز بيع
 الثمار هذا عند أبي حنيفة وروى عن يوسف بن وايل يوسف بن وايل محمد بن وايل محمد بن وايل وهو قول الغنص
 منقطع بحقيقة وشرا فحين يبيع ما كان لا يؤكل كالبغل والحمار ولها أنهم من المهورات ولا يجوز بيعها كذا في نافي
 والانتفاع بما يخرج منهم كبعثهم فلا يكون منتهى قبل الخروج حتى لو باع كوا أو فيها عسل كافيا لم يملك
 يجوز بيعه كذا ذكره الكوفي ولا يجوز بيع دود القمل عند حنيفة ولا من المهورات وعند أبي يوسف
 يجوز إذا ظهر فيه القمل وعنده محمد بن وايل يجوز كيف ما كان لكونه منتهى ما لا يجوز بيعه بضم عند
 أبي حنيفة وهو عند أبي بكر الفراء وقيل أبو يوسف وهو مع أبي حنيفة وهو كاف في دود القمل والحمار
 إذا علم عدوها واما ما كان تسليمها جازيها لانه مال مقدور التسليم ولا يجوز بيعه إلا في النسخة
 السلام عنه ولا يقدر على تسليمه إلا أن يبيع من رجل نعم انه عند أبي بكر الفراء لأن المنيح أبو مطلق وهو
 ان يكون ابقا حتى المتعقدين وهذا عند أبي بكر الفراء في حق المشتري ولا إذا كان عند المشتري انتفع العين التسليم
 المانع أيضا بغير الفلح إذا كان في يد المالك أو إذا شهد عند أخذها لانه مائة عنده وقيل لانه لا يوجب
 قبض المبيع ولو كان في يده أو إذا شهد في يده أو إذا شهد عند أخذها لانه مائة عنده وقيل لانه لا يوجب
 لا ينافي في حق المتعقد ولا يقدر على تسليمه لو باع الأبقار ما كان له في العقد لا يقع بالهلا

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

كتاب البيوع

والذي ينبغي على قائله أحسن مع اتحاد أصله ما قال من اشتري بآلة من حلاله
أونسية فقبضها كاشرا عاها من البائع بخمسة مائة قبل أن ينقد الثمن لا يجوز البيع الثاني وقال الشافعي
يجوز أن يملك قد تحفيها بالقبض فصار البيع من البائع ومن غيره سواء وصار كالبائع مثل
الثلث لا للو بالزيادة أو بالعرض لنا قول عائشة فرفضت المرأة وقد باعت بستمئة بعد ما
اشتريتها بمائة بثمن اشتريتها بثلثين بدين ارقم ان الله تعالى بطل حجه ومجاهدة مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان لم يتبعه كان الثمن لغيره من غير ان يملكه فإذ وصل إليه البيع وثبتت المقاصة
بقوله فضل خمسة مائة وذلك بالعرض بخلاف ما إذا باع بالعرض لأن الفضل أنما يظهر عند الحاجة
والذي ينبغي على قائله أحسن مع اتحاد أصله ما قال من اشتري بآلة من حلاله
أونسية فقبضها كاشرا عاها من البائع بخمسة مائة قبل أن ينقد الثمن لا يجوز البيع الثاني وقال الشافعي
يجوز أن يملك قد تحفيها بالقبض فصار البيع من البائع ومن غيره سواء وصار كالبائع مثل
الثلث لا للو بالزيادة أو بالعرض لنا قول عائشة فرفضت المرأة وقد باعت بستمئة بعد ما
اشتريتها بمائة بثمن اشتريتها بثلثين بدين ارقم ان الله تعالى بطل حجه ومجاهدة مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان لم يتبعه كان الثمن لغيره من غير ان يملكه فإذ وصل إليه البيع وثبتت المقاصة
بقوله فضل خمسة مائة وذلك بالعرض بخلاف ما إذا باع بالعرض لأن الفضل أنما يظهر عند الحاجة

مثل ان يستقرض من تاجر عشرة فيتأبى عليه ويبيع منه ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر مثلاً (بقية ٢١)

عن الدين الى العين وهو مكره لما فيه من الاعراض مبررة الاقراض مطروحة كذا في المتن قوله راذي المسلم نصرنا الى الفترى على قول ابن حنيفة وان قال (بنية ١٢)

[illegible][illegible][illegible]

٢٠ رغبة في نيل الزيادة ليبيعه المستقرض بعشرة درجمل عليه خمسة سمي به لما فيه من الاعراض

[illegible][illegible]

الاستصناع قال والبيع الى النيزور والمجان وصحها النصارى وفطر يحيى الميغر المتبايعا ذلك
 اي في قوله في غيره
 فاسد كمال الاجل وهم مفضية الى المنازعة في البيع لا يتنازع على الما كسنة اذا كانا يعرفانه
 لكونهم معلوما عندهما او كان التاجيل الى فطر النصارى بعد اشعر وفي صومهم لان مداهم بالايام
 معلومة فلا يحتاج فيه قال ولا يجوز البيع الى قديم الحاج وكذا في الحصاد والبيع لقط
 والحجاز لا يحتاج تقدم وتاخر لو كفل الى هذه الاوقات جاز لان الجها لا ييسر في متجدة في الكفالة
 وهذه الجها لا ييسر مستدركة لا خلاصا للصحة رضى فيها ولا معلوم الاصل لا ترى انها تحمل الجها
 في صل الدين بان تكفل ما ذاب على فلان في الوصف او في خلاف البيع فانه لا يجتمع في اصل الثمن
 فكذلك في وصفه بخلافه اذا باع مطلقا اجل الثمن الى هذه الاوقات حيث جاز لان هذا
 تاجيل في الدين وهذه الجها لا ييسر في متجدة منزلة الكفالة وكذا في اشتراطه في اصل العقد
 لا يبيط بالشطر الفاسد ولو باع الى هذه الاجال ثم راضيا باسقاط الاجل قبل نكاح الناس
 الحصاد والدي يابس قبل قدم الحاجر جاز البيع ايضا وقال زفر لا يجوز لا يقع فاسد فلا
 جاز او صار اسقاط الاجل في النكاح الى اجل ثلثا الفساد للمنازعة وقد رفع قبل تقرره وهذه
 الجها لا يشرط زائد لا في صل العقد فيمكن اسقاطه بخلافه اذا باع الداهم بالداهمين ثم
 اسقط الداهم الزائد لا الفساد في صل العقد وبخلافه النكاح الى اجل لا يمتنع وهو
 غير عقلا لنكاح وقوله في الكتاب راضيا خروفا قالان من له الاجل يستبد باسقاطه
 لا يخالص حق قال ومن جمع بين خروعا وشاة ذكية وميتة بطل البيع فمعهما عند
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ره ومحل ان سمي كل واحد منهما حارا في العبد الشاة الذكوة

[illegible]

الفصل في احكامه
 اشرطه ان يكون له من المال شرط
 للمبيع في المكاتب

[illegible]

[illegible]

يخرج من مباشرة العقور الفاسدة وكل ذاك ربر ١٣

له قوله ولكل واحد من المتعاقدين نسخة الخ لآن العقود الفاسدة من البواب الربا معنى فلا يجوز للمسلم الاستغفار عليها بل يفسخها كما صرح به صاحب الهداية في ص كتاب الشهادات ١٦١ ج ٣ حديث قال لان الانسان قلما

وَهَذَا بخلاف الاجارة لانها تنفس بالاعداء ورفعه الفساد عند زوالها ^{بها} تتعقد شيئا فشيئا فيكون الزوال

امتناعا قال وليس للباكر في البيع الفاسدان يأخذ المبيع حتى يراى الثمن لان المبيع مقابل له

فَصِيرُوا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْكُفْرِ أَنْ مَاتَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي لِحَقِّ بَيْعِهِ يَسْتَوْفِي الثَّمَنَ لِأَنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْهِ حَيَاتِهِ

فَكَذَّاعِلِي رِشْتِهِ وَغُرْمَاءَهُ بَعْدَ فَوَاتِهِ كَالرَّاهِنِ ثُمَّ إِنَّكَ نَتَّ رَاهِمُ الثَّمَنِ قَائِمَةً يَأْخُذُهَا بَعِيدُهَا كَلَهَا تَعِينُ

فالباع الفاسد وهو الاصح لا يميز له الغصب وان كنت متملكه اخذ مثله كما ينال ومن

ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال لا ينقض البناء ورد الدار والغرس على هذا الاختلاف وان حكي التميمي يعقوب

أضعف من حق البائس حتى يحتاج فيه القضاء ويطلب التأخير في الحق البائس ثم أضعف
 أضعف من حق البائس حتى يحتاج فيه القضاء ويطلب التأخير في الحق البائس ثم أضعف

لا يبطن البناء فاقواهم اولى وله الزبناء والغرس يقصد به اللدم وقد حصل بسليط من الجبا
شفا اي كوني اي مينا والمشرى ١٢
اي كل احد من الغرس البناء ١٣

فإنقطع حق الاسترداد كالبيع بخلاف الشقيع لأننا لم نؤمنه للتسليم ولهذا لا يبطل به المشر
أي كالمطلوع ببيع الاسترداد
أي لا بل عدم التسليم من الكسح ١٢

وبقي فلما أبتنا شوتك يدعوك حفظه الرواية عن أبي حنيفة رة وقد نص محمد علي بن حنبل

وكتاب الشفعة وان حق الشفعة مبني على نقطاع عرق النافع بالبيع وببونه على أحد
 ابي ببنه المستحق

قال ومن سئري جارية يبعها سدا ولها بصا لها عوا ورجلها با صدقيا بانو حمر شبيب
 ١٢

[illegible]

التصديق بها إذا لم يثبت الذي سبه فساد الملك أما لو ثبت لعدم الملك عند حقيقته

وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُتْلُونَ الْقُرْآنَ وَلَهُمْ لُحُوفٌ مِنْهُ

السلامة على كل شيء

سُورَةُ الْاَنْعَامِ

[illegible]

یفسد به البعر لا الفساد فی معنی خارج زائد لانی صلت العقار و فی سرائر الصحة وان باسی
ای بطنها مذکور است
جلد ۱۲ ص ۱۱۱
جلد ۱۲ ص ۱۱۱
ای محمد بن ابی اسحاق

بقيّة ٧٨ شيئاً من ماله كل لو كان المبيع داراً فعرها او ارضاً فعرسها او تغيير اسم المبيع بان كان حنطة فطحها

في البيع ما لا يملكه الباعث...
 في البيع ما لا يملكه الباعث...
 في البيع ما لا يملكه الباعث...

بيع من يريه وتفسيره مذكور في كتاب النكاح...
 الفقراء والحاجة مائة اليه نوع من اقال...
 محرم من الاخر لم يفرق بينهما...
 والد ولد هاتين الله بينه وبين...
 لعل في خلاصين اخوين صغيرين...
 ادراك وروي احدثا...
 بيع احداهما قطعة الاستيناس...
 عليه ثمن المنع معلول...
 محرم ولا يدخل في الزوجان...
 على مورده ولا يد من اجتماعهما...
 لغيره لا بأس ببيع واحد...
 ويبيعه بالدين ورده...
 له ذلك جاز العقد...
 في جميع ذلك لما يوافق...
 من اهله في الكراهة...

كتاب البيوع...
 في البيع ما لا يملكه الباعث...
 في البيع ما لا يملكه الباعث...
 في البيع ما لا يملكه الباعث...

في البيع ما لا يملكه الباعث...
 في البيع ما لا يملكه الباعث...
 في البيع ما لا يملكه الباعث...

و ک
او افعال
فی القول
او غیر
قبل القبض
علی خلاف
جنس
اشتن اول
یک اصل
قوله فموز
عبره
پدر
کتاب

و م
اللفظ
ما اتصله
من خبر
النحو
توضیح
لفظ
الاقاات
همس
افضخ
والفحش
معیول
نفاها
کو کو
کو کو

[illegible][illegible]

باب الاقالة

بَيْنَهُمَا لَا تُولِيكَ فِي مَعْنَى مَا وَرَدَ فِي النَّصِّ وَقَدْ جَاءَ فِي حَرْقِ بَيْنَ مَا يَتَوَسَّيْنِ وَكَانَ تَامَتَيْنِ اخْتِياراً
 وَمِنْهُ الْإِشْرَافُ عَلَى الْأَشْيَاءِ وَتَرْكُهَا ١٢

بَابُ الْاِفْتَالَةِ

الْاِفْتَالَةُ جَائِزَةٌ فِي الْبَيْعِ بِمِثْلِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ لِقَوْلِهِ مِنْ أَفَالٍ نَادِمًا بَعْدَ مَا قَالَ اللَّهُ جَزَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 أَيْ رَدُّهَا تَامَةً ١٣ أَيْ قَوْلُهُ أَيْ رَدُّهَا تَامَةً ١٤

وَلَا رُفْعٌ حَقٌّ فِيهَا لَكَانَ رَفْعُهُ فَمَا لَهَا جَهْتًا فَأَشْرَطَ أَكْثَرُ مَنَّهُ أَوْ أَقَالَ لَمْ يَبْطُلْ بِاطِلٍ وَخِشْرٌ مِثْلُ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ وَالْأَصْلُ
 مِثْلُ الْأَوَّلِ ١٥

إِنْ اِفْتَالَتْ فَخِشْرٌ فِي خِشْرٍ أَلْتَعَاذُ بَيْنَ بَيْعٍ جَدِيدٍ فِي خِشْرٍ عَمَّا كَانَ الْأَنْ يُمْكِنُ أَنْ يَخْشَى أَنْ يَبْطُلَ قَدَمُهَا عِنْدَ بِيْعَتِهِ
 كَوَيْفِيَّةٍ ١٦ بَانَ وَكَانَتْ بَعْدَ الْبَيْعِ ١٧ أَيْ اِفْتَالَتْ ١٨

وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ هُوَ بَيْعُ الْأَنْ لَا يُمْكِنُ جَعْلُ بَيْعٍ يَجْعَلُ فَيْسَالًا أَنْ يُمْكِنَ فَيَبْطُلُ عَنْ عِنْدِ جَدِّهِ هُوَ خِشْرٌ لَا أَتَا عِنْدَ
 الْأَوَّلِ ١٩

جَعْلُ فَيْسَالٍ يَجْعَلُ بَيْعًا لَا أَنْ يُمْكِنَ فَيَبْطُلُ تَحْتَ الْبَيْعِ الْفَيْسَالُ وَفَيْسَالٌ يَبْطُلُ قَدَمُهَا عِنْدَ بَيْعَتِهِ هُوَ خِشْرٌ لَا أَتَا عِنْدَ
 الْأَوَّلِ ٢٠

يُجْلُ عَمَّا كَانَ هُوَ بَيْعٌ لَا تَرْتَابُ بَيْعٍ فِي خِشْرٍ الثَّلَاثِ وَلَا بِيْعَتِهِ أَنْ يُمْكِنَ جَعْلُ الْبَيْعِ بِالْمَالِ بِالْمَالِ بِالْأَرْضِ
 شَقٌّ ٢١

[illegible][illegible][illegible]

له قوله باب الاقالة التي هي بيع جديد في حق غير المتعاضدين وفي حقهما البعد القبض نسخ فان تعذر تبعضهما

هذا هو حد البيع ولهذا يبطل هلاك السلعة بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع
 وان لم يقطعت الاقوال لان البرهان على البيع على المشتري ١٢ اي البيع على المشتري ١٢ اي البيع على المشتري ١٢
 انما هو حد البيع ولهذا يبطل هلاك السلعة بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع
 وان لم يقطعت الاقوال لان البرهان على البيع على المشتري ١٢ اي البيع على المشتري ١٢ اي البيع على المشتري ١٢

وهذا هو حد البيع ولهذا يبطل هلاك السلعة بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع
 وان لم يقطعت الاقوال لان البرهان على البيع على المشتري ١٢ اي البيع على المشتري ١٢ اي البيع على المشتري ١٢
 وفي حنفية ان اللفظين عن الفسخ والرفع كما قلنا والاصل اعمال اللفظين مقتضياتها الحقيقية
 ولا يمتثل بتداء العقل ليل على عيب تعدد لانه ضد اللفظ لا يمتثل ضد تعين البطلان ويكون بيعا
 في حق الثالث ام ضرر ولا يثبت به مثل حكم البيع وهو المالك لا مقتضى الصيغة اذ لا يثبت له
 على غير ما اذ اثبت هذا فنقول اذا شرط الاكثر فلا قاله على الثمن الاول لتعدد الفسخ على الزيادة اذ رفع
 ما لم يكن ثابتا حال فيبطل الشرط لان الاقوال لا يبطل الشرط الفاسد بخلاف البيع لان الزيادة يمكن
 اثباتها في العدة فيحقق الربو اما لا يمكن اثباتها في الرفع وكذا اذا شرط الاقل لما بيناه ان لا يمتثل في البيع
 فحينئذ جازت الاقوال لتبطل الاقل لان الخط لا يجعل ازاها فاقا لبيع عند ما في شرط الزيادة يكون بيعا
 لان الاصل هو البيع عند ابي يوسف وعند محمد جعله بيعا يمكن فاذا زاد كان قاصدا لهذا البيع
 وكذا في شرط الاقل عند ابي يوسف لانه هو الاصل عند محمد وهو في البيع بالثمن الاول لا ينسك
 عن بعض الثمن الاول ولو سكت عن الكل وقال يكون فسخا فهذا لا يمتثل في البيع بالثمن الاول لا ينسك
 بالاقول لما بيناه ولو اقال في غير جنس الثمن الاول فهو في البيع بالثمن الاول عند ابي حنيفة ومحمد التسمية
 لغوا وعند هامة لما بينا ولو اقلت المبيعة ولدا ثم تقابل الاقوال باطلة عند لان اولاد مانع
 من الفسخ وعند هامة يكون بيعا والاقوال قبل القبض المنقول وغيره فسخ عند ابي حنيفة ومحمد
 وكذا عند ابي يوسف في المنقول لتعدد البيع وفي العقار يكون بيعا عند لا مكان البيع فان
 بيع العقار قبل القبض جائز عند قال وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقوال وهلاك البيع في
 عنهما لان فسخ البيع يستند بقيامه وهو قائم بالبيع دون الثمن فان هلك بعض البيع

لا يمتثل بتداء العقل ليل على عيب تعدد لانه ضد اللفظ لا يمتثل ضد تعين البطلان ويكون بيعا
 في حق الثالث ام ضرر ولا يثبت به مثل حكم البيع وهو المالك لا مقتضى الصيغة اذ لا يثبت له
 على غير ما اذ اثبت هذا فنقول اذا شرط الاكثر فلا قاله على الثمن الاول لتعدد الفسخ على الزيادة اذ رفع
 ما لم يكن ثابتا حال فيبطل الشرط لان الاقوال لا يبطل الشرط الفاسد بخلاف البيع لان الزيادة يمكن
 اثباتها في العدة فيحقق الربو اما لا يمكن اثباتها في الرفع وكذا اذا شرط الاقل لما بيناه ان لا يمتثل في البيع
 فحينئذ جازت الاقوال لتبطل الاقل لان الخط لا يجعل ازاها فاقا لبيع عند ما في شرط الزيادة يكون بيعا
 لان الاصل هو البيع عند ابي يوسف وعند محمد جعله بيعا يمكن فاذا زاد كان قاصدا لهذا البيع
 وكذا في شرط الاقل عند ابي يوسف لانه هو الاصل عند محمد وهو في البيع بالثمن الاول لا ينسك
 عن بعض الثمن الاول ولو سكت عن الكل وقال يكون فسخا فهذا لا يمتثل في البيع بالثمن الاول لا ينسك
 بالاقول لما بيناه ولو اقال في غير جنس الثمن الاول فهو في البيع بالثمن الاول عند ابي حنيفة ومحمد التسمية
 لغوا وعند هامة لما بينا ولو اقلت المبيعة ولدا ثم تقابل الاقوال باطلة عند لان اولاد مانع
 من الفسخ وعند هامة يكون بيعا والاقوال قبل القبض المنقول وغيره فسخ عند ابي حنيفة ومحمد
 وكذا عند ابي يوسف في المنقول لتعدد البيع وفي العقار يكون بيعا عند لا مكان البيع فان
 بيع العقار قبل القبض جائز عند قال وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقوال وهلاك البيع في
 عنهما لان فسخ البيع يستند بقيامه وهو قائم بالبيع دون الثمن فان هلك بعض البيع

له قوله ولو اقال في غير جنس الثمن الى الفتوى على قول ابي حنيفة كما قال سليم بن سنان في شرح المجلة
 ناقلا من رد المحتار الشافعي ان هلاك الصم لا يمتثل الثمن الاول حتى لو كان الثمن عشرة دنانير فندفع اليه درهم (بقية ٤٣)

الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة ولا يخفى على من نظر في هذه المسألة ولا يخفى على من نظر في هذه المسألة

أخر المجلس بعد ذلك فتراق قد تقر فلا يقبل إلا صلاح وتطهير بيع الشيء برقمه إذا علم في المجلس
وأما يتخير لأن الرضاء لم يتم قبله لعدم العلم فتخير كما في خيار الروية **فصل من اشتري شيئاً**
مما يقبل ويحول إلى غيره لم يبعه حتى يقبضه لا يبرئ من بيعه ما قبضه ولا يبرئ من انفساخ العقد
على اعتبار الهلاك ويجوز بيع العقار قبل القبض عنه ابن حنيفة وأبو يوسف وقال محمد لا يجوز
رجوعاً إلى طلاق المهر وبيعاً واعتبار المنقول وصار كالاجارة ولهما أن ركن البيع صدق من قبل
فإن الهلاك في العقد نادى بخلاف المنقول والقرآن المهر عن غير انفساخ العقد والحد معلول عمل
به لأن الجواز والاجارة قبل على هذه الخلاف ولو سلم فلعنة وتوعد على الاجارة المتأخر وهلاكها غير
قال ومن اشترى مكيلاً مكيلاً أو موزناً موازناً فأكثاله وأثمنه ثم باعه مكيلاً أو موازناً لم يحن
للمشتري منه أن يبيع به ولا أن ياكله حتى يعيد الكيل والوزن لأن النية عليه السلام هي أن يبيع على ما علم
حتى يجري فيه صاعان صاعاً البائع وصاعاً المشتري ولا يحن حتى يبريد على المشترط وذلك
للبائع والتقصير في مال الغير حرام فيجوز عنه خلاف ما إذا باع بميزان أو بالزيادة ولا يحن في خلافها
إذا باع بالتوابع أربعة لأن الزيادة لا تدخل في رصع في الثوب بخلاف النقد ولا معتبر بشئ البائع
قبل البيع وإن كان بمحض المشتري لأنه ليس صاع البائع والمشتري وهو الشرط ولا يكيل بعد البيع بغيره
المشتري لأن الكيل من باب التسليم لأن به يصلح البيع معلوماً ولا تسليم إلا بمحضته ولو كاله البائع
فإن كان المشتري يحن في كل شيء من البيع والكيل في كل شيء من البيع والكيل في كل شيء من البيع

كتاب البيع

الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة ولا يخفى على من نظر في هذه المسألة ولا يخفى على من نظر في هذه المسألة

لَقَبَضْنَهُ قَضَاءٌ لَمْ يَلِنْ قَضَاءٌ وَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يُقَبِضَهُ لَهُ ثُمَّ لَقَبِضَهُ لِنَفْسِهِ فَأَكْتَلَهُ ثُمَّ أَكْتَلَهُ لِنَفْسِهِ جَاءَتْ ١٢

بأصل العقل استقام قال من باع ثمنه في ثمنه لم يملكه ما صار مؤجلاً لأن الثمن قد كان يوثق
 تيسيراً على من عليه الدين ملكاً براءة مطلقاً فلا يؤمنه ولو لم يملكه لكان محمولاً على ان كان الثمن قد تمت
 فهو الربح لا يجوز ان كان مستقارباً كالحصاة والديار من كان يملكه له وقد ذكرناه من قبل
 قال كل من حال ذابله صاحبه مؤجلاً ما ذكرناه لا القرض فان تعلق به لا يصح لانه أعارة وصلة
 في الاستدانة تصح بلفظها لا عارة ولا ملكاً من يملك التبرع كالوصي والقبض ومعلومه في
 الانتهاء فعلى اعتبار الاستدانة لا يلزم التلجيل فيه كما في الاعارة اذ لا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء
 لا يصح لا يصير مع الدراهم بالدراهم نسبة وهو ربوا وهذا بخلاف ما اذا الوصل ان يقرض من
 ماله العتد فهو فلا الى سنة حيث يلزم الوتة من ثلثه ان يقرضه ولا يطالب به قبل المدة
 لانه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حثاً للمو
 به

باب الربوا

قال الربوا المحرم في كل كيل ووزن ذابح بجنسه متفاضلاً فالعلة عندنا الكيل مع الجنس
 الوزن مع الجنس قال نضر بن قيس قال لا يقدح في الجنس هو أشمل ولا أصل فيه كما ثبت المشهور وهو
 قوله عليه السلام الخطبة بالخطبة مثلاً على اليد والفضل بما وعدت الاشياء الستة الخطبة و
 الشعر والتمر والمخ وذهب الفضة على هذا المثال وروى برأتين بالرفع مثل بالنصب مثلاً
 ومعنى لا ولا يبيع التمر ومعنى الثاني هو التمر والحكم معلول بالاجماع القاسين لكن العلة عندنا ما ذكرناه
 وعندنا لشاخي العلم في المطومات والثنية في الثمان الجنبة شرط والمساواة مغلظة لا أصل هو محرم
 في كل كيل ووزن ذابح بجنسه متفاضلاً فالعلة عندنا الكيل مع الجنس
 الوزن مع الجنس قال نضر بن قيس قال لا يقدح في الجنس هو أشمل ولا أصل فيه كما ثبت المشهور وهو
 قوله عليه السلام الخطبة بالخطبة مثلاً على اليد والفضل بما وعدت الاشياء الستة الخطبة و
 الشعر والتمر والمخ وذهب الفضة على هذا المثال وروى برأتين بالرفع مثل بالنصب مثلاً
 ومعنى لا ولا يبيع التمر ومعنى الثاني هو التمر والحكم معلول بالاجماع القاسين لكن العلة عندنا ما ذكرناه
 وعندنا لشاخي العلم في المطومات والثنية في الثمان الجنبة شرط والمساواة مغلظة لا أصل هو محرم

جمله
 البيوع

او بشر ذلك من سائر البيوع الفاسدة في حكم الاسلام الجوز (بقية ٨٠)

له قوله باب الربوا الخ واما شرط جريان الربا فانه ان يكون البذلان معصومين فان كان احدهما غير معصوم
 لا يتحقق الربا عندنا وعلى هذا الاصل يخرج ما اذا دخل مسلم دار الحرب تاجراً فباع حياضهم بدينهم

في قوله لا بد من هذا المعنى لان مال الحرب ليس يحصص بل هو مباح في نفسه الا ان المسلم يستامن منه من تملكه من غير ضارة لاميته من العدو والخصاء

في قوله لا بد من هذا المعنى لان مال الحرب ليس يحصص بل هو مباح في نفسه الا ان المسلم يستامن منه من تملكه من غير ضارة لاميته من العدو والخصاء

في قوله لا بد من هذا المعنى لان مال الحرب ليس يحصص بل هو مباح في نفسه الا ان المسلم يستامن منه من تملكه من غير ضارة لاميته من العدو والخصاء

عند لا بد من هذا المعنى لان مال الحرب ليس يحصص بل هو مباح في نفسه الا ان المسلم يستامن منه من تملكه من غير ضارة لاميته من العدو والخصاء

(بقية ٨٢)

له قوله يجوز بيع الحفنة والحفنة الخ وحرم الكيل بحكم كائنه الكمال والبرهان

في قوله يجوز بيع الحفنة والحفنة الخ وحرم الكيل بحكم كائنه الكمال والبرهان

في قوله يجوز بيع الحفنة والحفنة الخ وحرم الكيل بحكم كائنه الكمال والبرهان

وهو المأخذ في المعيار الذي لا يمكن قوله مثلاً في كذا كذا في الذب عليه في زنا بوزن وانما
ليخرج ليقول لا يجوز بيع الحفنة الذي هو في الذب عليه في زنا بوزن وانما
الحفنة بالحفنتين والتفاحة بالتفاحتين لأن المساواة بالمعيار ولم يوجد في تحقق الفضل لهذا
كان مضموناً بالقيمة عند التلاف وعندها الشافعي في العلق في الطعم ولا يخص وهو المساواة
فيما رما دون نصف الصاع فتوفي حكم الحفنة لأنه لا تغير في الشرع بما دونهم ولو تبايناً مكيلاً
او موزناً غير مطبوخه متفاضلاً كما يجوز عندنا لوجوه القدر والجنس
عندنا يجوز لعدم الطعم والشمية قال واذا عدم الوصفان الجنس والمعنى المضمون الجمل المتعلق
والنساء لعدم العلة المحرمة ولا أصل في الباحة واذا وجد أحرم التفاضل والنساء لوجود العلة واذا
وجد أحدهما وعدم الآخر حل لتفاضل وحرم النساء مثل نيلهم هروفي أو حنطة في شعير
فحرمه بوجوه الفضل بالوصفين وحرمة النساء بأحد هاهنا وقال الشافعي في الجبس بأنفراد لا يجوز بيع النساء
لأن بالقدية وعدها لا يثبت لاشبهة الفضل وحقيقة الفضل غير طاعة في بيع الواحد
بلاثنين فالشبهة أولى ولما كان مالاً الربوا من جهة نظر إلى القدر والجنس النقدية وأوجب فضلاً في
المالية فتحقق شبهة الربوا وهي مانعة كالحقيقة لأنه إذا سلم النقود في الزعفران ونحوه يجوز أن
الوزن لأنها لا ينفقان في صفة الوزن فإن الزعفران يوزن بالأكمنة وهو مثنى يتعين بالتعيين
النقود توزن بالسنتجات وهو مثنى لا يتعين بالتعيين ولو باع بالنقود موازنة وقبضها بالصدر
فها قبل الوزن وفي الزعفران وأشباهه لا يجوز فاذا اختلفا في صورة ومعنى وحكم
لم يجمعهما القدر من كل وجه فتزل الشبهة إلى شبهة الشبهة وهي غير معتبرة

في قوله يجوز بيع الحفنة والحفنة الخ وحرم الكيل بحكم كائنه الكمال والبرهان

قال وكل شيء قضى به الله عليه السلام على جميع التقاض في كماله وكمال ابدان وان ترك الناس
الكيل في مثل الخطاة والشعير المملوح وكل ما ينص على جميع التقاض فيه وزنا فهو موزون ابدان
ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب الفضة لان النص اقوى من العرف ولا قوى لا يترك بالاد في
ومالم ينص عليه فهو محمول على عادات الناس لانها قد اتت عن ابى يوسف انه يعتبر العرف على خلاف
النصوص عليه ايضا لان النص على ذلك لمكان العادة فكانت هي المنطوق اليها وقد تبدلت
فعل هذه الوباغ الخطة بجنسها متساوية وزنا والذهب بجنسها متساوية لا يجرز عند هذا وان
تعارفوا ذلك لتوهم الفضل على ما هو المعيار في كذا باع مجازة لا انه يجوز لا اسلام في الخطوط
وزنا لوجود الاسلام في معاروف قال وكل ما ينسب الى لطل فهو وزني معناه ما يباع بالاولا في
لانها قد رتب بطريق الوزن حتى يحسب ما يباع وزنا بخلاف سائر المكاشيل واذا كان موزنا
فلا يبيع بمكيال لا يعرف وزنه بمكيال مثله لا يجوز لثوهم الفضل في الوزن بمنزلة المجازة قال
وعقد الضم ما وقع على جنس لا يمان يمتد فيه قبض عوضه في المجلس لقوله عليه السلام الفضة
بالفضة هاء وهاء معناه يد بيد وسبطين الفضة في الضم ان شاء الله قال وما سواه مما فيه
الربوا يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه التقاض خلا للشافعي في بيع الطعام بالطعام
له قوله عليه السلام في الحديث المرفوع فيه ابيد ولا نه اذا لم يقبض في المجلس يعاقب
القبض والنقد من غير تحقيق شبهة الربوا ولنا انه مبيع متعين فلا يشترط قبض
كالثوب وهذا لان الفائدة المطلوبة انما هو التمكن من التصرف ويترتب ذلك على
التعيين بخلاف الضم لان القبض فيه ليتعين به ومعنى قوله عليه السلام يد ابيد

كتاب البيوع

القبض والقبض في المجلس لا يمان يمتد فيه قبض عوضه في المجلس لقوله عليه السلام الفضة بالفضة هاء وهاء معناه يد بيد وسبطين الفضة في الضم ان شاء الله قال وما سواه مما فيه الربوا يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه التقاض خلا للشافعي في بيع الطعام بالطعام له قوله عليه السلام في الحديث المرفوع فيه ابيد ولا نه اذا لم يقبض في المجلس يعاقب القبض والنقد من غير تحقيق شبهة الربوا ولنا انه مبيع متعين فلا يشترط قبض كالثوب وهذا لان الفائدة المطلوبة انما هو التمكن من التصرف ويترتب ذلك على التعيين بخلاف الضم لان القبض فيه ليتعين به ومعنى قوله عليه السلام يد ابيد

كتاب البيوع
في بيان حكم البيوع
والاشارة الى ما فيها من
الاجتناب عن الغش والفساد
والبيان على ما هو عليه في
الشرع والفقهاء
من كتاب البيوع
في بيان حكم البيوع
والاشارة الى ما فيها من
الاجتناب عن الغش والفساد
والبيان على ما هو عليه في
الشرع والفقهاء

كتاب البيوع
في بيان حكم البيوع
والاشارة الى ما فيها من
الاجتناب عن الغش والفساد
والبيان على ما هو عليه في
الشرع والفقهاء
من كتاب البيوع
في بيان حكم البيوع
والاشارة الى ما فيها من
الاجتناب عن الغش والفساد
والبيان على ما هو عليه في
الشرع والفقهاء

كتاب البيوع
في بيان حكم البيوع
والاشارة الى ما فيها من
الاجتناب عن الغش والفساد
والبيان على ما هو عليه في
الشرع والفقهاء

ولا بالسوي لان الجانسة باقية من وجه لا من اجزاء الخط والمعايير الكلي لكن الكلي غير
مستقيم وبين الخطه لاكتنازها في مخطط حيات الخطه لا يجوز ان كان الكلي ويجوز بيع
الدقيق بالدقيق متساويا كذا لا يتحقق الشرط مع الدقيق بالسوي لا يجوز عندنا في حيفه متساويا
ولا متساويا لا يجوز بيع الدقيق بالمقلية ولا بيع السوي بالخطه فكذا بيع اجزائها القليل الجانسة
من وجه وعندنا في حيفه متساويا لا يتحقق الشرط مع الدقيق بالسوي لا يجوز عندنا في حيفه متساويا
يشملها ولا يبيح بيعات البعض المقلية مع غير المقلية والعكس بالعكس قال في حيفه متساويا
بالحيوان عندنا في حيفه متساويا لا يتحقق الشرط مع الدقيق بالسوي لا يجوز عندنا في حيفه متساويا
المفتر الكلي يكون اللحم بمقابلة ما فيه من اللحم الباق بمقابلة الشقط لا يمكن ذلك يتحقق الربوا
من حيث زيادة السقط او من حيث زيادة اللحم فصا كما لم يسميها انه باع الموزون ما ليس
بموزون لان الحيوان لا يوزن عادة ولا يمكن مقتر ثقلا بالوزن لا يتحقق نفسه ومثقل اخرى
بخلاف تلك المسألة لان الوزن في حال يعرفه لا بد من اذ من يميز بين الثمن والوزن الشخير
قال في حيفه متساويا لا يتحقق الشرط مع الدقيق بالسوي لا يجوز عندنا في حيفه متساويا

كتاب البيوع
في بيان حكم البيوع
والاشارة الى ما فيها من
الاجتناب عن الغش والفساد
والبيان على ما هو عليه في
الشرع والفقهاء

كتاب البيوع
في بيان حكم البيوع
والاشارة الى ما فيها من
الاجتناب عن الغش والفساد
والبيان على ما هو عليه في
الشرع والفقهاء

[illegible][illegible]

له قوله اذ الزبيب المنقع بالماء و في العنابية كل تفاوت خلقى كالرطب و التمر و الجيد و الردي فموسساته الاعتب و كل تفاوت يصنع العبارة كالحفظة

[illegible][illegible]

أو الزيت والزيت المتعبل بالملح
 لا يعتبر المسكواة في
 علمًا باطلاً في الحائث
 بين هذه الفصول
 تحقده عليه العقائد
 الرطب والرطب المتعبل
 البسرة التمر متفاضلاً
 اثبات بواحد لا ليس
 متفاوت حتى لو كان
 حتى يكون الزيت و
 ذلك يعزى عن الرطب
 والشجر وبعض الدهن
 فكل الحقيقة والخروج
 في القطن يغزلها و
 بعضها ببعض متف

[illegible][illegible][illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

أو التبريد واليبس بالتمعن من هاتين العندين جففتا وبالسف سره قال محمد بن أبي بكر بن جعفر لك
لا يعتبر المساواة في عدل الأحوال وهو المال وأبو حنيفة يعتبر في الحال كذا أبو يوسف
علماء أهل الفرائض لا يترك هذه الأصل في بيع الرطب بالتمر لما رويناه لها وجه الفرق لمحمد
بين هذه الفصول وبين الرطب بالتمر والتفاوت فيهما يظهر مع بقاء البدلين على الاسم الذي
عقد عليه العقد في الرطب بالتمر مع بقاء لهما على ذلك فيكون تفاوتاً في عين المعقود عليه في
الرطب بالتمر والتفاوت بعد ذلك لا يفسد العقد فلو كان التفاوت في عين المعقود عليه فلا يعتبر ولو باع
التمر بالتمر متفاضلاً لا يجوز لأن البسرة تختلف في الكثرة حيث يجوز بيعه بما شاء من التمر
أشأنه بواحد لا يفسد العقد فلو كان هذا الاسم له من أول ما تشتغل صورته لا قبله والكفرى عدد
متفاوت حتى لو باع التمر بنسيئة لا يجوز له المالة قال لا يجوز بيع الزيتون بالزيت بالسمك بالسمك
حتى يكون الزيت والشيرج أكثرهما في الزيتون والسمك فيكون الدهن من الزيادة بالتخييل أن عنه
ذلك يخفى عن الربوا أن ما يه من الدهن موزن وهذا لأن ما فيه لو كان أكثر أو مساوياً له
فالشجر وبعض الدهن والشجر وحدة فضل ولو لم يعاد مقدراً ما فيه لا يجوز لاحتمال الربوا والشبه
فكالحقيقة والجود منه واللبن بسمنه والعنب بعصيره والتمر بلسه على هذه الاعتبارات فاختلوا
في القطن بغيره والكراس القطن بخمسة ما كان بالاجماع قال ويجوز بيع النخيل المختلفة
بعضها ببعض متفاضلاً ومراعاة لحال البقر والغنم فاما البقر والجواميس حتى أحدها

[illegible]

[illegible]

قال كذا في المذروعات لا يمكن ضبطها بذكر الذرع والصفة والصنع ولا بد منها لترتفع الجمالة
 فيتحقق شرط صحة السلم وكذا في المعدودات التي لا تتفاوت كالجنوز والبيض لان المعدودات
 المتقارب معلوم مضبوط الوصف مقدور التسليم فيجوز السلم فيه والصغير الكبير سواء
 باصطلاح الناس على اهدار التفاوت بخلاف الطبخ والرمان لانه يتفاوت احادها تفاركا
 فاحشا وتفاوت الاحاد في المالية يعرفنا بعدد المتفاوت وعن ابن حنيفة مرة انه لا يجوز في
 بيض النعامة لانه يتفاوت احادها في المالية ثم كما يجوز السلم فيها عددًا يجوز كميلا
 وقال زفره لا يجوز كميلا لانه عددي وليس بمكيل وعنه انه لا يجوز عددا
 ايضا للتفاوت ولما كان المقدار مرة يعرف بالعدد وتارة بالكيل وانما صار معدودا
 بالاصطلاح فيصير مكيلا باصطلاحهما وكذا في الفلوس عددا وقيل هو عند
 ابي حنيفة وابن يوسف مرة وعند محمد ولا يجوز لانها اثنان ولها اثنان في حقها باصطلاحهما
 فبطل باصطلاحهما ولا يجوز تناوذا ذكرناه من قبل ولا يجوز السلم في الحيوان وقال الشافعي
 يجوز كذا نصيب معلوما ببيان الجند السن والنوع والصفة والتفاوت بعد ذلك يسير فاشبه
 الثياب قلنا ان بعد ذكرها ذكر بقي فيه تفاوت فاحش في المالية باعتبار المعاني الباطنة فيفضي الى
 المنازعة بخلاف الثياب لا يصنع للعباد فقلا يتفاوت الثوب اذا اجماع على موال واحد وقد صح
 ان الله عليه السلام عن السلم في الحيوان ويخط في جميع اجناسه حتى ان بعضا فيروا لان
 اطراف الرؤس الا كارع للتفاوت فيها اذ هو عددي متفاوت لا مقل لما قال ولا في الجلود عندنا
 ولا في الحلب جزا ولا في الرطبة جزا للتفاوت الا اذا عرف ذلك بان يبين لطل ما يشد به الحرمة

له قوله وقيل هو عند ابي حنيفة وابن يوسف مرة على قول الشيخين كما اشار اليه محمد بن عابد بن حبيب قال وفيه خلاف محمد

الشيخ محمد بن عابد بن حبيب قال وفيه خلاف محمد
 وقيل هو عند ابي حنيفة وابن يوسف مرة على قول الشيخين كما اشار اليه محمد بن عابد بن حبيب قال وفيه خلاف محمد

الشيخ محمد بن عابد بن حبيب قال وفيه خلاف محمد
 وقيل هو عند ابي حنيفة وابن يوسف مرة على قول الشيخين كما اشار اليه محمد بن عابد بن حبيب قال وفيه خلاف محمد

ان شبر او ذراع فيمنع من ان كان على وجهه لا يتفاوت قال ولا يجوز السامحى يكون للمسلمية
موجودا من حين العقد الى حين الحل حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند الحل او على
العكس ومنقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز وقال الشافعى يجوز اذا كان موجوداً وقت الحل يجوز القدر على
التسليم حال وجوبه ولنا قوله عليه السلام لا تسلفوا في الشراء حتى تبدل صلاحها وكان القدر
على التسليم بالتصديق لا بد من استمرار الوجوه في مدة الاجل يتمكن من التحصيل ولو انقطع
الحل في وقت التسليم بانها انشاء فسخ السامح وان شاء انتظر وجوده لان السامح قد صح والعجز
الطارى على شرط الزوال فصار كباقي المبيع قبل القبض قال ويجوز السلم في السبك المالح
وزنا معلوماً وضرباً معلوماً لا نسلم ان القدر مضبوط الوصف مقدور التسليم اذ هو غير
منقطع ولا يجوز السلم فيه عدداً للتفاوت قال ولا خير في السلم في السبك الطرى الا
في حينه وزنا معلوماً وضرباً معلوماً لانه ينقطع في زمان الشراء حتى لو كان في بلد لا ينقطع
مطلقاً وانما عني وزنا لا عدداً المأخوذ عن ابي حنيفة انه لا يجوز في لحم كلباً وما هو منقطع
اعتباراً بالسلم في اللحم عند قال لا خير في السلم في اللحم عند ابي حنيفة وقال اذا وصف من
موضباً معلوماً بصفة معلومة جاز لانه موزون مضبوط الوصف كذا يصح بالمثل ويجوز
استقراره في زمانه وفيه الفضل بخلاف اللحم الطيب لانه لا يوصف موضع منه ولا يجهل
للتفاوت في قلة العظم وكثرة او في سمه وهو العلى اختلاف فصول السنن وهذه الجهات مفصلة
الى المنازعة في خلوع العظم لا يجوز على الوجه الثاني وهو الاصح للتضمن بالمثل ممنوع وكذا الاستقرار
وبعد التسليم فالمثل عدل من القيمة ولا القبض يعاين فيعرف مثل المقبوض في قتيما الوصف

على نزلها وهذا على الاصح من ثبوت الخلاف بينهم مجمع لأخرون ٢٢٩٩
البيع

[illegible]

سئل قوله، والارواح التي اقلته ضمير في الاصحح وعليه الفتوى وهو راجع الى محمد وعليه الفتوى

[illegible]

100

والقول في السلم فيه لا يتصرف فيه فان تقايلا السلم العيكن لان يشتري من المسلم اليه
 براس المال شيئا حتى يقضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا ما كان له من
 الفسخ ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يحل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان الفسخ لا يبيح جديدا في حق
 ثالث ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا سقوطه فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه
 لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف زفره وحجة
 عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من حله
 ثم او امر رب السلم بقبضه فضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه
 فلك تاليه ثم اكتله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل
 مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث
 على ما مر والسلم وان كان سابقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لا العقب
 حقيقة وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرة الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء
 وان لم يكن سلفا وكان قضا فامره بقبض الكرخة لان القرض عارة ولهذا يستغنى بلفظ العارة
 فكان الرد ووصين الماخوذ مطلقا كما افلا يجتمع الصفقتان قال ومن سلم في كرخة فامر رب السلم
 ان يكيه السلم اليه في غير ثوب السلم ففعل وهو فاضل لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه
 لم يصادف ملك الامر لا حقيقة في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمخر من ماله وود
 جعل ملك نفسه فيها فصار كما لو كان عليه رهن دين فدفع اليه كيسا ليرحمه الله يوفى له كميضا
 ولو كانت اللحظة مشتراة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر به صحيح حيث صادف ملكه لانه

القول في السلم فيه لا يتصرف فيه فان تقايلا السلم العيكن لان يشتري من المسلم اليه
 براس المال شيئا حتى يقضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا ما كان له من
 الفسخ ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يحل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان الفسخ لا يبيح جديدا في حق
 ثالث ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا سقوطه فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه
 لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف زفره وحجة
 عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من حله
 ثم او امر رب السلم بقبضه فضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه
 فلك تاليه ثم اكتله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل
 مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث
 على ما مر والسلم وان كان سابقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لا العقب
 حقيقة وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرة الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء
 وان لم يكن سلفا وكان قضا فامره بقبض الكرخة لان القرض عارة ولهذا يستغنى بلفظ العارة
 فكان الرد ووصين الماخوذ مطلقا كما افلا يجتمع الصفقتان قال ومن سلم في كرخة فامر رب السلم
 ان يكيه السلم اليه في غير ثوب السلم ففعل وهو فاضل لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه
 لم يصادف ملك الامر لا حقيقة في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمخر من ماله وود
 جعل ملك نفسه فيها فصار كما لو كان عليه رهن دين فدفع اليه كيسا ليرحمه الله يوفى له كميضا
 ولو كانت اللحظة مشتراة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر به صحيح حيث صادف ملكه لانه

القول في السلم فيه لا يتصرف فيه فان تقايلا السلم العيكن لان يشتري من المسلم اليه
 براس المال شيئا حتى يقضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا ما كان له من
 الفسخ ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يحل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان الفسخ لا يبيح جديدا في حق
 ثالث ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا سقوطه فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه
 لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف زفره وحجة
 عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من حله
 ثم او امر رب السلم بقبضه فضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه
 فلك تاليه ثم اكتله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل
 مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث
 على ما مر والسلم وان كان سابقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لا العقب
 حقيقة وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرة الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء
 وان لم يكن سلفا وكان قضا فامره بقبض الكرخة لان القرض عارة ولهذا يستغنى بلفظ العارة
 فكان الرد ووصين الماخوذ مطلقا كما افلا يجتمع الصفقتان قال ومن سلم في كرخة فامر رب السلم
 ان يكيه السلم اليه في غير ثوب السلم ففعل وهو فاضل لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه
 لم يصادف ملك الامر لا حقيقة في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمخر من ماله وود
 جعل ملك نفسه فيها فصار كما لو كان عليه رهن دين فدفع اليه كيسا ليرحمه الله يوفى له كميضا
 ولو كانت اللحظة مشتراة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر به صحيح حيث صادف ملكه لانه

القول في السلم فيه لا يتصرف فيه فان تقايلا السلم العيكن لان يشتري من المسلم اليه
 براس المال شيئا حتى يقضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا ما كان له من
 الفسخ ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يحل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان الفسخ لا يبيح جديدا في حق
 ثالث ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا سقوطه فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه
 لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف زفره وحجة
 عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من حله
 ثم او امر رب السلم بقبضه فضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه
 فلك تاليه ثم اكتله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل
 مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث
 على ما مر والسلم وان كان سابقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لا العقب
 حقيقة وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرة الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء
 وان لم يكن سلفا وكان قضا فامره بقبض الكرخة لان القرض عارة ولهذا يستغنى بلفظ العارة
 فكان الرد ووصين الماخوذ مطلقا كما افلا يجتمع الصفقتان قال ومن سلم في كرخة فامر رب السلم
 ان يكيه السلم اليه في غير ثوب السلم ففعل وهو فاضل لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه
 لم يصادف ملك الامر لا حقيقة في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمخر من ماله وود
 جعل ملك نفسه فيها فصار كما لو كان عليه رهن دين فدفع اليه كيسا ليرحمه الله يوفى له كميضا
 ولو كانت اللحظة مشتراة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر به صحيح حيث صادف ملكه لانه

[illegible]

ملك العين بالبيع لا يترى لو أمروا بالحق كان المحل في السلم للمسلم الذي في الشرع للمشتري لصحة
الامر كذا الأمر ان نصت في البيع في السلم بمالك من مال المسلم الذي في الشرع من مال المشتري
وتقرر الثمن عليه ما قلنا وله ان يكتفي بذلك الكيل في الشرع في الصحيح لا يثبت عنه الكيل والقبض
بالوقوع في غرثا المشتري ولو أمروا في المشتري ان يكيل في غرثا لبايع ففعل لم يصرف أيضا لأنه استعار
غرثا ولم يقبضه فلا تصير الغرثا في يده فكذا ما يقع فيها وصار كما لو أمروا ان يكيله ويغزله
في ناحية من بيت البائع لأن البيت بنواحي في يده فلم يصل المشتري قابضا ولو اجتمع الدين
والعين والغرثا للمشتري ان بدأ بالعين صار قابضا أما العين فلصحة الامر فيه وأما
الدين فلا اتصال بملكه وبمثله يصير قابضا لمن استقرض خطه وأمره ان يزرعها في أرض
وكن دفع الى صانع خاتما وأمره ان يزيد من عنده نصف دينار وأن بدأ بالدين
لم يصرف أيضا أما الدين فلعدم صحة الامر فما العين فلا يخلط بملكه قبل التسليم فصار
مستملا عندنا حقيقته فينتقض البيع وهذا المخلط غير صحيح من جهة الجواز ان يكون
مراده البداية بالعين وعندنا هو اختيار ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه في الخلط لأن
ليس مستملا عنده ما قال من سلم جارية في كسر خطه وقبضها المسلم ثم تقايلا فماتت في يده
المشتري فعليه قيمتها يوم قبضها ولو تقايلا بعد هلاك الجارية جاز لا صحة الاقالة تعمد
بقاء العقد ذلك ببقاء الموقوف عليه في السلم المعقود عليه انما هو المسلم فيصحت الاقالة التحال
بقائه وانما جاز ابتداء اول ان يبقى انتهاء لان البقاء اسهل واذا انقضى العقد في مسلم فبأنفسه
في الجارية تبعا فيجب عليه ما وقد عجز فوجب عليه قيمتها ولو اشتبهت جارية بالثمن ثم تقايلا

[illegible][illegible]

لقد قولوا، عندهما هو: الجبار لهم القوي على قول الصالحين كما علمت من طبع الهداية حيث اخبرنا لياهم ١٣

فما كنت في يد المشتري بطلت الا قالوا لو هاتيا لبعدها فافادته باطل لان الحق عليه في المبيع
انما هو الجارية فلا يبقى العقد بعد هلاكها فاصح الا قالوا ابتداء فلا يبقى اتقاء لاضاها في هذا
بخلاف بيع المقايضة حيث يصح الا قالوا يتبقى بعد هلاك احد العوضين لان كل واحد منهما
مبيع فيه قال ومن اسلم الى رجل راها في كرخطة ففقد المسلم ليس له ان يشترط رد اياها قال رب السلم
لم تشترط شيئا فالقول قول المسلم اليه لان رب السلم متعنت في انكاره الصحة لان المسلم فيه
يوعى على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا يجب ان يكون القول لرب السلم عند ابى حنفية لان
يدعى الصحة وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم اليه منكرا وانك الصحة وسقطت
من بعد انشاء الله تعالى لو قال المسلم اليه يكون له اجل وقال رب السلم بل كان له اجل فالقول قول رب السلم
لان السلم لم يتعنت في انكاره حقا بل هو لاجل الفساد لعدم الاجل غير متيقن لمكان الاجتهاد
فلا يعتبر النفع في رد رأس المال بخلاف عدم الوصف وفي عكسه القول لرب السلم عند ابى حنيفة
على يكون القول قولك انك الصحة كرم المال اذا قال للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة
وقال المضارب بل شرطت لي نصف الربح فالقول لرب المال لانك انكر استحقاق الربح وانك
الصحة وعنده ابى حنفية رد القول للمسلم اليه لان يدعى الصحة وقد اتفقا على عقد واحد فكانا
متفقين على الصحة ظاهرا بخلاف مسألة المضاربة ولا بد من الا اعتبار اختلافه فيبقى مجز
انما يبرهن حالها مباشرة العقد بعينه لا بد
دعوى استحقاق الربح اما السلم فلا انقضاء الاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه
بالاتفاق وان خرج خصما ورفع الاتفاق على عقد واحد فالقول للمدعى الصحة عند وعندهما
للمدعي انك الصحة قال يجوز السلم في الشيا بائنه هو لا ورضا وقت لا سلم في معلوم

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الحاضر الثمن كما يقبض لانصيبه وكان مستوطنا ادى عن صاحبه انهم قضى دين غيره بغير امره
فلا يرجع عليه وهو اجنبى عن نصيب صاحب فلا يقبضه ولهما ان مضطربا لا يمكنه
الاتقاع بنصيبه الا باء اجمع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقى شئ
منه والمضطرب يرجع كغير الرهن واذا كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عن ادى من فحقه
كالوكيل بالشراء اذا قضى الثمن من مال نفسه قال ومن اشترى جارية بالثمن قال ذهب
وقبضه فمها نصفان لانه اضاف الثمن الى الجاهل على السواء فيجب من كل واحد منهما خمسا فيثقل له
الاولوية ويقتل لو اشترى جارية بالذهب فالفرضت يوجب من الذهب مثاقيل ومن الفضة
دراهم وزن سبعة لانه اضاف الثمن الى الجاهل فيثقل على الجاهل في كل واحد منهما قال ومن له
على اخ عشر دراهم جيا دفع مضاه زيوف وهو يعلم فانفقها او هلكت فهو قضاء عند
ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ربه يرد مثل زيوف ويرجع بدراهمه لان حقه في الوصف
مرعى كونه الاصل ولا يمكن رعايته بما يجاوز الوصف لانه قيمة له عند المقابلة فيجب
المصير الى ما قبلها ولو كانا من جنس حق لو لم يوفى بها لا يجوز الاستبدال جاز فيقع الاستيفاء
ولا يبقى حقه الا في الجوزة ولا يمكن تدليسها بما يجاوزها لانه ايجازها الاصل لا يجازها
له عليه لا نظيره قال واذا افترخ طير في ارض رجل فهو له اخذ وكذا اذا باع فها وكذا اذا تلبس
فيها طير لم يصباح سقط يد اليه لانه صيد وان كان قد دخل بغير حيلة والصيد لمن اخذه
وكذا البعوض لانه اصل الصيد لهذا الجزاء على المحرم بكسره او شيهه ومما حبا له ارض المحرم
ارضه لذلك قصار كنصيبه للجناف وكما اذا دخل الصيد داره او وقع ما اثر من المسكر

القبض على الثمن كالمقبض لان نصيبه وكان مستوطنا ادى عن صاحبه انهم قضى دين غيره بغير امره
فلا يرجع عليه وهو اجنبى عن نصيب صاحب فلا يقبضه ولهما ان مضطربا لا يمكنه
الاتقاع بنصيبه الا باء اجمع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقى شئ
منه والمضطرب يرجع كغير الرهن واذا كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عن ادى من فحقه
كالوكيل بالشراء اذا قضى الثمن من مال نفسه قال ومن اشترى جارية بالثمن قال ذهب
وقبضه فمها نصفان لانه اضاف الثمن الى الجاهل على السواء فيجب من كل واحد منهما خمسا فيثقل له
الاولوية ويقتل لو اشترى جارية بالذهب فالفرضت يوجب من الذهب مثاقيل ومن الفضة
دراهم وزن سبعة لانه اضاف الثمن الى الجاهل فيثقل على الجاهل في كل واحد منهما قال ومن له
على اخ عشر دراهم جيا دفع مضاه زيوف وهو يعلم فانفقها او هلكت فهو قضاء عند
ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ربه يرد مثل زيوف ويرجع بدراهمه لان حقه في الوصف
مرعى كونه الاصل ولا يمكن رعايته بما يجاوز الوصف لانه قيمة له عند المقابلة فيجب
المصير الى ما قبلها ولو كانا من جنس حق لو لم يوفى بها لا يجوز الاستبدال جاز فيقع الاستيفاء
ولا يبقى حقه الا في الجوزة ولا يمكن تدليسها بما يجاوزها لانه ايجازها الاصل لا يجازها
له عليه لا نظيره قال واذا افترخ طير في ارض رجل فهو له اخذ وكذا اذا باع فها وكذا اذا تلبس
فيها طير لم يصباح سقط يد اليه لانه صيد وان كان قد دخل بغير حيلة والصيد لمن اخذه
وكذا البعوض لانه اصل الصيد لهذا الجزاء على المحرم بكسره او شيهه ومما حبا له ارض المحرم
ارضه لذلك قصار كنصيبه للجناف وكما اذا دخل الصيد داره او وقع ما اثر من المسكر

بقية ١٠٤ كل المبيع وجب له البايع على ذلك وللحاضر ايضا حبس المبيع عن شركه اذا حضر حتى ينفقه حصته من الثمن وان كان المبيع

والدنا خير صحتها من الباء اول لصحتها سواء كان ما يليها لها من جنسها او من غير جنسها و نزع منها ما يعرب مع على كل حال وهو (نقية ١٠٤)

[illegible]

بقية لا وهو ليس من زارت الامثال من العرض كالتياب والدراب والماليك وفرع وهو ثمن من وجه مبيع من وجه
كالمكيل والعزرن فاما اذا كانت معينة في الوقت تكون مبيعة وان لم تكن معينة فان صحبها حرف الباء وقابلها مبيع فهو ثمن

وإذا فترقا من غير قصد بالعقد في الدين ولا يصح الذم للمثوب لما ذكرنا لو كان المثلقة
المطلقة تحتل مقابلتها الفرقا في مقابلتها الجنس بالجنس انما طريق متعين تصحيحه في كل
تصحيح التصرف وفيه تغيير في صفة الأصل لا يبقى موبدا لأصل وهو شوب المالك في كل مقابلته
الكل وصار هذا كما إذا باع نصف عبدا مشتركا بين اثنين غيره بنظر الى نصيبه تصحيح التصرف في كل
ما أخذ من المسائل ما مسألة المراجعة لا يصح تولى في القلب بصرف الرجوع كله الى التوبط في
في المسألة الثانية غير متعين لا يمكن صرح الزيادة حل لألفا في المشتري في الثالثة تخفيف
البيع الى البكر هو ليس محل للبيع والمعين ضد وفي الأخيرة انعقد لعقد صحيح والفساد
في حالة البقاء وكذا في ابتداء قال ومن باع أحد عشر درهما عشرة دراهم ودينار
جاء البيع ويكون العشرة بثلاثها والدينار بدينار درهم لأن شرط البيع في المدا هو التماثل على ما رأينا
فالظاهر انه أراد بذلك فبقول الدرهم بالدينار هما جنسان ولا يعتبر التساوي فهما ولو تساوى
فضة بفضة أو ذهبا بذهب واحد هما أقل ومع قلها شيء آخر يبلغ قيمته باقي الفضة جاز البيع
من غير كراهية وان لم تبلغ فمع الكراهية وان لم يكن له قيمة كالقرب لا يجوز البيع لتحقيق الربو اذا
الزيادة لا يقابلها عوض فيكون ربوا ومن كان له على آخر عشرة دراهم فباعه الذي عليه العشرة
دينار أو عشرة دراهم ودفع الدينار فقاصا العشرة بالعشرة فهو جائز ومعنى المسألة اذا
باع بعشرة مطلقة وجهه انه يجب بهذا العقد ثمن يجب عليه تعيينه بالقبض لما ذكرنا
والدين ليس بهذا الصفة فلا يقع المقاصة بنفس البيع لعدم الجاستاذ انما يصح ذلك
في الأول ولا إضافة الى الدين ذلك لا يكون استبدال الدين في إضافة الى الدين في

في كل واحد من هذه المسائل ما مسألة المراجعة لا يصح تولى في القلب بصرف الرجوع كله الى التوبط في
في المسألة الثانية غير متعين لا يمكن صرح الزيادة حل لألفا في المشتري في الثالثة تخفيف
البيع الى البكر هو ليس محل للبيع والمعين ضد وفي الأخيرة انعقد لعقد صحيح والفساد
في حالة البقاء وكذا في ابتداء قال ومن باع أحد عشر درهما عشرة دراهم ودينار
جاء البيع ويكون العشرة بثلاثها والدينار بدينار درهم لأن شرط البيع في المدا هو التماثل على ما رأينا
فالظاهر انه أراد بذلك فبقول الدرهم بالدينار هما جنسان ولا يعتبر التساوي فهما ولو تساوى
فضة بفضة أو ذهبا بذهب واحد هما أقل ومع قلها شيء آخر يبلغ قيمته باقي الفضة جاز البيع
من غير كراهية وان لم تبلغ فمع الكراهية وان لم يكن له قيمة كالقرب لا يجوز البيع لتحقيق الربو اذا
الزيادة لا يقابلها عوض فيكون ربوا ومن كان له على آخر عشرة دراهم فباعه الذي عليه العشرة
دينار أو عشرة دراهم ودفع الدينار فقاصا العشرة بالعشرة فهو جائز ومعنى المسألة اذا
باع بعشرة مطلقة وجهه انه يجب بهذا العقد ثمن يجب عليه تعيينه بالقبض لما ذكرنا
والدين ليس بهذا الصفة فلا يقع المقاصة بنفس البيع لعدم الجاستاذ انما يصح ذلك
في الأول ولا إضافة الى الدين ذلك لا يكون استبدال الدين في إضافة الى الدين في

بقية ١٠٩ احدا البديلين ولا يبطل ويتعين المقبرض للرد على الاصل ذكره القصصا في رثوة في الشرع لالاية عن البرهان فليحفظ ١٢
ملحق الايج على هامش مجمع الاخر ص ١١٨ ج ٢

نور جہاد الداعی الخیر
فی الجہاد الخیر
فی الجہاد الخیر
فی الجہاد الخیر

تكون اثماً لا شتيعين بالتعين وإذا كانت لا تروح فهي سلععة تتعين بالتعين وإذا كانت
فان يملك من التسليم لا يبطل العقد ويجب عليه التسليم
يتقبلها البعض دون البعض فهي كالزبوف لا يتعلو العقد بعينها بل بحسب ما زبوا فان كان البائع
يعلم بحالها التحقق الرضاء منه ويحسبها من الجياد ان كان لا يعلم لعدم الرضاء منه اذا اشترى
اي انما زبوا ان كان يحسب الزبوان ان كان يحسب الزبوان ان كان يحسب الزبوان
بها سلععة فكسدت ترك الناس التعامل بها بطل البيع عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف رده
عليه قيمتها يوم البيع وقال محمد رده قيمتها اخرا تعامل الناس بها لهما ان العقد صحيح الا ان
تعدرا للتسليم بالكساد وان لا يوجب الفساد كما اذا اشترى بالرطب فانقطع واذا بقي العقد وجب
القيمة لكن عند ابن يوسف رده وقت البيع لا يضمن به وعند محمد رده يومه لا يقطع عنه
وان الانتقال الى القيمة ولا ي حنيفة رده ان الثمن يهلك بالكساد لان الثمنية بالاصطلاح
وما بقي فيبقى بيعا بل ثمن فيبطل واذا بطل البيع يجب رده المبيع ان كان قائما وقت بيعه
ان كان هالكا كما في البيع الفاسد قال ويحوز البيع بالفلوس لان مال معلوم
فان كانت نافقة جاز البيع بها وان لم تعين لانها اثمان بالاصطلاح وان كانت كاسدة
لم يحز البيع بها حتى يعتقها لانها سلع فلا بد من تعينها واذا باع بالفلوس النافقة شرعا
كسدت بطل البيع عند ابن حنيفة خلافها وهو نظير الاختلاف الذي بيناه ولو استقرض
فلوسا نافقة فكسدت عند ابن حنيفة لا يجب عليه مثلها لانه امانة وموجب رده العين معنى
الثمنية فضل فيه اذا القرض لا يختص به وعندنا ما يجب قيمتها لانه لما بطل وصف الثمنية تعد
ردها كالمقضى فيجب رده قيمتها كما اذا استقرض مثلها فانقطع لكن عند ابن يوسف رده يوم
القبض وعند محمد رده يوم الكساد على ما مر من قبل فاصل الاختلاف في غصب مثلها فانقطع

[illegible]

له قوله والمضمون بها احضار المكفول به الخ اذا كان المكفول به نفساً ليشترط ان يكون معلوماً وان كان مالاً لا يشترط ان يكون معلوماً ١٢ (المادة ٢٣٠) بجملة الاحكام العدلية

الحقوله عند أبي صيفه^٢ وأبي يوسف^٣ في الفتوى على قول الشيخين كما أشار إليه صاحب المتن في كتابه حيث قال وخلفا
لحمد وقولهما اصح ١١ ملحق، الاجر على هامش جمع الآخر ص ٢٨١٢٩

[illegible][illegible]

أدلة البر وكلامهم هنا يدل ظاهرها على أن القاضي ليجزأ المحتم وان لم يثبت عليه رتدك

أما قوله، والتمه، فتثبت الخ، وعيا

في هذه المسألة لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع

قوله في المسألة الأولى...
قوله في المسألة الثانية...
قوله في المسألة الثالثة...

لا بد من مطالبة...
قوله في المسألة الأولى...
قوله في المسألة الثانية...

والمقصود بالتوثيق...
قوله في المسألة الأولى...
قوله في المسألة الثانية...

كان المكفول...
قوله في المسألة الأولى...
قوله في المسألة الثانية...

قال والمكفول...
قوله في المسألة الأولى...
قوله في المسألة الثانية...

اعتبار المعاني...
قوله في المسألة الأولى...
قوله في المسألة الثانية...

التعليق...
قوله في المسألة الأولى...
قوله في المسألة الثانية...

قال ويحتمل...
قوله في المسألة الأولى...
قوله في المسألة الثانية...

قوله في المسألة الأولى...
قوله في المسألة الثانية...
قوله في المسألة الثالثة...

قوله في المسألة الأولى...
قوله في المسألة الثانية...
قوله في المسألة الثالثة...

قوله في المسألة الأولى...
قوله في المسألة الثانية...
قوله في المسألة الثالثة...

في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...
 في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...
 في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...

او ما عصبك فعلى ولا اصل في قوله فاعلم ان جاء رجل بعير وانا به عيم والجمع منعقد على صحة
 ضمان المالك ثم الاصل ان يصح تعليق ما بشرط ملازم كمثل ان يكون شرط الحرج كقولك اذا استحق المبيع
 او كما كان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه لو تعذر الاستيفاء مثل قوله اذا غاب عن
 البلدة وما ذكر من الشرط في معنى ما ذكرناه فاما لا يصح التعليق بحرج الشرط كقولك ان يذهب المخرج ويحجب
 بالمطروك اذا جعل واحدا منها اجلا لا يصح الكفالة ويحجب المال كالا لالكفالة لما صح تعليقها
 بالشروط لا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعقاق فان قال تكفلت بمالك عليه فقامت البينة
 بالقبض عليه الكفيل لان الثابت بالبينة تكاليف معانية فيتحقق ما عليه فيصح الضمان به لان اتمام البينة

في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...
 في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...
 في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...

في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...
 في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...
 في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...

فانقول قول الكفيل مع ميمته في مقدار ما يعتد به لا ينمك الزيادة فاز اعترف المكفول عنه باكثر
من ذلك لم يصح على كميله لا نقرأ على الغير ولا يتناه عليه ويصدق في حق نفسه
لو اشته عليه قال وتجوز الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره لا طلاق ما روينا وكذا التزام المطالبة
وهو تصرف في حق نفسه وفي نفع الطالب لا ضير في ذلك على المطالب بثبوت الرجوع اذ هو عند امره
وقد رضى به فان كفل امره رجع بما ادى عليه لا نقضه ميمته بامر وان كفل بغير امره لم يرجع
بما يؤذي ميمته لا غير ما اذا رجع بما ادى معناه اذ ادى ما ضمنه اما اذ ادى خلافه
بما ضمنه لا يملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما يملكه بالهبة او بالارث وكذا اذ املك
الاحتال عليه بما ذكرنا في حوالة المأمور بقضاء الدين حيث رجع ما ادى لا يملك عليه شي
حتى يملك الدين بالاداء ويخالفه اذا صالح الكفيل الطالب عن الاداء على شريطة لا استقطاع
فصار كذا اذ الكفيل قال وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يرد عنه كانه
لا يملكه قبل الاداء بخلاف الوكيل المأمور به حيث رجع قبل الاداء كانه انقضى بينهما مبادلة حكمية
قال فان لو لم يملك المال كان لادن يلزم المكفول عنه حتى يتخلصه وكذا اذ كان له ان يتخلصه
لحقا لحقه من جهة فاعمله بمثله واذا ابرأ الطالب المكفول عنه واستوفي منه برأ الكفيل
لان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل لان الدين عليه في الصحيح وان ابرأ الكفيل لم يبرأ
الاصيل عنه لا تتبع ولا عليه المطالب ببقاء الدين على الاصيل بدونه جاز وكذا اذ ابرأ
الطالب عن الاصيل فهو تأخير عن الكفيل ولو اخرج عن الكفيل لم يكن تأخير عن الدين عليه
الاصل لان التأخير ابرأه مؤقت فيعتبره ابرأ المؤقت بخلاف ما اذا كفل بالمال الحال مؤقلا

قوله ان يرضى به فان كفل امره رجع بما ادى عليه لا نقضه ميمته بامر وان كفل بغير امره لم يرجع
بما يؤذي ميمته لا غير ما اذا رجع بما ادى معناه اذ ادى ما ضمنه اما اذ ادى خلافه
بما ضمنه لا يملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما يملكه بالهبة او بالارث وكذا اذ املك
الاحتال عليه بما ذكرنا في حوالة المأمور بقضاء الدين حيث رجع ما ادى لا يملك عليه شي
حتى يملك الدين بالاداء ويخالفه اذا صالح الكفيل الطالب عن الاداء على شريطة لا استقطاع
فصار كذا اذ الكفيل قال وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يرد عنه كانه
لا يملكه قبل الاداء بخلاف الوكيل المأمور به حيث رجع قبل الاداء كانه انقضى بينهما مبادلة حكمية
قال فان لو لم يملك المال كان لادن يلزم المكفول عنه حتى يتخلصه وكذا اذ كان له ان يتخلصه
لحقا لحقه من جهة فاعمله بمثله واذا ابرأ الطالب المكفول عنه واستوفي منه برأ الكفيل
لان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل لان الدين عليه في الصحيح وان ابرأ الكفيل لم يبرأ
الاصيل عنه لا تتبع ولا عليه المطالب ببقاء الدين على الاصيل بدونه جاز وكذا اذ ابرأ
الطالب عن الاصيل فهو تأخير عن الكفيل ولو اخرج عن الكفيل لم يكن تأخير عن الدين عليه
الاصل لان التأخير ابرأه مؤقت فيعتبره ابرأ المؤقت بخلاف ما اذا كفل بالمال الحال مؤقلا

قوله ان يرضى به فان كفل امره رجع بما ادى عليه لا نقضه ميمته بامر وان كفل بغير امره لم يرجع
بما يؤذي ميمته لا غير ما اذا رجع بما ادى معناه اذ ادى ما ضمنه اما اذ ادى خلافه
بما ضمنه لا يملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما يملكه بالهبة او بالارث وكذا اذ املك
الاحتال عليه بما ذكرنا في حوالة المأمور بقضاء الدين حيث رجع ما ادى لا يملك عليه شي
حتى يملك الدين بالاداء ويخالفه اذا صالح الكفيل الطالب عن الاداء على شريطة لا استقطاع
فصار كذا اذ الكفيل قال وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يرد عنه كانه
لا يملكه قبل الاداء بخلاف الوكيل المأمور به حيث رجع قبل الاداء كانه انقضى بينهما مبادلة حكمية
قال فان لو لم يملك المال كان لادن يلزم المكفول عنه حتى يتخلصه وكذا اذ كان له ان يتخلصه
لحقا لحقه من جهة فاعمله بمثله واذا ابرأ الطالب المكفول عنه واستوفي منه برأ الكفيل
لان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل لان الدين عليه في الصحيح وان ابرأ الكفيل لم يبرأ
الاصيل عنه لا تتبع ولا عليه المطالب ببقاء الدين على الاصيل بدونه جاز وكذا اذ ابرأ
الطالب عن الاصيل فهو تأخير عن الكفيل ولو اخرج عن الكفيل لم يكن تأخير عن الدين عليه
الاصل لان التأخير ابرأه مؤقت فيعتبره ابرأ المؤقت بخلاف ما اذا كفل بالمال الحال مؤقلا

قوله في البيع...

قوله في البيع...

لا بد من كسائر الدين وان تكفل عن المبيع بالمبيع المصحح له عن مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة
بأعيان المضمون وان كانت تصح عندنا خلافا للشافعي لكن بلاعيان المضمون بنفسها كالمبيع بغيره
فأسد والمقبوض على سوم الشراء والمضوي كما كان مضمونا بغيره كالمبيع وهو في ما كان أمانة
كالوديعة والمستعار والمستاجر مال المضاربة والشركة وكفيل بتسليم المبيع قبل القبض أو تسليم الرهن
بعد القبض إلى الرهن أو تسليم المستاجر المستاجر كونه التزاما فاجبا ومن استاجر أمانة للمحل
عليها فان كانت بغيره لا يصح الكفالة بالحل كونه جازعا وان كانت بغيره جازت الكفالة لانه
يمكن الحل على اية نفسه والحل هو المستحق وكذا من استاجر عبد للخدمة فكفل له رجل بخدمته
فهو باطل لما ينال قال ولا تصح الكفالة لا بقبول المكفول في المجلس وهذا عند أبي حنيفة
محمد وقال أبو يوسف ربه يجوز اذا بلغه فجاز ولم يشترط في بعض النسخ الا جازة واختلاف في الكفالة
بالنفس والمال جميعا لا ينتصر في التزام فيستبد به الملتزم وهذا وجه هذه الرواية عند وجه
التوقف ما ذكرناه في الفصول في النكاح ولها ان في معنى التملك وهو تعليق المطالبة

الضم بين فان ثبت
انضم بين فان ثبت
انضم بين فان ثبت

قوله في البيع...

قوله في البيع...

المجلة قول أبي يوسف...

۱۰۰ قولہ اختلف المشائخ فيه إلّا ومنهم من قال يصح من الاجنبی وینزل الریف منزلة الطالب لحاجته لتضييق الحال علیه كما ذکرنا فی ۱۰۰۔

[illegible]

ان يرجع فيها لانه يتعلق بحق القايض على احتمال قضاء الدين فلا يلحق المطالبة بما يقضي الاحتمال
 كمن تجل زكاته ودفعها الى ساعده كمن يملكه بالقايض على ما ذكره في اختلاف ما اذا كان الدافع على وجهه
 الرسالة لا تخضع امانة في يده وان ربح الكفيل فيه فهو له لا يتصدق به لا يملكه حين قبضه
 اذا قبضه الدين فظاهر وكذا اذا قبضه المطلوب بنفسه وثبت الحق الاسترداد لا يوجب ابطال الكفيل
 مثل ما وجب للمالك عليه لانه اخرت المطالبة الى وقت لا داخل منزلة الدين المؤجل ولهذا
 لو ابرأ الكفيل المطلوب قبل اذ يتبع فكذا اذا قبضه بملكه الا ان فيه نوع خبث نيت فلا يعمل
 مع المالك فيما لا يتعين وقد قرناه في البيع ولو كانت الكفالة بذكر خطية قبضه الكفيل فبايعها
 ورغب فيها فالربح له في الحكم لما بينا انه ملكه قال واحب الى امرئ ان يرد على نفسه قضاءه الكفيل على
 في الحكم هذا عنه ابى حنيفة في رواية الجامع الصغير قال ابو يوسف محمد هو لا يرد على نفسه على الذي قبضه
 وهو لا يتعين وعنه يتصدق بملكه ان يربح في ملكه على الوصل الذي بيننا في تسليمه له ولا يمكن
 الخبث مع المالك اما لا يستعمل من الاسترداد بان يقبضه بنفسه او لا يرضى بعمله اعتبار
 قضاء الكفيل فاذا قبضه بنفسه لم يكن راضيا به وهذا الخبث يعمل فيما يتعين فيكون سبيل التصديق
 في رواية ورد عليه في رواية لان الخبث لحقه وهذا اصح لكنه استجاب لاجل ان الحق له
 قال من قبض على رجل القايض فافترق الاصل ان يتعين عليه جبريل ففعل كاشرا للكفيل والربح
 الذي ربحه البائع فهو عليه ومعناه الا كمن يبيع العينة مثل ان تستقرض من تاجر عشرة فيتأخر عليه
 يتبع منه ثوبا عشرة فحسب عشرة من ثوبه في ثوب الزيادة فليبيع المستقرض بفرضه ويحمل عليه
 خمسة ثمانية من الاعراض عن الدين والعين وهو كونه لما في من الاعراض عن مائة الاقراض

الدين في ملكه
 ان يربح فيها لانه يتعلق بحق القايض على احتمال قضاء الدين فلا يلحق المطالبة بما يقضي الاحتمال
 كمن تجل زكاته ودفعها الى ساعده كمن يملكه بالقايض على ما ذكره في اختلاف ما اذا كان الدافع على وجهه
 الرسالة لا تخضع امانة في يده وان ربح الكفيل فيه فهو له لا يتصدق به لا يملكه حين قبضه
 اذا قبضه الدين فظاهر وكذا اذا قبضه المطلوب بنفسه وثبت الحق الاسترداد لا يوجب ابطال الكفيل
 مثل ما وجب للمالك عليه لانه اخرت المطالبة الى وقت لا داخل منزلة الدين المؤجل ولهذا
 لو ابرأ الكفيل المطلوب قبل اذ يتبع فكذا اذا قبضه بملكه الا ان فيه نوع خبث نيت فلا يعمل
 مع المالك فيما لا يتعين وقد قرناه في البيع ولو كانت الكفالة بذكر خطية قبضه الكفيل فبايعها
 ورغب فيها فالربح له في الحكم لما بينا انه ملكه قال واحب الى امرئ ان يرد على نفسه قضاءه الكفيل على
 في الحكم هذا عنه ابى حنيفة في رواية الجامع الصغير قال ابو يوسف محمد هو لا يرد على نفسه على الذي قبضه
 وهو لا يتعين وعنه يتصدق بملكه ان يربح في ملكه على الوصل الذي بيننا في تسليمه له ولا يمكن
 الخبث مع المالك اما لا يستعمل من الاسترداد بان يقبضه بنفسه او لا يرضى بعمله اعتبار
 قضاء الكفيل فاذا قبضه بنفسه لم يكن راضيا به وهذا الخبث يعمل فيما يتعين فيكون سبيل التصديق
 في رواية ورد عليه في رواية لان الخبث لحقه وهذا اصح لكنه استجاب لاجل ان الحق له
 قال من قبض على رجل القايض فافترق الاصل ان يتعين عليه جبريل ففعل كاشرا للكفيل والربح
 الذي ربحه البائع فهو عليه ومعناه الا كمن يبيع العينة مثل ان تستقرض من تاجر عشرة فيتأخر عليه
 يتبع منه ثوبا عشرة فحسب عشرة من ثوبه في ثوب الزيادة فليبيع المستقرض بفرضه ويحمل عليه
 خمسة ثمانية من الاعراض عن الدين والعين وهو كونه لما في من الاعراض عن مائة الاقراض

الدين في ملكه
 ان يربح فيها لانه يتعلق بحق القايض على احتمال قضاء الدين فلا يلحق المطالبة بما يقضي الاحتمال
 كمن تجل زكاته ودفعها الى ساعده كمن يملكه بالقايض على ما ذكره في اختلاف ما اذا كان الدافع على وجهه
 الرسالة لا تخضع امانة في يده وان ربح الكفيل فيه فهو له لا يتصدق به لا يملكه حين قبضه
 اذا قبضه الدين فظاهر وكذا اذا قبضه المطلوب بنفسه وثبت الحق الاسترداد لا يوجب ابطال الكفيل
 مثل ما وجب للمالك عليه لانه اخرت المطالبة الى وقت لا داخل منزلة الدين المؤجل ولهذا
 لو ابرأ الكفيل المطلوب قبل اذ يتبع فكذا اذا قبضه بملكه الا ان فيه نوع خبث نيت فلا يعمل
 مع المالك فيما لا يتعين وقد قرناه في البيع ولو كانت الكفالة بذكر خطية قبضه الكفيل فبايعها
 ورغب فيها فالربح له في الحكم لما بينا انه ملكه قال واحب الى امرئ ان يرد على نفسه قضاءه الكفيل على
 في الحكم هذا عنه ابى حنيفة في رواية الجامع الصغير قال ابو يوسف محمد هو لا يرد على نفسه على الذي قبضه
 وهو لا يتعين وعنه يتصدق بملكه ان يربح في ملكه على الوصل الذي بيننا في تسليمه له ولا يمكن
 الخبث مع المالك اما لا يستعمل من الاسترداد بان يقبضه بنفسه او لا يرضى بعمله اعتبار
 قضاء الكفيل فاذا قبضه بنفسه لم يكن راضيا به وهذا الخبث يعمل فيما يتعين فيكون سبيل التصديق
 في رواية ورد عليه في رواية لان الخبث لحقه وهذا اصح لكنه استجاب لاجل ان الحق له
 قال من قبض على رجل القايض فافترق الاصل ان يتعين عليه جبريل ففعل كاشرا للكفيل والربح
 الذي ربحه البائع فهو عليه ومعناه الا كمن يبيع العينة مثل ان تستقرض من تاجر عشرة فيتأخر عليه
 يتبع منه ثوبا عشرة فحسب عشرة من ثوبه في ثوب الزيادة فليبيع المستقرض بفرضه ويحمل عليه
 خمسة ثمانية من الاعراض عن الدين والعين وهو كونه لما في من الاعراض عن مائة الاقراض

الدين في ملكه
 ان يربح فيها لانه يتعلق بحق القايض على احتمال قضاء الدين فلا يلحق المطالبة بما يقضي الاحتمال
 كمن تجل زكاته ودفعها الى ساعده كمن يملكه بالقايض على ما ذكره في اختلاف ما اذا كان الدافع على وجهه
 الرسالة لا تخضع امانة في يده وان ربح الكفيل فيه فهو له لا يتصدق به لا يملكه حين قبضه
 اذا قبضه الدين فظاهر وكذا اذا قبضه المطلوب بنفسه وثبت الحق الاسترداد لا يوجب ابطال الكفيل
 مثل ما وجب للمالك عليه لانه اخرت المطالبة الى وقت لا داخل منزلة الدين المؤجل ولهذا
 لو ابرأ الكفيل المطلوب قبل اذ يتبع فكذا اذا قبضه بملكه الا ان فيه نوع خبث نيت فلا يعمل
 مع المالك فيما لا يتعين وقد قرناه في البيع ولو كانت الكفالة بذكر خطية قبضه الكفيل فبايعها
 ورغب فيها فالربح له في الحكم لما بينا انه ملكه قال واحب الى امرئ ان يرد على نفسه قضاءه الكفيل على
 في الحكم هذا عنه ابى حنيفة في رواية الجامع الصغير قال ابو يوسف محمد هو لا يرد على نفسه على الذي قبضه
 وهو لا يتعين وعنه يتصدق بملكه ان يربح في ملكه على الوصل الذي بيننا في تسليمه له ولا يمكن
 الخبث مع المالك اما لا يستعمل من الاسترداد بان يقبضه بنفسه او لا يرضى بعمله اعتبار
 قضاء الكفيل فاذا قبضه بنفسه لم يكن راضيا به وهذا الخبث يعمل فيما يتعين فيكون سبيل التصديق
 في رواية ورد عليه في رواية لان الخبث لحقه وهذا اصح لكنه استجاب لاجل ان الحق له
 قال من قبض على رجل القايض فافترق الاصل ان يتعين عليه جبريل ففعل كاشرا للكفيل والربح
 الذي ربحه البائع فهو عليه ومعناه الا كمن يبيع العينة مثل ان تستقرض من تاجر عشرة فيتأخر عليه
 يتبع منه ثوبا عشرة فحسب عشرة من ثوبه في ثوب الزيادة فليبيع المستقرض بفرضه ويحمل عليه
 خمسة ثمانية من الاعراض عن الدين والعين وهو كونه لما في من الاعراض عن مائة الاقراض

مطاعته على الخلق ثم قبل هذا ضمانا لما في المصلحة من نظر القواعد وهو فاسد وليس يتوكل وقيل
لأنه إذا كان كذلك لم يكن له أن يبيع ما لا يملك من قبله ولا يملك من قبله ولا يملك من قبله
هو توكل فاسد لأن الحق غير متعين وكذا الثمن غير معلوم بمجمل التمازاد على الدين وكيف ما كان فالشراء
للشئ هو الكفيل والربح إلى الزيادة عليه لا ينعقد قال من كف عن رجل ما ذاب له عليه وما
فرضه على فباي المكفول عنه فقام المدين على البينة على الكفيل بأن له على المكفول عنه الف درهم لم يقبل
ببينة لأن المكفول به ماله مقض به هذا في لفظ القضاء ظاهر وكان في أخرى لأن معنى ذاب
تقريبه هو القضاء أو مال يقض به وهذا ما ضل به المستأنف لقوله طالع الله تعالى لحوال القو
مطلقة عن ذلك فلا تصح ومن أقام البينة أن له على فلان كذا وأن هذا كفيل عنه بما فاقه يقضي
على الكفيل وعلى المكفول عنه وإن كانت الكفالة بغير أمر يقضي على الكفيل خاصة وإنما تقبل
لأن المكفول به ماله مطلق بخلاف ما تقدم وأنما يختلف بأمر واحد وهو لا ينعقد اعتبارا لأن
الكفالة بأمر تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء وبغير أمر تبرع ابتداء وانتهاء فبدعواه أحدهما
لا يقضي له بالأخر وإذا قضى بها بالامر ثبت امره وهو يتضمن الإقرار بالمال فيصير مقضيا
عليه الكفالة بغير أمره لا مستحابة لأنه تعبد محتقرا قيام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى إليه في
الكفالة بأمره يرجع الكفيل بما أدى على الأمر قال زفر لا يرجع كذا لأن مقتضى حكم في زعمه فلا يظلم
غيره ونحن نقول صرامة كذا بأشرف فطل ما في زعمه قال ومن باع دارا وكفل رجل عنه بالدارك
فهو تسليم لأن الكفالة لو كانت مشروطة في البيع فتامة يقبل الثمن بالبيع في نقض ما تم من حصة
وأن لم تكن مشروطة فيم فالله بالحكام البيع وتغيب المشتري فيه فلا يرغب فيه دون الكفالة تغيب
منزلة الأقل بملك البايع قال ولو شها وخلف ولم يكفل لم يكن تسليم وهو على دعواه لأن

الكفالة بغير أمره لا مستحابة لأنه تعبد محتقرا قيام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى إليه في
الكفالة بأمره يرجع الكفيل بما أدى على الأمر قال زفر لا يرجع كذا لأن مقتضى حكم في زعمه فلا يظلم
غيره ونحن نقول صرامة كذا بأشرف فطل ما في زعمه قال ومن باع دارا وكفل رجل عنه بالدارك
فهو تسليم لأن الكفالة لو كانت مشروطة في البيع فتامة يقبل الثمن بالبيع في نقض ما تم من حصة
وأن لم تكن مشروطة فيم فالله بالحكام البيع وتغيب المشتري فيه فلا يرغب فيه دون الكفالة تغيب
منزلة الأقل بملك البايع قال ولو شها وخلف ولم يكفل لم يكن تسليم وهو على دعواه لأن

له قوله وكيف ما كان فالنساء المشتري إلى قدر اتفق صاحبه بجمع الاغصان بقول الصوابية وقال وكيف ما كان فالنساء المشتري للمشتري وهو الكليل والرجل أي الزيادة عليه لأنه انما قد ١٢ من ٣٩ ج ٢

الشهادة لا تكون مشترطاً في البيع ولا هي إقرار بالملك لأن البيع مرة يوجد من المالك وتارة
 من غيره ولعله كتب الشهادة ليحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم قالوا إذا كتب في الضك باع وهو
 يملكه أو يبيعاً ثانياً فذلك وهو مكتوب عند ذلك فهو تسليم له إذا كتب الشهادة على أقوال المتعلقين

فصل في الضمان قال ومن باع لرجل ثوباً وضمن له الثمن أو مضاربين من متاع الرجال
 فالضمان باطل لأن الكفالة التزام المطالب التوهم اليه بما يصير كل واحد منهما ضاماً لنفسه ولا
 المال مائة في يد لها والضماني تغيير حكم الشرع فيرد عليه كاشتهراطه على المتوع والمستعير وكذا
 رجلان باع عبداً صفقة واحدة وضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن لا يلوحي الضمان
 مع الشرع يصير ضاماً لنفسه ولو صح في نصيبها خاصة يؤدى إلى قيمة الدين قبل
 ولا يجوز ذلك بخلاف ما إذا باع أبا بصيرتين لأنه لا شركة إلا ترى أن المشتري أن يقبل نصيب أحدهما

ويقبض إذا نقد ثم خصم وأن قبل الكل قال ومن ضمن عن أخيه وأبوه وقسمته فهو
 جائز أما الخراج فقد ذكرناه وهو مخالف الزكاة لأنها مجرد فعل ولهذا لا تؤدى بعد موته
 من تركته إلا بوصية وأما النواصب فإن أريد بهما ما يكون بمقتضى كرم النهر المشترك وأجر الحاكم
 والموظف التحضير الجيش فداء الأسارى وغيرها جازت الكفالة بهما على الاتفاق وأن أريد بهما
 ما ليس بحق كالجبايات في زماننا فغير اخلاف المشايخ من ميل الصحة الأمام البردو
 وأما القصة فقد قيل هي النواصب بعينها أو حصتها منها والرواية بأود قيل هي النامة للموظفة
 الراتب والمراد بالنواصب ما يوجب خيرا تبتوا حكم ما بيناه ومن قال لا خير لك على

ما قتال شهر وقال المقر له حاله فالقول قول المدعى ومن قال ضمنك لك عن فلان

الضمان باطل لأن الكفالة التزام المطالب التوهم اليه بما يصير كل واحد منهما ضاماً لنفسه ولا
 المال مائة في يد لها والضماني تغيير حكم الشرع فيرد عليه كاشتهراطه على المتوع والمستعير وكذا
 رجلان باع عبداً صفقة واحدة وضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن لا يلوحي الضمان
 مع الشرع يصير ضاماً لنفسه ولو صح في نصيبها خاصة يؤدى إلى قيمة الدين قبل
 ولا يجوز ذلك بخلاف ما إذا باع أبا بصيرتين لأنه لا شركة إلا ترى أن المشتري أن يقبل نصيب أحدهما
 ويقبض إذا نقد ثم خصم وأن قبل الكل قال ومن ضمن عن أخيه وأبوه وقسمته فهو
 جائز أما الخراج فقد ذكرناه وهو مخالف الزكاة لأنها مجرد فعل ولهذا لا تؤدى بعد موته
 من تركته إلا بوصية وأما النواصب فإن أريد بهما ما يكون بمقتضى كرم النهر المشترك وأجر الحاكم
 والموظف التحضير الجيش فداء الأسارى وغيرها جازت الكفالة بهما على الاتفاق وأن أريد بهما
 ما ليس بحق كالجبايات في زماننا فغير اخلاف المشايخ من ميل الصحة الأمام البردو
 وأما القصة فقد قيل هي النواصب بعينها أو حصتها منها والرواية بأود قيل هي النامة للموظفة
 الراتب والمراد بالنواصب ما يوجب خيرا تبتوا حكم ما بيناه ومن قال لا خير لك على
 ما قتال شهر وقال المقر له حاله فالقول قول المدعى ومن قال ضمنك لك عن فلان

قوله وضمن عن أخيه وأبوه وقسمته فهو جائز أما الخراج فقد ذكرناه وهو مخالف الزكاة لأنها مجرد فعل ولهذا لا تؤدى بعد موته من تركته إلا بوصية وأما النواصب فإن أريد بهما ما يكون بمقتضى كرم النهر المشترك وأجر الحاكم والموظف التحضير الجيش فداء الأسارى وغيرها جازت الكفالة بهما على الاتفاق وأن أريد بهما ما ليس بحق كالجبايات في زماننا فغير اخلاف المشايخ من ميل الصحة الأمام البردو وأما القصة فقد قيل هي النواصب بعينها أو حصتها منها والرواية بأود قيل هي النامة للموظفة الراتب والمراد بالنواصب ما يوجب خيرا تبتوا حكم ما بيناه ومن قال لا خير لك على ما قتال شهر وقال المقر له حاله فالقول قول المدعى ومن قال ضمنك لك عن فلان

واذا كان الزمان على اثنين وكل واحد منهما كهل عن صاحبهما لا يشتري عبد بالفسخ ثم وكل واحد منهما
 جازا فلهما القدرى ١٢
 (الزمان ١٢)

عن صاحبها الذي اجد هما يرجع على شريكه ثم يرد ما يؤيد به على النصف فيرجع بالزيادة
لان كل واحد منهما في النصف اصل وفي النصف الاخر كفيلا ولا معارضة بين ما عليه نحو
الاصالة ونحو الكفالة لان كل واحد من والثاني مطالب بالتبعية هو تابع الاول في الزيادة
لا معارضة فيقع عن الكفالة ولا ولو وقع في النصف من صاحب فيرجع عليه فلصاحبه ان يرجع
اداء ثابته كادائه فيؤدي الى الدور اذا قل رجلان عن رجلين مال على كل واحد منهما
كفيل عن صاحب فكل شئ اذا ادهما يرجع على صاحب بنصفه قليلا كان او كثيرا ومعه
المسألة في الصحيح ان يكون الكفالة بالكل عن الاصيل وبالكل عن الشريك المطالب متعده
فيجتمع الكفالتان على ما مره وجب التزام المطالب فيصح الكفالة عن الكفيل كما تصح الكفالة عن
الاصيل وكما تصح الحوالة من المحتال ليدفع اذ عرفه اذ ادهما وقع شائعا عنهما اذ الكفالة
فلا ترجع للبعض على البعض فلا تقدم فيرجع على شريك بنصفه لا يؤيد الى الدور ولا قضيت
الاستوارة فحصل رجوع احدهما بنصفه اذ لا يتقضى رجوع الاخر عليه بخلاف تقدم
توزيعهما على الاصيل لا هما اذ ياعنه احدهما بنفسه والاخر بنائبه وان شاء يرجع بالجميع على
المكفول عنه لانه كفيل بجميع المال عنه بامره قال واذا ابرأ بمال احدهما لخذ الاخر بالجميع
لان ابراء الكفيل لا يوجب براءة الاصيل فبقى المال كله على الاصيل والاخر كفيل عنه بكماله على ما
يقاها ولهذا يأخذ به قال واذا افتقر المتفوض الى اصيله لليون ان يأخذوا اياهما شاءوا
بجميع الدين لان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه على ما عرف في الشركة ولا يرجع احدهما على
صاحبه حتى يتقدم اكثر من النصف لما مر من الوجهين في كفالة الرجلين قال واذا اكونت البعدين

في النصف من صاحبها الذي اجد هما يرجع على شريكه ثم يرد ما يؤيد به على النصف فيرجع بالزيادة
لان كل واحد منهما في النصف اصل وفي النصف الاخر كفيلا ولا معارضة بين ما عليه نحو
الاصالة ونحو الكفالة لان كل واحد من والثاني مطالب بالتبعية هو تابع الاول في الزيادة
لا معارضة فيقع عن الكفالة ولا ولو وقع في النصف من صاحب فيرجع عليه فلصاحبه ان يرجع
اداء ثابته كادائه فيؤدي الى الدور اذا قل رجلان عن رجلين مال على كل واحد منهما
كفيل عن صاحب فكل شئ اذا ادهما يرجع على صاحب بنصفه قليلا كان او كثيرا ومعه
المسألة في الصحيح ان يكون الكفالة بالكل عن الاصيل وبالكل عن الشريك المطالب متعده
فيجتمع الكفالتان على ما مره وجب التزام المطالب فيصح الكفالة عن الكفيل كما تصح الكفالة عن
الاصيل وكما تصح الحوالة من المحتال ليدفع اذ عرفه اذ ادهما وقع شائعا عنهما اذ الكفالة
فلا ترجع للبعض على البعض فلا تقدم فيرجع على شريك بنصفه لا يؤيد الى الدور ولا قضيت
الاستوارة فحصل رجوع احدهما بنصفه اذ لا يتقضى رجوع الاخر عليه بخلاف تقدم
توزيعهما على الاصيل لا هما اذ ياعنه احدهما بنفسه والاخر بنائبه وان شاء يرجع بالجميع على
المكفول عنه لانه كفيل بجميع المال عنه بامره قال واذا ابرأ بمال احدهما لخذ الاخر بالجميع
لان ابراء الكفيل لا يوجب براءة الاصيل فبقى المال كله على الاصيل والاخر كفيل عنه بكماله على ما
يقاها ولهذا يأخذ به قال واذا افتقر المتفوض الى اصيله لليون ان يأخذوا اياهما شاءوا
بجميع الدين لان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه على ما عرف في الشركة ولا يرجع احدهما على
صاحبه حتى يتقدم اكثر من النصف لما مر من الوجهين في كفالة الرجلين قال واذا اكونت البعدين

في النصف من صاحبها الذي اجد هما يرجع على شريكه ثم يرد ما يؤيد به على النصف فيرجع بالزيادة

في النصف من صاحبها الذي اجد هما يرجع على شريكه ثم يرد ما يؤيد به على النصف فيرجع بالزيادة

كتابه واحد وكل واحد منهما كفيلا عن صاحب فكل شيء اداة لاجلها يرجع على صاحبه بنصفه
 ووجه هذه العقد جائز استحسانا وطريقه ان يجعل كل واحد منهما اصيلا في حق وجوب
 الالف عليهما فيكون عتقا بامعقبا باداة تجعل كفيلا بالالف في حق صاحب وسند ذكره
 في المكاتب ان شاء الله تعالى اذا عرفت ذلك فما اذا اداة احدهما رجعه بنصفه على صاحبه
 لاستوائهما ولو رجع بالكل لا يتحقق المساواة قال ولولم يؤد بيا شيئا حتى عتق المولى احدهما
 جاز العتق لمصادفة ملكه وبرئ عن النصف لانه ما رضى بالتزام المال لا ليكون المال وسيلة
 الى العتق وما بقي في سبيله فيسقط ويبقى النصف على الآخر لان المال في الحقيقة متقابل
 برقبتهما وانما جعل على كل واحد منهما احتيالا لتصح الضمان واذا جاء العتق استغنى
 عنه فاعتبر مقابلا برقبتهما فلما لا ينصف وللولي ان يأخذ بمحصة الذي لم يعتق ايتهما شاء
 المعتق بالكفالة وصاحبه بالاصالة فان اخذ الذي اعترق يرجع على صاحبه بما يؤدى
 لانه مؤد عنه بامره وان اخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشيء لانه ادى عن نفسه والله اعلم

باب كفالة العبد وعنه

ومن ضمن عن عبد مالا لا يحج عليه حتى يُعْتَقَ ولم يسم حلالا ولا غيره فهو حال لان المال حال
 به من مسائل ابا جعفر عليه السلام في الكفيل ١٢
 عليه وجه السبب في قبول المالا لا يحج عليه لانه لا يطالب بعينه اذ جميع ما في يده ملك للمولى فلم يرض
 يتعلق به في الحال والكفيل غير معص فصار كما اذا كفّل عن غائب ومفلس بخلاف الدين المؤجل لانه
 متاخر وعرض ثم اذ الذي رجع على العبد بعد العتق لا الطالبة لا يرجع عليه لا بعد العتق فكذا الكفيل
 لقيامه مقامه ومن ادعى على عبد مالا وكفله له ورجل بنفسه فمات العبد بترك الكفيل البراءة والاصل
 في مسائل ابا جعفر عليه السلام ١٢

[illegible]

(ضرع) واقفیت بان ض
لنفسه فلیج

كما اذا كان المكفل بنفسه حوا قال فان ادع رقبته العبد كفل بمجمل فماذا العبد فقام له في البيت انه
كان ضمن الكفيل فبقيته لان على المولى ان يرضى به وتخلو باقبيته باوقد التزم الكفيل لا وجهه الموت
يبقى القصة واحتل الاصل فكذا على الكفيل ان يقول قال واذا كفل العبد عن مولا به بامره ففتق
فاداه او كان المولى كفل عنه فاداه بعد العتق لم يرجع واحد منها على صاحبه وقال زفره يرجع
ومعنى الوجه الاول ان لا يكون على العبد دين حتى تصح كفالته بالمال عن المولى اذا كان بامره اما كفالته
عن العبد فتصح على كل حال لانه تحقق الوجه بالرجوع وهو الكفالة بامره والمانع وهو الرق فزال
ولنا انها وقعت غير موجبة للرجوع لان المولى لا يتوجب على عبده دين ولو كان العبد على مولا به
فلا تنقلب موجبة ابد الا كمن كفل عن غيره بغير امره فاجازة ولا يجوز الكفالة بمال الكتاب حر وكفل
بهم او عبد لا يدين بدين ثبت مع المنافق فلا يظهر في صحة الكفالة ولا يرد لو عجز نفسه سقط
ولا يمكن اثباته على هذا الوجه في ذمة الكفيل واثباته مطلقا في معنى الضم لان من شرطه
الاتحاد وتبدل السعاية كمال الكتابة في قول ابى حنيفة حرمة الله عليه لانه كالكاتب عنده

كتاب الحوالة

قال وهي جائزة بالديون قال عليه السلام من اجل على من فليشيع ولا نه التزوما بقدر على
تسليمه فتصح كفالته وانما اخصت بالديون لانها تنفي عن النقل والتحويل والديون لا والعين
قال وتصح الحوالة برضاء المجل والمحال عليه اما المحال فلان الدين حق وهو الفدية
ينتقل بها والذمم متفاوتة فلا بد من رضاه واما المحال عليه فلانه يلزمه الدين ولا لزوم بديون
الترامه واما المجل والحوالة تصح بد رضاه ذكره في الزيادات لان التزام الدين من المحال عليه

الدين لا يدين بدين ثبت مع المنافق فلا يظهر في صحة الكفالة ولا يرد لو عجز نفسه سقط
ولا يمكن اثباته على هذا الوجه في ذمة الكفيل واثباته مطلقا في معنى الضم لان من شرطه
الاتحاد وتبدل السعاية كمال الكتابة في قول ابى حنيفة حرمة الله عليه لانه كالكاتب عنده
قال وهي جائزة بالديون قال عليه السلام من اجل على من فليشيع ولا نه التزوما بقدر على
تسليمه فتصح كفالته وانما اخصت بالديون لانها تنفي عن النقل والتحويل والديون لا والعين
قال وتصح الحوالة برضاء المجل والمحال عليه اما المحال فلان الدين حق وهو الفدية
ينتقل بها والذمم متفاوتة فلا بد من رضاه واما المحال عليه فلانه يلزمه الدين ولا لزوم بديون
الترامه واما المجل والحوالة تصح بد رضاه ذكره في الزيادات لان التزام الدين من المحال عليه

الحالة مستعلة في الوكالة فيكون القول قولهم مع يديه قال من روج رجلا الف درهم وحال لها عليه آخر فهو جائز لا ينفذ على القضاء فان هلكت برى لتقيد ما بها فانه ما التزم له الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمغضول فان القوات الخلف القوات قد تكون الحق الحقيقية بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك التحيل مطالبته المحال عليه كونه تعلق حق المحال على مثال المهرين وان كان استوفى للغير ما بعد وتحويل هذا لا يوجب له مطالبته به في اخذ منه لمطلبت الحوالة وهو حق المحال بخلاف المطلق لا يعلق تحقيب بل بدونه فلا يطل الحوالة باخذ ما عليه وما عند قال ان يكره السفايح وهو قرض استفاد بالقرض سقوط خطر الطريق وهذا نوع نفع استفيد به قول نهي الرسول عليه السلام عن قرض ففهم

الحالة مستعلة في الوكالة فيكون القول قولهم مع يديه قال من روج رجلا الف درهم وحال لها عليه آخر فهو جائز لا ينفذ على القضاء فان هلكت برى لتقيد ما بها فانه ما التزم له الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمغضول فان القوات الخلف القوات قد تكون الحق الحقيقية بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك التحيل مطالبته المحال عليه كونه تعلق حق المحال على مثال المهرين وان كان استوفى للغير ما بعد وتحويل هذا لا يوجب له مطالبته به في اخذ منه لمطلبت الحوالة وهو حق المحال بخلاف المطلق لا يعلق تحقيب بل بدونه فلا يطل الحوالة باخذ ما عليه وما عند قال ان يكره السفايح وهو قرض استفاد بالقرض سقوط خطر الطريق وهذا نوع نفع استفيد به قول نهي الرسول عليه السلام عن قرض ففهم

الحالة مستعلة في الوكالة فيكون القول قولهم مع يديه قال من روج رجلا الف درهم وحال لها عليه آخر فهو جائز لا ينفذ على القضاء فان هلكت برى لتقيد ما بها فانه ما التزم له الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمغضول فان القوات الخلف القوات قد تكون الحق الحقيقية بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك التحيل مطالبته المحال عليه كونه تعلق حق المحال على مثال المهرين وان كان استوفى للغير ما بعد وتحويل هذا لا يوجب له مطالبته به في اخذ منه لمطلبت الحوالة وهو حق المحال بخلاف المطلق لا يعلق تحقيب بل بدونه فلا يطل الحوالة باخذ ما عليه وما عند قال ان يكره السفايح وهو قرض استفاد بالقرض سقوط خطر الطريق وهذا نوع نفع استفيد به قول نهي الرسول عليه السلام عن قرض ففهم

الحالة مستعلة في الوكالة فيكون القول قولهم مع يديه قال من روج رجلا الف درهم وحال لها عليه آخر فهو جائز لا ينفذ على القضاء فان هلكت برى لتقيد ما بها فانه ما التزم له الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمغضول فان القوات الخلف القوات قد تكون الحق الحقيقية بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك التحيل مطالبته المحال عليه كونه تعلق حق المحال على مثال المهرين وان كان استوفى للغير ما بعد وتحويل هذا لا يوجب له مطالبته به في اخذ منه لمطلبت الحوالة وهو حق المحال بخلاف المطلق لا يعلق تحقيب بل بدونه فلا يطل الحوالة باخذ ما عليه وما عند قال ان يكره السفايح وهو قرض استفاد بالقرض سقوط خطر الطريق وهذا نوع نفع استفيد به قول نهي الرسول عليه السلام عن قرض ففهم

الحالة مستعلة في الوكالة فيكون القول قولهم مع يديه قال من روج رجلا الف درهم وحال لها عليه آخر فهو جائز لا ينفذ على القضاء فان هلكت برى لتقيد ما بها فانه ما التزم له الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمغضول فان القوات الخلف القوات قد تكون الحق الحقيقية بالدين ايضا وحكم المقيدة في هذه الجملة ان لا يملك التحيل مطالبته المحال عليه كونه تعلق حق المحال على مثال المهرين وان كان استوفى للغير ما بعد وتحويل هذا لا يوجب له مطالبته به في اخذ منه لمطلبت الحوالة وهو حق المحال بخلاف المطلق لا يعلق تحقيب بل بدونه فلا يطل الحوالة باخذ ما عليه وما عند قال ان يكره السفايح وهو قرض استفاد بالقرض سقوط خطر الطريق وهذا نوع نفع استفيد به قول نهي الرسول عليه السلام عن قرض ففهم

[illegible][illegible][illegible]

الحق قولہ کتاب ادب القاضی الہ اعلم بان القضاء بالحق من اقوی الفرائض بعد الایمان باللہ تعالیٰ وهو من اشرف المعابد والادب لاحد
ابن اللہ تعالیٰ لآدم علیہ السلام اسم الخلائف فقال جل جلالہ انی جاعل فی الارض خلیفۃ واثبت ذالک (ابنہ ۱۳۳)

فقده له معرفة بالحديث لئلا يشتغل بالقياس في المنصوص عليه وقيل ان يكون صاحب

قرينة مع ذلك يعرف بها عادات الناس من الاحكام ما يستنبطها قال لا بأس بالدخول

في القضاء لمن يتقن نفسه ان يؤدى فيه كذا الصلابة تقلدوه وكفى به مقدرة ولا يفرض

كفاية لكونه امر بالمعروف قال وبكثرة الدخول في غير العزلة كما يامن نفسه الخفيف فيه

كما يصير شرط المباشرة القبيح وكذا بعضهم الدخول في اختيار القول على السلام من جعل على

القضاء فكما اذا لم يتغير يمكن الصريح الدخول فيه رخصة طمأنينة العدة الترتيبية

يخطئ طمأنينة لا يوفق له ولا يعينه عليه غيره ولا بد من كفاية اذا كان هو اهل القضاء دون غيره

فحينئذ يفترض عليه التقلد صيانة لحقوق العباد واخلال للعالم عن الفساد قال ينبغي ان يطلب

الولاية ولا يسألها القول على السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه من اجبر عليه نزل عليه ملك

القول على السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه من اجبر عليه نزل عليه ملك

القول على السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه من اجبر عليه نزل عليه ملك

القول على السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه من اجبر عليه نزل عليه ملك

القول على السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه من اجبر عليه نزل عليه ملك

القول على السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه من اجبر عليه نزل عليه ملك

۱۴۵

وينظر فمرة لان فعل القاض المعزول حتى يظهر اذ لا يعمل كما لو أدى الى ابطال الحق الغير وينظر في الواقع
 ماضى ١٢ بطلان ١٣ لانه نفس نظر ١٤

وارتفاع الوقوف على ما تقوى به البينة ويعترف من هو في يده لان كل ذلك حجة ولا يقبل
 اي في الزيادة
 اي في البينة والاعتراض

قول المعزول لما بيناه الا ان يعثرنا الذي هي في يده ان المعزول سلمها اليه فيقبل قولنا فيجاء لان

ثبت باقرایان الیه كانت للقاظی فی صلح اقرار القاظی کفر فی ۱۰ فی الحال الا ان ایدى بالاقرار لغیرہ
 کبر المودع در المودع نور بنیض استقامت

ثم اقر تسليم القاضى فليسلم ما في يده الى المقر الاول لسبق حقه وضمن قيمته للقاضى باقره الثاني
او من له ذلك العزول

و يسلم الى المقرله من جهة القاضى قال المجلس العلم جلوسا ظاهر فى المسجد كى يستبهم مكانه على

الغريب وبعض المقيمين والمسجد الجامع اول لاناسهم فقال الشافعي لا يكره الجلوس في المسجد
بالقصة اخذوا ليس لم الوزن

للقضاء لا يخفى الشيخ وهو محسن بالنص والحاظ هي ممنوعة عن دخول الحنا فوله عليه

السلام انما بنيت المساجد للذكر لله تعالى احكام وكان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

يعتقد في معتقفة وولد الحنفية الراشدان كانوا يجلسون في أسباجه لفصل خصوص

وكان الفصل عبادة لا يخرجون اذان منها الى المسجد كالصلوة ويجلس الميراث في عبادة في حاضرة
 على سبيل ما كان عليه في الجاهلية من ان يجلسوا في حجرة واحدة
 على سبيل ما كان عليه في الجاهلية من ان يجلسوا في حجرة واحدة
 على سبيل ما كان عليه في الجاهلية من ان يجلسوا في حجرة واحدة

فلا يبيع من دهره واحداً من هذه الحياض بغير ما فيها من ماء ولا يبيع من دهره واحداً من هذه الحياض بغير ما فيها من ماء ولا يبيع من دهره واحداً من هذه الحياض بغير ما فيها من ماء

[illegible]

وَأَلْقَاهُ فِي السَّمَاءِ فَكَانَ مِنَ الْمُقَلَّبِينَ

صلاة الجمعة والثاني ليس للقضاء ما جرى على العادة وقوله راء ذلك مصرحاً بالقضاء في حجة

لو كانت المقرب خصوصاً لا يقبل هديته تركن اذا اراد المهدي على المعتاد او كانت لو

فانما و - ذكركم شانه ديناكم كوسا فوندا وفنفا كن حنا عطا علي محمد طاهر رضا نفا

[illegible][illegible][illegible][illegible]

له أو حرم حلاله ولا يمنعك قضاء قضية بالاسم راجعت فيه نفسك وصدقته فيه لرشدك ان تراجع الحق فان الحق (بقية ١٣٩)

139

[illegible][illegible]

(بقية ١٣٨) قديم لا يبطل ومراجعة الحق خير من التماهى في الباطل الضم الضم فيما يختلف في حدرك معالم يبلغك في القرآن

هـ: ١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

[illegible]

انما هي سبب الاموال المادانية الدنيا
 الفانية ليس في اخلاصه المادانية
 انما هي سبب الاموال المادانية الدنيا
 الفانية ليس في اخلاصه المادانية
 انما هي سبب الاموال المادانية الدنيا
 الفانية ليس في اخلاصه المادانية

اذ اقصى بالاحلاق هذا اذا كانت الدعوى بسبب ^{له} معين وهم مسألة قضاء القاضى العقود والفسوخ
 بشهادة الزور وقد مر في النكاح **قال لا يقضى القاضى** غائباً الا بحضور من يقوم مقامه
 وقال الشافعى ^{له} يجب لوجود الحجج على البينة فظهر الحق ولنا ان العمل بالشهادة لقطع المنازعة ولنا
 بدونها ^{له} ان يكون له ما يثبت الادعاء والانكار من الخصم فيشتبه والقضاء لان احكامها مختلفة فلو انكر ثم غاب
 فلكذا الجواب لان الشك في قيام الانكار وقضاء القضاء وفي خلافه يوسف ^{له} ومن يقوم مقامه يكون ناشئاً باسمه كالوكيل او
 بانابة الشرع كالوصي ^{له} صحة القاضى فليكون حكماً ان كان ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى عليه على الحاضر وهذا في
 غير صورة في الكتاب اذا كان شرط الحق فلا يعتبر به في جعله خصماً عن الغائب وقد عرفت تسامه

[illegible][illegible]

عن الله سبحانه وتعالى من عجل مهزلة وخزائن رحمته والسلام ١٣ بدائع الصنائع ص ٧٩

له قوله باب الحكم الخ اذا تعدد المحكون على ما ذكرنا فنبين ما اتفق رأي كلهم وليس لواحد منهم ان يحكم وحده ١٣
(المادة ١٨٤٤) مجلة الاحكام العدلية ،

لا بد من العلم بالطلاق والنفقة...
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق...
 لا بد من العلم بالطلاق والنفقة...
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق...

١٣٣

لا بد من العلم بالطلاق والنفقة...
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق...
 لا بد من العلم بالطلاق والنفقة...
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق...

مسائل شتى من كتاب القضاء قال واذا كان علو لرجل وسفل لاخر فليس لصاحب السفل ان يتدخل فيه وتدخل ولا يتقرب فيه كونه حنفية من معناه بغير ضام صاحب العلو وقال لا يصنع ما لا يضر بالعلو على هذا الخلاف ان اراد صاحب العلو ان يبين على علوه قيل ما حكم عنها تفسير لقول ابى حنيفة من فلا خلاف قيل الاصل عند ما لا باحة لانه تصرف في ملكه والمالك يقتضي الاطلاق والحرم بعارض الضرفاذ الشكل لم يحرم المنع والاصل عند المحظور لا تصرف في محل تعلق حرمه كغيره من الوقف والمستاجر الاطلاق بعارضاذ الشكل لا يزيل المنع على انه لا يبرح نوع ضرر بالعلو من توهين بناء او نقضه فيمنع عن قال اذا كانت ائمة مستطيلة تشعب

العلم بالطلاق والنفقة...
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق...
 لا بد من العلم بالطلاق والنفقة...
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق...

لا بد من العلم بالطلاق والنفقة...
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق...
 لا بد من العلم بالطلاق والنفقة...
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق...

منها الزينة مستطيلة وهي غير نافذة فليس لاهل الزينة الاول ان يفتحوا باب الزينة القصوى لان فتحه
للمور لا حق لهم في المورد هو لاهاها خصوصاً حتى لا يكون لاهل الاول فيما بيع فيها حق الشفعة
بخلاف النافذة لان المورد فيها حق العامة قيل المنع من المورد من فتح الباب لا يرفع جداره ولا يصح
ان المنع من الفتح لا يبعد لفتح لا يمكن المنع من المورد في كل ساعة ولا يدعى الحق في القصوى
بتكيب الباب وان كانت مستندة لرق طرفها فلهما ان يفتحوا باباً لان لكل واحد منهما حق المورد
كلها اذ هي واحدة مشتركة فلهذا يشتركون في الشفعة اذ بيعت دار منها قال ومن ادعى فدية
دعوى وانكرها الذي هي في يده ثم صالح منها فموجز وهو مسألة الصلح على انكار وسند
في الصلح انشاء الله تعالى والمدعى ان كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول جائز عندنا
لان جهالة في الساقط فلا تقضي الى المنازعة على ما عرف قال ومن ادعى ان في رجل اية
وهي باله وقت فسل البينة فقال حمد في الهبة فاشترتها واقام المدعى البينة على الشرع قبل الو
الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل بينته لظهور التناقص اذ هو يدعى الشراء بعد الهبة وهم شهدو
به قبلها ولو شهدوا به بعد ما قبل لوضوح التوفيق ولو كان ادعى الهبة ثم اقام البينة على الشرع
قبلها ولم يقبل حمد في الهبة فاشترتها لم تقبل ايضاً ذكره في بعض النسخ لان دعوى الهبة اقرا منه
بالمالك للواهب دعوى الشراء رجوع منه فعل متناقض بخلافه اذ ادعى الشراء بعد الهبة لا يقبل
ملكه عندنا ومن قال اخر اشترت منه هذه الجارية فانكره الاخران اجمع البائع على ترك الخصومة
وسعى بطلانها لان الشفعة لما حدها كان فيمنع من جهة الفسخ ثبت بها اذا تم اجماعاً فادعى
البائع على ترك الخصومة الفسخ ونجس العزم وان كان لا يثبت الفسخ فقد استبرأ بالفعل وهو

لأنه وإن كانت مستديرة قد نزلت طياتها إلى الظرف هذا البحث في الهداية ص ٣٨٩ ج ١ حيث قال في كتاب الشفعة
 فإن كانت سكة غير نامدة ينشعب منها سكة غير نامدة وهي مستطيلة ١١

في قوله وانه لا يورث من غير الميراث... في قوله وانه لا يورث من غير الميراث... في قوله وانه لا يورث من غير الميراث...

فهو الدافع ويشهد له ظاهر الحد وشايعا قال ان من مات في يد رجل اربعة الاف درهم ودية
 فقال المستودع هذا الزميت لا وارث له غيره فاني دفع المالا اليه لانه اقر ان ما في يده حو
 الوارث خلافة فصا كما اذا اقر ان حق الميراث وهو حي اصله بخلافه اذا اقر لرجل ان يورثه الميراث
 بالقبر او لغيره من حيث لا يورثه الميراث فيكون اقراره على مال
 الغير كذا في بعد موته بخلاف الميراث اذا اقر بتوكيل غيره بالقبر لان الميراث يورثه من مات
 فيكون اقراره على نفسه فيؤثر الميراث اليه ولو قال الميراث لغيره ايضا وقال الاول ليس له
 ابن غيري قضى له المال الاول لا يورثه الميراث لان مقتضى اقراره الاول ان يورثه الميراث
 الاول فلا يصح اقراره للثاني كما لو كان الاول بنامه فاولا ولا يورثه الميراث لان مقتضى اقراره
 اقراره للثاني مكد فيلزم قال واذا قسم الميراث بين الغرماء والورثة فانه لا يجوز ان يورثه الميراث
 وارث وهذا شيء احتاط به بعض القضاة وهو ظم وهذا عند ابن حنيفة وقالا لا يخلو لكفيل
 والمسألة فيما اذا ثبت الدين لا يورث بالشهادة ولم يقل الشهادة تعلم لو اذنا غيرهما ان القاضي ناظر
 للمعيب والظاهر ان في التركة وان غائبا او غائبا عن الموت قد يقع بغتة فيطالب الكفيل اذا دفع
 الابن واللقطة الى صاحبه او اعطى امرأة الغائب النفقة من ابني حنيفة وان حتى الحاضرات قطعاً
 او ظاهراً فلا يورث حتى موته ان كان لتكفيل كمن ائتمن في يد او اثبت الدين على العبد
 بيع في يده لا يكفل لان المكفول محمول فصار كما اذا اكل احد الغرماء بخلاف النفقة
 لان حق الزوج ثابت وهو معلوم واما الابن واللقطة فغيره لانيان والاصح انه على
 الخلاف في قيل ان دفع بعلامة اللقطة او اقرار العبد تكفل بالاجماع لان الحق غير ثابت لهذا

كتاب ادب القاضي
 في قوله وانه لا يورث من غير الميراث... في قوله وانه لا يورث من غير الميراث... في قوله وانه لا يورث من غير الميراث...

كان لان يمنع وقوله وهو ظم اي ميل عن سواء السبيل وهذا يكسب من هذه حصة الله ان الجملة
 ويصيب كاطنة البعض قال اي اذا كانت اليد في يد رجل قام الاخر البينة ان اياه مات ترك ميراث
 بينه وبين اخيه فان الغائب قضى له بالنصف وترك النصف الاخر في يد من في يده لا يستوثق
 منه يكفل هذه اعني حصة وقالا ان كان الذي في يد يباح له اخذه منه وجعل في يد امير
 ان لم يجد ترك في يده لهما ان الجاحد خالف في يد من خالف للقرابة امير ولا القضاء
 وقع للبيت مقصودا واحتمال كون مختارا للبيت ثابت فلا يقض يد كما اذا كان مقصودا وجو قد ارتفع
 بقضاء القاضي الغل من عدم الجح في المستقبل الصغير الحادثة معلومة لا للقاضي لو كانت الدعوى
 في منقول فقد قيل بوجوبها بانه اتفاق لا يحتاج فيه الى الحفظ والرفع بل في تحالوا للعقار لانها
 محصنة بنفسها ولهذا يملك الوصي بيع المنقول على الكبر الغائب والعقد وكذا حكم وصي الاخر
 والاخر والعقار على الصغير قيل المنقول على التحالوا ايضا وقول اي حفيضة في اظهرها حجة الى الحفظ
 وانما لو اخذ الكفيل لانه انشاء اخصومة والقاضي انما نصب لقطعها لانها اذا حضر الغائب
 لا يحتاج الى عاقل البشور ويسلم اليه النصف لان القضاء لا يحل لورثة ينصب خصما عن الباقيين فيما
 يستحق له وعليه يناهز او عينا لان المقضاه عليه انها هو الميث في الحقيقة وواحد من الورثة يصلح
 خليفة عنه وفي ذلك تحالوا لاستيفاء لنفسه لانه عامل في نفسه فلا يصلح نائب عن غيره ولهذا
 لا يستوفي ان نصيبه وصا كما اذا قامت البينة بد من الميث لانها ثبت استحقاق لكل على
 احد الورثة اذا كان الكل في يد فذكر في الجامع لانهم لا يكون خصما بل يد في قصر القضاء على
 وفيه من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث

له قوله قول ابن حنيفة فيه اظهر الخ العتري على قول ابن حنيفة من لان نظام من صنيع الصداقة يرجع قول الامام حيث اخر دليله
 واليه اشار صاحب الملقح ج ١ ص ٢٠١٨٠

في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث
 في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث
 في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث

في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث
 في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث
 في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث

في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث
 في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث
 في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث

في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث
 في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث
 في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث

في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث
 في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث
 في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث

في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث
 في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث
 في قوله من قال مالي المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث

له قوله ثم اذا لم يلبس له مال سوى ما مثل الخ فقلت وحيلته ان يبيع مملكته من رجل بفرد في منديل وليقبضه ولم يره ثم ليفعل ذاك ثم يره
نجيا في الروية فلا يلزمه شيء وتوحيده في سراج التنوير ١٣ ملتقى الامم ص ٢١٨

۱۵۱

احمد علی

حضر

فرضا

11

المخدم

عن أبي

ولا

التي غر

والتر

رجح

٩٠٠

مس

574

له قوله واستحسن الشانخ هذه الرواية الخ وقال محمد آخراده هو مذهبه ، مالك لا يقبل قوله حتى يعاين الحجة لأن
قول القاضي يحتمل الغلط والتدابر لا يمكن كذا (إقبة ١٥٢)

في زماننا لا في كتاب القاضى للحاجة اليه وجمها هو الرولية انهم اخبر عن امرهم على انشاء فيقبل
 لخلوه عن التهمة ولان طاعة اول الامر واجبة وفي تصديق طاعة وقال الامام ابو منصور
 ان كان هذا لا يمكن اقبل قوله لان هذا قهرا مخطئا والخيانة وان كان عدا جاهلا يستفسر فان
 احسن التفسير وجب تصديقه والافلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا
 ان يعين سبيل الحكم لتبعية المخطا والخيانة قال واذا نزل القاضى فقال لرجل اخذت منك الف
 ودفعته الي فلان قد قضيت به اليك عليك فقال الرجل اخذتها ظلمنا القول قول القاضى كذلك
 لو قال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به والذي اخذ منه المال قريبن فافعل
 ذلك هو قاض ووجه انهما لما اتفقا فافعل ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى يقضى
 بالبحر ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى ولو اقر
 القاطع او اخذ بما اقره القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاضى صحيح كما اذا
 كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او الماخوذ ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل
 فالقول للقاضى ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة معجزة منافية للضمير قصار كاذبات
 طلق واعقبت وانا لعنوك والجنون منه كان معجرا ولو اقر القاطع في هذه الفصل
 بما اقره القاضى يضمنان لانهم اقراسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا يبطال
 سبب الضمان على غير هذا الاول لانه ثبت فعله في قضاء بالتصادق ولو كان المال في الامانة فاقول
 اقر ما اقره القاضى الماخوذ منه المال صدق القاضى في ان فعله في قضاء لو ادعى في غير قضاء
 يوجب منه لا يقر ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول المعزول في ليس بحجة
 اي لا يجوز له ان يملك

في زماننا لا في كتاب القاضى للحاجة اليه وجمها هو الرولية انهم اخبر عن امرهم على انشاء فيقبل
 لخلوه عن التهمة ولان طاعة اول الامر واجبة وفي تصديق طاعة وقال الامام ابو منصور
 ان كان هذا لا يمكن اقبل قوله لان هذا قهرا مخطئا والخيانة وان كان عدا جاهلا يستفسر فان
 احسن التفسير وجب تصديقه والافلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا
 ان يعين سبيل الحكم لتبعية المخطا والخيانة قال واذا نزل القاضى فقال لرجل اخذت منك الف
 ودفعته الي فلان قد قضيت به اليك عليك فقال الرجل اخذتها ظلمنا القول قول القاضى كذلك
 لو قال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به والذي اخذ منه المال قريبن فافعل
 ذلك هو قاض ووجه انهما لما اتفقا فافعل ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى يقضى
 بالبحر ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى ولو اقر
 القاطع او اخذ بما اقره القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاضى صحيح كما اذا
 كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او الماخوذ ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل
 فالقول للقاضى ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة معجزة منافية للضمير قصار كاذبات
 طلق واعقبت وانا لعنوك والجنون منه كان معجرا ولو اقر القاطع في هذه الفصل
 بما اقره القاضى يضمنان لانهم اقراسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا يبطال
 سبب الضمان على غير هذا الاول لانه ثبت فعله في قضاء بالتصادق ولو كان المال في الامانة فاقول
 اقر ما اقره القاضى الماخوذ منه المال صدق القاضى في ان فعله في قضاء لو ادعى في غير قضاء
 يوجب منه لا يقر ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول المعزول في ليس بحجة
 اي لا يجوز له ان يملك

في زماننا لا في كتاب القاضى للحاجة اليه وجمها هو الرولية انهم اخبر عن امرهم على انشاء فيقبل
 لخلوه عن التهمة ولان طاعة اول الامر واجبة وفي تصديق طاعة وقال الامام ابو منصور
 ان كان هذا لا يمكن اقبل قوله لان هذا قهرا مخطئا والخيانة وان كان عدا جاهلا يستفسر فان
 احسن التفسير وجب تصديقه والافلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا
 ان يعين سبيل الحكم لتبعية المخطا والخيانة قال واذا نزل القاضى فقال لرجل اخذت منك الف
 ودفعته الي فلان قد قضيت به اليك عليك فقال الرجل اخذتها ظلمنا القول قول القاضى كذلك
 لو قال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به والذي اخذ منه المال قريبن فافعل
 ذلك هو قاض ووجه انهما لما اتفقا فافعل ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى يقضى
 بالبحر ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى ولو اقر
 القاطع او اخذ بما اقره القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاضى صحيح كما اذا
 كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او الماخوذ ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل
 فالقول للقاضى ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة معجزة منافية للضمير قصار كاذبات
 طلق واعقبت وانا لعنوك والجنون منه كان معجرا ولو اقر القاطع في هذه الفصل
 بما اقره القاضى يضمنان لانهم اقراسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا يبطال
 سبب الضمان على غير هذا الاول لانه ثبت فعله في قضاء بالتصادق ولو كان المال في الامانة فاقول
 اقر ما اقره القاضى الماخوذ منه المال صدق القاضى في ان فعله في قضاء لو ادعى في غير قضاء
 يوجب منه لا يقر ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول المعزول في ليس بحجة
 اي لا يجوز له ان يملك

105

كتاب الشهادة

قال الشهادۃ فرض تلزم الشرائع كقائمها اذا طالبهم المذبح بقوله تعالى ولا يا ابى المشردين اذا
 ما دعوا وقوله تعالى ولا تاتكموا الشهادۃ ومن تكلم بها فانه اشق قلبه واما اشتراط طلبها
 اي القدرى المسمى

حقه فيوقف على طلبه كإثبات الحقوق والشهادة في الحدود ومختلفها الشاهدين الستة

الاطوار لانه بين حبيبتين اقامة الحد والتوفى عن الهتك والستر افضل لقوله عليه السلام لله

شهد عندك لو سترته بثوبك لكان خيرا لك وقال عليه السلام من ستر علي ستر الله علي في الدنيا والاخرة وفيما نقل من تلقين الدرر عن النبي عليه السلام واصحابه رضوا الله عنهم ولا تظنوا

على فضيلة الستة إلا أنه يجب له أن يشهد بالمال في السرقة فيقول لا خذوا حياء بحق المسروق مني و

لا يقول سق فحفظ على السر ولا نوهت السر لوج القطع والضمان لا شجاع مع القطع فلا يحصل

أحياء حقيق قال والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزمان بغيرها الدعة من الرجال بقوله تعالى

ای القدری اور اپنے

[illegible]

سنة اء و٩٠ يقبل بها سنة اء الفساء احد بيت الزهر روض مضيت الستين من لدن رسول الله صلى
فاطمة عليهم ناس جلد ولا تقبلوا لهم شهادة اء

الله عليه وآله وسلم والخليفتين من بعده ان لا شهادة النساء في الحة وودوا القصاص لان
 اى ابا بكر وعمر بنى المدينة سنة ١٢

ففيما شبهة البدلية لقيام مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما يندرى بالشبهات

ومنها الشهادة ببقية الحود والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين لقوله تعالى

وَأَسْتَشْهِدُ وَأَشْهَدُ بِأَنَّ مِنْ رَجُلًا كَرِيمًا لَا يَقْبَلُ فِيهِ إِشْهَادُ النِّسَاءِ مَا ذَكَرْنَا قَالُوا وَمَا

سوى ذلك من الحقوق نقباً فيها شهادة رجلين أو رجل واحد، وسماكمز: الختم بالآخر.

١٠٠

فمنع ذلك امر جوارح

بن عباس بن عبدالمطلب

له قوله كتاب الشهادات الإثم القياس يأبى كرون الشهادة حجة في الأحكام لانه خبر حجة

[illegible]

للصدق والكذب والمحتمل لا يكون حجة ملزمة

• ولأن خبر الواحد لا يوجب العلم والقضاء ملزم فيستدعي سببا مرجحا للعلم وهو الصيانة فالتضاء ملك (ابنية ١٥٢)

 I_a

في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...

مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية ونحو ذلك وقال الشافعي رحمه الله لا يقبل شهادة النساء مع الرجال
 الا في الاموال وتوابعها لان الاصل فيها عدم القبول لنقصان العقل واختلال الضبط وقصوى
 الولاية فانها لا تصلح للمأثرة ولهذا لا تقبل في الحدود ولا تقبل شهادة الاربع منهن وحدهن
 الا انها قبلت في الاموال ضرورة والنكاح اعظم خطرا واول وقوعا فلا يلتحق بما هو اذن خطرا اكثر جوا
 ولما ان الاصل فيها القبول لوجود ما يثبت عليه اهلية الشهادة وهو المشاهدة والضبط والاداء بالاول
 يحصل العلم للشاهد وبالثاني سبقه بالثالث يحصل العلم للقاضي لهذا يقبل اخبارها في الاخبار
 ونقصان الضبط بزيادة النسيان انما يرضى لغيره الى ما لم يبق بعد ذلك الا الشبهة فلهذا لا تقبل
 فيما يندرى بالشبهات وهذه الحقوق تنبت مع الشبهات وعدم قبول الاربع على خلاف القياس
 كما لا يخفى وجهه **قال** ويقبل في الولادة والبراءة والعيوب بالنساء في موضع لا يطعن عليه
 الرجال شهادة امرأة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال
 النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام يراد به الجنس فيتنال بالقل وهو حجة على الشافعي في اشتراط
 الاربع ولانه انما سقطت الكثرة ليعتد بالنظر لان نظر الجنس الى الجنس اخف فكذلك سقط اعتبار
 العدد لان المتن والثالث احق لما فيه من معنى لا يلزم تحكما في الولادة شرحناه في الطلاق
 فلما حكم بالبراءة فان شهدن انها بكر يؤخذ في العتين سنة ويفرق بعده لانها تأيدت
 بمؤيد اذ البكارة اصل وكان في رد المبيعة اذ اشتراها بشرط البكارة فان قلن انها ثيب
 يحلف البائع لينضم نكاحه الى قولهن والعيب يثبت بقولهن فيحلف البائع واما
 شهادتهن على استهلال الصبي لا تقبل عند ابي حنيفة في حق الارث لانهم مما يطعن

في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...

في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...

في ذلك مكان الاصل والاشارة في قوله لا يشهدون الا على وجهين...
 في ذلك مكان الاصل والاشارة في قوله لا يشهدون الا على وجهين...
 في ذلك مكان الاصل والاشارة في قوله لا يشهدون الا على وجهين...

عليه السلام لا في حق الصلوة لانها من اموال الله وعندها تقبل في حق لا يشهدون الا على وجهين...
 الولادة ولا يحضرها الرجال عادة فصا كشرها دهن على نفس الولادة قال ولا يد في ذلك كله من...
 العدالة ولفظة الشهادة فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال اعلموا اتيقن لم تقبل...
 شهادته اما العدالة فلعله تعالى من ترصون من الشهادته والمريض من الشاهد هو العبد ان لقوله...
 تعالى اشهدوا دوى عدل قسكم ولا العبد اله المعتد للصديق لان من يتعاطى غير الكذب فيعاطيه...
 وعن اب يوسف انه قال في اركان في الناس في امره تقبل شهادته لانه لا يستأجر لوجاهته...
 ويمتنع عن الكذب لمروته والا صرح لان القاضي لو قضى بشهادة الفاسق يصح عنه والمسألة...
 معروفة واما لفظ الشهادة فلان النصوص نطقت باشتراطها اذا لم يفهم به هذه اللفظة وان...
 فيها زيادة توكيد فان قوله اشهد من الفاظ البين فكان الامتناع عن الكذب بهذه اللفظة اشهد...
 وقوله في ذلك كله اشارة الى جميع ما تقدم حتى يشترط العبد القول لفظ الشهادة في شهادة النساء...
 في الولادة وغيرها هو الصحيح لان شهادته لما فيه من معنى لا راجع الى اخضع مجلس القضاء ويشترط فيه...
 الحق والاسلام قال ابو حنيفة يقتصر الحكم على ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل عن حال...
 الشهود حتى يطعن الخصم لقوله علي السلام المسلمون عدل بعضهم على بعض لا يهودا...
 في قذف ومثل ذلك مروي عن عمر بن الخطاب لان الظاهر هو ان جاحدا هو محرم مدية بالظاهرات...
 اذ لا وصول الى القطع الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عن الشهادة لانه لا يستأجر لوجاهته...
 فيشترط الاستقصاء فيها لان الشبهة فيها اربعة وان طعن الخصم فيهم يسأل عنهم...
 في اسرار العلانية لانه تقابل الظاهران فيسأل طلبا للترجيح وقال ابو يوسف مرة ومحمد لا بد

الشهادة لا يشهدون الا على وجهين...
 الشهادة لا يشهدون الا على وجهين...
 الشهادة لا يشهدون الا على وجهين...

شهادتهم حجة لا يجاب القضاء (بقية ١٥٦)

في ذلك مكان الاصل والاشارة في قوله لا يشهدون الا على وجهين...
 في ذلك مكان الاصل والاشارة في قوله لا يشهدون الا على وجهين...
 في ذلك مكان الاصل والاشارة في قوله لا يشهدون الا على وجهين...

انما انزلهم في المسئلة العلية في سائر الحقوق لا القضاء مبنية على الحق وهو شهادة العدل في غير
 عن العالم في صور قضائهم عن البطلان وقيل هذا اختلاف غير مان والفتوى على قولهما في هذا
 النومان ثم الترتيب في الترتيب المستوفى الى المعنى في النسب والمحل والصلح والمعدل
 وكل ذلك في الستة كما يظهر في قوله او يبيده وفي العلية لا بد ان يجمع بين المعدل والشاهد ليستفي
 شبهة تعدل بل غيره وقد كانت العلية وحدها في الصدق الاول ووقع الكثرة في الشرح زماننا
 تحضر عن الفتنة ويؤدى عن محمد تركية العلية بلا وقتة ثم قيل لا بد ان يقول المعدل هو وعد
 جاز الشهادة لان العلية قد يعدل قيل بكتفه بقوله هو وعد لان الحرية ثابتة بالادارة الصالحة في قول
 من راي ان يسأل عن الشرح لم يقبل قول الخبير بل عدل معناه قول المسمى على عن ابى يوسف ولا وجه
 ان يجوز تركية له لكن مع محمد يضم تركية الاخر تركية لا العلية عند شرط وجوه الظاهر ان في قوله هو وعد
 ان الخبير كما ذكر في النكاح مبطل في صراحة فلا يصلح معه ولا موضوع المسئلة اذا قال لهم عدل لانهم اخطوا
 او نسوا اما اذا قال صدقوا هو وعد فل صدقة فقد اعتبروا الحق قالوا اذا كان سوا القاضى الذي
 عن الشرع واحدا جازا لا ثباتا افضل وهذه عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يجوز الاثبات
 والمراد منه المزك وعلى هذا الخلاف رسول القاضى الى المزك والمتزوج عن الشاهد له ان التركية
 في معنى الشهادة لا ولاية القضاء تبين على طه والعدالة وهو بالتركية في شرط فيه العلية كما يشترط
 العلية فيه ويشترط المذكورة في المزك في الحد والقصاص فيهما انه ليس في معنى الشهادة ولا
 لا يشترط فيه لفظ الشهادة وجلس القضاء واشترط الحد ارجحه في الشهادة فلا ينعدها
 ولا يشترط اهلية الشهادة في المزك في تركية الستة حتى صلح العبد وكذا في تركية العلية فهو شرط

انما انزلهم في المسئلة العلية في سائر الحقوق لا القضاء مبنية على الحق وهو شهادة العدل في غير
 عن العالم في صور قضائهم عن البطلان وقيل هذا اختلاف غير مان والفتوى على قولهما في هذا
 النومان ثم الترتيب في الترتيب المستوفى الى المعنى في النسب والمحل والصلح والمعدل
 وكل ذلك في الستة كما يظهر في قوله او يبيده وفي العلية لا بد ان يجمع بين المعدل والشاهد ليستفي
 شبهة تعدل بل غيره وقد كانت العلية وحدها في الصدق الاول ووقع الكثرة في الشرح زماننا
 تحضر عن الفتنة ويؤدى عن محمد تركية العلية بلا وقتة ثم قيل لا بد ان يقول المعدل هو وعد
 جاز الشهادة لان العلية قد يعدل قيل بكتفه بقوله هو وعد لان الحرية ثابتة بالادارة الصالحة في قول
 من راي ان يسأل عن الشرح لم يقبل قول الخبير بل عدل معناه قول المسمى على عن ابى يوسف ولا وجه
 ان يجوز تركية له لكن مع محمد يضم تركية الاخر تركية لا العلية عند شرط وجوه الظاهر ان في قوله هو وعد
 ان الخبير كما ذكر في النكاح مبطل في صراحة فلا يصلح معه ولا موضوع المسئلة اذا قال لهم عدل لانهم اخطوا
 او نسوا اما اذا قال صدقوا هو وعد فل صدقة فقد اعتبروا الحق قالوا اذا كان سوا القاضى الذي
 عن الشرع واحدا جازا لا ثباتا افضل وهذه عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يجوز الاثبات
 والمراد منه المزك وعلى هذا الخلاف رسول القاضى الى المزك والمتزوج عن الشاهد له ان التركية
 في معنى الشهادة لا ولاية القضاء تبين على طه والعدالة وهو بالتركية في شرط فيه العلية كما يشترط
 العلية فيه ويشترط المذكورة في المزك في الحد والقصاص فيهما انه ليس في معنى الشهادة ولا
 لا يشترط فيه لفظ الشهادة وجلس القضاء واشترط الحد ارجحه في الشهادة فلا ينعدها
 ولا يشترط اهلية الشهادة في المزك في تركية الستة حتى صلح العبد وكذا في تركية العلية فهو شرط

(بقيته ١٥٥) مع احتمال الذنب اذا ظهر رجاء جازب الصدق واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله اكرموا الصحوة

وذكر العلامة على ما لا يخفى من اختصاصها بالجلسة القضائية لا يشترط الا ان يكون في ذمة شهود الزنا عند مجده
 الفصل وما يتجمله الشاهد على ضربين احدهما ما ثبت حكمه بنفسه مثل البيع
 والاقرار في الغصب القتل حكم الحاكم اذا سمع ذلك الشاهد او اوسعها ان يشهد بان يشهد وان لم
 يشهد عليه لا يعلم ما هو الموجب بنفسه وهو الركن في اطلاق الادعاء قال الله تعالى لا تمسحوا
 بالحق وهو يعلمون وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعلت مثل الشمس فانحدرت الافاعي
 قال يقول شهادته باع ولا يقول شهادته لا نكح فلو سمع من وراء الحجاب ان يقول ان يشهد ولو لم
 فتم للقاضي لا يقبله لان النعمة تشبه النعمة فلم يحصل العلم الا اذا كان داخل البيت وعلم انه ليس في
 احد سواه ثم جلس على الباب ليس في البيت مطلقا غيره فسمع اقرار الداخل ولا يراه لمن يشهد
 لان حصل العلم في هذه الصورة ومنع لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا
 سمع شاهدا يشهد بشئ لم يجز له ان يشهد على شهادته لان يشهد عليها لان الشهادة غير حرة
 بنفسه كواثما تصير حرة بالنقل الى مجلس القضاء فلا بد من الاثابة والتحصيل ولم يوجد
 وكان الوسمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسمع للسامع ان يشهد لانه ما حمله وانما
 حبل غيره قال لا يحمل للشاهد اذا رأى خطه ان يشهد لان الشهادة لان الخطيب
 الخط فتم حصل العلم قيل هذا على قول في حنفية وهو عند ما يحمل له ان يشهد وقيل لا لا تقا
 وانما الخلاف فيما اذا اوجب للقاضي شهادته في ديوانه او قضيته لان ما يكون في قبطه فهو تحت
 ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فصل في العلم به ذلك ولا ذلك الشهادة في
 الصلح لانه في يد غيره وعلى هذا اذا تذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة او اخبره قوم ممن يتقرب

وذكر العلامة على ما لا يخفى من اختصاصها بالجلسة القضائية لا يشترط الا ان يكون في ذمة شهود الزنا عند مجده
 الفصل وما يتجمله الشاهد على ضربين احدهما ما ثبت حكمه بنفسه مثل البيع
 والاقرار في الغصب القتل حكم الحاكم اذا سمع ذلك الشاهد او اوسعها ان يشهد بان يشهد وان لم
 يشهد عليه لا يعلم ما هو الموجب بنفسه وهو الركن في اطلاق الادعاء قال الله تعالى لا تمسحوا
 بالحق وهو يعلمون وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعلت مثل الشمس فانحدرت الافاعي
 قال يقول شهادته باع ولا يقول شهادته لا نكح فلو سمع من وراء الحجاب ان يقول ان يشهد ولو لم
 فتم للقاضي لا يقبله لان النعمة تشبه النعمة فلم يحصل العلم الا اذا كان داخل البيت وعلم انه ليس في
 احد سواه ثم جلس على الباب ليس في البيت مطلقا غيره فسمع اقرار الداخل ولا يراه لمن يشهد
 لان حصل العلم في هذه الصورة ومنع لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا
 سمع شاهدا يشهد بشئ لم يجز له ان يشهد على شهادته لان يشهد عليها لان الشهادة غير حرة
 بنفسه كواثما تصير حرة بالنقل الى مجلس القضاء فلا بد من الاثابة والتحصيل ولم يوجد
 وكان الوسمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسمع للسامع ان يشهد لانه ما حمله وانما
 حبل غيره قال لا يحمل للشاهد اذا رأى خطه ان يشهد لان الشهادة لان الخطيب
 الخط فتم حصل العلم قيل هذا على قول في حنفية وهو عند ما يحمل له ان يشهد وقيل لا لا تقا
 وانما الخلاف فيما اذا اوجب للقاضي شهادته في ديوانه او قضيته لان ما يكون في قبطه فهو تحت
 ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فصل في العلم به ذلك ولا ذلك الشهادة في
 الصلح لانه في يد غيره وعلى هذا اذا تذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة او اخبره قوم ممن يتقرب

لأنه قول له لان النما ليست به الخط الى انظر بحيلة الاحكام العرفية من المادة (١٧٣٦) لا يعمل بالخط والخطم وحدها الا اذا كان
 سالما من شبهة التزوير والقضيم فيعمل به لانه انه يكون مدارا للحكم ولا يحتاج الى التزوير لوجه آخر (بقية ١٥١)

فان قيل انما يشترط ان يكون له مال فلو كان له مال فله ان يشهد به ولو كان له مال فله ان يشهد به ولو كان له مال فله ان يشهد به

فان قيل انما يشترط ان يكون له مال فلو كان له مال فله ان يشهد به ولو كان له مال فله ان يشهد به

فان قيل انما يشترط ان يكون له مال فلو كان له مال فله ان يشهد به ولو كان له مال فله ان يشهد به

انا شهدنا في حق انت قال لا يجوز للشاهد ان يشهد بشئ لم يبين له النسب في الموت النكاح والحق

ولا يثبت القاضى فان يسمع ان يشهد بهذه الاشياء اذا اخرج بها من يثق به وهذه الاستحسان

والقياس ان لا يجوز لان الشهادة مشتقة من المشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل قصاد

كالبصير وجه الاستحسان ان هذه الامور تختص بعينة اسبابها خواص من الناس يتعلق بها

احكام تتعلق بالقضاء القرون فلو لم يقبل فيها الشهادة بالتسامع ادى الى الحرج وتعطيل الاحكام

بخلاف البصير لانه يسمع كل واحد فلما يجوز للشاهد ان يشهد بالاشياء كذلك بالتواتر وباجزاء

من يثق به كما قال في الكتاب في شرط ان يخبره رجلان او رجل وامرأتان ليحصل لصحة علم

وقيل في الموت يكتفى بخبر واحد واحد لانه قل اشاهد حاله غير الواحد اذا الانسان

بها لا يكره فيكون في شرط الطاعة وبعض الحرج ولا كذلك النسب النكاح فينبغي ان يطلق اداء

الشهادة ولا يقسم ما اذا فتر للقاضي ان يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته كما ان معانية اليد الاملاك

مطلوب للشهادة ثم اذا فتر لا يقبل كما اذا كان الوراء انسانا جلس مجلس القضاء ويدخل عليه ليحصل

له ان يشهد على كونه قاضيا وكذا اذا ارى رجلا امرأة يسكنان بيتا وينسبط كل واحد منهما الى

الاخر انبساط الزوج كما اذا ارى عينا في يد غيره ومن شهد به عن فلان او صلى على جنازة فهو متعا

حتى لو فتر للقاضي عليه لم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الاشياء الخمسة ينبغي اعتبار

التسامع في الولا والوقف وعن ابى يوسف في اخر ان يجوز في الولا لانه بمنزلة النسب لقوله عليه

السلام الولا كخمة كلمة النسب عن محمد بن ابي بكر في الوقف لا ينبغي على من اعاضا الا ان يقول المولا

على زوال الملك ولا بد فيه من المعانية فكذلك فيما يثبت عليه واما الوقف والصحة فيقبل الشهادة

فان قيل انما يشترط ان يكون له مال فلو كان له مال فله ان يشهد به ولو كان له مال فله ان يشهد به

فان قيل انما يشترط ان يكون له مال فلو كان له مال فله ان يشهد به ولو كان له مال فله ان يشهد به

فان قيل انما يشترط ان يكون له مال فلو كان له مال فله ان يشهد به ولو كان له مال فله ان يشهد به



فان قيل انما يشترط ان يكون له مال فلو كان له مال فله ان يشهد به ولو كان له مال فله ان يشهد به

فان قيل انما يشترط ان يكون له مال فلو كان له مال فله ان يشهد به ولو كان له مال فله ان يشهد به

فان قيل انما يشترط ان يكون له مال فلو كان له مال فله ان يشهد به ولو كان له مال فله ان يشهد به

بالتسامع في أصله ولا أصل له والذي يشترط أن يكون فيه شئ من العبدية
 وسواء كان تشبهه أم لا لا يذهب إلى أقصا ما يشترط له على الملك إذ هو مرجع الدلالة في الأسباب كلها
 فيكتب بها وعن أبي يوسف أنه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه أنه له قالوا لم يحل أن يكون هذا
 تفسيره لا إطلاق محمد في الرأية فيكون شرطه على الاتفاق وقال الشافعي هو دليل الملك عليه مع
 النص فيه قال بعض مشايخنا أنه لا يذهب إلى متروعة إلى مائة ومائة فقلنا كذا النص يتفرع أيضا إلى نياقة
 وأصله ثم المسألة على وجه أن عاين الملك الملك حل له أن يشبهه وكذا إذا عاين الملك محمد وده
 دون الملك استحقاقا لأن النسب يثبت بالتسامع فيحصل معترفان لم يعاينها أو عاين الملك
 دون الملك لا يجعل له وأما العبدية والامتناع كان يعرفها رقيقان فكذا لا حلان الرقيق لا يكون في يده
 نفسه إن كان لا يعرفها رقيقان إلا أنها صغيران لا يعتبران عن نفسها فكذا لا يذهب إليها
 وأن كانا كبيرين فله ذلك مضر الاستثناء لأن لها يد أعلى أنفسهما فأيدها فأنه دليل
 الملك وعن ابن حنيفة أنه لا يجعل للمالك تشبهه فيها أيضا اعتبارا بالشباب الفرق ما بينه والله أعلم

بَابُ مَنْ يُقْبَلُ شَهَادَتُهُ مِنْ لَا يُقْبَلُ

قال ولا تقبل شهادة الاعم وقال فرقة وهو ما يتبعه ابا حنيفة ثم تقبل فيما يحسنه في التسامح
الحاجة في السماع ولا خلل فيه وقال ابو يوسف الشافعي في الجواز اذا كان بصيرا وقت التحصيل
العلم بالمعينة والاداء يخص بالقول ولسانه غير مؤثر في التعريف يحصل بالنسبة كما في الشهادة على
نالت ولو كان الاداء يفتقر الى التمييز لا اشارة بين الشهود في المشهود عليه لا يميز الاعلى بالغة فيه
شبهة يمكن الترخ عنها بجنس الشهود والنسبة للتعريف لغائب دون الخاص فصا كل واحد والقصاص

[illegible]

الشهادة فيه بالتسليم إلى الجزئ، ولو على كبراء والشهادة ولكن قبل الفضا وبها يمنع الفضا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو المذهب الصحيح الفتي به الذي هو ظاهر الرواية (خبر من علمنا) ١٢
 شرح مجلة الحكم العربية ص ١٠٤ ،

والجس بلدين ينجوا ولا معصية الا من الذبح لثبوتها ضمتا كما في الغريم اذا شهد له لم يكونا لغيره لكانا
 ما رويناه ولا كان لا ترفع متجمل عادة وهو المقصود في شهادته لنفسه من وجوب اوصيه متهمها
 بخلاف شهادة الفهم لانه لا يثبت على المشهود ولا شهادة المولى لبعده لا شهادة لنفسه من
 كل وجه اذا لم يكن على العبد دين او من وجه ان كان عليه دين لان الحال موقوف ومركب ولا كتابة
 لما قلنا ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركته لانه شهادة لنفسه من وجه مشتركهما
 ولو شهد بماله من شركته ما تقبل لانقاء التهمة وتقبل شهادة الرجل لغيره لانعدام التهمة
 لان الاملاك ومنافعها متباينة ولا يثبت لبعضهم في مال البعض قال لا تقبل شهادة مخذ
 ومراة المخذ في الردى من الافعال لانه فاسق فاما الذي في كلامه لين وفي اعضاءه تكفر فهو
 مقبول الشهادة ولا نأخذ ولا مغنية لانها تركب من محرمات فانه على المسلم ان ينجي عن الصلوات الحقيقين
 النأخذ والمغنية قال لا مد من الشر على اللول لانه تركب محرم دينه ولا من يلعب بالطيور لانه
 يورث غفلة ولا نأخذ ولا يقف على عورات النساء بصعود سطحه لطيطيرة وفي بعض النسخ
 ولا من يلعب بالطيور هو المغنة قال ولا من يغني للناس لانه يجمع الناس على ركاب
 كبرة قال ولا من ياتي بابا من الكبار التي يتعلق بها الحد للفسق قال لا من يدخل
 الحمام من غير اذنان لان كشف العورة حرام او ياكل العوا او يقيم بالفرج والشرط من كل ذلك من
 الكبار وكذلك من تفوت الصلوة للاشتغال بها فاما سحر اللعب بالشرط فليس يفسق ما نزع
 الشهادة لان للاجتهاد فيه مسأغا وشرط في اصل ان يكون اكل اللحم مشهورا ببلان الانسان
 قتل انجو عن مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك ربا قال ولا من يفعل الافعال المستحقة

والجس بلدين ينجوا ولا معصية الا من الذبح لثبوتها ضمتا كما في الغريم اذا شهد له لم يكونا لغيره لكانا
 ما رويناه ولا كان لا ترفع متجمل عادة وهو المقصود في شهادته لنفسه من وجوب اوصيه متهمها
 بخلاف شهادة الفهم لانه لا يثبت على المشهود ولا شهادة المولى لبعده لا شهادة لنفسه من
 كل وجه اذا لم يكن على العبد دين او من وجه ان كان عليه دين لان الحال موقوف ومركب ولا كتابة
 لما قلنا ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركته لانه شهادة لنفسه من وجه مشتركهما
 ولو شهد بماله من شركته ما تقبل لانقاء التهمة وتقبل شهادة الرجل لغيره لانعدام التهمة
 لان الاملاك ومنافعها متباينة ولا يثبت لبعضهم في مال البعض قال لا تقبل شهادة مخذ
 ومراة المخذ في الردى من الافعال لانه فاسق فاما الذي في كلامه لين وفي اعضاءه تكفر فهو
 مقبول الشهادة ولا نأخذ ولا مغنية لانها تركب من محرمات فانه على المسلم ان ينجي عن الصلوات الحقيقين
 النأخذ والمغنية قال لا مد من الشر على اللول لانه تركب محرم دينه ولا من يلعب بالطيور لانه
 يورث غفلة ولا نأخذ ولا يقف على عورات النساء بصعود سطحه لطيطيرة وفي بعض النسخ
 ولا من يلعب بالطيور هو المغنة قال ولا من يغني للناس لانه يجمع الناس على ركاب
 كبرة قال ولا من ياتي بابا من الكبار التي يتعلق بها الحد للفسق قال لا من يدخل
 الحمام من غير اذنان لان كشف العورة حرام او ياكل العوا او يقيم بالفرج والشرط من كل ذلك من
 الكبار وكذلك من تفوت الصلوة للاشتغال بها فاما سحر اللعب بالشرط فليس يفسق ما نزع
 الشهادة لان للاجتهاد فيه مسأغا وشرط في اصل ان يكون اكل اللحم مشهورا ببلان الانسان
 قتل انجو عن مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك ربا قال ولا من يفعل الافعال المستحقة

والجس بلدين ينجوا ولا معصية الا من الذبح لثبوتها ضمتا كما في الغريم اذا شهد له لم يكونا لغيره لكانا
 ما رويناه ولا كان لا ترفع متجمل عادة وهو المقصود في شهادته لنفسه من وجوب اوصيه متهمها
 بخلاف شهادة الفهم لانه لا يثبت على المشهود ولا شهادة المولى لبعده لا شهادة لنفسه من
 كل وجه اذا لم يكن على العبد دين او من وجه ان كان عليه دين لان الحال موقوف ومركب ولا كتابة
 لما قلنا ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركته لانه شهادة لنفسه من وجه مشتركهما
 ولو شهد بماله من شركته ما تقبل لانقاء التهمة وتقبل شهادة الرجل لغيره لانعدام التهمة
 لان الاملاك ومنافعها متباينة ولا يثبت لبعضهم في مال البعض قال لا تقبل شهادة مخذ
 ومراة المخذ في الردى من الافعال لانه فاسق فاما الذي في كلامه لين وفي اعضاءه تكفر فهو
 مقبول الشهادة ولا نأخذ ولا مغنية لانها تركب من محرمات فانه على المسلم ان ينجي عن الصلوات الحقيقين
 النأخذ والمغنية قال لا مد من الشر على اللول لانه تركب محرم دينه ولا من يلعب بالطيور لانه
 يورث غفلة ولا نأخذ ولا يقف على عورات النساء بصعود سطحه لطيطيرة وفي بعض النسخ
 ولا من يلعب بالطيور هو المغنة قال ولا من يغني للناس لانه يجمع الناس على ركاب
 كبرة قال ولا من ياتي بابا من الكبار التي يتعلق بها الحد للفسق قال لا من يدخل
 الحمام من غير اذنان لان كشف العورة حرام او ياكل العوا او يقيم بالفرج والشرط من كل ذلك من
 الكبار وكذلك من تفوت الصلوة للاشتغال بها فاما سحر اللعب بالشرط فليس يفسق ما نزع
 الشهادة لان للاجتهاد فيه مسأغا وشرط في اصل ان يكون اكل اللحم مشهورا ببلان الانسان
 قتل انجو عن مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك ربا قال ولا من يفعل الافعال المستحقة

له قوله والذين يأتون بأخبار الكسوف الخ ١٢٣

له قوله ولا من يلعب بالطيور الخ اما اذا كان يحبسك الحمام في بيته وليست له حمار ولا طيرها فهو حرام لان اقتناء الحمام
 البيرت سماح الا ترى ان الناس يتخذون بروج الحمام ولم يمنعوهم من ذلك احد وهذا تبين انه اذا اخذ الحمام

له قوله وشهادة العمال جائزة إلّا وكذا لو شهد أهل المدرسة لوقف المدرسة تقبل شهادتهم
لكن المشايخ رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة أهل المدرسة أن كانوا (بينة) ٥

ذكره أو زيادة كانت باطلاً ووجهه ان الشاهد قد يتل مثل ما به مجلس القضاء فكان العذر واضحاً
 فقبل اذا تدركه في وانه وهو عدل لا خلاف اذا قام عن المجلس عدا وقال وسمعت الزيادة
 من المدعى بتلخيص خيانة فوجلا حياط ولان المجلس اتحد تحت المحقق باصل الشهادة فصار
 كلام واحد ولا كذلك اذا اختلف على هذا اذا وقع الغلط في بعض الجمل او في بعض النسب وهذا اذا كان
 صحيحاً شبهة فاما اذا لم يكن فلا ينافي عادة الكلام مثل ان يدع لفظاً الشهادة وما يجري مجرى ذلك في اقليم
 عن المجلس ان يكون له او عن اخصيه او يفسد ان يقبل قول في غير المجلس كان عدلاً والظاهر ما ذكرناه

باب الاختلاف في الشهادة

قال الشهادة اذا وافقت الدعوى قبلت اختلفت لم تقبل لا تقبل الدعوى في حق العباد شرط
 قبول الشهادة وقد وجدتم في اوقافهم وانهم لم يوافقوا او يوافقوا الشاهد في اللفظ و
 عند ابر حنيفة ثم ان شهادتهما باللفظ الاخرين لم تقبل الشهادة عنده وعندهما تقبل على اللفظ
 اذا كان المدعى يدعي الالفين وعلى هذا المائة والمائتان والاطلاق والطلاق والثلث لهما
 انهما اتفقا على الالف والطلاق وتفرع احدهما بالزيادة فيثبت ما اجتمعا عليه من ما تفرع به احدهما
 فصار كالا لفظاً الخمسة اثنتي عشرة حنيفة ثم اختلفوا في اللفظ وذلك يدل على اختلاف المعنى
 لانه يستفاد باللفظ وهذا لان الالف كايضا عن الالفين بل هما جملتان متباينتان فحصل على
 كل واحد منهما شاهد واحد فصار كما اذا اختلف جنس المال قال ان شهادتهما بالالف والاخر
 بالالف وخمس مائة والمدعى يدعي الفاً وخمسة مائة قبلت الشهادة على الالف لاتفاق الشاهد بين
 عليهما اللفظ ومعنى لان الالف والخمسة مائة قبلت ان عطف احدهما على الاخر

الشهادة اذا كانت باطلاً ووجهه ان الشاهد قد يتل مثل ما به مجلس القضاء فكان العذر واضحاً
 فقبل اذا تدركه في وانه وهو عدل لا خلاف اذا قام عن المجلس عدا وقال وسمعت الزيادة
 من المدعى بتلخيص خيانة فوجلا حياط ولان المجلس اتحد تحت المحقق باصل الشهادة فصار
 كلام واحد ولا كذلك اذا اختلف على هذا اذا وقع الغلط في بعض الجمل او في بعض النسب وهذا اذا كان
 صحيحاً شبهة فاما اذا لم يكن فلا ينافي عادة الكلام مثل ان يدع لفظاً الشهادة وما يجري مجرى ذلك في اقليم
 عن المجلس ان يكون له او عن اخصيه او يفسد ان يقبل قول في غير المجلس كان عدلاً والظاهر ما ذكرناه

الالاشارة بالاصطلاح في العلم عند قول الامام وعليه المأثور كالقصر والغير والمحقق وغيرهما ١٢ شراحي لجله لسلطه ١٠٥٣

المدعى يدعي الالف والخمسة مائة والمدعى يدعي الفاً وخمسة مائة قبلت الشهادة على الالف لاتفاق الشاهد بين عليهما اللفظ ومعنى لان الالف والخمسة مائة قبلت ان عطف احدهما على الاخر

انه نقول لم يقبل عدله ووجهه ان الشاهد قد يتل مثل ما به مجلس القضاء فكان العذر واضحاً

والعطف يقر بالاول وتنظيره الطلقة والطلقة والنصف والثلث والمائة والخمسون بخلاف العشرة
 والخمسة عشر كنه ليس بينهما محو للعطف فهو نظير الالف والفين وان قال المدعي لم يكن لي
 عليه الالف شهادة الذي شهد بالالف والخمسة باطلا كنه كنه المدعي في المشهود مؤكدا اذا
 سكت الاعن دعوى الالف كان التأكيد ظاهرا فلا بد من التوفيق ولو قال كان اصل حق الف والخمسة
 ولكن استوفيت خمسة كنه او ابرأته عنها قبلت لتوفيقه قال واذا شهد ابا الف وقال احدهما
 قضاة خمسة كنه قبلت شهادتهما بالالف لا تفاهما عليه ولم يسمع قوله انه قضاة خمسة كنه
 لانه شهادة فرد لا ان يشهد معا اخر عن ابي يوسف انه ان يقض خمسة كنه لا يشاهد
 القضاة مضمون شهادته ان كنه لا خمسة كنه وجوابه ما قلنا قال ان ينبغي للشاهد اذا علم بذلك
 ان كنهه بالف حتى يقر المدعي ان يقض خمسة كنه لا يصير معينا على الظلم وقال في اجماع الصغير
 رجلان شهدا على رجل بقرض الف درهم فشهدا احدهما ان قد قضاها فالشهادة جائزة على القرض
 لا تفاهما عليه تفرد احدهما بالقضاء على ما بينا وذكرنا الحواشي على صحابته كنه لا تقبل وهو قول زفر لان
 المدعي كنه شهادته القضاة قلنا هذا الكذب في غير المشهود الاول هو القرض مثله لا يمنع القبول قال
 واذا شهد شاهدان انهما قرضا يوم النحر وشهد اخر ان نقله يوم النحر بالكوفة واجتمعوا عند
 الحاكم لم يقبل الشهادتين لان احدهما كاذبة يتيقن وليست احدهما باو من لا يسمع فان سئلت
 احدهما وقضي بها حضر الاخرى لم تقبل لان الاولى قد ترجحت باتصال القضاء بها فلا تنتقض
 بالثانية قال اذا شهد على رجل بقرض وافتقر واختلافوا ولو ما قطع ان قال احدهما بقرض والاخر ثوبا لم يقطع
 وهذه اعند ابن حنيفة روى في الالف قطع في الوجهين جميعا وقيل لا خلاف في لو بين بينهما كالسود
 والاعين

والعطف يقر بالاول وتنظيره الطلقة والطلقة والنصف والثلث والمائة والخمسون بخلاف العشرة
 والخمسة عشر كنه ليس بينهما محو للعطف فهو نظير الالف والفين وان قال المدعي لم يكن لي
 عليه الالف شهادة الذي شهد بالالف والخمسة باطلا كنه كنه المدعي في المشهود مؤكدا اذا
 سكت الاعن دعوى الالف كان التأكيد ظاهرا فلا بد من التوفيق ولو قال كان اصل حق الف والخمسة
 ولكن استوفيت خمسة كنه او ابرأته عنها قبلت لتوفيقه قال واذا شهد ابا الف وقال احدهما
 قضاة خمسة كنه قبلت شهادتهما بالالف لا تفاهما عليه ولم يسمع قوله انه قضاة خمسة كنه
 لانه شهادة فرد لا ان يشهد معا اخر عن ابي يوسف انه ان يقض خمسة كنه لا يشاهد
 القضاة مضمون شهادته ان كنه لا خمسة كنه وجوابه ما قلنا قال ان ينبغي للشاهد اذا علم بذلك
 ان كنهه بالف حتى يقر المدعي ان يقض خمسة كنه لا يصير معينا على الظلم وقال في اجماع الصغير
 رجلان شهدا على رجل بقرض الف درهم فشهدا احدهما ان قد قضاها فالشهادة جائزة على القرض
 لا تفاهما عليه تفرد احدهما بالقضاء على ما بينا وذكرنا الحواشي على صحابته كنه لا تقبل وهو قول زفر لان
 المدعي كنه شهادته القضاة قلنا هذا الكذب في غير المشهود الاول هو القرض مثله لا يمنع القبول قال
 واذا شهد شاهدان انهما قرضا يوم النحر وشهد اخر ان نقله يوم النحر بالكوفة واجتمعوا عند
 الحاكم لم يقبل الشهادتين لان احدهما كاذبة يتيقن وليست احدهما باو من لا يسمع فان سئلت
 احدهما وقضي بها حضر الاخرى لم تقبل لان الاولى قد ترجحت باتصال القضاء بها فلا تنتقض
 بالثانية قال اذا شهد على رجل بقرض وافتقر واختلافوا ولو ما قطع ان قال احدهما بقرض والاخر ثوبا لم يقطع
 وهذه اعند ابن حنيفة روى في الالف قطع في الوجهين جميعا وقيل لا خلاف في لو بين بينهما كالسود
 والاعين

والعطف يقر بالاول وتنظيره الطلقة والطلقة والنصف والثلث والمائة والخمسون بخلاف العشرة
 والخمسة عشر كنه ليس بينهما محو للعطف فهو نظير الالف والفين وان قال المدعي لم يكن لي
 عليه الالف شهادة الذي شهد بالالف والخمسة باطلا كنه كنه المدعي في المشهود مؤكدا اذا
 سكت الاعن دعوى الالف كان التأكيد ظاهرا فلا بد من التوفيق ولو قال كان اصل حق الف والخمسة
 ولكن استوفيت خمسة كنه او ابرأته عنها قبلت لتوفيقه قال واذا شهد ابا الف وقال احدهما
 قضاة خمسة كنه قبلت شهادتهما بالالف لا تفاهما عليه ولم يسمع قوله انه قضاة خمسة كنه
 لانه شهادة فرد لا ان يشهد معا اخر عن ابي يوسف انه ان يقض خمسة كنه لا يشاهد
 القضاة مضمون شهادته ان كنه لا خمسة كنه وجوابه ما قلنا قال ان ينبغي للشاهد اذا علم بذلك
 ان كنهه بالف حتى يقر المدعي ان يقض خمسة كنه لا يصير معينا على الظلم وقال في اجماع الصغير
 رجلان شهدا على رجل بقرض الف درهم فشهدا احدهما ان قد قضاها فالشهادة جائزة على القرض
 لا تفاهما عليه تفرد احدهما بالقضاء على ما بينا وذكرنا الحواشي على صحابته كنه لا تقبل وهو قول زفر لان
 المدعي كنه شهادته القضاة قلنا هذا الكذب في غير المشهود الاول هو القرض مثله لا يمنع القبول قال
 واذا شهد شاهدان انهما قرضا يوم النحر وشهد اخر ان نقله يوم النحر بالكوفة واجتمعوا عند
 الحاكم لم يقبل الشهادتين لان احدهما كاذبة يتيقن وليست احدهما باو من لا يسمع فان سئلت
 احدهما وقضي بها حضر الاخرى لم تقبل لان الاولى قد ترجحت باتصال القضاء بها فلا تنتقض
 بالثانية قال اذا شهد على رجل بقرض وافتقر واختلافوا ولو ما قطع ان قال احدهما بقرض والاخر ثوبا لم يقطع
 وهذه اعند ابن حنيفة روى في الالف قطع في الوجهين جميعا وقيل لا خلاف في لو بين بينهما كالسود
 والاعين

له قوله وتالا لا يقطع في الوجهين الذي القري على قول ابي حنيفة كما علمت من صحيحه اياه حيث اخذ ليله وان رجع
 صدر الشريعة قول صاحبين حيث قال صاحب المقنع قال صدر الشريعة والاظهر قولهما ص ٢٠٨ ٢٢٠

[illegible]

فإن ابن فلان أقر عندى بكذا وأشهدنى على نفسه لأن الفرع كالتائب عنه فلا بد من التعميل
والتوكيل على ما مر ولا بد أن يشهد كما يشهد عند القاضي لينقله الى مجلس القضاء
عند الفرع ١٢

وان لم يقل شاهد في نفسه جاز لان من مع اقرا غيره حاله الشهادة وان لم يقل له شاهد ويقبل شاهد
اي الامم من التحليل مع
الفرع عند اداء اشهاد اقل ان الشهادة في على فحادثه ان لا اقر عنه بكذا او قال له شاهد على شاهد
بذلك لانه لا بد من شاهد دية وذكره شهادة الاصل وذكر التحليل ولها لفظ الحول من هذا
اي شهادة الفرع مع انما من كذا
واقصر منه وخبر الامم واسطها ومن قال شاهد في فلان على نفسه شاهد السامع على شاهد حتى
اي القدر انما من
يقول شاهد على شاهد في كذا لا بد من التحليل وهذا ظاهر عند محمد لان القضاء عند شهادة
اي القدر انما من
الفرع والاصل جميعا حتى اشتراك الضمان عند الوجوع وكذا عند لا بد من نقل شاهد الاصل
اي شهادة الاصل
لتصحيحه فيظهر تحصيل ما هو محقق قال لا تقبل شهادة شهود الفرع الا ان يثبت شهود الاصل ويغيثوا مسيرة
اي شهادة الاصل
ثلاثة ايام فصاعدا او يرضوا رضاه لا يستطيعون مع حضور محكم الحكم لان جوازها للحاكم بما تضمنه
اي شهادة الاصل
على الاصل وهذه الاشياء يتحقق الجرح لنا اعتبارنا السفولان المجرب بعد المسافة ومدة السفر بعيدا حكما
اي الامم من التحليل مع
حتى اير عليها احد من الاحكام فكذلك اسيل هذا الحكم عن ان يثبت ان كان في مكان لو غدا لاداء
اي شهادة الاصل
الشهادة لا يستطيع ان يثبت في اهله صلح الاشهاد لحياء الحقرة الناس قالوا الاول حسن الثاني رخص
اي شهادة الاصل
الفقيه ابو الليث قال في مثل هذا الاصل شهود الفرع جاز لا يثبت من اهل التزكية وكذا اذا شهد شاهد
اي شهادة الاصل
فعلا احد الا اخرج لما قلنا غايتها لان في منفعة من حيث القضاء بشهادته لكن العدل لا يسمع
اي شهادة الاصل
بشاه كمالهم في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في حقه وان ثبت شهادة صاحب فلا حجة قال ان
اي شهادة الاصل
سكتوا عن تعدلهم جاز وينظر القاضي في حالهم وهذا عندنا في يوسف وقال محمد لا تقبل كذا شهادة
اي شهادة الاصل
الا بالعدالة فان لم يسمعهم لم يقلوا الشهادة فلا تقبل ولا في يوسف وان الماخو عليه بالنقل والتعديل
اي شهادة الاصل
لان قلة من يسمعهم اذا انقلوا من القاضي العاد الحكم اذا حضر بانفسهم وشهدوا قال وان انكر
اي شهادة الاصل

الشهادة في نفسه جاز لان من مع اقرا غيره حاله الشهادة وان لم يقل له شاهد ويقبل شاهد
اي الامم من التحليل مع
الفرع عند اداء اشهاد اقل ان الشهادة في على فحادثه ان لا اقر عنه بكذا او قال له شاهد على شاهد
بذلك لانه لا بد من شاهد دية وذكره شهادة الاصل وذكر التحليل ولها لفظ الحول من هذا
اي شهادة الفرع مع انما من كذا
واقصر منه وخبر الامم واسطها ومن قال شاهد في فلان على نفسه شاهد السامع على شاهد حتى
اي القدر انما من
يقول شاهد على شاهد في كذا لا بد من التحليل وهذا ظاهر عند محمد لان القضاء عند شهادة
اي القدر انما من
الفرع والاصل جميعا حتى اشتراك الضمان عند الوجوع وكذا عند لا بد من نقل شاهد الاصل
اي شهادة الاصل
لتصحيحه فيظهر تحصيل ما هو محقق قال لا تقبل شهادة شهود الفرع الا ان يثبت شهود الاصل ويغيثوا مسيرة
اي شهادة الاصل
ثلاثة ايام فصاعدا او يرضوا رضاه لا يستطيعون مع حضور محكم الحكم لان جوازها للحاكم بما تضمنه
اي شهادة الاصل
على الاصل وهذه الاشياء يتحقق الجرح لنا اعتبارنا السفولان المجرب بعد المسافة ومدة السفر بعيدا حكما
اي الامم من التحليل مع
حتى اير عليها احد من الاحكام فكذلك اسيل هذا الحكم عن ان يثبت ان كان في مكان لو غدا لاداء
اي شهادة الاصل
الشهادة لا يستطيع ان يثبت في اهله صلح الاشهاد لحياء الحقرة الناس قالوا الاول حسن الثاني رخص
اي شهادة الاصل
الفقيه ابو الليث قال في مثل هذا الاصل شهود الفرع جاز لا يثبت من اهل التزكية وكذا اذا شهد شاهد
اي شهادة الاصل
فعلا احد الا اخرج لما قلنا غايتها لان في منفعة من حيث القضاء بشهادته لكن العدل لا يسمع
اي شهادة الاصل
بشاه كمالهم في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في حقه وان ثبت شهادة صاحب فلا حجة قال ان
اي شهادة الاصل
سكتوا عن تعدلهم جاز وينظر القاضي في حالهم وهذا عندنا في يوسف وقال محمد لا تقبل كذا شهادة
اي شهادة الاصل
الا بالعدالة فان لم يسمعهم لم يقلوا الشهادة فلا تقبل ولا في يوسف وان الماخو عليه بالنقل والتعديل
اي شهادة الاصل
لان قلة من يسمعهم اذا انقلوا من القاضي العاد الحكم اذا حضر بانفسهم وشهدوا قال وان انكر
اي شهادة الاصل

الشهادة في نفسه جاز لان من مع اقرا غيره حاله الشهادة وان لم يقل له شاهد ويقبل شاهد
اي الامم من التحليل مع
الفرع عند اداء اشهاد اقل ان الشهادة في على فحادثه ان لا اقر عنه بكذا او قال له شاهد على شاهد
بذلك لانه لا بد من شاهد دية وذكره شهادة الاصل وذكر التحليل ولها لفظ الحول من هذا
اي شهادة الفرع مع انما من كذا
واقصر منه وخبر الامم واسطها ومن قال شاهد في فلان على نفسه شاهد السامع على شاهد حتى
اي القدر انما من
يقول شاهد على شاهد في كذا لا بد من التحليل وهذا ظاهر عند محمد لان القضاء عند شهادة
اي القدر انما من
الفرع والاصل جميعا حتى اشتراك الضمان عند الوجوع وكذا عند لا بد من نقل شاهد الاصل
اي شهادة الاصل
لتصحيحه فيظهر تحصيل ما هو محقق قال لا تقبل شهادة شهود الفرع الا ان يثبت شهود الاصل ويغيثوا مسيرة
اي شهادة الاصل
ثلاثة ايام فصاعدا او يرضوا رضاه لا يستطيعون مع حضور محكم الحكم لان جوازها للحاكم بما تضمنه
اي شهادة الاصل
على الاصل وهذه الاشياء يتحقق الجرح لنا اعتبارنا السفولان المجرب بعد المسافة ومدة السفر بعيدا حكما
اي الامم من التحليل مع
حتى اير عليها احد من الاحكام فكذلك اسيل هذا الحكم عن ان يثبت ان كان في مكان لو غدا لاداء
اي شهادة الاصل
الشهادة لا يستطيع ان يثبت في اهله صلح الاشهاد لحياء الحقرة الناس قالوا الاول حسن الثاني رخص
اي شهادة الاصل
الفقيه ابو الليث قال في مثل هذا الاصل شهود الفرع جاز لا يثبت من اهل التزكية وكذا اذا شهد شاهد
اي شهادة الاصل
فعلا احد الا اخرج لما قلنا غايتها لان في منفعة من حيث القضاء بشهادته لكن العدل لا يسمع
اي شهادة الاصل
بشاه كمالهم في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في حقه وان ثبت شهادة صاحب فلا حجة قال ان
اي شهادة الاصل
سكتوا عن تعدلهم جاز وينظر القاضي في حالهم وهذا عندنا في يوسف وقال محمد لا تقبل كذا شهادة
اي شهادة الاصل
الا بالعدالة فان لم يسمعهم لم يقلوا الشهادة فلا تقبل ولا في يوسف وان الماخو عليه بالنقل والتعديل
اي شهادة الاصل
لان قلة من يسمعهم اذا انقلوا من القاضي العاد الحكم اذا حضر بانفسهم وشهدوا قال وان انكر
اي شهادة الاصل

شهو الأصل الشهادة لم تقبل شهادة شرفي الفرع لان التحميل لم يثبت للتعارض بين الخبرين وهو

شروط و اذا شهد رجلان على شهادة رجلين على فلا تبيت فلان القلا تبيته بالدينهم وقالا اخبرنا
عن شهادتهما في قولهم اي فلا تبيت قروم زمان

انما يعرفونها بما رآه وقال الانبياء هي هذه ام لا فانه يقال للمدعي هات شاهدين يشهدان
 ١٢ ١١ ١٢

انها فإنة لا الشهاده على المعرفه بالنسبه قد تحققت والمدعى يدعى الحق على الحاضره واعلمها
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

غيرها فالأيد من تعرفها تلك النسبة وتظهر هذا إذا اتجوا الشهادة ببيع محدد ودوين كـ

حدودها وشهدوا على المشتري لا بد من آخرين يشهدان على ان الحد ودبوا في يدي المدة عليه

وكذا إذا نكح المهر على ما ذكره في الشهادة حدود ما في يديه قال وكذلك

كذلك بالقاض الى القاض لانه في معنى الشهادة على الشهادة لان القاض كما ان ياتيه وفور اليه

يتفرق بالنقل لوقا الوافي هذين البابين التبيينية لم يخرج ترتيبها الى فخذها وهي القبيلة الخ

وهذا الان التعريف لا بد منه في هذا ولا يتحصل بالنسبة العامة وهي عامة بالنسبة الى باقيهم

قوم لا يحصون وعجل بالنسبة الى الفخة لانها خاصة وقيل الفرغانية نسبة عامة والاوزجندية

خاصة وقيل السم قندية والبخارية عامة وقيل إلى السبكة الصغيرة خاصة وإلى الحلة الكبيرة

والمصاهرة ثم التعزير وإن كان يتم بذلك راجعاً عند أبي حنيفة ومحمد وخلافاً لأبي يوسف

عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَاتِ فَذِكْرُ الْفَتْحِ يَقُومُ مَقَامَ الْحِجَةِ لِأَنَّهُ سَمِعَ الْحِجَةَ أَوْ عَلَى قَوْلٍ مِثْلِ ذَلِكَ

فصل قال ابو حنيفة رحمه الله شاهد الزور اشقة في السوق ولا اغتر بها وقال ابو حنيفة رحمه الله

والمحسنة هو قول الشافعي: اللهم ما أرى عن رضى الله عنه أنه ضرب شاهد الزور

الاعمال بسببها وتكون هذه كرامة تتعلق بأرضها لا بالعباد والاسما فيها

الحقوله وقال فرجعه ضربا الخ القترى على قول الصاحبين لما ان صا الفجر حج قولها حيث قال محمد بن عابد بن في راء الحمار
ما نضه قال في البحر ومن حج فتح القدر قولها وقال انه الف ١٢ الشامى ص ٤٤٠ ج ٤

ما نصه قال في البحر ورجع فتح القدير قولها وقال انه الذي ١٢ الشامي ص ٤٤٠ ج ٤

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في قوله تعالى
 والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم لما دعاهم الى الاسلام
 والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم لما دعاهم الى الاسلام
 والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم لما دعاهم الى الاسلام
 والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم لما دعاهم الى الاسلام

حذو قد رغب في ذلك من شدة كراهته ولا يضرب ولا انزجار يحصل بالتمهير فيكتفي به الضرب
 من الشارح ١٢
 وان كان صالغاً في الزجر ولكن يقع مانعاً عن الرجوع فوجب التخفيف نظر الى هذا الوجه حديث
 وصليته ١٢
 عمن رضي الله عنه محمول على السياسة بدلالة التبليغ الى الاربعين والتخفيف ثم تفسير التمهيد
 منقول عن شرح مبره فانه كان يبيح له الى سوقه ان كان سوقياً الى قومه ان كان غير سوقياً بعد
 كذا رواه محمد بن الحسن في كتاب الامار كذا قال في النهاية ١٢
 العصر اجمع ما كانوا يقولون ان شريحا يقرأ عليكم السلام ويقول انا وجدنا هذه شاهة
 ان وجدنا شاهة اي جئناكم بامر من الله ان شريحا يقرأ عليكم السلام ويقول انا وجدنا هذه شاهة
 نروى فاحذروا وحذروا الناس منه وذكر شمس لا يمة السرخسي رة ان شريحا
 حتى رتبته ١٢
 عندهما ايضاً والعزير والحبس على قدر ما يراه القاض عند ما وكيفية التعزير ما ذكره
 في الحدود وفي الجامع الصغير شاهة ان اقرأ انهما شهد ابو رير لم يضربا وقال لا يعزبان
 وفأثنته ان شاهد الزور في حق ما ذكرنا من الحكم هو المقر على نفسه بذلك
 في الحديث ١٢
 فاما الطريق الى اثبات ذلك بالبينه لا ينفى الشهادة والبيات للاشبات والله اعلم

كتاب الرجوع عن الشهادات

قال واذا رجع الشروع عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت لان الحق انما ثبت بالقضاء واللقا
 اي انه قد روي في الحديث ١٢
 لا يقض بسلام متناقض ولا ضمان عليه الا فها ما تلفت شيئاً لاصل المدعى ولا على المدعى عليه فان حكم
 من الشارح ١٢
 بشهادتهم ثم جعلوا يفسخ الحكم لان اخرجوا له مينا قاض لقله لا ينقض الحكم بالتناقض ولا في
 من الشارح ١٢
 الدلالة على اصدق مثل الاول وقد تخرج الاول باتصال القضاء به وعليه ضمان ما تلفت بشهادتهم
 من الشارح ١٢
 لا قرارهم على انفسهم بسبب الضمان والتناقض لا يمنع صحة الاقرار وسقيرة من بعد ولا يصلح الرجوع
 من الشارح ١٢
 الا بمضرة الحكم لانهم فسح الشهادة فيخصص ما تختص به الشهادة من المجلس وهو مجلس القاض

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في قوله تعالى
 والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم لما دعاهم الى الاسلام
 والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم لما دعاهم الى الاسلام
 والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم لما دعاهم الى الاسلام
 والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم لما دعاهم الى الاسلام

كتاب الرجوع
 عن الشهادات

له قوله كتاب الرجوع عن الشهادات الم ومن حديث سعيد بن السيب رضي الله تعالى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 الشاهد الزور لا يرفع قومه من مكانها حتى تفضه الملكة في السموات والارض فيحق على كل مسلم (بقية ١٤٣)

ان قاضي كان ولا ان الرجوع توبه والنوبة على حسنة الجانية فالسرة لا اعلان بالاعلان واذا لم يصح
الرجوع في غير مجلس القضاة فلما دعي المشهور عليه رجوعهما وارا دعيتهما لا يحلفان وكذا لا تقبل بينت
عليهما لان ادعاء على رجوعهما لا يلازم لواقعة البينة انه رجع عند قاضي كذا وصحة المال تقبل لان
السبب محقق قال واذا شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به رجوعا عن المال للمشهد وعلية لان
التسبب على وجه التعدي سبب انما كان كالبيروقد سببا للاثلاف تعديا وقال الشافعي
لا يضمنان لانه لا عبرة بالتسبب عند وجود المباشرة قلنا تعذر ايجاب الضمان على المباشرة
هو القاضى لانه كما للملجأ الى القضاء وفي ايجابه ضرورة الناس عن تقبله فتعذر استيفاء ومن
المدعى لان الحكمواض فاعترفت التسبب وانما يضمنان اذا قبض المالك على المال دين كانا وعينا
لان الاثلاف به يتحقق ولانه لا مماثلة بين اخذ العين والزام الدين قال ابن جرجع لانه لا يضمن
والاصل ان المعتبر في هذه ابقاء من يبقى من رجوع من رجع وقد بقي من يبقى من رجع نصف الحق وان شهد
بالمال ثلاثة فرجع احدهم فلا ضمان عليه لان يبقى من يبقى بشهادته كل الحق وهذا لان الاستحقاق
باق بالحق والتلف متى استحق سقط الضمان فاولى ان يمتنع فان رجع اخر ضمن الرجلان نصف
الحق لان بقاء احدهم يبقى نصف الحق وان شهد رجل وامرأتان فوجت امرأة ضمن ربع الحق
لبقاء ثلثة الارباع بقاء من بقي وان رجعت ضمن نصف الحق لان بشهادة الرجل يبقى نصف الحق
وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليه لان يبقى من يبقى بشهادته كل الحق فان
رجعت اخرى كان عليهن ربع الحق لانه بقي النصف بشهادة الرجل والربع بشهادة الباقية ففي
ثلثته الارباع وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة اصداسه

كتاب الرجوع
عن الشهادة

(لنية ١٤٢) الاجتناب عنها بجمده والتمرية بخفا من رقع فيها خطأ او عمدا وذلك بان يرجع عن الشهادة ولكن
ساجد عن مجلس القضاء لانه منسوخ للشهادة التي اداها وقد اخصت الشهادة بمجلس القضاء فالرجوع عنها كذا الداء
وهذا لان التعرقة بحسب المحرمة قال صلى الله عليه وسلم المسر بالمسر والعلائية بالعلائية ١٢ المصنوع ١٧٧ ج ١٩

قال علي بن ابي طالب في النكاح ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النكاح باثني عشر اشياء...
 وقال في النكاح ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النكاح باثني عشر اشياء...
 وقال في النكاح ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النكاح باثني عشر اشياء...

عند ابن حنيفة وقالا على الرجل النصف وعلى النصف لهن وان كنن يقمن مقام رجل واحد
 ولها ان يقبل شهادتهن لا بانضمام رجل ولا بنصف حنيفة وان كل امرأتين مقام رجل واحد
 قال علي السلام في نقصا عقلمن عند شهادة اثنتين منهن شهادة رجل واحد فصان كاذباً شهد بذلك
 ستة رجال ثم رجعوا فان جمع النسوة العشرة دون الرجل كان عليهن نصف الحق على القولين قلنا ولو شهد
 رجلان وامرأة بآل ثم رجعوا فالضمان عليهما دون المرأة لان الواحد ليس بشهادة بل هو بعض الشاهد
 فلا يضاهي الحكم قال وان شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فالضمان عليهما
 وكذلك اذا شهد باقل من مهر مثلها لان منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف لا التضمين
 يستدعي المماثلة على ما عرفت وانما تضمن وتقوم بالتاكيد لانها تصير متقومة ضرورة المماثلة
 لمخر المثل وكذلك اذا شهد اعلى رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها لانه اتلاف بعوض لما
 ان البضع متقوم حال الدخول في الملك والاتلاف بعوض كل اتلاف وهذا لان مبنى الضمان
 على المماثلة ولا تماثلة بين الاتلاف بعوض وبين غير عوض وان شهد باكثر من مهر المثل ثم رجعا
 ضمننا الزيادة لانها اتلفها من غير عوض قال ان شهد ببيع شيء بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا
 لم يضمننا لانه ليس باتلاف بمعنى نظر الى العوض ان كان باقل من القيمة ضمننا النقصان لانهما
 اتلفاهما الجزء بالعوض لا فرق بين ان يكون البيع باثنا او في خيار البائع لان السبب البيع السابق
 فيضا فالحكم عنه سقط الخيار اليه فيضا وان شهد على رجل بطلاق امرأته قبل الدخول بها ثم
 رجعا ضمننا نصف المهر لانها اتلفا ما على شرط السقوط لا ترى انهما لو طاعتا بين الزوج او اتفقا سقط المهر أصلا
 ولا الفرق قبل الدخول في معنى الفسخ فيوجب سقوط جميع مهر كمر النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المتعة

كتاب الجوع
 على الشراكات
 قال في الجوع ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الجوع باثني عشر اشياء...
 وقال في الجوع ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الجوع باثني عشر اشياء...
 وقال في الجوع ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الجوع باثني عشر اشياء...

قال في الجوع ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الجوع باثني عشر اشياء...
 وقال في الجوع ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الجوع باثني عشر اشياء...
 وقال في الجوع ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الجوع باثني عشر اشياء...

فكان واجبا بشهادتهما قال ان شهدا على انما عتق عبدا ثم رجعا ضمتا قيمته لهما التلغاما لئلا يلعبا
عليهم غير عوض الولاء للمعتق لان العتق لا يتحول اليه بما عدا الضمان فلا يتحول الولاء اليهما وان شهدوا
بقصاص رجعا واجبا لقتل ضمتا الولاء ولا يقتض من قول الشافعي يقتص منهم ولو قتل من غيرهم
تسديدا فاشبه المذموم بل اولي لان الولي يعان والمذموم لا يمنع كون ان القتل بائنا لم يوجبوا ذنبا
لان السببا يقتض الميالكابا وهما لا يقتضون العفو منه وبخلاف المذموم لا يوجب حياته ظاهر لان
الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم لا اقل من الشبهة وهي دارية للقصاص بخلاف المال لان
يثبت مع الشبهات والمباقي يعرف في المختلف قال واذا رجع شهود الفرع ضمتوا لان الشهادة
في مجلس القضاء صدرت منهم وكان التلغام مضافا اليهم ولو رجع شهود الاصل قالوا لم تشهد
شهود الفرع على شهادة فالايمان عليهم لا نفهم انكروا السبب وهو الاشهاد ولا يبطل القضاء
لان خبر محتمل فصار رجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء وان قالوا ان الشاهد منهم فكلبنا
ضمتوا وهذا عند محمد وعنده ابي حنيفة وابي يوسف لا ضمان عليهم لان القضاء وقع
بشهادة الفرع لان القاضي يقتض بما يباين من الحجة وهي شهادة الفرع لان الفروع نقلوا
شهادة الاصول فصاوا كانهم حضروا ولو رجع الاصول والفروع جميعا يجب الايمان عندهما على
الفروع لا غير لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد المشهود عليه بالخيار ان شاء
حقن الاصول وان شاء ضمن الفروع لان القضاء وقع بشهادة الفرع من الوجه الذي
ذكرنا وبشهادة الاصول من الوجه الذي ذكرنا فخير بينهما او ابجهما متغيرتان فلا تجمع
بينهما في التضمن وان قال شهود الفرع كذب شهود الاصل وظلوا في ذلك

كتاب الرجوع
في الشهادات

لم يلتفت الى ذلك لان ما أقض من القضاء لا يتقض بقوله ولا يجالضان عليهم لانهم لم يرجعوا
الى الله تعالى

عن شهادة تهما إنما شهدوا على غيرهم بالرجوع قال وان رجع الزكويون عن التزكية ضمنوا

وهذا عند ابن حنيفة رة وقال لا يضمنون لانهم اشترى على الشهود خيرا فصاروا كشهود
وانتظر الفردان

الأحصان وله ان التركيبة اعمال للشهادة اذا القاضى لا يعمل بها الا بالتركية فصارت بمعنى
اي بما يملأ الشهادة ١١

عَلَمَةُ الْعِلْمَةِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْصَانَ لَا يُشْرِكُ مُحَضَّرٌ قَالَ وَإِذَا شَهِدَ شَهِدَ أَنْ بِالْيَمِينِ

وشاهدان بوجود الشرط ثمة رجوعا للضمان على شهود اليمين خاصة لانه هو
 اى كدخول كرت عبدودار
 اى ضمان قيمة اللعبة مثلا ١٧

السبب والتلف يُضاف الى مثبتتي السبب دون الشرط المحض الا ترى ان القاضي
 كما في البرج الملقى فان الضمان عليه دون الكافر دعه

يقض بشهادة اليمين دون شهود الشرط ولو رجع شهر هو والشرط واحد هم اختلف

المشايع فيه ومعنى المسألة يتمين العتاق والطلاق قبل الدخول
 بغيره بغيره المسألة ١٣ ع

کتاب الکماله

قال كل عقيد جازان بغيره الانسان بنفسه جازان يؤكل من غيرك لان الانسان قد يعجز عن مباشرة

بقية على اعتبار بعض الاحوال فيحتاج الى ان يوكل به غيره فيكون بسبيل منه قفا للحاجة وقد رجع

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بالخصوصية في سائر الحقوق لما قدر منا من الحاجة اذ ليس كل احد يمتد الى جوه الخصوصيات

وقد صرح علي بن ابي طالب في كتابه بعد ما أسكن وكل عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما واستغفراهما
 هـ ابن أبي طالب كان ذكيا حاضرا بآداب

الافى الحدود والقضاة ان الوكالة لا تصح باستيفائهم مع غيبة الموكل عن المجلس لانهم تدرى
 كذا التذنب ولسه كذا

بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبة الموكل بل هو الظاهر للندب الشرعي
بما أن يكون الموكل قد عفا بنفسه ولو قيل لا يشترط ذلك

[illegible]

لحياتها فيلزم توكلها قال رضي الله عنه اشئ استحسنه لتأخرون قال ومن شرط التوكل ان يكون الموكل

من يملك النصارى ويملكهم لا يملكها النصارى من جهة المولى فلا بد من أن يكون المولى مالكا

لِيُكَلِّمَ مِنْ غَيْرِهِ وَيَسْتَطِيعَ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مَنْ يَقُولُ الْعَقْدُ وَيَقْصِدُ لَا يَنْقُومُ مَقَامُ الْوَكِيلِ فِي الْعِبَارَةِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَبْدَ بِأَنْ يَكُونَ سَبِيحًا ۝

فیشترط ان یکون من اهل العبارة حتی لو کان صبیّاً لا یعقل او مجنوناً کان التوکیل باطلاً واذا کان المخبر

العاقل البالغ والمأذون مثلهما جازلان الموكل لك الشئ والوكيل من أهل العبارة وان كان
^{ويعلم جازان تركيز من كان فوضا بطريق الاول}
^{اللاذون بفتح الهمزة}

سبباً مجبوراً يعقل البيع والشراء وعبدًا مجبوراً جاز ولا يتعلق بهما الحقوق المتعلقة بوجوبه إلا أن الصبي
كأنه منزه عنه

من اهل العبادة لا ترى ان يتقصد تصرفه باذنيه والعباد من اهل البصر يحسب نفسه ملكا وتعلمه باله

فحق المولى والتوكل ليس صافي في حقه الا الله يصححهما الزام لهذا الما نصيبه نصرة هليمنو
 عدم البرغ ١٢

تحت سید فخر المومل و عن ابی یوسف و ان اسیر ادم یعلم جان ببايع م م ان یسیر و یسیر
 الحقون ۳

[illegible]

المشترى ١٢ قولنا في الرضا ١٣ في العتق ١٤

الامانة فحقه فحقه الكا دون الكا وقال الشافعي في العتق بالكل من الحق وقابله الحاكم

النظر والحكم هو الملك متعلق بما كلفه ذواته ايقصا كالرسول والوكيل في النكاح ولنا ان الوكيل هو

العقد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام ووجه عبارة كونها ادمايا وانه احكاما لا يستغنى اضافته

العقد الى الموكل لو كان سفيرا عنه لما استغنى عن ذلك كالرسول واذا كان كذلك كان اصيلا

في الحقوق فيتعاقب حقوق العقار بهذا اقال في الكتاب يسلم المبيع ويقبض الثمن ويطالب بالثمن اذ

اشترى ويقبض المبيع ويخاصه في العيب يخاصه فيه لان كل ذلك من الحقوق والملك ثبت

[illegible]

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

للكل خلافتها اعتبارا للتوكيد السابق والعقد ثم يصادف ويختط هو الصحيح قال رضو في
 صا ١٠٢ لا زعمت في ١٣٢ اي ذكره في مذكره ١٣٢ يمكن قوله في ١٣٢ اي ذكره في مذكره ١٣٢

مسألة العيب تفصيل ذكره ان شاء الله تعالى قال كل عقد يضمنه الموكله كالنكاح

والخلع والصلح عن دم العمد فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فالإطاب وكي

الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها لان الوكيل فيها سفير محض لا يرى المهر ولا يستغنى

عن اضافة العقد الى الموكل ولو اضافه الى نفسه كان النكاح له فصلا كالرسول وهذا لان

الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لأنه استقاط فنتلاشي فلا يتصور صدور من شخص

وَبُيُوتُ حَكِيمٍ لَّغَيْرٍ فَكَانَ سَفِيرًا أَوْ الصَّبْرَ الثَّانِي مِنْ أَخَوَاتِهِ الْعَقْلُ عَلَى مَا لَهَا مِنَ الْكِبَارَةِ وَالصَّلَاحِ

عن الانكار فاما الصلح الذي هـ جار مجرى البيع فهو من الضرب الاول والوكيل بالهبة هو

التصدق والاعارة والايداع والرهن والاقرض سفير ايضا لان الحكم فيها ثبت بالقبح

انهم يلاق محلا معلوما للغير فلا يجعل أصيلا وكذا اذا كان الوكيل من جهة الملتزم وكذا الشركة

والمضاربة إلا أن التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يثبت الملك للموكل بخلاف الرسالة ففيه قال

واذا طالب الموكل المشتري بالثمن فلا إثم عليه إياه لا نكاحه عن العقد وخقوقه ما كان يحق

الى العاقد فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالب به ثانيا لان نفس الشيء المقبوض

حقه وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه ولهذا الوجهان

المشترى على الموكل دين يقع المقاصة ولو كان له عليها دين يقع المقاصة بدين

الموكل أيضاً دون دين الوكيل وبدين الوكيل إذا كان وحده يقع المقاصة عند

الحنيفة وهو محمد ^ص لما أتته بلاك الإبراء عنه عند ما ولكنه يضمن لكل في الفصلين

الموكل خلافه اعتبارا للتوكيل السابق كالعبد يهب بصلطه ويختط وهو الصحيح قال رضو في
مسألة العيب تفصيل نذكره ان شاء الله تعالى قال كل عقد يضافه الى موكله كالنكاح
والخلع والصلح عن دم العمد فان حقوقه تتعلق بالموكل وبن الوكيل فاليطالب وكيل
الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليمه لان الوكيل فيها سفير محض لا يرى ان له لا يستغنى
عن اضافة العقد الى الموكل ولو اضافه الى نفسه كان النكاح له فصار كالرسول وهما الامان
الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانه استقامت في الاشياء فلا يتصور صدوره من شخص
وثبوت حكمه لغيره فكان سفيراً والعيب الثاني من اخواته العتق على مال والمكاتب والصلح
عن الانكار فاما الصلح الذي يجري البيع فهو من الضرب الاول والوكيل بالهبة و
التصدق والاعارة والايداع والرهن والا قراض سفير ايضا لان الحكم فيها ثبت بالقبح
انهم يلاق محلا مملوكا للغير فلا يصلح اصيلا وكذا اذا كان الوكيل من جنس الممتنع وكذا الشركة
والمضاربة لان التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يثبت الملك للموكل بخلاف الرسالة فيه قال
واذا اطلبا لموكل المشتري بالثمن فله ان يبيع اياه لانه اجب عن العقد وحقوقه ما كان
الى العاقد فاردفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه به ثانيا لان نفس الثمن المقبوض
حقه وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه ولهذا الوجه ان
المشتري على الموكل دين يقع المقاصة ولو كان له عليه ما دين يقع المقاصة بدین
الموكل ايضا دون دين الوكيل وبدین الوكيل اذا كان وحده يقع المقاصة عند
اخر صفته وهو محرم لما اذ ملك الابرء عنه عند ما ولكنه يضمن للموكل في الفصلين

قال ومن دفع الى اخذ درهم وقال اشترى بها طعاماً فهو على المحنطة وديقها استحساناً والقبيل
ان يكون على كل مطعم اعتبار الحقيقة كما في اليمين على الاكل اذ الطعام اسم لما يطعم به الاستحسان
ان يعرف املك وهو على ما ذكرناه اذ اذكره ثانياً بالبيع والشراء ولا عرف في الاكل فبقى على الوضع
وقيل ان كثرت الدراهم فعلى المحنطة وان قلت فعلى الخبر وان كان فيما بين ذلك فعلى الدقيق
قال واذا اشترى الوكيل وقبض ثم اطلع على عيب فله ان يرقه بالعيب جاداً المبيع في يده
لانه من حقوق العقد وهي كلها اليقين سلمه الى الموكل لم يره الا باذنه لانه انتهى حكم الوكايل لان
فيه ابطال يده الحقيقية فلا يملكه الا باذنه وتولها كان خصاً لمن يدعى في المشتري دعوى
كالشفيع وغيره قبل التسليم الى الموكل لابعاد قال ويجوز التوكيل بعقد الضرر والسلم لانه عقد
يملكه بنفسه فيملك التوكيل به دفعاً للحاجة على ما مر مراراً التوكيل بالاسلام دون قبول السلم
لان ذلك لا يجوز فان الوكيل يبيع طعاماً في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز فان في
الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد لوجود الافتراق من غير قبض ولا يعتبر مفارقة الموكل لانه
ليس بعاقده والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان لا يتعلق به الحقوق
كالصبي العبد المحجور عليه بخلاف الرسولين لان الرسالة في العقد لا في القبض ينتقل كلامه الى
المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فاصح قال واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله
قبض المبيع فله ان يرجع على الموكل لانه انفق ثمنه بما ادله حكمته وله ان اذا اختلفا في الثمن تجافا
وتريد الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلم المشتري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه لان الحقوق
لما كانت اليه وقد علمه الموكل فيكون راضياً بدفعه من ماله فان هلك المبيع في بيده

كتاب
الوكالة

قبل جيبه هلك من مال الموكل لم يسقط الثمن لان يده كيد الموكل فاذا لم يجبه بصير الموكل قابضاً
 بيده وله ان يجبه حتى يستوفي الثمن لما بينا ان يميز له البائع من الموكل قال زفر ليس له ذلك
 لان الموكل صار قابضاً بيده فكانت له اليه فيسقط حق الحبس قلنا هذا ما لا يمكن التفرع عنه فلا يكون
 راضياً بسقوط حقه في الحبس على ان يقصه موقوف فيقع للموكل ان لم يجبه لنفسه عند حبسه فان
 احبسه فهلك كان مضموناً ضمان الرهن عند يوسف زفر وضمان البيع عند محمد وهو قول ابن حنيفة
 وضمان العصب عنه زفر لان منع بيعه حق لها انه عزله البائع منه فكان حبسه استيفاء الثمن فيسقط
 بهلاكه في يوسف زفر مضموناً بحبس الاستيفاء بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف البيع
 فيفسخ بهلاكه وههنا لا يفسخ اصل العقد قلنا لا يفسخ في حق الموكل والوكيل كما اذا رده الموكل
 يعيب ورضى الوكيل قال واذا وكله بشراء عشرة ارطال محمد ردهم فاشترى عشر من طلا

بدرهم من محمد يباع منه عشرة ارطال بدرهم لزم الموكل منه عشرة في نصف درهم عنه
 ابي حنيفة زفر قال يلزمه العشر بدرهم وذكروا في بعض النسخ قول محمد ردهم مع قول ابن حنيفة
 ومحمد لا يذكروا خلافه في الاصل في يوسف زفر انه اقرب في الدرهم في المحموظين ان يغيره
 عشرة ارطال فاذا اشترى به عشرين فقد زاده خيرا وصار كما اذا وكله ببيع عبدة بالف
 فباعه بالفين ولا يحنف انه امره بشراء عشرة ولم يامر بشراء الزيادة فنقد شره
 عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك
 الموكل فتكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرين رطلا بدرهم حيث يصير لنفسه
 بالاجماع لان الامر يتناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر قال ولو وكله

لو وكله ببيع عبدة بالف فباعه بالفين ولا يحنف انه امره بشراء عشرة ولم يامر بشراء الزيادة فنقد شره عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك الموكل فتكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرين رطلا بدرهم حيث يصير لنفسه بالاجماع لان الامر يتناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر قال ولو وكله
 لو وكله ببيع عبدة بالف فباعه بالفين ولا يحنف انه امره بشراء عشرة ولم يامر بشراء الزيادة فنقد شره عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك الموكل فتكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرين رطلا بدرهم حيث يصير لنفسه بالاجماع لان الامر يتناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر قال ولو وكله
 لو وكله ببيع عبدة بالف فباعه بالفين ولا يحنف انه امره بشراء عشرة ولم يامر بشراء الزيادة فنقد شره عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك الموكل فتكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرين رطلا بدرهم حيث يصير لنفسه بالاجماع لان الامر يتناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر قال ولو وكله

لو وكله ببيع عبدة بالف فباعه بالفين ولا يحنف انه امره بشراء عشرة ولم يامر بشراء الزيادة فنقد شره عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك الموكل فتكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرين رطلا بدرهم حيث يصير لنفسه بالاجماع لان الامر يتناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر قال ولو وكله
 لو وكله ببيع عبدة بالف فباعه بالفين ولا يحنف انه امره بشراء عشرة ولم يامر بشراء الزيادة فنقد شره عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك الموكل فتكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرين رطلا بدرهم حيث يصير لنفسه بالاجماع لان الامر يتناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر قال ولو وكله

بشرا شيء بعينه فليس ان يشتريه لنفسه لا يفيد الى تقرير الامر حيث اعتدل عليه ولا ان فيه
عزل نفسه ولا يملكه على اقل الاخص من الموكل فلو كان الثمن مستمرا واشترى به من جنس ولو لم يكن
مستمرا واشترى به من جنس او وكل كذا واشترى لثاني هو غائب يثبت الملك للموكل ولو
في هذه الوجوه لا يخالف الامر فنفذ عليه ولو اشترى لثاني محض الوكيل الاول فنفذ على الموكل الاول
لانه حضرة رايه فلم يكن مخالفا قال وان وكله بشراء عبد بغيره فاشترى عبد فهو للوكيل
الا ان يقول نويت الشراء للموكل واشترى بمالك الموكل قال رضي الله عنه هذه المسألة على وجه
ان اضاف العقد الى درهم لا مكرن للامر هو المراد عندي بقوله واشترى بمالك الموكل دون النقد من ماله
لا فيه تفصيلا خلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الى درهم نفسه كان لنفسه حصلا
محاله على ما يحل له شرعا او يبعله عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى درهم عنده
مستنكر شرعا وعرفا وان اضافه الى درهم مطلقا فان افاض الامر فهو للامر وان افاضها لنفسه
فلنفسه لان له ان يعمل لنفسه ويعمل الامر في هذا التوكيل ان تكاد باق المتيقن النقد بالاجماع لا به
دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقنا على انه لم تحضر النية قال محمد هو للعقد لان الاصل ان
كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جملة لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف انه يحكم النقد فيه
لان ما اوقعه مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقوفا من اي المالكين فقد فعل ذلك المحتمل
لصاحبه ولان مع تصادقهما يحتمل النية للامر وقمنا قلنا حل الحل الصريح كفي حالة التكاذب
والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه قال ومن امره لا يشراء عبد بالنفق قال قد
فعلت وما كنت عندي وقال الامر اشترى لنفسه فالتقول قول الامرو فان كان

الوكيل ان يشتري لنفسه لا يفيد الى تقرير الامر حيث اعتدل عليه ولا ان فيه عزل نفسه ولا يملكه على اقل الاخص من الموكل فلو كان الثمن مستمرا واشترى به من جنس ولو لم يكن مستمرا واشترى به من جنس او وكل كذا واشترى لثاني هو غائب يثبت الملك للموكل ولو في هذه الوجوه لا يخالف الامر فنفذ عليه ولو اشترى لثاني محض الوكيل الاول فنفذ على الموكل الاول لانه حضرة رايه فلم يكن مخالفا قال وان وكله بشراء عبد بغيره فاشترى عبد فهو للوكيل الا ان يقول نويت الشراء للموكل واشترى بمالك الموكل قال رضي الله عنه هذه المسألة على وجه ان اضاف العقد الى درهم لا مكرن للامر هو المراد عندي بقوله واشترى بمالك الموكل دون النقد من ماله لا فيه تفصيلا خلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الى درهم نفسه كان لنفسه حصلا محاله على ما يحل له شرعا او يبعله عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى درهم عنده مستنكر شرعا وعرفا وان اضافه الى درهم مطلقا فان افاض الامر فهو للامر وان افاضها لنفسه فلنفسه لان له ان يعمل لنفسه ويعمل الامر في هذا التوكيل ان تكاد باق المتيقن النقد بالاجماع لا به دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقنا على انه لم تحضر النية قال محمد هو للعقد لان الاصل ان كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جملة لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف انه يحكم النقد فيه لان ما اوقعه مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقوفا من اي المالكين فقد فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولان مع تصادقهما يحتمل النية للامر وقمنا قلنا حل الحل الصريح كفي حالة التكاذب والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه قال ومن امره لا يشراء عبد بالنفق قال قد فعلت وما كنت عندي وقال الامر اشترى لنفسه فالتقول قول الامرو فان كان

الوكيل ان يشتري لنفسه لا يفيد الى تقرير الامر حيث اعتدل عليه ولا ان فيه عزل نفسه ولا يملكه على اقل الاخص من الموكل فلو كان الثمن مستمرا واشترى به من جنس ولو لم يكن مستمرا واشترى به من جنس او وكل كذا واشترى لثاني هو غائب يثبت الملك للموكل ولو في هذه الوجوه لا يخالف الامر فنفذ عليه ولو اشترى لثاني محض الوكيل الاول فنفذ على الموكل الاول لانه حضرة رايه فلم يكن مخالفا قال وان وكله بشراء عبد بغيره فاشترى عبد فهو للوكيل الا ان يقول نويت الشراء للموكل واشترى بمالك الموكل قال رضي الله عنه هذه المسألة على وجه ان اضاف العقد الى درهم لا مكرن للامر هو المراد عندي بقوله واشترى بمالك الموكل دون النقد من ماله لا فيه تفصيلا خلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الى درهم نفسه كان لنفسه حصلا محاله على ما يحل له شرعا او يبعله عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى درهم عنده مستنكر شرعا وعرفا وان اضافه الى درهم مطلقا فان افاض الامر فهو للامر وان افاضها لنفسه فلنفسه لان له ان يعمل لنفسه ويعمل الامر في هذا التوكيل ان تكاد باق المتيقن النقد بالاجماع لا به دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقنا على انه لم تحضر النية قال محمد هو للعقد لان الاصل ان كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جملة لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف انه يحكم النقد فيه لان ما اوقعه مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقوفا من اي المالكين فقد فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولان مع تصادقهما يحتمل النية للامر وقمنا قلنا حل الحل الصريح كفي حالة التكاذب والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه قال ومن امره لا يشراء عبد بالنفق قال قد فعلت وما كنت عندي وقال الامر اشترى لنفسه فالتقول قول الامرو فان كان



الوكيل ان يشتري لنفسه لا يفيد الى تقرير الامر حيث اعتدل عليه ولا ان فيه عزل نفسه ولا يملكه على اقل الاخص من الموكل فلو كان الثمن مستمرا واشترى به من جنس ولو لم يكن مستمرا واشترى به من جنس او وكل كذا واشترى لثاني هو غائب يثبت الملك للموكل ولو في هذه الوجوه لا يخالف الامر فنفذ عليه ولو اشترى لثاني محض الوكيل الاول فنفذ على الموكل الاول لانه حضرة رايه فلم يكن مخالفا قال وان وكله بشراء عبد بغيره فاشترى عبد فهو للوكيل الا ان يقول نويت الشراء للموكل واشترى بمالك الموكل قال رضي الله عنه هذه المسألة على وجه ان اضاف العقد الى درهم لا مكرن للامر هو المراد عندي بقوله واشترى بمالك الموكل دون النقد من ماله لا فيه تفصيلا خلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الى درهم نفسه كان لنفسه حصلا محاله على ما يحل له شرعا او يبعله عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى درهم عنده مستنكر شرعا وعرفا وان اضافه الى درهم مطلقا فان افاض الامر فهو للامر وان افاضها لنفسه فلنفسه لان له ان يعمل لنفسه ويعمل الامر في هذا التوكيل ان تكاد باق المتيقن النقد بالاجماع لا به دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقنا على انه لم تحضر النية قال محمد هو للعقد لان الاصل ان كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جملة لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف انه يحكم النقد فيه لان ما اوقعه مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقوفا من اي المالكين فقد فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولان مع تصادقهما يحتمل النية للامر وقمنا قلنا حل الحل الصريح كفي حالة التكاذب والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه قال ومن امره لا يشراء عبد بالنفق قال قد فعلت وما كنت عندي وقال الامر اشترى لنفسه فالتقول قول الامرو فان كان

له قوله ولابي خيفة في الخ الفترى على صاحب المذهب والفاضل
من حقيق صاحب الهداية ترجيح قول الامام

فباعه على هذا فهو حر والولد المولى لأن بيع نفس العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول المولى
 الاعتاق من له المأوسف عنه إذ لا يرجع عليه الحقوق فصارك أنه اشترى بنفسه وإذا كان

اعتاقا لعقب الولاء وان لم يبتن المولى فهو عبد للمشتري لان اللفظ حقيقة للمعاوضة ولو
 العاين بها اذ المبيعت فيحافظ عليها بان لا يخرج العبد نفسه لان المجاز فيه متعين واذا كان معاوضة

ثبت المالك له والالف للمولى لان كسب عبده وعلى المشتري الف مثله ثمنا للعبد فان في

ذمته حيث لم يصح الاداء بخلاف الوجه قيل بشرى العبد من غيره حيث لا يشترط بيان
اى داد او اللات الى اى داد او الكرم الى كرمه الى الوداد

لأن العقدين هنا لك على غلط واحد وفي المحالين المطالبة يتوجه نحو العاقل ما ههنا
 يعني الذي يقع له الوكيل ^{١٢} ان المصلحة ^{١٣}
 فاحد هما اعتاق معقب للولاء ولا مطالبة على الوكيل والمولى عسالة لا يرضاه ويرغب

في المعاوضة المحضة فلا بد من البيان ومن قال لعبدي اشتري نفسك من مولاك فقال لمولا

بمعنى نفسى امارتك فافعل فهو الامر لا العبد يصاح وكما لا عن غيره فى شراء نفسه لان اجنبى

عن مالك بن النضر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ان ماليتكم في يدي حتى لا يملك البائع الخ بعد

البيع لاستيفاء الثمن فاذا اضافه الى الامر صلح فعله امتثالا لفيق العقد الامر وان عتد

لنفسه فهو حر لانه اعتاق وقد رض به المولى دون المعاوضة والعبد وان كان وكيلاً
 فان العبد لا يملك ثباته في التبرع ۱۲

بشراء معين ولكن ان تجلس تصرف اخرون في مثله ينفذ على الوكيل وكذا الوفاء بالعرف

ولم يقل فلان فهو حر لان المطلق يحتمل الوجهين فلا يقع امثاله بالشك فيبقى التصريح واقعاً بنفسه

فصل في البيع قال الوكيل بالبيع والشراء لا يجوز له ان يعقد مع ابيه ووجهه من لا يقبل شهادته

لـعند ابن حنيفة رضي الله عنه وقال لا يجوز بيعه منهم مثل القيمة الا من عبد او مكاتبه
اي الذي لا يؤمن عليه

فباعه على هذا فهو حر والولاء للمولى لأن بيع نفس العبد منه اعتاق وشرأ العبد نفسه قبول
الاعتاق له ولو لمّا مؤسفة عنه أذ لا يرجع عليه الحقوق فصار كأنه اشترى بنفسه وإذا كان
اعتاقاً لعقب الولاء وإن لم يمتين أولى فهو عبد للمشتري لأن اللفظ حقيقة للمعاوضة ولكن
العبدان إذا لم يمتين فيحفظ عليهما خلاصتهما العبد نفسه لأن المجاز فيه متعين وإذا كان معاوضة
ثبتت المالك له والالف للمولى لأنه كسب عبده وعلى المشتري الف مثله ثم للعبد فانه في
ذمته حيث لم يصح الأداء بخلاف الوكيل بشرى العبد من غيره حيث لا يشتري ببيان
لأن العقدين هنالك على نمط واحد وفي أحمالين المطالبة توجه نحو العاقل ما هما
فأحد هما اعتاق معقب للولاء ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساه لا يرضاه ويرغب
في المعاوضة المحضة فلا بد من البيان ومن قال لعبده اشترى نفسك من مولاك فقال لمولاه
بعتي نفسي لفلان بكذا أفعل فهو لا مولا العبد يصلح وكيلاً عن غيره في شراء نفسه لأنه أجبر
عن مالكته والبيع يرد عليه من حيث أنه مال لأن مالكته في يده حتى لا يملك البائع الحرس بعد
البيع لاستيفاء الثمن فإذا أضافه إلى المصلحة فله امتثالاً فيقع العقد للأمر وإن عتقه
لنفسه فهو حر لأنه اعتاق وقد رضي به المولى دون المعاوضة والعبد وإن كان وكيلاً
بشراء معين ولكنه أتى بجنس تصرف آخر وفي مثله ينفذ على الوكيل وكذا لو قال بعتي
ولم يقل لفلان فهو حر لأن المطابق يحتمل الوجهين فلا يقع امتثالاً بالشك فيبقى التصرف واقعاً لنفسه
فصل في البيع قال الوكيل بالبيع والشراء لا يجوز له أن يعقده مع أبيه ووجهه من لا يقبل شهادة
لده أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة إلا من عبده أو مكاتبه
أي الذي لا يدين عليه

٧٧٨ القيمة بغير فاض، لا يجوز بالاجماع (القيمة ١٨٧)

لا التوكيل مطلق ولا جهة تاذ لا ملاك متباينة والمنافع منقطة بخلاف العبد لا يبيع من نفسه
 ملكه العبد للموكل كذا المولى الحق في كسبه المكتوب ينقل حقيقة بالعقد ولا من مواضع التهمة مستثناة
 عن الوكالة لا من هذا موضع التهمة بل من قبول الشهادة ولا من المنافع منقطة فصار بيعا من نفسه
 وجبره والجاراة والضرب على هذا الخلاف قال والوكيل يبيع بخوبيه بالقليل والكثير العرض عنه
 ابن حنيفة وقال لا يجوز بيعه بقصاصة لا يتغابن الناس في لا يجوز الا بالدرهم والدينار يكون مطلق
 الامر بغيره بالمتعارف ولا التصرف في الامور الحاجات في نقد بواقعها والمتعارف بالبيع بين المتباينين
 ولهذا يقتضي التوكيل بشراء الفخ والجاراة لا ضحية بومان الحاجة ولا ان البيع بغيره فاحسن بيع من وجه
 وجهه من وجهه كذا القاضية ببيع من وجهه شراء من وجهه فلا يتناول مطلق البيع ولهذا لا يملكه
 الاب والوصي وله ان التوكيل بالبيع مطلق في غير موضع التهمة والبيع بالغير او
 بالعين متعارف عند شدة الحاجة التي في التبرع من العين المسائل ممنوعة على قول ابن حنيفة على
 ما هو المروي عنه وان يبيع من كل وجهه من كل وجهه من كل وجهه غير ان الاب والوصي
 لا يملكانه مع ان يبيع من كل وجهه نظري ولا نظريه والقاضية شراء من كل وجهه وبيع من كل وجهه
 لوجود كل واحد منهما قال والوكيل بالشراء يحق له بمثل القيمة وزيادة يتغابن الناس مثلهما
 ولا يجوز ان يتغابن الناس مثله لان التهمة فيه متحققة فلعنه اشتراؤه لنفسه فاذ لم يوافق
 الحق بغيره على ما مر حتى لو كان وكلا بشر اشترى بعينه قالوا ينفذ على امره لا يملك شراءه
 لنفسه وكذا الوكيل بالكساح اذا تزوجه امرأة بالكثر من مهر مثلها جازعه لا يملكه بل لاضافة
 الى المولى في العقد فلا تمكن هذه التهمة ولا كذلك الوكيل بالشراء لا يملك يطلاق العقد

في ما ذكره من ان العبد لا يبيع من نفسه ملكه
 في ما ذكره من ان العبد لا يبيع من نفسه ملكه
 في ما ذكره من ان العبد لا يبيع من نفسه ملكه

في ما ذكره من ان العبد لا يبيع من نفسه ملكه
 في ما ذكره من ان العبد لا يبيع من نفسه ملكه
 في ما ذكره من ان العبد لا يبيع من نفسه ملكه

أحمد خاندان لاسي (تقيقه ١٩٤٤)

الموكل قول زفرة لظهور الخيانة في الوكلاء وقد يؤتمن على التحقيق من لا يؤتمن على المال وتظهير الوكيل
بالتقاضى تلك القبض على أصل الرواية في معناها وضعها إلا أن العرف خلافه وهو قابض على الموضع
فالفقهاء على أن لا يملك قال فإن كانا وكيلين بالخصوص لا يقضيان إلا معا كونه خضيا بأمانتهما
لا بأمانته واحدة مما أجازتها حكم بخلافه في خصوص ما قال الوكيل يقضيان لا يحد يكون وكلا
بالخصوصية عند أبي حنيفة حتى لو قيمت على البيعة على استيفاء الموكل وأمره تقبل عنه وقال
لا يكون خصما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة لأن القبض على الخصم وليس كل من يؤتمن على المال
يقتضى في الخصومة فلم يكن الضمان بالقبض ضامهما ولا في حنيفة أنه وكله بالتملك لأن الديون
تقضى بأمانتها أذ قبض لا ينفصل لا يتصل إلا جعل الاستيفاء لعين حقه من وجه فاشتبك الوكيل
بأخذ الشفعة والرجوع في الصبة والوكيل بالشراء والقسمة والرجوع بالعيب وهذه أشباه أخذ الشفعة
حتى يكون خصما قبل القبض يكون خصما قبل الأخذ هذا لأن الوكيل بالشراء لا يكون خصما قبل مباشرة
الشراء وهذا لأن المبادلة تقتضيه حقوقا وهو أصيل فيها فيكون خصما فيقال الوكيل يقض العين
لا يكون وكلا بالخصوصية لأن أمين محض القبض ليس له في فاشبه الرسول من محض وكلا
يقض عبدا لغيره قال لا يملك البيعة على الموكل أعلاها وقفا لا مرحة يحظر الغائب وهذا استحسان
والقياس أن يدفع إلى الوكيل لأن البيعة قامت على خصم فلم تعتبر وجها لاستحسان الخصم في قصره
لقيا مقام الموكل في القبض فيقتصر ويدان إثبات البيع حتى لو حضر الغائب البيعة على البيع فصا
إذا أقام البيعة على أن الموكل عز عن ذلك فأنه يقبل في قصره هكذا هنا قال كذلك لعتاق الطلاق
وغير ذلك معناه إذا أقامت المرأة البيعة على الطلاق والعبء والأمانة على العتاق

قوله الوكيل يقض العين كبرن وكلا إلى العتاق على قول الأصحاب لا على قول الإمام الأعظم حيث
رجحت جمعية المجلة قولها من المادة ١٥٢٠ الوكالة بالقبض لا تستلزم الوكالة بالخصوصية « وقال في شرحه

قوله الوكيل يقض العين كبرن وكلا إلى العتاق على قول الأصحاب لا على قول الإمام الأعظم حيث
رجحت جمعية المجلة قولها من المادة ١٥٢٠ الوكالة بالقبض لا تستلزم الوكالة بالخصوصية « وقال في شرحه

قوله الوكيل يقض العين كبرن وكلا إلى العتاق على قول الأصحاب لا على قول الإمام الأعظم حيث
رجحت جمعية المجلة قولها من المادة ١٥٢٠ الوكالة بالقبض لا تستلزم الوكالة بالخصوصية « وقال في شرحه

قوله الوكيل يقض العين كبرن وكلا إلى العتاق على قول الأصحاب لا على قول الإمام الأعظم حيث
رجحت جمعية المجلة قولها من المادة ١٥٢٠ الوكالة بالقبض لا تستلزم الوكالة بالخصوصية « وقال في شرحه

قال ويطلب الوكيل ثبوت الموكل وجنونه جنونه طعنا وتحاق به ارا الحرج بصد لان التوكيل تصرف
 غير لازم فيكون له وامر حكمه بانه فلا يلة من قيام الامر وقد بطل هذه العوارض شطرا ان يكون
 اجنونا مطبقا لان قليله منزلة الاغنياء وحده المطبق شهر عند ابي يوسف وانه اعتبارا باليسقط
 الصوم عنه اكثر من يوم وليله لانه يسقط به الصلوات الخمس فصا كليت وقال محمد في حوال
 كامل لانه يسقط به جميع العبادات فقتلته احتياطا قالوا الحكم المذكور في المحاق قول بصيغة
 لان تصرفات المريدة موقوفة عند فكا او كالت فان اسلم ففقد وان قتل او حرق بطل الوكالة
 فاما عندنا فتصير نافذة فلا يطل وكالت الا ان يموت او يقتل عن ربه او يحرق او يملك في السير
 وان كان الموكل امرأة فارت فالكامل على كالت حتى تموت وتلحق به ارا الحرج لان رفق لا تؤثر في عقودها
 على امره قال واذا وكل المكاتب ثم عجز او الماذون له ثم عجز على العمل لم يكن فاقته ه الوجوه
 تبطل الوكالة على الوكيل علمه ولو علم لما ذكرنا ان بقاء الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل با مجز
 والعجز والافتراق ولا فرق بين العلم وعدمه لان ههنا عجز حكيم فالوقوف على العلم
 كالوكيل بالبيع اذا باعه الموكل قال واذا مات الوكيل وجنونا مطبقا بطلت الوكالة لانه
 لا يصح امره بعد جنونه وموته وان لم يجر له التصرف لان بيعه مسلما قال
 وهذه عند محمد فاما عند ابي يوسف ولا يصح الوكالة لغيره ان الوكالة اطلاق لا يرفع المانع
 اما الوكيل تنصرف بعاقبة في انما عجز بعرض المحاق لتبين الدين فاذا زال العجز والاطلاق
 باق عاد وكيلا ولا يي يوسف وانه اثبات ولا يلة للتنفيذ لان ولاية اصل التصرف باهلية
 وولاية التنفيذ بالملك وبالحق محق بالاموات بطلت الولاية فلا تعود كماله فقام الولد

قال ويطلب الوكيل ثبوت الموكل وجنونه جنونه طعنا وتحاق به ارا الحرج بصد لان التوكيل تصرف
 غير لازم فيكون له وامر حكمه بانه فلا يلة من قيام الامر وقد بطل هذه العوارض شطرا ان يكون
 اجنونا مطبقا لان قليله منزلة الاغنياء وحده المطبق شهر عند ابي يوسف وانه اعتبارا باليسقط
 الصوم عنه اكثر من يوم وليله لانه يسقط به الصلوات الخمس فصا كليت وقال محمد في حوال
 كامل لانه يسقط به جميع العبادات فقتلته احتياطا قالوا الحكم المذكور في المحاق قول بصيغة
 لان تصرفات المريدة موقوفة عند فكا او كالت فان اسلم ففقد وان قتل او حرق بطل الوكالة
 فاما عندنا فتصير نافذة فلا يطل وكالت الا ان يموت او يقتل عن ربه او يحرق او يملك في السير
 وان كان الموكل امرأة فارت فالكامل على كالت حتى تموت وتلحق به ارا الحرج لان رفق لا تؤثر في عقودها
 على امره قال واذا وكل المكاتب ثم عجز او الماذون له ثم عجز على العمل لم يكن فاقته ه الوجوه
 تبطل الوكالة على الوكيل علمه ولو علم لما ذكرنا ان بقاء الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل با مجز
 والعجز والافتراق ولا فرق بين العلم وعدمه لان ههنا عجز حكيم فالوقوف على العلم
 كالوكيل بالبيع اذا باعه الموكل قال واذا مات الوكيل وجنونا مطبقا بطلت الوكالة لانه
 لا يصح امره بعد جنونه وموته وان لم يجر له التصرف لان بيعه مسلما قال
 وهذه عند محمد فاما عند ابي يوسف ولا يصح الوكالة لغيره ان الوكالة اطلاق لا يرفع المانع
 اما الوكيل تنصرف بعاقبة في انما عجز بعرض المحاق لتبين الدين فاذا زال العجز والاطلاق
 باق عاد وكيلا ولا يي يوسف وانه اثبات ولا يلة للتنفيذ لان ولاية اصل التصرف باهلية
 وولاية التنفيذ بالملك وبالحق محق بالاموات بطلت الولاية فلا تعود كماله فقام الولد

حيث قال وهو الحق شهر عند ابي يوسف وكذا عند الامام وعليه الفتوى - محمد الاخير - ١٢ ص ٨٢٧

والمدبر ولو عاد الموكل مسلماً وقد تخلف بذرا الحرج مرتد لا تغوز الوكالة في الظاهر وعن محمد بن إسماعيل
تعود كما قال في الوكيل والفرق له على الظاهر من معنى الوكالة في حق الموكل على السالك وقد زال وحق
الوكيل على معنى قائم به ولم يزل بالحق قال ومن وكل أخشى ثم تصرف بنفسه فيما وكل ببطلت
الوكالة وهذه اللفظ ينظم وجهاً مثل أن يوكله بأعتاق عبده أو بكتابتهم فاعتقه أو كاتبهم
الوكيل بنفسه أو يوكله بتزويج امرأة أو بشرائه شيء ففعله بنفسه أو يوكله بطلاق فطلقها
الزوج ثلثاً أو واحدة وانقضت عدتها أو بآلحاح فآلحاحها بنفسه لا يملك ما تصرف بنفسه
تعد على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه أو أباها لم يمكن للوكيل أن يزوجهما
منه لأن الحاجة قد انقضت بخلاف ما إذا تزوجها الوكيل وأباً نهاله أن يزوجه الموكل لبقاء الحاجة
وكذا لو وكله ببيع عبده فباعه بنفسه فلو رد عليه ببيع بفضاء القاضي فعن أبي يوسف رده
أنه ليس للوكيل أن يبيعه مرة أخرى لأن بيعه بنفسه منع من التصرف فصارك الغزل وقال محمد بن إسماعيل
أن يبيعه مرة أخرى لأن الوكالة باقية لأنه اطلاق والعجز قد زال بخلاف ما إذا وكله
بالهبة فهو ببيع بنفسه ثم رجع لم يكن للوكيل أن يهبها لأنه اختار في الموضع فكان دليل على أن الحاجة
أما الرد بفضاء بغير اختياره فيمكن دليل والى الحاجة فإذا أداها إليه لم يملكه كان أن يبيعه والله أعلم

كتاب الدعوى

قال المدعى من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وعرفته الفرق
بينهما من أهق ما يفتى عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المشايخ فيمنها ما قال في
الكتاب وهو عام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الانتحار كالحاج والمدعى عليه من يكون مستحقاً

والمدة ولو عاد الموكل مسلماً وقد تخلف بذرا الحرج مرتد لا تغوز الوكالة في الظاهر وعن محمد بن إسماعيل
تعود كما قال في الوكيل والفرق له على الظاهر من معنى الوكالة في حق الموكل على السالك وقد زال وحق
الوكيل على معنى قائم به ولم يزل بالحق قال ومن وكل أخشى ثم تصرف بنفسه فيما وكل ببطلت
الوكالة وهذه اللفظ ينظم وجهاً مثل أن يوكله بأعتاق عبده أو بكتابتهم فاعتقه أو كاتبهم
الوكيل بنفسه أو يوكله بتزويج امرأة أو بشرائه شيء ففعله بنفسه أو يوكله بطلاق فطلقها
الزوج ثلثاً أو واحدة وانقضت عدتها أو بآلحاح فآلحاحها بنفسه لا يملك ما تصرف بنفسه
تعد على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه أو أباها لم يمكن للوكيل أن يزوجهما
منه لأن الحاجة قد انقضت بخلاف ما إذا تزوجها الوكيل وأباً نهاله أن يزوجه الموكل لبقاء الحاجة
وكذا لو وكله ببيع عبده فباعه بنفسه فلو رد عليه ببيع بفضاء القاضي فعن أبي يوسف رده
أنه ليس للوكيل أن يبيعه مرة أخرى لأن بيعه بنفسه منع من التصرف فصارك الغزل وقال محمد بن إسماعيل
أن يبيعه مرة أخرى لأن الوكالة باقية لأنه اطلاق والعجز قد زال بخلاف ما إذا وكله
بالهبة فهو ببيع بنفسه ثم رجع لم يكن للوكيل أن يهبها لأنه اختار في الموضع فكان دليل على أن الحاجة
أما الرد بفضاء بغير اختياره فيمكن دليل والى الحاجة فإذا أداها إليه لم يملكه كان أن يبيعه والله أعلم

أقول له قال محمد بن إسماعيل في الدعوى عليه من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وعرفته الفرق بينهما من أهق ما يفتى عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المشايخ فيمنها ما قال في الكتاب وهو عام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الانتحار كالحاج والمدعى عليه من يكون مستحقاً

أقول له قال محمد بن إسماعيل في الدعوى عليه من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وعرفته الفرق بينهما من أهق ما يفتى عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المشايخ فيمنها ما قال في الكتاب وهو عام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الانتحار كالحاج والمدعى عليه من يكون مستحقاً

وإذا كان في يده وثق العقار لا يكتفي بذلك بل يصدق على المدعى عليه أنه قد يده بل لا يشك في اليد لا
بالبينة أو علم القاضي هو الصحيح فيا التهمة الواقعة أذ العقار عساه في يده غير أن خلاف المنقول
لأنه في مشاهدته وقوله وأنه يطالب به كالمطالب الحق فلا بد من طلب ولا يكتفى أن يكون في يده
في يده أو بموجب الشئ في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال عن هذا القول في المنقول بحسب أن
يقول في يده غير حتى قال وإن كان حقا في المذمة ذكر أن المطالب ليس له أن يطلبه وهذا لا يصلح
المذمة قد حضر فلم يبق إلا المطالب لكن لا بد من تعريفه بالوصف لا يعرفه قال وإذا أصح الدعوى
سأل القاضي المدعى عليها لينكشف جاحلها فإن عثر وقضى عليها لأن له قراره موجب بنفسه
فيأمره بالخروج عنه وإن كسر سأل المدعى البينة لقوله عليه السلام البينة فقال لا فقال لك بمن
سأل ورثا البين على فقد البينة فلا بد من السؤال ليكنه الاختلاف قال وإن حضر القاضي
لا تنفك التهمة عنها وإن عجز عن ذلك وطلب من خصمه استخفاف عليها كما أمرنا ولا بد
من طلبه لأن البين حقه لا ترى أنك فاضية البينة من الإلام فلا بد من طلبه
باب البينين

وإذا قال المدعى في بيته حاضر وهو يطلب البين لم يستخلف عند أبي حنيفة ره معناه حاضرة
في المصروق قال أبو يوسف لا يستخلف لأن البين حقه بالحديث المعروف إذا طالب به يجيبه
ولا في حنيفة ره أن ثبوت الحق في البين مرتبط على الجح من أقمت البينة لما روينا فإذا يكون حقه
دونه كما إذا كانت البينة حاضرة في المجلس ومحمد مع أبي يوسف ره فيما ذكره
الخصاف مع أبي حنيفة ره فيما ذكره الطحاوي ره قال ولا يرد البين على المدعى لقوله
باب البينين

وإذا كان في يده وثق العقار لا يكتفي بذلك بل يصدق على المدعى عليه أنه قد يده بل لا يشك في اليد لا
بالبينة أو علم القاضي هو الصحيح فيا التهمة الواقعة أذ العقار عساه في يده غير أن خلاف المنقول
لأنه في مشاهدته وقوله وأنه يطالب به كالمطالب الحق فلا بد من طلب ولا يكتفى أن يكون في يده
في يده أو بموجب الشئ في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال عن هذا القول في المنقول بحسب أن
يقول في يده غير حتى قال وإن كان حقا في المذمة ذكر أن المطالب ليس له أن يطلبه وهذا لا يصلح
المذمة قد حضر فلم يبق إلا المطالب لكن لا بد من تعريفه بالوصف لا يعرفه قال وإذا أصح الدعوى
سأل القاضي المدعى عليها لينكشف جاحلها فإن عثر وقضى عليها لأن له قراره موجب بنفسه
فيأمره بالخروج عنه وإن كسر سأل المدعى البينة لقوله عليه السلام البينة فقال لا فقال لك بمن
سأل ورثا البين على فقد البينة فلا بد من السؤال ليكنه الاختلاف قال وإن حضر القاضي
لا تنفك التهمة عنها وإن عجز عن ذلك وطلب من خصمه استخفاف عليها كما أمرنا ولا بد
من طلبه لأن البين حقه لا ترى أنك فاضية البينة من الإلام فلا بد من طلبه
باب البينين

الخصاص والزيادة الاحتياط والمبالغة في ابداء العذر فاما المذهب السابق فمقتضى بالنكول بعد العرض
 مرة جائلا قد منه هو الصحيح والاول اولى من النكول قد يكون حقيقيا كقولهم لا احلف قد يكون حليا
 بان يسكت وحكمهم الاول اذا علم انه لا افة به من طرثا وخبر هو الصحيح وان كانت له عذركما
 لا يستلزم المنكر عنه ابي حنيفة ولا يستلزم عنه في النكاح والرجعة والفروع في الابداء والرد والاستيلاء
 والنسب والعلاء والحمود واللعان وقال ابو يوسف رحمه الله يستلزم ذلك كله الا في الحدة واللعان
 وصورة الاستيلاء ان تقول لحياتي انا امرؤ له مولود في هذه البنية وانكر المولى له لو ادعى المولى ثبت
 الاستيلاء ببقائه ولا يلغى انكارها لهما ان النكول لا يرد على كونه كاذبا في الانكار على
 ما قدمناه فكان اقراره وكفاره ولا يجرى في هذه الاشياء لكنه اقرا فيه شبهة والحمد لله
 بالشيء واللعان في معنى الحدة ولا يجرى فيه شبهة انه يبدل لان معه لا يبقى اليقين اجماعا
 المقصود وانما له الاول كذا يصير كذا في الانكار والبذل لا يجرى في هذه الاشياء وفائدة

في النكاح والرجعة والفروع في الابداء والرد والاستيلاء والنسب والعلاء والحمود واللعان
 وقال ابو يوسف رحمه الله يستلزم ذلك كله الا في الحدة واللعان
 وصورة الاستيلاء ان تقول لحياتي انا امرؤ له مولود في هذه البنية وانكر المولى له لو ادعى المولى ثبت
 الاستيلاء ببقائه ولا يلغى انكارها لهما ان النكول لا يرد على كونه كاذبا في الانكار على
 ما قدمناه فكان اقراره وكفاره ولا يجرى في هذه الاشياء لكنه اقرا فيه شبهة والحمد لله
 بالشيء واللعان في معنى الحدة ولا يجرى فيه شبهة انه يبدل لان معه لا يبقى اليقين اجماعا
 المقصود وانما له الاول كذا يصير كذا في الانكار والبذل لا يجرى في هذه الاشياء وفائدة

في النكاح والرجعة والفروع في الابداء والرد والاستيلاء والنسب والعلاء والحمود واللعان
 وقال ابو يوسف رحمه الله يستلزم ذلك كله الا في الحدة واللعان
 وصورة الاستيلاء ان تقول لحياتي انا امرؤ له مولود في هذه البنية وانكر المولى له لو ادعى المولى ثبت
 الاستيلاء ببقائه ولا يلغى انكارها لهما ان النكول لا يرد على كونه كاذبا في الانكار على
 ما قدمناه فكان اقراره وكفاره ولا يجرى في هذه الاشياء لكنه اقرا فيه شبهة والحمد لله
 بالشيء واللعان في معنى الحدة ولا يجرى فيه شبهة انه يبدل لان معه لا يبقى اليقين اجماعا
 المقصود وانما له الاول كذا يصير كذا في الانكار والبذل لا يجرى في هذه الاشياء وفائدة

[illegible][illegible]

من جميع الهدايا حيث اخذ وليه واجابن خالفه وقياس قول الامام على القسامة اقرى ١٣

له قولاه والنقد في ثلاثة أيام مروى عن أبي حنيفة ثم الفتوى على قول أبي حنيفة لما أشار إليه صاحب ملتهقى البحر وشرحه مجموع

منه إلا أن يجتهد كي لا يتكرر عليه الميم لأن المستحق بين واحد والقاضي بأختيار انشاء غلط وان شاء
 لم يغلط فيقول قل بالله أو الله وقيل لا يغلط على المعروف بالصالح ويغلط على غيره وقيل يغلط في
 الخطير من المال دون الحقير قال ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعقار فينا وقيل فينا إذا انحصر
 ساع للقاضي أن يخلف بذلك لقلة المبالاة بالميمين بالله وكثرة الامتناع بسبب الخلاف بالطلاق قال المستخلف
 اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام والنصارى بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا بن صوبيا إلا عوا أشهدك يا لله الذي أنزل التوراة على موسى حكم الزنا في كتابكم
 هذا وكان اليهودي يعتقد نبوة موسى والنصارى بنو عيسى عليه السلام فيغلط على كل أحدهما بذكر المنزلة على
 ويخلف المجوس بالله الذي خلق النار وهكذا ذكر محمد في الأصل يروى عن أبي حنيفة عن أنس بن مالك
 لا بالله خالصا وذكر الخصال أنه لا يستخلف غير اليهودي والنصارى إلا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لأن
 في ذكر البنا مع اسم الله تعالى تعظيم لهم ما ينبغي أن تعظم بخلاف الكتابين لأن كتب الله معظمة والوثني
 لا يخلفه إلا بالله لأن الكفرة بأسم معتقدهون الله تعالى قال الله تعالى لكن سألهم من خلق السموات
 والأرض ليقولن الله قال لا يخلفون في بيوت عبادهم لأن القاضي لا يخطئ بها بل هو ممنوع عن ذلك
 قال لا يجب تغليب الميم على المسلم بزمان ولا مكان لأن القصد تعظيم المقسم به وهو حاصل بدون ذلك
 في إيجاب ذلك جرح على القاضي حيث يكلف حضورها وهو مدفوع قال ابن أبي عمير إن القاضي إذا ابتاع من هذا
 عبدا بالفحش استخلف بالله ما بينكم بايع قائم فيه لا يستخلف بالله ما بعث لا شقذ يباع العين ثم قال
 فيه ويستخلف في الغصب بالله ما استحق عليك رده ولا يخلف بالله ما غصبت لا ينفق
 يغصب ثم يفسخ بالهبة والبيع وفي النكاح بالله ما بينكم بايع قائم في الحال لا شقذ يطرأ عليه

قوله في زماننا من الميم لا يغضى عليه بالنكول لأنه كل محامو يهمل عنه شرعا حتى لو تغفل لا ينفذ
 ما أتى لصيغته التبرع لأن أكثر مستأخلام جبره وفي الجبر القوي على عموم الخليف، بالطلاق والعقار وهو
 ظاهر الرواية ١٢ جمع الاختصاص ٢٥٩ ٢٦٠

له قوله قيل في زماننا من الميم لا يغضى عليه بالنكول لأنه كل محامو يهمل عنه شرعا حتى لو تغفل لا ينفذ
 ما أتى لصيغته التبرع لأن أكثر مستأخلام جبره وفي الجبر القوي على عموم الخليف، بالطلاق والعقار وهو
 ظاهر الرواية ١٢ جمع الاختصاص ٢٥٩ ٢٦٠

الخلع وفي دعوى الطلاق بالله ما هي بائن من المصلحة بما ذكرته ولا يستخلف بالله ما لم يقله لان
 النكاح قد يثبت بعد الا بانه فيحلف على الحاصل في هذه الوجهة لانه لو حلف على السبب يتضرر المصلحة
 وهذه اقوال في حنفية ومحمدية اما على قول أبي يوسف فيحلف في جميع ذلك على السبب الا اذا عرض
 المدعي عليه بما ذكرنا فيحلف على الحاصل وقيل ينظر الى انكار المدعي عليه ان كان السبب يحلف
 عليه وان انكر الحكم يحلف على الحاصل فالحاصل هو الاصل عندنا اذا كان سببا يرتفع برافع
 الا اذا كان فيه تراخي النظر في جانب المدعي فيحلف على السبب بالاجماع وذلك مثل ان تدعي
 منبوبة نفقة العدة والزوج من لا يراها او ادعي شفعة بالجماع والمشتري لا يراها لانه لو حلف على
 الحاصل يصدق في يمينه في معتقده فيفوت النظر في حق المدعي وان كان سببا لا يرتفع برافع
 فالخلق على السبب بالاجماع كالعبء المسلم اذا ادعى المعتق على مولاة بخلافه لا مولاة والعبء الكافرة
 يتكرر الدق عليه بالردة والحاق وتعليق بنقض العهد والحاق ولا يكره على العبد المسلم قال ومن
 ورث عمة او اوداه اخري يستخلف على علمه لانه لا علم له بما صنع المورث فلا يحلف على الميتات
 وان يوجب له او اشتراه يحلف على الميتات لوجود المطلق لليمين اذا اشترى سببا للثبوت الملك
 وضعا وكذا الهبة قال ومن ادعى حل لخم لا فاقته يمينه او صاحبه منها على عشرة دراهم
 فهو جائز وهو ما ذكره عثمان وليس له ان يستخلف على تلك اليمين ابد الا انما سقط حقه
باب التلف
 قال واذا التفتلت المتبايعان في البيع فادعى احدهما ثمنه وادعى البايع الكثرة واعتق البائع بقدر
 من المبيع وادعى المشتري الكثرة واقام حدها بالبينة قضى بها لان في الجملة لا يخرج المدعي
 انما ادعى في دعوى الطلاق بالله ما هي بائن من المصلحة بما ذكرته ولا يستخلف بالله ما لم يقله لان
 النكاح قد يثبت بعد الا بانه فيحلف على الحاصل في هذه الوجهة لانه لو حلف على السبب يتضرر المصلحة
 وهذه اقوال في حنفية ومحمدية اما على قول أبي يوسف فيحلف في جميع ذلك على السبب الا اذا عرض
 المدعي عليه بما ذكرنا فيحلف على الحاصل وقيل ينظر الى انكار المدعي عليه ان كان السبب يحلف
 عليه وان انكر الحكم يحلف على الحاصل فالحاصل هو الاصل عندنا اذا كان سببا يرتفع برافع
 الا اذا كان فيه تراخي النظر في جانب المدعي فيحلف على السبب بالاجماع وذلك مثل ان تدعي
 منبوبة نفقة العدة والزوج من لا يراها او ادعي شفعة بالجماع والمشتري لا يراها لانه لو حلف على
 الحاصل يصدق في يمينه في معتقده فيفوت النظر في حق المدعي وان كان سببا لا يرتفع برافع
 فالخلق على السبب بالاجماع كالعبء المسلم اذا ادعى المعتق على مولاة بخلافه لا مولاة والعبء الكافرة
 يتكرر الدق عليه بالردة والحاق وتعليق بنقض العهد والحاق ولا يكره على العبد المسلم قال ومن
 ورث عمة او اوداه اخري يستخلف على علمه لانه لا علم له بما صنع المورث فلا يحلف على الميتات
 وان يوجب له او اشتراه يحلف على الميتات لوجود المطلق لليمين اذا اشترى سببا للثبوت الملك
 وضعا وكذا الهبة قال ومن ادعى حل لخم لا فاقته يمينه او صاحبه منها على عشرة دراهم
 فهو جائز وهو ما ذكره عثمان وليس له ان يستخلف على تلك اليمين ابد الا انما سقط حقه

اه قوله اعلى قول أبي يوسف في جميع النسخ التي هي على قول أبي يوسف كما اشار اليه سليم بن يوسف في شرح المجلة
 الاحكام الدولية حية قال منقول لقد اختلفت الاقوال في ذلك واصحابنا مرواه الخولاني عن أبي يوسف (بقية ٢٠٨)

إلى النفس تاركها ولا يصح الاقتصار على النقصان كإيمان ذلك وضعت في البيع حديث القسامة بالله ما قلته
 ولا علم له قائل **قال** فان خلفا فسخ القاضى البيع بينهما وهذا يدل على انه يفسخ بنفسه الفسخ فلا بد له من شيء
 ما اذا عاه كل واحد منهما فسخه مع مجهول فيفسخه القاضى قطعاً للمنازعة أو يقال اذا لم يثبت المبدأ
 يبقى بيعاً لا يدل وهو فاسد ولا بد من الفسخ في البيع الفاسد **قال** وان كل واحد من البيعين
 لزمه دعوى لا خلافه جعله اذا لم يبق دعواه معارضاً لدعوى الآخر فزوم القول بثنى **قال** ان
 اختلاف الاجل وفي شرط الخيار وفي استيفاء بضائنه فلا تخالف بينهما لان هذا الاختلاف في غير
 العقود عليه والمعقود به فاشبهه الاختلاف في الخط والبراء وهذا لان بائعه امة لا يمتثل ما به
 قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر
 في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك
 الاجل لا يفسر بوصف الا ترى ان الثمن موجود بعد مضيه **قال** والقول قول من ينكر الخيار
 والاجل مع مبنية لا يثبتان بعراض المشروط القول لمنكر العوارض **قال** فان هلك المبيع ثم اختلفا
 لم يتخالفا عند ابي حنيفة وابي يوسف رة والقول قول المشتري وقال محمد رة يتخالفان فيفسخ البيع
 على قيمة الهالك وهو قول الشافعي رة وعلى هذا اذا خرج المبيع عن ملكه او صار بحال لا يقدر
 على رة بتعيب لهما ان كل واحد منهما يدعى غير العقد الذي يده عليه صاحبه والاخر ينكره وانته
 يفيد دفع زيادة الثمن فيثبتان كما اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولا يبي حنيفة
 وابي يوسف رة ان التخالف بعد القبض على خلاف القياس لما انه سلم للمشتري ما يده عليه وقوله ورد
 الشرع به في حال قيام السلعة والتخالف فيه يفسخ الى الفسخ ولا كذلك بعد هلاكها
 فيكون التخيلاف في غير ما كان عليه من الثمن فيفسخ البيع

[illegible]

اشتبه بالقياس لان المسألة مفروضة قبل القبض والقبض انما يقع على ما هو له ناقص لا جازم على المبيع قبل
القبض والوارث على العاقلة والقيمة على العين فيما اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري ولو قبض البائع المبيع

بعد الاقالة فلاحا الفتن ابى حقيقه وابى يوسف ه خلافا لمحمد لان يري النص معولا بعد القبض ايضا قال

في باب السلم لا تختم النقض لا ينه اسقاط فلا يعود السلم نجوا ولا اقالة في البيع لا يرى ان رأس مال السلم

لو كان عرضاً فوَّده بالعيوب هل التسليم إلى السلم لا يعو السالم لو كان ذلك في بيع العين يعو

الببيع يدل على الفرق بينهما قال واذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بألف وقالت تزود
 اى هذا الذى ذكرناه اى لم يزوجها بغير الف
 اى هذا الذى ذكرناه اى لم يزوجها بغير الف

بالقين فايهما اقام البيئة تقبل بيته^١ لانه تود عوا^٢ بالحي قفان اقاما البيئة والبيئة بيته المرأة^٣

لأنها تثبت الزيادة معناه إذا كان مهر مثلها أقل مما دعت به وإن لم تكن لهما بينة محال فعند أبي
 إسحق بن قدامة بينة المرأة ١٢
 بنحوه
 قوله بن قدامة

ولا يفسخ النكاح لان اثر التعالم في تعليم النسيه وان لا يحل النكاح لان المهر تابع

فيه نواف السبع لان عدم التسمية يفسده على ما مر في نسخ ولكن يحذف في النسخ فان كان من مالا
أي يجعل من النسخ على ما مر في النسخ

اعرف به الزوج او اقل نصي بما كان الزوج من انظاره ساهه لخواه من مثل ما احدثت اسره او

المنا لا ينفك المانع الغالب شئت الزيادة على من الشا ولا الخط عنه قال رضي ذكر التواكف ولا لا التحكيم

وهذا قول الكرخي وهو لأن مهر المثل لا اعتباره مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتخالف

فلما تقدم في الوجوه كلها وسيد أيمن الزوج عنه أبي حنيفة ومحمد بن يحيى في إلفانته المنكول

كما في المشتري وتخرج الرأى بخلافه وقد استقصينا في النكاح وذكرنا خلاف أبي يوسف

[illegible]

فلا تعيده ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهو كالمسألة
 المتقدمة الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون غيرها لان ملكها لا يكون لا
 بالتراضي لم يوجد فوجب القيمة وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وتلاوا معناه
 اختلفا في البذل وفي المثل لان التحالف في البيع قبل القبض على وفاء القياس على ما مر في الاجارة
 قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع وكلاهما قبل استيفاء المنفعة فان وقع الاختلاف في
 الاجارة بيد ابيمين المستاجر لانه منكر لوجوب الاجارة وان وقع في المنفعة بيد ابيمين المواجه فانه
 نكل لزمه دعوى صاحبه وانما اقام البيئة قبلت ولو اقامها فبيئة المواجه اولين كان الاختلاف
 في الاجارة وان كان في المنافع فبيئة المستاجر اولين وان كان فيه ما قبلت بيئة كل واحد منهما فبما عليه
 من الفضل نحو ان يدعي هذا اشهر ابعشرة والمستاجر شهرين بخمسة يقضي بشهرين بعشرة قال
 ان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستاجر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف
 ظاهر لان هلاك المعقود عليه يمنع التحالف عندهما وكذلك اصل محمد لان الهلاك انما لا يمنع عنده
 في المبيع لما ان له قيمة تقو مقامه فيتحالفا وعليه ولو جري التحالف فهنا وقسح العقد فلا قيمة لان
 المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقودتين انما لا عقد واذا امتنع القول للمستاجر مع يمينه لانه هو
 المستحق عليه وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا وقسح العقد فيما بقى كان القول في
 الماضي قول المستاجر لان العقد ينقضي ساعة فساعة فيصير في كل جزء من المنفعة كان ابتداء
 العقد عليه بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فلا تدعى سرفا البعض تعذر في الكل قالوا اذا
 اختلف المولى والمكاتب في مال المكاتب لم يتحالفا عنده ابي حنيفة وهو كالتحالفان وقسح الكتابة
 والقول بالعبد مع يمينه

المنفعة في الجارية
 الجارية كالمسألة
 المتقدمة لان
 الجارية اذا
 كانت مثل مهر
 المثل يكون لها
 قيمتها دون
 غيرها لان ملكها
 لا يكون لا بالتراضي
 لم يوجد فوجب
 القيمة وان اختلفا
 في الاجارة قبل
 استيفاء المعقود
 عليه تحالفا وتلاوا
 معناه اختلفا في
 البذل وفي المثل
 لان التحالف في
 البيع قبل القبض
 على وفاء القياس
 على ما مر في
 الاجارة قبل قبض
 المنفعة نظير البيع
 قبل قبض المبيع
 وكلاهما قبل
 استيفاء المنفعة
 فان وقع الاختلاف
 في الاجارة بيد
 ابيمين المستاجر
 لانه منكر لوجوب
 الاجارة وان وقع
 في المنفعة بيد
 ابيمين المواجه
 فانه نكل لزمه
 دعوى صاحبه وانما
 اقام البيئة قبلت
 ولو اقامها فبيئة
 المواجه اولين
 كان الاختلاف في
 الاجارة وان كان
 في المنافع فبيئة
 المستاجر اولين
 وان كان فيه ما
 قبلت بيئة كل
 واحد منهما فبما
 عليه من الفضل
 نحو ان يدعي هذا
 اشهر ابعشرة
 والمستاجر شهرين
 بخمسة يقضي
 بشهرين بعشرة
 قال ان اختلفا
 بعد الاستيفاء
 لم يتحالفا وكان
 القول قول
 المستاجر وهذا
 عند ابي حنيفة
 وابي يوسف
 ظاهر لان هلاك
 المعقود عليه
 يمنع التحالف
 عندهما وكذلك
 اصل محمد لان
 الهلاك انما لا
 يمنع عنده في
 المبيع لما ان له
 قيمة تقو مقامه
 فيتحالفا وعليه
 ولو جري التحالف
 فهنا وقسح العقد
 فلا قيمة لان
 المنافع لا تقوم
 بنفسها بل
 بالعقودتين انما
 لا عقد واذا
 امتنع القول
 للمستاجر مع
 يمينه لانه هو
 المستحق عليه
 وان اختلفا
 بعد استيفاء
 بعض المعقود
 عليه تحالفا
 وقسح العقد
 فيما بقى كان
 القول في الماضي
 قول المستاجر
 لان العقد
 ينقضي ساعة
 فساعة فيصير
 في كل جزء من
 المنفعة كان
 ابتداء العقد
 عليه بخلاف
 البيع لان العقد
 فيه دفعة واحدة
 فلا تدعى سرفا
 البعض تعذر في
 الكل قالوا اذا
 اختلف المولى
 والمكاتب في
 مال المكاتب
 لم يتحالفا
 عنده ابي
 حنيفة وهو
 كالتحالفان
 وقسح الكتابة
 والقول
 بالعبد مع
 يمينه

كتاب الدعوى

في الاستاجر على الموجه (تكملة على أبي السمر) شرح المجلة للمصنف ١١٠

له قوله لم يتحالفا كان القول الخ ثم اعلم ان كون القول للمستاجر بحاله فيما اذا كان الاختلاف في الاجارة فلو
 كان الاختلاف في المدة كان ادعى المستاجر لعبد الاستيفاء مدة اكثر مما ادعاه المولى لا يكون القول +

٢١٥
 في قوله تعالى لا يثبت بالبينة ان يدعى ليست بخصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء
 في قوله تعالى لا يثبت بالبينة ان يدعى ليست بخصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء
 في قوله تعالى لا يثبت بالبينة ان يدعى ليست بخصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء

البينة لا يثبت بالبينة ان يدعى ليست بخصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء
 المالك الغائب لعدم الختم عنه وورفع الخصومة بناء على قلنا مقتضى البينة شيان ثبوت المالك
 للبينة على الطلاق كما بينا من قبل لا تندفع به دون اقامة البينة كما قال ابن ابي ليلى لا يثبت صحتها
 بظاهره فهو باقراره يريد ان يجوز حقا مستحقا على نفسه فلا يصح الا بجهة كما اذا ادعى تحويل
 الدين عن ذمته الى ذمة غيره وقال ابو يوسف ما خزان كان الرجل صالحا فاجبا كفلنا وان كان
 بالجميل لا تندفع عنه الخصومة لان المحال في التنازل يدفع ماله الى سائر يودعها له ويشهد بالشهود
 فيتمالك لابطال حق غيره فاذا اتهمه القاضى لا يقبل ولو قال الشهود او ادعى على رجل لا تندفع عنه الخصومة
 لاحتمال ان يكون المودع هو المدعى لانه ما احاله الى عين ليكن المدعى من اتباعه فلما اندفعت
 لتصرفه المدعى لو قالوا انهم لا يعرفونه ولا يسمونه فذلك الجواب عنه في الوجه الثاني عند
 ابي حنيفة تندفع لانه اثبت ببينته ان العين وصل اليه من جهة غيره حيث عرفه الشهود وجوه
 بخلاف الفصل الاول فليكن يدعى بخصومة وهو المقصود والمسمى هو الذي اقر نفسه حيث
 خصمه او اضره شهوده دون المدعى عليه وهذه المسألة خمسة كتابا له عوى وذكرنا الاقوال
 الخمسة وان قال بتمتع من الغائب فهو خصم لانه لما علم ان يده مالا واعتوت بكونه خصما وان
 قال المدعى غصبته منى وسرقته منى لا تندفع الخصومة وان اقام والى البينة على الوديعه لا يثبت
 صار خصما يدعى الفعل عليه به بخلاف دعوى المالك المطلق لا خصم فيه باعتبار يدعي حتى يصح
 دعواه على غيره يدعى عليه ويصح دعوى الفعل وان قال المدعى سرق منى وقال صاحب البند

المسألة الاولى ان يدعى بالبينة ان يدعى ليست بخصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء
 المسألة الثانية ان يدعى بالبينة ان يدعى ليست بخصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء
 المسألة الثالثة ان يدعى بالبينة ان يدعى ليست بخصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء
 المسألة الرابعة ان يدعى بالبينة ان يدعى ليست بخصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء
 المسألة الخامسة ان يدعى بالبينة ان يدعى ليست بخصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء

له قوله وقال ابو يوسف آخره ان كان الاجل الخ الغتري على قول ابي يوسف كما اشار اليه صاحب المتن

منه لقصي للاستيف، وبه يقنى المخرج احوها ولم يدرى الاخر عددا، حقيقه لقصي استيفها وبه يقنى ١٢
شرح المجله السليم، بسم ص ١١٢٤ (المادة ١٧٦١)

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

له قوله ولو ادعى اثبات كل واحد منهما الخ ادعى الشراء من واحد

من قبضه يد على سبق شرائه ولا فها استويا في الدلائل فلا يقض اليه بالثابت بالشك في كذا لو ذكر
الاخر وقتا لما بينا الا ان يشهد بان شرائه كان قبل شرائه صاحبه اليه ان الصريح يفوق الدلالة
قال وان ادعى احد هما شراؤه والاخر هبة وقضا معناه من قبل احد واقاما بينة ولا تخرج معهما
فالشراء اولي لان الشراء اقوى لكونه معاوضة من جانيين ولا يثبت للمالك بنفسه والمالك في
الهبة يتوقف على القبض كذا الشراء والصداقة مع القبض لما بينا والهبة القبض والصدقة مع
القبض سواء حتى يقضى بينهما كما استواءهما في وجه التبرع ولا تخرج بالزوجه لا يرجع الى المال والتبرع
لمعنى كونه في الحال وهذا انما لا يحتمل القصة صحيحة كذا فيما بحثنا هبة البعض لان الشئ طار
وعند البعض لا يصح كذا تنفيذ الهبة في الشائع قال واذا ادعى احد هما الشراء وادعت امرأته انه
تزوجها عليه فها سواء لا استواءهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يثبت للمالك بنفسه هذا
عنه ابي يوسف وقال محمد بن الشراء اولي ولها على الزوج القيمة لا يمكن العمل بالبينة بتقديم
الشراء اذ الزوج على عين مملوك للغير صحيح ويجب قيمته عنه تعذر تسليمه وان ادعى احد هما
رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا واقاما بينة فالرهن اولي وهذا استحسان وفي القياس الهبة اولي
لانها تثبت للمالك والرهن لا يثبت فجاء الاستحسان ان القبض يحكم الرهن ضمن حكم الهبة غير مضمون
وعقد الضمان اقوى بخلاف الهبة بشرط العوض لا يبيع انتهاء والبيع اولي من الرهن لان عقد ضمان
يثبت للمالك صورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند الهلاك معناه صورة فكذا الهبة بشرط العوض ولو ان
اقام الخراج البينة على المالك والنازع فصاحب التاريخ الاقدم ولي لانه ثبت انه اول المالكين
فلا يملك المالك الا من جهة ولحقه لاخره قال لو ادعى الشري من واحد معناه من خيرا صا

له قوله اذا ادعى احد هما الشراء وادعت امرأته انه ابي الشري على قول ابي يوسف بان الشراء

الدعوى الكتاب

من قبضه يد على سبق شرائه ولا فها استويا في الدلائل فلا يقض اليه بالثابت بالشك في كذا لو ذكر
الاخر وقتا لما بينا الا ان يشهد بان شرائه كان قبل شرائه صاحبه اليه ان الصريح يفوق الدلالة
قال وان ادعى احد هما شراؤه والاخر هبة وقضا معناه من قبل احد واقاما بينة ولا تخرج معهما
فالشراء اولي لان الشراء اقوى لكونه معاوضة من جانيين ولا يثبت للمالك بنفسه والمالك في
الهبة يتوقف على القبض كذا الشراء والصداقة مع القبض لما بينا والهبة القبض والصدقة مع
القبض سواء حتى يقضى بينهما كما استواءهما في وجه التبرع ولا تخرج بالزوجه لا يرجع الى المال والتبرع
لمعنى كونه في الحال وهذا انما لا يحتمل القصة صحيحة كذا فيما بحثنا هبة البعض لان الشئ طار
وعند البعض لا يصح كذا تنفيذ الهبة في الشائع قال واذا ادعى احد هما الشراء وادعت امرأته انه
تزوجها عليه فها سواء لا استواءهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يثبت للمالك بنفسه هذا
عنه ابي يوسف وقال محمد بن الشراء اولي ولها على الزوج القيمة لا يمكن العمل بالبينة بتقديم
الشراء اذ الزوج على عين مملوك للغير صحيح ويجب قيمته عنه تعذر تسليمه وان ادعى احد هما
رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا واقاما بينة فالرهن اولي وهذا استحسان وفي القياس الهبة اولي
لانها تثبت للمالك والرهن لا يثبت فجاء الاستحسان ان القبض يحكم الرهن ضمن حكم الهبة غير مضمون
وعقد الضمان اقوى بخلاف الهبة بشرط العوض لا يبيع انتهاء والبيع اولي من الرهن لان عقد ضمان
يثبت للمالك صورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند الهلاك معناه صورة فكذا الهبة بشرط العوض ولو ان
اقام الخراج البينة على المالك والنازع فصاحب التاريخ الاقدم ولي لانه ثبت انه اول المالكين
فلا يملك المالك الا من جهة ولحقه لاخره قال لو ادعى الشري من واحد معناه من خيرا صا

من قبضه يد على سبق شرائه ولا فها استويا في الدلائل فلا يقض اليه بالثابت بالشك في كذا لو ذكر
الاخر وقتا لما بينا الا ان يشهد بان شرائه كان قبل شرائه صاحبه اليه ان الصريح يفوق الدلالة
قال وان ادعى احد هما شراؤه والاخر هبة وقضا معناه من قبل احد واقاما بينة ولا تخرج معهما
فالشراء اولي لان الشراء اقوى لكونه معاوضة من جانيين ولا يثبت للمالك بنفسه والمالك في
الهبة يتوقف على القبض كذا الشراء والصداقة مع القبض لما بينا والهبة القبض والصدقة مع
القبض سواء حتى يقضى بينهما كما استواءهما في وجه التبرع ولا تخرج بالزوجه لا يرجع الى المال والتبرع
لمعنى كونه في الحال وهذا انما لا يحتمل القصة صحيحة كذا فيما بحثنا هبة البعض لان الشئ طار
وعند البعض لا يصح كذا تنفيذ الهبة في الشائع قال واذا ادعى احد هما الشراء وادعت امرأته انه
تزوجها عليه فها سواء لا استواءهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يثبت للمالك بنفسه هذا
عنه ابي يوسف وقال محمد بن الشراء اولي ولها على الزوج القيمة لا يمكن العمل بالبينة بتقديم
الشراء اذ الزوج على عين مملوك للغير صحيح ويجب قيمته عنه تعذر تسليمه وان ادعى احد هما
رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا واقاما بينة فالرهن اولي وهذا استحسان وفي القياس الهبة اولي
لانها تثبت للمالك والرهن لا يثبت فجاء الاستحسان ان القبض يحكم الرهن ضمن حكم الهبة غير مضمون
وعقد الضمان اقوى بخلاف الهبة بشرط العوض لا يبيع انتهاء والبيع اولي من الرهن لان عقد ضمان
يثبت للمالك صورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند الهلاك معناه صورة فكذا الهبة بشرط العوض ولو ان
اقام الخراج البينة على المالك والنازع فصاحب التاريخ الاقدم ولي لانه ثبت انه اول المالكين
فلا يملك المالك الا من جهة ولحقه لاخره قال لو ادعى الشري من واحد معناه من خيرا صا

وافت كما البينة على تاريخين ولا والى لما بيننا اننا ثبتة في وقت لا منازع فيه وان اقام كل واحد منهما

البينة على الشراء من آخر ذكر تاريخي فما سواء لانهما اثبتتا الملك لياثمه فافصير كما حضراته مخير

كل واحد منهما ما يكذب كرامين قبل ان لو وقت احدى البينتين وقتا ولم توقت الاخرى قصيرين ما نصفين

لان توقيت احدثهم لا يدل على تقدم الملك مجوز ان يكون الاخر اقدم بخلاف اذا كان البائع احدهما

انفق على الملوك شيئا من الاموال حتى فاد الثبات ادها نارا في محكمه حتى يتبين انه نقد من اعياده ولو ادعى

أحدهما الشراء من رجلٍ لا أخ له، والثالث الميراث من أبيه والرابع الصدقة

والقض من اخرجى بينهم ابا عالا منهم يتلقون الملك من باعته فيجعل كانهم خضرا واقاموا البيت

على الملك المطلق قال فان قام الخراج البينة على ملك مؤرخ و صاحب اليد بينة على ملك اقدم
 اى اقدمى في حقهم اذ كانت

تاريخ كان اولي وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وهو رواية عن محمد بن عثمة انه لا يقبل بينة
 اى صاحب اليد اثبت ^ع ^{محمد}

فدى اليد رجع اليه لان البينتين قامتا على مطلق الملك ولم يتقضا جهة الملك فكان التقدم والتأخر
محمدا اي الى جهة الرواية الى خيرة الله اعلم من غير ذكر سبب

سواء ولهما ان البيهقي مع التاريخ مصنفته مع دفع فان الملك اذ ثبت شخص في وقت فتبوت لغير
 ابي بنينة اوسى اليد

بعد ٨٨ يكون الأباستس من جهة وبينه ذى اليد على الدفع مقبولة وعلى هذا الاختلاف لو كانت
 أى بعد ذلك الوقت ١٢
 أى فى كصورة ١٣
 المذكورة ١٤

فقدنا ١٢ و هو ما ذكر من الدليل في الطريق ١٢

ابن حنيفة رحمه صاحب الوقت اولي لانه اقدم وصار كاف في دعوى الشراء اذا رخت احد مكان صاحب التاريخ

اولی ولهما ان یبینه ذی الیه انما تقبل التضمن بما معنی لدفعه ولا دفعه ههنا حیث وقع الشاک والتلق من

صحة وعلى هذه اذا كانت الار في ايديهما ولو كانت في يد ثالث والمسالمة بخلافها مسامحة عند حنفية مرة

المدارس

[illegible]

(بقية ٢١٨) عمادى يوسف^ص سواء وقال محمد الشراوى وعلى الزوج القيمة والاول ابراهيم وعليه اقتصر المقترون
- ادعى الثوري الا اذا ابراهيم سبق تاريخ احدهما فمضرا حتى ١٢ من ٢٧٥
٢٣

قوله ولا به حصة ان التاريخ ليضاهي ادعاء صاحبها مطلقا والصبي من مولاته ان لم يرضها كانا حرا واحدا يعقبن بها بغير انذار وتاريخ اخر

قوله ولا به حصة ان التاريخ ليضاهي ادعاء صاحبها مطلقا والصبي من مولاته ان لم يرضها كانا حرا واحدا يعقبن بها بغير انذار وتاريخ اخر

قوله ولا به حصة ان التاريخ ليضاهي ادعاء صاحبها مطلقا والصبي من مولاته ان لم يرضها كانا حرا واحدا يعقبن بها بغير انذار وتاريخ اخر

وقال ابو يوسف في الذي قتل اولي وقال محمد في الذي طلق اولي ادعى وليه الملك لئلا يستحق الزوائد ويرجع الباعة بعضهم البعض لان يوسف بن النضر يوجب الملك في كل الوقت يقيين ولا طلاق يمتنع غير الاولي والزوج باليقين كما لو ادعى الشراء ولا يوجب حصة ربه ان التاريخ يضاهاه احتمال عدم التقام فسقط اعتبار فصا كما اذا اقام البينة على ملك مطلق فخلو الشراء لا يبرهن ما حدث فيضا الى قبله وفاقته يترجح جانب صاحب التاريخ قال ان اقام خارج صاحب اليد كل واحد منهما بينة على النتائج فصاحب اليد لان البينة قامت على ما تدل عليه اليد واستويا وتزجت بينة ذي اليد باليد فيفضله وهذا هو الصحيح خلافا لما يقول عيسى بن ابيان ربه انه تهاكر البينتان وينزك في يد لا على طريق القضاء ولو تلقى كل واحد منهما الملك من رجل اقام البينة على النتائج عنده فهو منزلة اقامتها على النتائج في يده نفسه ولو اقام احدهما البينة على الملك والاخر على النتائج فصاحب النتائج اولي بها كان لا يثبتة قامت على ولية الملك فلا يثبت الملك الاخر الا بالتلف من جهة كذا اذا كان الدعوى بين خارجين فبينة النتائج اولي لما ذكرنا ولو قضى بالنتائج لصاحب اليد اقام ثالث البينة على النتائج يقضه الا ان يعيد ما ذواله لان الثالث لم يصرف قضيا عليه بتلك القضية وكذا المقتضى عليه بالملك المطلق اذ اقام البينة على النتائج تقبل ينقض المقضاه به لا بمنزلة النصف الاول بمنزلة الاجتهاد قال وكذلك النسب في الشيا التي لا تنسج لا مرة كغزل القطن وكذا كل سبب الملك لا يتكرر لانه في معنى النتائج كملك اللبن واتخاذ الجوز واللبن والزرعي وجر الصنوان كان يتكرر للخارج بمنزلة الملك المطلق وهو مثل الخبز والبناء والغرس زراعة الحنطة والحبوب فان اشكل جميع الى اهل الخبرة لانهم اعرف بان اشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء ببينته هو الاصل

قوله ولا به حصة ان التاريخ ليضاهي ادعاء صاحبها مطلقا والصبي من مولاته ان لم يرضها كانا حرا واحدا يعقبن بها بغير انذار وتاريخ اخر

والأخر اربعة فمهما سوا الاعلان شهادة كل شاهدين علة تامة كما في حالة الانفراد والترجيح لا يقع بكثرة العمل
 الى التبرع احوالهم على الاثر زيادة العدة في السنة ١٢ الى دوله

بن بقرة فيها على ما عرف قل واذا كانت دارني يد رجل ادعاهما اثنا احدهما جميعا والاخر نصفهما

واقاما البيت فاصحابا لجمع ثلثة ارباعها واصلحاب النصف بعونها عند ابن حنيفة فاعتراف الطريق
وعيان ١١

المنازعة فاصحاب النصف لا ينزع الاخر في النصف فليس له بالامتناع واستود منازعته في النصف

الآخر في نصف بينهما و قال اهل بيته ما اثنانا فاعتبر الحريق العول والمضاربة فصاحب الجمع يضرب

بكل حق سهمين وصاحب النصف سهم واحد فيقسمون ثلثيها ^{بما لا يمتثلها} المسألة النظر واضد ولا يمتثلها

هذا المختصر في ذكرها في الزيارات **قَالَ** لو كنت في يد عجمي صاحب جميع نصفها على وجه القضاء والصحة
 ٧٤١
 لصاحب الهداية ثم كشف الغنون وادعى احد النصفين وادعى الآخر كلام

الأعلى وجه القضاء لأنه خارج في النصف فيبقى بيننا والنصف الذي في يده يد صاحبه لا يد غيره لأن
الذي يد صاحبه

ملء النصف وهو في يد سام لم يصر ليه غوة كان ظالما بامسالة ولا قضاء به والاعوان
نصف ١٢

ای القدری فی مقصده انت المهری فی بیانات ۱۲

وَسَيُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ غَيْرًا ۖ وَهُوَ خَبِيرٌ ۙ

كذ اذكده الحاكك الشهد لانك ظهر كذب الفرقين فتذكر في يومك بركنت في ربه قوا واذا كان

العبد في يد رجل قام رحلا ن عليه البيعة أحدهما يغصب والآخر يودعة فهو بينهما لا ستواتهما

فصل في التنازع بالأيدي قال واذا تباين رأي دابة أحدهما ركبا والآخر متعلق بلجامه فالركب

اولى لان تصغير الظهور فانه يختص بالملك وكذا اذا كان احدهما راكباً في السرج والاخر ديف فالراكب في

السر لول بخلافه اذا كانا كمين حيث تكون بينهما لاستوائهما في التصرف وكذا اذا تنازعا في بيع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

علي قول صاحبني كما علمت من صنع العرافة حيث اخر دليلها ١٣

۴۴۴

احمد الماسه والاخر متعلق بكنيته فالابن ولي لانه اظهر هو المصفا ولوتنازعاني بساط احمد هما جالس

قال واذا كان ثوب في يده رجل وطرف منه في يده آخر فهو بينهما نصفان لان الزيادة من

جنس الحجة فلا يوجب زيادة في الاستحقاق قال واذا كان الصبي في يد رجل وهو

يعتبر عن نفسه فقال انا حرف القول قوله ^{٤٣} لانه في يد نفسه ولو قال انا عبد لفلان فربك

لِلَّذِي فِي يَدِهِ أَلْأَمْرُ أَقْرَبَ أَنْ لَا يَدَّ إِلَيْهِ حَيْثُ اقْتَرَبَ لِرُقِّ وَأَنْ كَانَ لَا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ فَهُوَ عَبْدٌ

لأذي هو في يده لا يله لا يله على نفسه لما كان لا يعتز بها وهو عزلة متاع خلاف ما إذا

كان نعمة فلو كره وادع الحجة لا يمكن القول قوله لانه ظهر الرق عليه في حال صفته او ذاك

الحاشية لاجاءه خذوه وامتصوا سنة بهم الخذوه وهادى فهدى الى

[illegible]

والمعنى ان يثبت بئى ^{ال} صاحب الجوارح صاحب استعمال ^{ال} حواسه على حواسه لا بد من

فيها ذكره حدها عليه ارحم الراحمين واللا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وایستے اتصال کریم و ہذا شاہد ظاہر صاحبہ بن بعض شیعہ علی بعض ہذا الحاکم و قولہ الہادی
ای اتصال عاقلہ بن ای اتصال کریم

ليست بشي يده على نكلا اعتبار للمهادي صلاوة كذا البوارى لان الحائط لا يبنى لها اصلا حتى لو تنازعا
من حصار باخره وهورياو ودارياو وبارياو وبارياو

فی حافظ و لاحد هما علی هرادی و لیس للاخر علی شیخ و بینهما و لو کان لکل واحد منهما علی خط و ع ثلثة

فهي بينهما الاستواء ولا معتبر الاكثر منها بعد الثلاثة وان كان جنوع احدهما اقل من ثلثه

فهم لصاحب الثلاثة وللآخر موضع جده في رواية وفي رواية لكل واحد منهما ما فتح خشبه

وكانت الابرة عملة فللراكس البحر الذي هو عملة الرابح للماتكون ان الابرة ١٣
الفتارة الصامكة هي ٢٠٩٤

بعضها اللابرة كلها قال انه كانت على الابرة حوله للراب فالبطل كلها للراب والابرة

[illegible][illegible]

(فرع) رجل ينو قطاراً من الابل وعلى بعير منها رجل - كب والحداد على الراكب والتاعذ كل واحد

له قوله باب دعوى النسب إلى المهور في دعوى استيلاء المهر أن يكون أصل المهور في ممتلك المهرى ودعوى تحرير المهرية والدول التي

في دعوى النسب إلى المهور في دعوى استيلاء المهر أن يكون أصل المهور في ممتلك المهرى ودعوى تحرير المهرية والدول التي

في دعوى النسب إلى المهور في دعوى استيلاء المهر أن يكون أصل المهور في ممتلك المهرى ودعوى تحرير المهرية والدول التي

ثم قيل ان النسب إلى المهور في دعوى استيلاء المهر أن يكون أصل المهور في ممتلك المهرى ودعوى تحرير المهرية والدول التي
لا يعتبر الكثرة في نفس الحجته وجه الثاني أن الاستعمال من كل واحد بقدر رغبته وجه الأول أن
الحاكم لا يدين بوضع كثير الجذوع دون الواحد والمثني فكان الظاهر شهادة صاحب الكثرة لا يتحقق
له حق الوضع لأن الظاهر ليس بحجة في استحقاق يده ولو كان لاحد هاجذوع وللآخر اتصال
فالأول أولى ويرى أن الثاني أولى وجه الأول أن لصاحب الجذوع التصرف ولصاحب الاتصال
اليه والتصرف أقوى وجه الثاني أن الحائطين بالاتصال يصيران كيان واحد من حقوق القضاء
له بعضه القضاء بأكمله ثم يبع للآخر حق وضع جذوعه لما قلنا وهذه رواية الطحاوي
وصحها المخرجاني قال واذا كانت دار من هاتين يدي رجل عشرة أبيات وفي يده
أخر بيت فالسباحة بينهما نصفان لا ستوانتهما في استعمالها وهو المهر فيها قال واذا ادعى
الرجلان ارضا يعني يدي كل واحد منهما أنها في يده لم يقض أنها في يده واحد منهما
حتى يقيم البينة أنها في أيديهما لأن اليد فيها غير مشاهدة لتعدد ارضاءها وما غاب عن علم
القاضي فالبينة تثبته وإن أقام أحدهما البينة جعلت في يده لقيام الحجج لأن اليد حق مقصود
وإن أقام البينة جعلت في أيديهما لما بينا فلا استحقاق لاحدهما من غير حجة وإن كان أحدهما
قد لبن في الأرض أو بنا وحفر فهي في يده لوجود التصرف والاستعمال فيها
باب دعوى النسب
قال واذا باع جارية فجاءت بولد فادعاه البائع فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم باع
فهو ابن للبائع وأمه أم ولد له وفي القياس هو قول فرو الشافعي دعوتها باطلا لأن البيع اعتلوه

في دعوى النسب إلى المهور في دعوى استيلاء المهر أن يكون أصل المهور في ممتلك المهرى ودعوى تحرير المهرية والدول التي

منه بان عبد فكان في دعواه مناقضا ولا نسب بدو والى دعوى وجب الاستحسان ان اتصال
 العلوق بملكه شهادة ظاهرة على كونه منه لان الظاهر عدم الزمان والنسب على كفاء في التنا
 واذا صححت الدعوى استندت الى وقت العلوق فحين انبأ ام له ففسخ البيع لان بيع ام الولد لا يجوز
 ويرد الثمن لانه قبضه بغير حق واذا عاها المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوة البائع اول لانها
 اسبق لاستنادها الى وقت العلوق وهذه دعوة استيلاء وان جاءت به لاكثر من سنتين من
 وقت البيع لم يصح دعوة البائع لانه لم يوجد اتصال العلوق بملكه تيقنا وهو الشاهد والجهة الا اذا
 صدق المشتري فيثبت النسب على الاستيلاء بالنكاح ولا يبطل البيع لان تيقنا ان العلوق لم يكن
 في ملكه فلا يثبت حقيقة العلق ولا حقيقة هذه دعوة تحريم وغيره لانك ليس من اهله وان جاءت به
 لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا قل من سنتين لم تقبل دعوة البائع فيها ان صحة المشتري لانه
 احتل ان لا يكون العلوق في ملكه فلم توجد الجهة فلا بد من تصديقه واذا صدق يثبت النسب يبطل
 البيع والولد حر والام ولد له كما في المسألة الاولى لتصادقهما واختلال العلوق في الملك **قال في زكاة الاموال**
 فادعاه البائع وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام لانها تابعة للولد ولم يثبت نسب
 بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا يتبعه استيلاء الام وان ماتت الام فادعاه البائع وقد جاءت به
 لاقل من ستة اشهر يثبت النسب في الولد واخذ البائع لان الولد هو الاصل في النسب فلا يضر فوات
 النجس وانما كان الولد اصلا لانها تضاف اليه يقال له الولد وتستفيد الحق من جهة لقوله عليه السلام
 اعنيها وله هاو الثابت لها حق الحريم وله حقيقة كوالاد في بيع الاعلى وفي الثمن كله في قول ابن حنيفة
 وقال لا يرث حصه الولد ولا يرث حصه الام لان تبين انهما باع ام له وهو ما ليرث بغير مقومة عنه في العقد

٣
 كتاب
 الدعوى

في الصورتين لاقسامه بانحاطه ولده وعليه متن الدرر والتنوير وعجالة المواهب فقد علمت مائة الصحيح فتشعر ١٢
مقتضى الاجم ص ٢٥٢٨٥

من جانب الام الى قوم الاب قد اعترض على الولاء الموقوفه ما هو قوي هو دعوى المشتري فبطن به بخلاف
النسب على ما مر هذا ايضا نحو ما على اصله فيمن يبيع الولد ويخا او عليه الدعوة بعد ذلك فيقطع دعواه

هو عبدی فها بن النصرانی وهو لان الاسلام مرجح فیستهی تعارضاً ولا تعارض لان نظر الصیغ هذا
 او فـ لان نبینا لشرف الحجة لا وشرف الاسلام مما لا اذ دلل الوحداية ظاهرة وفي عكسه الحكم بالاسلام
 فیکونه کتاب الاسلام نفسه

تبعاً وحرمانه عن المحبة لانه ليس في وسعه اكتسابها ولو كانت دعوتها دعوة النبوة فالمسلمون
 ١٢٢ ١٢٣ المسلمون انفسهم ١٢٤

ترجی الاسلام وهو افضل النظرين قال واذا ادعت امرأة صبيا كان دينها لم يجز دعواها حتى تشهد امرأة
 " فتم الزوجة " نظر الاسلام " اي كونهما باجمع اهل بيت

على الولادة ومعنى المسألة ان يكون المرأة ذات زوج لانها تدعى بحمل النسب على الغير لقصة والابنة

بمخلاف الرجل لا يحل نفسه النسب ثم شهادة القابلة كافية فيها لأن الحاجة إلى تعيين ولد ما بالنسب

يثبت بالفراش القائم وقد صرح الشيخ عليه السلام قبل شهادة القابلة عن الولادة ولو كانت معتهرة

فلابد من حجة تأتية عندى حنفية وقد مر فى الطلاق وان لم تكن منكوبة ولا معدة قالوا ثبت
 فى ابشر بنت
 المرأة ١٢
 فان زوج ١٢

النسب فما نقولها لان فالزما على نفسها دون غيرها وان كان لها زوج ونعت انه ابنها مضمرة فيها

الزوج فهو ابها وان لم تشه امرأة لانه الزم نسه فاعنى في الشصا محبة وان كان الصبي في

ایدهما وزعم الزوج انه ابنه من غیرها وزعمت انه ابنها من غیره وهاستما لان کلاما را از این استقامت

ایدها و لقیام الفراش بینہا تم کل واحد منها یرید ابطال حق صاحبہ فلا یصد علیہ ہونظیر ثوب نی

يدرجين يقول كل واحد منهما هو بيني وبين رجل آخر صاحب به يكون الثوب فيهما إلا أن هناك يدخل

المقر له ونصيب المقر لان الحمل على الشرة وهم هنا لا يدخلون النسب لا يحتملوا قال من اشترى جارية
فوب^{١٢} المقر له نصيب المقر^{١٣} الشرة^{١٤} اي محمد بن يحيى بن ابي اسير انت

[illegible][illegible]

مواصلة غيره بخلاف ما ذكرناه من العشرة اقصا ايدهم اليهم الجمع بقا عشرة دراهم ثم يمتد
 احد عشر درهما فيكون هو اكثر من حيث اللفظ فينصرف اليه ولو قال دراهم فثلاث لانها اقل الجمع
 الصحيح لان يمين اكثر منها لان اللفظ يحمله وينصرف الى الوزن المعتاد ولو قال كذا كذا درهم
 لم يصدق في اقل من احد عشر درهما لانه ذكر دين مبهين ليس بينه ما حروف العطف واقل ذلك من
 احد عشر ولو قال كذا او كذا لم يصدق في اقل من احد وعشرين لانه ذكر دين مبهين بينه ما حروف
 العطف اقل ذلك من المفترحة وعشرون فيحمل كل واحد على نظيره ولو قال كذا درهم او كذا درهم
 للمهر وكوثلث كذا بغير واو فاحد عشر لانه لا نظير له سواء وان قلت بالواو فما كان واحدا وعشرين وان
 يراود على الفلان ذلك نظيره قال وان قال له على او قبل فقاما قبالين لان على صيغة ايجاب قبل
 بين عن الضمان على ما مر في الكفالة ولو قال المقر هو وديعة ومصلح صديق لان اللفظ يحمله ارجح حيث
 يكمن المضمون حفظه والمالك له فيصير موصولا لا مفعولا قال في بعض نسخ المختصر قوله قبل انه
 اقربا لانه لا اللفظ ينظمهما حتى صار قوله لاحق لقبل فلان ابراء عن الدين لانه جميعا والاشارة
 اقلها الاول اصح ولو قال عنه او معي وفي بيت وفي كيس وفي صندوق فلو قال بامانة فيه لان
 كل ذلك قريب كون الشيء في يده وذلك يتنوع الى مضمون وامانة فيثبت اقلها ولو قال له رجل اعطيك
 الف فقال ثمنها او انتقد ما او اجلني بها او قد قضيتكها فهو اقرار لان الهاء في الاول والثاني كناية عن
 المذكور في الدعوى فكانه قال ثمن الاف التي لك على حتى لو لم يذكروا كحرف الكناية لا يكون اقرارا لعدم
 انصرافه الى المذكور التاجيل لما يكون في حق واجبة القضاء يتلو الوجوب ودعوى ابراء كالتضاء لما
 بينا وكذا ادعوى الصدقة والهبة لان التملك يقتضي سابقة الوجوب كذا لو قال احلتك بها على

من العشرة اقصا ايدهم اليهم الجمع بقا عشرة دراهم ثم يمتد
 احد عشر درهما فيكون هو اكثر من حيث اللفظ فينصرف اليه ولو قال دراهم فثلاث لانها اقل الجمع
 الصحيح لان يمين اكثر منها لان اللفظ يحمله وينصرف الى الوزن المعتاد ولو قال كذا كذا درهم
 لم يصدق في اقل من احد عشر درهما لانه ذكر دين مبهين ليس بينه ما حروف العطف واقل ذلك من
 احد عشر ولو قال كذا او كذا لم يصدق في اقل من احد وعشرين لانه ذكر دين مبهين بينه ما حروف
 العطف اقل ذلك من المفترحة وعشرون فيحمل كل واحد على نظيره ولو قال كذا درهم او كذا درهم
 للمهر وكوثلث كذا بغير واو فاحد عشر لانه لا نظير له سواء وان قلت بالواو فما كان واحدا وعشرين وان
 يراود على الفلان ذلك نظيره قال وان قال له على او قبل فقاما قبالين لان على صيغة ايجاب قبل
 بين عن الضمان على ما مر في الكفالة ولو قال المقر هو وديعة ومصلح صديق لان اللفظ يحمله ارجح حيث
 يكمن المضمون حفظه والمالك له فيصير موصولا لا مفعولا قال في بعض نسخ المختصر قوله قبل انه
 اقربا لانه لا اللفظ ينظمهما حتى صار قوله لاحق لقبل فلان ابراء عن الدين لانه جميعا والاشارة
 اقلها الاول اصح ولو قال عنه او معي وفي بيت وفي كيس وفي صندوق فلو قال بامانة فيه لان
 كل ذلك قريب كون الشيء في يده وذلك يتنوع الى مضمون وامانة فيثبت اقلها ولو قال له رجل اعطيك
 الف فقال ثمنها او انتقد ما او اجلني بها او قد قضيتكها فهو اقرار لان الهاء في الاول والثاني كناية عن
 المذكور في الدعوى فكانه قال ثمن الاف التي لك على حتى لو لم يذكروا كحرف الكناية لا يكون اقرارا لعدم
 انصرافه الى المذكور التاجيل لما يكون في حق واجبة القضاء يتلو الوجوب ودعوى ابراء كالتضاء لما
 بينا وكذا ادعوى الصدقة والهبة لان التملك يقتضي سابقة الوجوب كذا لو قال احلتك بها على

حكمة
 الاقرار

(في حق نفسه لصحبه ٢٣٢)

(في حق نفسه لصحبه ٢٣٢) بالصدق وفي حق نفسه النفس الامارة بالسوء لا تحمله على الاقرار بالكذب وما يمنعه على الاقرار
 بالصدق مظهر دليل الصدق فيما يقرب به على نفسه جعل اقراره حجة واثباته الله تعالى في قوله بل *

من قوله بسيفه النص على الجحش والكل لان الاسم ينطوي على الكل من الفخلة فله العبدان و
 الكسوف لا طلاق الا على الكل عرفوا ان قال غصبت ثوباً في ميتة يلزمها جميعاً لانه ظرف لان الثوب
 يلزمه وكذا الوقال من ثوب في ثوب لانه ظرف لا فرق له درهم في درهم حيث يلزمه واحد لانه ضرب
 لا ظروف ان قال ثوب في عشرة اثواب يلزمه الاثواب عند ابى يوسف وقول محمد في ثوب واحد عشر
 ثوباً لان النفيس من الثياب يلف في عشرة اثواب كما حمل على الظروف لا بى يوسف ان حرف في
 يستعمل في البين والوسط ايضا قال الله تعالى ادخل في عبادى اى بين عبادى فوقع الشك و
 الاصل براءة الذم على كل ثوب يوصى وليس بوجاهة في كل الظروف فتعين الاول محتمل الاول
 لفلان على خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب لانه خمسة لان الضرب لا يكثر المال وقتال
 المحسن لم يلزمه خمسة وعشرين وقوله ذكرناه في الطلاق ولو قال ادرت خمسة مع خمسة
 لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله ولو قال له على من درهم الى عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة
 لزمه تسعة عند ابى حنيفة فيلزمه الا ابتداء او ما بعده وتسقط الغاية فلو قال لا يلزمه العشرة
 كما هو في دخل الغايتان وقال زفره يلزمه ثمانية ولا يدخل الغايتان ولو قال لمن دارى ما بين هذا
 الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما وليس له من الحائطين شئ وقد مر انه لا دل في الطلاق
 فصل قال من قال يحل فلانة على الف هم فان قال اوصى له فلان او مات ابو فوريثه
 فالاقارب صحيح لانه اقرب سبب صالح لثبوت المالك لهما ثم اذا جاءت به حقا في مدة يعلم انه كان قائماً
 وقت الاقرار لزمه وان جاء تبعية ميتة فالمالك للميت والميراث حتى يقسم بين ورثته لانه
 اقرب في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولدين حين
 اقر في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولدين حين

من قوله بسيفه النص على الجحش والكل لان الاسم ينطوي على الكل من الفخلة فله العبدان و
 الكسوف لا طلاق الا على الكل عرفوا ان قال غصبت ثوباً في ميتة يلزمها جميعاً لانه ظرف لان الثوب
 يلزمه وكذا الوقال من ثوب في ثوب لانه ظرف لا فرق له درهم في درهم حيث يلزمه واحد لانه ضرب
 لا ظروف ان قال ثوب في عشرة اثواب يلزمه الاثواب عند ابى يوسف وقول محمد في ثوب واحد عشر
 ثوباً لان النفيس من الثياب يلف في عشرة اثواب كما حمل على الظروف لا بى يوسف ان حرف في
 يستعمل في البين والوسط ايضا قال الله تعالى ادخل في عبادى اى بين عبادى فوقع الشك و
 الاصل براءة الذم على كل ثوب يوصى وليس بوجاهة في كل الظروف فتعين الاول محتمل الاول
 لفلان على خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب لانه خمسة لان الضرب لا يكثر المال وقتال
 المحسن لم يلزمه خمسة وعشرين وقوله ذكرناه في الطلاق ولو قال ادرت خمسة مع خمسة
 لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله ولو قال له على من درهم الى عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة
 لزمه تسعة عند ابى حنيفة فيلزمه الا ابتداء او ما بعده وتسقط الغاية فلو قال لا يلزمه العشرة
 كما هو في دخل الغايتان وقال زفره يلزمه ثمانية ولا يدخل الغايتان ولو قال لمن دارى ما بين هذا
 الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما وليس له من الحائطين شئ وقد مر انه لا دل في الطلاق
 فصل قال من قال يحل فلانة على الف هم فان قال اوصى له فلان او مات ابو فوريثه
 فالاقارب صحيح لانه اقرب سبب صالح لثبوت المالك لهما ثم اذا جاءت به حقا في مدة يعلم انه كان قائماً
 وقت الاقرار لزمه وان جاء تبعية ميتة فالمالك للميت والميراث حتى يقسم بين ورثته لانه
 اقرب في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولدين حين
 اقر في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولدين حين

من قوله بسيفه النص على الجحش والكل لان الاسم ينطوي على الكل من الفخلة فله العبدان و
 الكسوف لا طلاق الا على الكل عرفوا ان قال غصبت ثوباً في ميتة يلزمها جميعاً لانه ظرف لان الثوب
 يلزمه وكذا الوقال من ثوب في ثوب لانه ظرف لا فرق له درهم في درهم حيث يلزمه واحد لانه ضرب
 لا ظروف ان قال ثوب في عشرة اثواب يلزمه الاثواب عند ابى يوسف وقول محمد في ثوب واحد عشر
 ثوباً لان النفيس من الثياب يلف في عشرة اثواب كما حمل على الظروف لا بى يوسف ان حرف في
 يستعمل في البين والوسط ايضا قال الله تعالى ادخل في عبادى اى بين عبادى فوقع الشك و
 الاصل براءة الذم على كل ثوب يوصى وليس بوجاهة في كل الظروف فتعين الاول محتمل الاول
 لفلان على خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب لانه خمسة لان الضرب لا يكثر المال وقتال
 المحسن لم يلزمه خمسة وعشرين وقوله ذكرناه في الطلاق ولو قال ادرت خمسة مع خمسة
 لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله ولو قال له على من درهم الى عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة
 لزمه تسعة عند ابى حنيفة فيلزمه الا ابتداء او ما بعده وتسقط الغاية فلو قال لا يلزمه العشرة
 كما هو في دخل الغايتان وقال زفره يلزمه ثمانية ولا يدخل الغايتان ولو قال لمن دارى ما بين هذا
 الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما وليس له من الحائطين شئ وقد مر انه لا دل في الطلاق
 فصل قال من قال يحل فلانة على الف هم فان قال اوصى له فلان او مات ابو فوريثه
 فالاقارب صحيح لانه اقرب سبب صالح لثبوت المالك لهما ثم اذا جاءت به حقا في مدة يعلم انه كان قائماً
 وقت الاقرار لزمه وان جاء تبعية ميتة فالمالك للميت والميراث حتى يقسم بين ورثته لانه
 اقرب في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولدين حين
 اقر في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولدين حين

من قوله لم يلزمه الاثرب واحد الخ الفقرة على قول ابى يوسف كما اشار اليه صاحب ملتقى البحر
 صبي قال كافي البرهان قال وهو قول الامام قلت وبه جزم من التبرير وقد مره المصنف واعتمده #

[illegible]

١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢

فلا يخفى باختلاف السبب بعد حصول المقصود والثالث ان يقول لعبدك ما عبادك وحكمه اولا يلزم
المقترض لانه ما اقربا لك الا على غير العبد فلا يلزمه ولو قال مع ذلك انما عبادك غير عبادك
لان المقربة على تسليم من عينها والاخرى كالمقربة على العبد لا يبيع غيره والاخرى ينكر فلا تخالف
بطل المال وهذا اذا ذكره ابعينه وان قال من ثمن عبيد ولم يعينه لزمه الا انه لا يصدق في قوله
ما قبضت عندي حنيفة وصاله فصل لانه رجوع فانه اقرب وجوب المال حرجا الى كلمة على وانكار القبض
في غير المعين ينافي الوجوب صلا لان الجواز لمقارنة كانت وطارة بان اشترى عبدا لنفسه عند
الاختلاف بما له توجب هلاك المبيع فيمتنع وجوب نقد الثمن واذا كان كذلك كان حرجا فلا يصح
وان كان موصولا قال بويوسف في حقه ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل العريضة واذا انكر المقترله
ان يكون ذلك من ثمنه وان اقترانه ببيع متاعا فالقول قول المقترض وجه ذلك انما اقرب وجوب المال عليه
وبين سببا وهو البيع وان واقفه الطال في السبب به لا يتأكد الوجوب الا بالقبض والمقترن كره فيكون
القول قوله وان كذبه في السبب كان هذا من المقربا تا مغيرا لا يصدر كلامه للوجوب مطلقا واخره
يحتل انتفاءه على اعتبار عدم القبض والمغير يصح موصولا لا مفصولا ولو قال اتبعته منه عينا الا اني
لم اقبضه فالقول قوله بالاجماع لانه ليس من ضرر بيع القبض بخلاف الاقرب بوجوب الثمن
قال وكذا لو قال من ثمن خمر او خنزير ومعنى المسألة اذا قال فلان على الف درهم من ثمن الخمر
او الخنزير لزمه الف لم يقبل تفسيره عند ابي حنيفة وصاله فصل لانه رجوع لان ثمن الخمر والخنزير
لا يكون واجبا واول كلامه للوجوب وقال اذا وصل لا يلزمه شيء لان شيئين باخر كلامه انه ما اراد به
الايجاب صار كما اذا قال في خمره ان شاء الله قلنا ذلك تعليق وهذا البطل ولو قال لعل الف درهم

فلا يخفى باختلاف السبب بعد حصول المقصود والثالث ان يقول لعبدك ما عبادك وحكمه اولا يلزم
المقترض لانه ما اقربا لك الا على غير العبد فلا يلزمه ولو قال مع ذلك انما عبادك غير عبادك
لان المقربة على تسليم من عينها والاخرى كالمقربة على العبد لا يبيع غيره والاخرى ينكر فلا تخالف
بطل المال وهذا اذا ذكره ابعينه وان قال من ثمن عبيد ولم يعينه لزمه الا انه لا يصدق في قوله
ما قبضت عندي حنيفة وصاله فصل لانه رجوع فانه اقرب وجوب المال حرجا الى كلمة على وانكار القبض
في غير المعين ينافي الوجوب صلا لان الجواز لمقارنة كانت وطارة بان اشترى عبدا لنفسه عند
الاختلاف بما له توجب هلاك المبيع فيمتنع وجوب نقد الثمن واذا كان كذلك كان حرجا فلا يصح
وان كان موصولا قال بويوسف في حقه ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل العريضة واذا انكر المقترله
ان يكون ذلك من ثمنه وان اقترانه ببيع متاعا فالقول قول المقترض وجه ذلك انما اقرب وجوب المال عليه
وبين سببا وهو البيع وان واقفه الطال في السبب به لا يتأكد الوجوب الا بالقبض والمقترن كره فيكون
القول قوله وان كذبه في السبب كان هذا من المقربا تا مغيرا لا يصدر كلامه للوجوب مطلقا واخره
يحتل انتفاءه على اعتبار عدم القبض والمغير يصح موصولا لا مفصولا ولو قال اتبعته منه عينا الا اني
لم اقبضه فالقول قوله بالاجماع لانه ليس من ضرر بيع القبض بخلاف الاقرب بوجوب الثمن
قال وكذا لو قال من ثمن خمر او خنزير ومعنى المسألة اذا قال فلان على الف درهم من ثمن الخمر
او الخنزير لزمه الف لم يقبل تفسيره عند ابي حنيفة وصاله فصل لانه رجوع لان ثمن الخمر والخنزير
لا يكون واجبا واول كلامه للوجوب وقال اذا وصل لا يلزمه شيء لان شيئين باخر كلامه انه ما اراد به
الايجاب صار كما اذا قال في خمره ان شاء الله قلنا ذلك تعليق وهذا البطل ولو قال لعل الف درهم

فلا يخفى باختلاف السبب بعد حصول المقصود والثالث ان يقول لعبدك ما عبادك وحكمه اولا يلزم
المقترض لانه ما اقربا لك الا على غير العبد فلا يلزمه ولو قال مع ذلك انما عبادك غير عبادك
لان المقربة على تسليم من عينها والاخرى كالمقربة على العبد لا يبيع غيره والاخرى ينكر فلا تخالف
بطل المال وهذا اذا ذكره ابعينه وان قال من ثمن عبيد ولم يعينه لزمه الا انه لا يصدق في قوله
ما قبضت عندي حنيفة وصاله فصل لانه رجوع فانه اقرب وجوب المال حرجا الى كلمة على وانكار القبض
في غير المعين ينافي الوجوب صلا لان الجواز لمقارنة كانت وطارة بان اشترى عبدا لنفسه عند
الاختلاف بما له توجب هلاك المبيع فيمتنع وجوب نقد الثمن واذا كان كذلك كان حرجا فلا يصح
وان كان موصولا قال بويوسف في حقه ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل العريضة واذا انكر المقترله
ان يكون ذلك من ثمنه وان اقترانه ببيع متاعا فالقول قول المقترض وجه ذلك انما اقرب وجوب المال عليه
وبين سببا وهو البيع وان واقفه الطال في السبب به لا يتأكد الوجوب الا بالقبض والمقترن كره فيكون
القول قوله وان كذبه في السبب كان هذا من المقربا تا مغيرا لا يصدر كلامه للوجوب مطلقا واخره
يحتل انتفاءه على اعتبار عدم القبض والمغير يصح موصولا لا مفصولا ولو قال اتبعته منه عينا الا اني
لم اقبضه فالقول قوله بالاجماع لانه ليس من ضرر بيع القبض بخلاف الاقرب بوجوب الثمن
قال وكذا لو قال من ثمن خمر او خنزير ومعنى المسألة اذا قال فلان على الف درهم من ثمن الخمر
او الخنزير لزمه الف لم يقبل تفسيره عند ابي حنيفة وصاله فصل لانه رجوع لان ثمن الخمر والخنزير
لا يكون واجبا واول كلامه للوجوب وقال اذا وصل لا يلزمه شيء لان شيئين باخر كلامه انه ما اراد به
الايجاب صار كما اذا قال في خمره ان شاء الله قلنا ذلك تعليق وهذا البطل ولو قال لعل الف درهم

1

له قوله له لمعه البياض في قول أبي حنيفة إلى القسوة على قول أبي حنيفة لا على قول الأصحابين كما أشار إليه صاحب
الدرر النيرة

لقد قولته، لو اف المربعين لو ان شئ لا يصح الخ، لو صدرت هذه الاشياء من اللوات وهن مريض ثم برى ثم مات جاد

لم يبطل إقرارها وجه الفرق إذ حصة النسب تستند إلى ثبوت العلوق فثبتت أنه أقول بأنه فلا يصح إقراره

الزوجة لانها تقتصر على ما ان التزوج فيق اقراره لاجنبية **قال** من طلق زوجته في مرض ثلثه ام اقر

للمعابد ومن اقل من الدين ومن ميراثها من لانها متها في لقيام العدة وبابها لقراره

للوثة فلعله أقدم على هذا الطلاق ليصح اقاربه لها نزيادة على ميراثها ولا لاهمة في قول الامرين فيثبت

فصل

فصل من اقرب لام بولد مثله وليس له نسب معروف انه ابنه صدوق الغلام

نسبهم منه وان كان مرضيا لان النسب مما يلزمه خاصة فيصح اقراؤه بشرط ان يولد مثله

المشاهير كي لا يكون مكذبا فالظاهر وشرطان لا يكون له نسب معروف ولا يمنع ثبوته من غيره وإنما

شرط تصديقها لا نه في يد نفسه اذ السأله وضعها في غلام يعبر عن نفسه بخلاف الصغير على ما امر

من قبله لا يمنع بالزمن ان النسب من الخواص الاصلية ويشترك الورثة في الميراث لان ما ثبت نسبهم

منه صار كالوارث المعروف فيشاركونه قال ويجوز ان يرث الرجل بالوالدين والولد والزوجة والوالدة

أقرباً يلزمه ليس بحجبل النسب الغير يقبل اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى لما بيننا ولا يقبل

بالولد لان فيه يحمل النسب على الغير هو الزوج لان النسب منه لان يصدق فيها الزوج لان الحق له

أولها بولادته فإبانه في هذا المقبول وقد عرفت الطلاق وقد ذكر في الأصل من المارة
 في باب دعوى الحبس

نقصيلا في كتابه العلوي و قد يدين اصدى في هذه روح نصيب في الاست موت مفر من الشب

[illegible][illegible]

١٧٦١
 ١٧٦٢
 ١٧٦٣
 ١٧٦٤
 ١٧٦٥
 ١٧٦٦
 ١٧٦٧
 ١٧٦٨
 ١٧٦٩
 ١٧٧٠
 ١٧٧١
 ١٧٧٢
 ١٧٧٣
 ١٧٧٤
 ١٧٧٥
 ١٧٧٦
 ١٧٧٧
 ١٧٧٨
 ١٧٧٩
 ١٧٨٠
 ١٧٨١
 ١٧٨٢
 ١٧٨٣
 ١٧٨٤
 ١٧٨٥
 ١٧٨٦
 ١٧٨٧
 ١٧٨٨
 ١٧٨٩
 ١٧٩٠
 ١٧٩١
 ١٧٩٢
 ١٧٩٣
 ١٧٩٤
 ١٧٩٥
 ١٧٩٦
 ١٧٩٧
 ١٧٩٨
 ١٧٩٩
 ١٨٠٠
 ١٨٠١
 ١٨٠٢
 ١٨٠٣
 ١٨٠٤
 ١٨٠٥
 ١٨٠٦
 ١٨٠٧
 ١٨٠٨
 ١٨٠٩
 ١٨١٠
 ١٨١١
 ١٨١٢
 ١٨١٣
 ١٨١٤
 ١٨١٥
 ١٨١٦
 ١٨١٧
 ١٨١٨
 ١٨١٩
 ١٨٢٠
 ١٨٢١
 ١٨٢٢
 ١٨٢٣
 ١٨٢٤
 ١٨٢٥
 ١٨٢٦
 ١٨٢٧
 ١٨٢٨
 ١٨٢٩
 ١٨٣٠
 ١٨٣١
 ١٨٣٢
 ١٨٣٣
 ١٨٣٤
 ١٨٣٥
 ١٨٣٦
 ١٨٣٧
 ١٨٣٨
 ١٨٣٩
 ١٨٤٠
 ١٨٤١
 ١٨٤٢
 ١٨٤٣
 ١٨٤٤
 ١٨٤٥
 ١٨٤٦
 ١٨٤٧
 ١٨٤٨
 ١٨٤٩
 ١٨٥٠
 ١٨٥١
 ١٨٥٢
 ١٨٥٣
 ١٨٥٤
 ١٨٥٥
 ١٨٥٦
 ١٨٥٧
 ١٨٥٨
 ١٨٥٩
 ١٨٦٠
 ١٨٦١
 ١٨٦٢
 ١٨٦٣
 ١٨٦٤
 ١٨٦٥
 ١٨٦٦
 ١٨٦٧
 ١٨٦٨
 ١٨٦٩
 ١٨٧٠
 ١٨٧١
 ١٨٧٢
 ١٨٧٣
 ١٨٧٤
 ١٨٧٥
 ١٨٧٦
 ١٨٧٧
 ١٨٧٨
 ١٨٧٩
 ١٨٨٠
 ١٨٨١
 ١٨٨٢
 ١٨٨٣
 ١٨٨٤
 ١٨٨٥
 ١٨٨٦
 ١٨٨٧
 ١٨٨٨
 ١٨٨٩
 ١٨٩٠
 ١٨٩١
 ١٨٩٢
 ١٨٩٣
 ١٨٩٤
 ١٨٩٥
 ١٨٩٦
 ١٨٩٧
 ١٨٩٨
 ١٨٩٩
 ١٩٠٠
 ١٩٠١
 ١٩٠٢
 ١٩٠٣
 ١٩٠٤
 ١٩٠٥
 ١٩٠٦
 ١٩٠٧
 ١٩٠٨
 ١٩٠٩
 ١٩١٠
 ١٩١١
 ١٩١٢
 ١٩١٣
 ١٩١٤
 ١٩١٥
 ١٩١٦
 ١٩١٧
 ١٩١٨
 ١٩١٩
 ١٩٢٠
 ١٩٢١
 ١٩٢٢
 ١٩٢٣
 ١٩٢٤
 ١٩٢٥
 ١٩٢٦
 ١٩٢٧
 ١٩٢٨
 ١٩٢٩
 ١٩٣٠
 ١٩٣١
 ١٩٣٢
 ١٩٣٣
 ١٩٣٤
 ١٩٣٥
 ١٩٣٦
 ١٩٣٧
 ١٩٣٨
 ١٩٣٩
 ١٩٤٠
 ١٩٤١
 ١٩٤٢
 ١٩٤٣
 ١٩٤٤
 ١٩٤٥
 ١٩٤٦
 ١٩٤٧
 ١٩٤٨
 ١٩٤٩
 ١٩٥٠
 ١٩٥١
 ١٩٥٢
 ١٩٥٣
 ١٩٥٤
 ١٩٥٥
 ١٩٥٦
 ١٩٥٧
 ١٩٥٨
 ١٩٥٩
 ١٩٦٠
 ١٩٦١
 ١٩٦٢
 ١٩٦٣
 ١٩٦٤
 ١٩٦٥
 ١٩٦٦
 ١٩٦٧
 ١٩٦٨
 ١٩٦٩
 ١٩٧٠
 ١٩٧١
 ١٩٧٢
 ١٩٧٣
 ١٩٧٤
 ١٩٧٥
 ١٩٧٦
 ١٩٧٧
 ١٩٧٨
 ١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤
 ١٩٩٥
 ١٩٩٦
 ١٩٩٧
 ١٩٩٨
 ١٩٩٩
 ٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠
 ٢٠٣١
 ٢٠٣٢
 ٢٠٣٣
 ٢٠٣٤
 ٢٠٣٥
 ٢٠٣٦
 ٢٠٣٧
 ٢٠٣٨
 ٢٠٣٩
 ٢٠٤٠
 ٢٠٤١
 ٢٠٤٢
 ٢٠٤٣
 ٢٠٤٤
 ٢٠٤٥
 ٢٠٤٦
 ٢٠٤٧
 ٢٠٤٨
 ٢٠٤٩
 ٢٠٥٠
 ٢٠٥١
 ٢٠٥٢
 ٢٠٥٣
 ٢٠٥٤
 ٢٠٥٥
 ٢٠٥٦
 ٢٠٥٧
 ٢٠٥٨
 ٢٠٥٩
 ٢٠٦٠
 ٢٠٦١
 ٢٠٦٢
 ٢٠٦٣
 ٢٠٦٤
 ٢٠٦٥
 ٢٠٦٦
 ٢٠٦٧
 ٢٠٦٨
 ٢٠٦٩
 ٢٠٧٠
 ٢٠٧١
 ٢٠٧٢
 ٢٠٧٣
 ٢٠٧٤
 ٢٠٧٥

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

لأنه لا يورث من غير الوالد...
 أو يورث من غير الوالد...
 أو يورث من غير الوالد...

قال ومن اقرب نسب من غير الوالد...
 على الغير فان كان الوارث مع وقرير...
 الوارث المعروف ان يكون له...
 الا ترى ان الميراث يوصى...
 النسب على الغير ليست هذه وصية...
 ثلث جميع المال ولو كان الاول...
 المقر له انكر المقر له ثم اوصى...
 المال لان رجوعه صحيح لان النسب...
 اخيه لما بينا ويشترك في الميراث...
 الاشتراك في المال وفيه ولايته...
 عليه بالثمن ولكنه يقبل في حق العتق...
 احدهما ان اياه قبض منها خسين...
 لان الاستيفاء انما يكون بقبض...
 المذهب عندنا غاية الامر انهما...
 على القابض بشئ لرجوع القابض...
 على الغريم ورجوع الغريم على المقر...

كتاب الصلح

قال الصلح على ثلثة اصناف...
 الصلح على ثلثة اصناف...
 الصلح على ثلثة اصناف...

او يورث من غير الوالد...
 او يورث من غير الوالد...
 او يورث من غير الوالد...

او يورث من غير الوالد...
 او يورث من غير الوالد...
 او يورث من غير الوالد...

(٢٤٤) حقيقة وسلم (الصلح)

لأنه لا يورث من غير الوالد...
 أو يورث من غير الوالد...
 أو يورث من غير الوالد...

فيكون له ما كان له من قبل من المالكين...
 ان يقول لا يشاء من المالكين...
 ان يقول لا يشاء من المالكين...
 ان يقول لا يشاء من المالكين...

مع انكاره كل ذلك جاز لا طلاق قوله تعالى والصالح خيرا وكفوله عليه السلام كل صلح جائز فيما بين
 المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا وقال الشافعي لا يجوز مع انكار او سكوت لما روينا هذا
 بهذه الصفة لان البديل كان حلالا على المانع حراما على الاخذ فيقبل الامر ان المدعي عليه دفع
 المال القطع الخصومة عن نفسه وهذا شرطنا ما كنا ناول ما روينا وتاويل آخره احل حراما لعينه
 كالحجر او حرم حلالا لعينه كالصلح على ان لا يطأ الضرة وكان هذا صلحا بعد دعوى صحيحة فيقتضيه
 لان المدعي اخذ عوضا عن حقه في زعمه وهذا مشروع والمدة على المدعي بدفعه لا دفع الخصومة عن نفسه
 وهذا مشروع عايشا اذ المال بوقاية النفس دفع الرشوة دفع الظلم جاز قال لان وقع الصلح عن
 اعتبه ما يعتد في البيعات ان وقع عن مال بمال لوجود معنى البيع وهو مبادلة المال بالمال في حوت
 المتعاقدين بتراضيهما في الشفعة اذا كان عقدا لا يرد بالبيع فيثبت فيجوز ان شرط الوتير ويفسده
 جهالة البديل لانها هي المفضية الى المنازعة دون جهالة المصالح عنه لانه يسقط ويشترط القدر على
 تسليم البديل وان وقع عن مال منافع يعتبر بالاجارة ولو حرم معنى الاجارة وهو تعليق المنافع بمال
 والاعتبار في العقود لمعانيها فيشترط التوقيت فيها وبطل الصلح بموت احداهما في المدة لانه اجازة قال
 والصلح عن السكوت ولا نكار في حق المدعي عليه كذا في اليمين وقطع الخصومة وفي حق المدعي
 لمعني المعاوضة لما بينا ويجوز ان يختلف حكم العقد في حقه ما كان مختلفا حكم الاقالة في حق المتعاقدين وتغيرها
 وهذا في انكار ظاهر وكذا في السكوت لانه يحتمل الاقرار والحجو فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالاشك
 قال واذا اصالح عن دار لم يجب فيها الشفعة قال معناها اذا كان عن انكار او سكوت لانه ياخذها
 على اصل حقه ويدفع المال فعلى الخصومة المدعي زعم المدعي لا يلزمه بخلافه اذا اصالح على ان رجعت
 الى داره او الى داره

كتاب الصلح
 في صلح بين رجلين...
 في صلح بين رجلين...
 في صلح بين رجلين...
 في صلح بين رجلين...

في صلح بين رجلين...
 في صلح بين رجلين...
 في صلح بين رجلين...
 في صلح بين رجلين...

يجب فيها الشفعة لان المدعى ياخذها عوضا عن المال كان معاوضة في حقها من الشفعة باقراره
وان كان المدعى عليه يذبحه قال اذا كان الصلح عن اقراره استحق بعض المصالح عنه رجوع المدعى عليه
بمقتضى ذلك من العوض لانه معاوضة مطلقة كالبيع وحكم الاستحقاق في البيع هذا وان وقع الصلح عن سكون
او انكار فاستحق المنتازع فيه رجوع المدعى بل لا يجوز العوض لان المدعى عليه ما يملك العوض لا يدفع
الخصومة عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق تبين ان لا خصوصية في العوض في يد غيره مشتمل على عطف
فيستدركه وان استحق بعض ذلك حصته ورجع بالخصوصية فيه لان خلا العوض في هذه المقدر عن
العوض لو استحق المصالح عليه عن اقراره رجوع كل المصالح عنه لان ما يملكه وان استحق بعضه رجوع
بمقتضى وان كان الصلح عن انكاره وسكوت رجوع الى الدعوى في كل اوقافه المستحق اذا استحق
بعضه لان المبدل فيه هو الدعوى وهذا بخلاف ما اذا باع منه كل الانكار شيئا حيث
يرجع بالمدعى لان الاقدام على البيع اقرار منه بالحق له ولا كذلك الصلح لا يقدّر يقع له وقوع
ولو هلك بدل الصلح قبل التسليم فاجواب فيه كاجواب في الاستحقاق في الفصلين قال وان
ادعى حقا دار لم يبينه فصوص من ذلك ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان عوايه
يجوز ان يكون فيما بقي بخلاف ما اذا استحق كله لا يعبرى العوض عنه ذلك عن شيء يقابل ما يرجع كله
على ما قدمناه في البيوع ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عين
حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه فيه احد الامرين اما ان يزيد درهما في بدل
الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي
فحصل الصلح جاز عن دعوى الاموال كمن في معنى البيع على ما مر ولنا في ذلك ما يعقد

قوله المصالح عليه عن اقراره رجوع المدعى عليه بل لا يجوز العوض لان المدعى عليه ما يملك العوض لا يدفع
الخصومة عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق تبين ان لا خصوصية في العوض في يد غيره مشتمل على عطف
فيستدركه وان استحق بعض ذلك حصته ورجع بالخصوصية فيه لان خلا العوض في هذه المقدر عن
العوض لو استحق المصالح عليه عن اقراره رجوع كل المصالح عنه لان ما يملكه وان استحق بعضه رجوع
بمقتضى وان كان الصلح عن انكاره وسكوت رجوع الى الدعوى في كل اوقافه المستحق اذا استحق
بعضه لان المبدل فيه هو الدعوى وهذا بخلاف ما اذا باع منه كل الانكار شيئا حيث
يرجع بالمدعى لان الاقدام على البيع اقرار منه بالحق له ولا كذلك الصلح لا يقدّر يقع له وقوع
ولو هلك بدل الصلح قبل التسليم فاجواب فيه كاجواب في الاستحقاق في الفصلين قال وان
ادعى حقا دار لم يبينه فصوص من ذلك ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان عوايه
يجوز ان يكون فيما بقي بخلاف ما اذا استحق كله لا يعبرى العوض عنه ذلك عن شيء يقابل ما يرجع كله
على ما قدمناه في البيوع ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عين
حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه فيه احد الامرين اما ان يزيد درهما في بدل
الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي
فحصل الصلح جاز عن دعوى الاموال كمن في معنى البيع على ما مر ولنا في ذلك ما يعقد

قوله المصالح عليه عن اقراره رجوع المدعى عليه بل لا يجوز العوض لان المدعى عليه ما يملك العوض لا يدفع
الخصومة عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق تبين ان لا خصوصية في العوض في يد غيره مشتمل على عطف
فيستدركه وان استحق بعض ذلك حصته ورجع بالخصوصية فيه لان خلا العوض في هذه المقدر عن
العوض لو استحق المصالح عليه عن اقراره رجوع كل المصالح عنه لان ما يملكه وان استحق بعضه رجوع
بمقتضى وان كان الصلح عن انكاره وسكوت رجوع الى الدعوى في كل اوقافه المستحق اذا استحق
بعضه لان المبدل فيه هو الدعوى وهذا بخلاف ما اذا باع منه كل الانكار شيئا حيث
يرجع بالمدعى لان الاقدام على البيع اقرار منه بالحق له ولا كذلك الصلح لا يقدّر يقع له وقوع
ولو هلك بدل الصلح قبل التسليم فاجواب فيه كاجواب في الاستحقاق في الفصلين قال وان
ادعى حقا دار لم يبينه فصوص من ذلك ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان عوايه
يجوز ان يكون فيما بقي بخلاف ما اذا استحق كله لا يعبرى العوض عنه ذلك عن شيء يقابل ما يرجع كله
على ما قدمناه في البيوع ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عين
حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه فيه احد الامرين اما ان يزيد درهما في بدل
الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي
فحصل الصلح جاز عن دعوى الاموال كمن في معنى البيع على ما مر ولنا في ذلك ما يعقد

له قوله جاز عند أبي حنيفة ^{أما} الفتوى على قول أبي حنيفة ر. ك. أشار إليه صاحب الملتقى في ص ٣١٣ ج ٢ حيث قدم
 رقم ١٠٠

قال وكل شيء وقع عليه الصلح فهو مستحق بعقد المايته لم يحل على المعاوضة وانما يحل على انه استوفى
 بعض حقه واسقط باقيه كمن حل على آخر الف درهم فصالح على خمسمائة ولكن له على آخر الف جواد فصالح على
 خمسمائة شريون جاز فكانه ابراء عن بعض حقه وهذا لان نصرا لم يحل على تحري تصحيحه ما لم يكن فلا وجه
 لتصحيح معاوضة لا فضاء الى الربوا فيحل اسقاطا للبعض في المسألة الاولى للبعض الصفة في الثانية
 ولو صالح على الف مئة جاز وكانها حل نفسها حتى لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدار ههنا ما
 نسبية لا يجوز فحملناه على التأخير ولو صالح على نانير الى شهر لم يجوز لان الدنانير غير مستحقة

أه قوله إلا ان الفضولي الخ اذا صالح الفضولي يعني لم صالح واحد بلا امر عن دعوى واقعة بين اثنين ضمن بدل الصلح او اضافته الى ماله بمقره على ما لي الغلبي اما شارة الى نفوذ وعروض رقبته

[illegible]

۲۵۰

بمقتضى المداينة فلا يمكن جعله على التأخير ولا وجه له سوى المعاوضة وبيع الدراهم بالدنانير نقداً
لا يجوز فيه الصلح قال ولو كانت له الفمضة فصالح على خمسة مائة حاله لم يجز لأن الحمل خير
من المؤجل وهو غير مستحق بالعقد فيكون إناء ما حطه عنه ذلك اعتياض عن الأجل وهو حرام
وإن كان له الفمضة فصالح على خمسة مائة ببيض لم يجز لأن البيض غير مستحق بمقتضى المداينة
وهي بأداة وصف فيكون معاوضة الألف بخمسة مائة وزيادة وصف هو بربو بخلافه إذا صار
عن الألف البيض على خمسة مائة سود لأنه إسقاط بعض حقيقة راء وصفه بخلافه إذا صار على
الدين وهو أجود لأنه معاوضة المثل بالمثل لا معتبر بالصفة إلا أنه يشترط القبض في المجلس
لو كان عليه الفمضة وهو مائة دينار فصالح على مائة درهم حاله أو المشور صح الصلح لأنه أمكن
أن يجعل إسقاط الدنانير كل واحد والدراهم ألاماً وتاجيلاً للباقي فلا يجعل معاوضة تصحى
للعقد ولا معنى للإسقاط فيه ثم قال من على آخر الفمضة ثم فقال وإلى غدا منها خمسة مائة على
أنك برئ من الفضل ففعل فهو برئ فإن لم يرد دفع الية خمسة مائة غداً عاد عليه ألف فهو قول بن حنيفة
ومحمد بن عوف قال أبو يوسف ولا يعو عليه لأنه أبراء مطلق لا ترى أنه جعل أداء الخمسة مائة عوضاً حيث ذكره
بكله على وهي للمعاوضة والأداء لا يصلح عوضاً لكونه مستحقاً عليه فبرئ من وجوبه مع عدمه فبقا الأبراء
مطلقاً فلا يعوكم إذا بدل بالأبراء ولهما أن هذه البراءة مقيد بالشروط فيكون بفرائه لأنه نسبة بأداء الخمسة مائة
في الغد أن يصلح عوضاً إذا أوفى له أو تسأل التجارة أربع منه وكله على أن كانت للمعاوضة فهي محتملة
للشروط وجو معنى المقابلة فيجعل عليه عند تعدد الحمل على المعاوضة تصحى التصرف أو لأنه متعارف
والأبراء مما يتيقن بالشروط أن كان لا يتعلق به كالحال أو تسخج البداية بالأبراء ما شاء الله تعالى

[illegible]

(بقية ١٤٩) حاضرة وتال على هذا المبلغ اذ هو الساعه اراضي بقرية من حبي

[illegible]

قَالَ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى حُجَّتِهَا مَا ذَكَرْتُمْ وَالثَّانِي إِذَا قَالَ السَّامِعُ كُنْتُ مِنَ الْأَلْفِ عَلَى خَمْسَةِ مِائَتَيْ دَفْعَةٍ
أَيْ الْمَعْنَى إِشْرَافُ الْوَلَدِ مِنْ دَعْوَى خُرَاقَتِهِ خَمْسَةً
إِنْ غَدَاؤُكُمْ بَرِيءٌ مِنَ الْفَضْلِ عَلَى أَنْتُمْ لَمْ تَدْفَعُوا ثَلَاثَ غَدَاةٍ لَأَلْفٍ عَلَيْكَ عَلَى مَا لَمْ يَجِبْ أَنْ الْأَمْرُ
عَلَى مَا قَالَ لِأَنَّهُ إِنْ بَصِيحُ الْعَقِيدَةِ فَيُفْعَلُ بِهِ وَالثَّلَاثُ إِذَا قَالَ الْبَرُّ أَنْتَ مِنْ خَمْسَةِ مِائَتَيْ دَفْعَةٍ مِنَ الْأَلْفِ عَلَى الْبُعْثِ

ناظر الملحق في ٢٣.٣.١٦ ولقد منه صاحب شرح المجله في ١٥٠

(لغية ٧٥٥) وراى امرى عن عثمان رضى الله تعالى عنه فادمع الى رجل مالا مائة و صومستيق . من القوم . و هو الدليل و صاعده الماء تسلم هذا القوم

[illegible][illegible]

كان قضا قال لا تقبل
بعد اعل مضاربة في ثمن
قال له اقض مالي على
ذمتك حيث لا يضر
يصح لكن يقع الملاك
بيدهما مشاعا لا يسي
رب المال والمضارب
فوق عقد الشراكة قال
الشركة في الرجوع وهذه
ملكه وهذا هو المح
خلاف المحمدره كما بينا في
فان عنه يجب بالتزام
المنافع او العمل وقد
كافي ولا يجرى من في شريك نفسه
فوقها والمالك في المض
فاسد ١٢ اي في المضارب
مستأجرة في يده
من الشروط الفاء
قال ولا بد ان يك
اي القدر ١٢ يعني
يد به فلا بد من اللز
والعمل من الجانب

[illegible][illegible][illegible]

وقال
إذا اذنا
هذي في
عندهما
لولا الحج
منها
فقط
منها
سورة
بسم
بسم
منها
بسم
رب
عامة في
لجانين
ن فيه

٢٢٤ هذا الشعر معروف في نسخة والأجماح من الشعر للعلقب رضي الله عنه كافا إذا دغم مالا سفايرة (تصحيف)

فلا يحصل الغرض وهو الربح لا يجرى الزيادة عليه اما دفع مضاربة فمن وكذا الشكر والمخط
 مال نفسه فيدخل تحت هذا القول قال وان خسر بالمال التصرف في بلد بعينه اوفى رسلته بعينها
 لم يخرج المبتاع وزها لا توكيد في التخصيص فالتخصيص وكذا اليسل ان يدفعه بضاعة الى من
 يخرجها من تلك البلدة لا يملك الاخراج بنفسه فلا يملك تفويضه الى غيره قال فان خرج الى
 غير تلك البلدة فاشترى ضمن وكان ذلك له وله رجاء لا تصرف بغيره وان لم يشتريه الى الكو
 وهي التي عيها كبرى من الضمان كالمودع اذا خالف في الوديعة ثم رجع المال مضاربة على حال
 لبقائه في يده بالعقد السابق وكذا اذا ربح بعضه واشترى ببعضه في المصر كان المردود وللشركة
 في المصر على المضاربة لما قلنا شرط الشرع هنا وهو اية الجامع الصغير في كتاب المضاربة
 ضمنه بنفسه الاخراج والصحيح ان بالشري يتقرر الضمان لاول الاحتمال الذي في المصل الذي عيها
 اما الضمان فوجوبه بنفسه الاخراج وانما شرط الشرع للتقيد لاصل الوجوب وهذا جائز اذا كان
 على ان يشتري في سوق الكوفة حيث لا يصح التقيد لان المصر مع تباين لطرافه كبقعة واحدة فلا تقيد
 التقيد الا اذا صرح بالتمني بان قال اعمل في السوق ولا تعمل في غير السوق كانه صرح بالجواز والولاية اليه
 ومعنى التخصيص ان يقول على ان تعمل في السوق في مكان كذا وكذا اذا قال خذ هذا المال تعمل في الكوفة لا في غيره
 او قال اعمل في الكوفة لا في غيره او قال خذ هذا بالنصف بالكوفة لان الباء لا الصلح اما اذا
 قال خذ هذا المال واعمل في الكوفة فله ان يعمل فيها وفي غيرها لان الواو للعطف فيصير العمل في
 ولو قال على ان تشتري من فلان وتبيع منه صح التقيد لانه مفيد لزيادة الثقة به في المعاملة
 بخلاف ما اذا قال على ان تشتري به من اهل الكوفة او دفع ما كان في المصر على ان تشتري به

ان الضمان انما يقع اذا كان العمل في سوق الكوفة حيث لا يصح التقيد لان المصر مع تباين لطرافه كبقعة واحدة فلا تقيد
 التقيد الا اذا صرح بالتمني بان قال اعمل في السوق ولا تعمل في غير السوق كانه صرح بالجواز والولاية اليه
 ومعنى التخصيص ان يقول على ان تعمل في السوق في مكان كذا وكذا اذا قال خذ هذا المال تعمل في الكوفة لا في غيره
 او قال اعمل في الكوفة لا في غيره او قال خذ هذا بالنصف بالكوفة لان الباء لا الصلح اما اذا
 قال خذ هذا المال واعمل في الكوفة فله ان يعمل فيها وفي غيرها لان الواو للعطف فيصير العمل في
 ولو قال على ان تشتري من فلان وتبيع منه صح التقيد لانه مفيد لزيادة الثقة به في المعاملة
 بخلاف ما اذا قال على ان تشتري به من اهل الكوفة او دفع ما كان في المصر على ان تشتري به

(تذكرة ٢٥٤) شرط على المضاربة ان لا يسلك به مخرج ارباب ولا يربوا ولا يشتري به ذا سبب رطب فان فعل ذلك ضمن مبلغ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم زائد

(لقبيہ ۲۵۸) قدما الحراق و نزل اعلیٰ ابن موسیٰ رضی اللہ تعالیٰ عنہ قتال لو کان عندی ففعل ما لا کرم معکمما ولكن عندی ما

بالنصف واذا كان له بازيد فعمله غير مقدر فعمله بالثلث وقد تصرف في الثاني ورشح فان كان ربا لمال قال لعل
ان ما رزق الله فهو بيننا نصفان فلعل المال النصف للمضارب الثاني للثالث للمضارب الاول للسيد
لان الله دفع الى الثاني مضاربة قد صح لوجود الامر من جهة المالك وبتبالمال شرط لنفسه نصف جميع
ما رزق فلم يبق للملوك الا النصف في تصرفه الى نصيبه قد جعل من ذلك بقدر ثلث الجميع
للتاني فيكون له فليبقى له السدس يطيب لمالك لان فعل الثاني واقع للاول كمن استوجر على خطا
ثوب بهم فاستاجر غيره عليه بنصف درهم وان كان قال له ان ما رزقك الله فهو بيننا نصفان
فللمضارب الثاني الثلث والباقي بين المضارب الاول ورب المال نصفان لان فاقض الى المضارب جعل
لنفسه نصف ما رزق الاول قد رزق الثلثين فيكون بينهما بخلاف الاول لانه جعل لنفسه نصف جميع
الرشح فاقتراوا لو كان قال له فما رزقت من شيء فييني وبينك نصفان وقد دفع الى غيره بالنصف
فللتاني نصف الباقي بين الاول ورب المال لان الاول شرط للثاني نصف الرشح وذلك مفوض اليه
من جهة رب المال فيستحقه وقد جعل رب المال لنفسه نصف ما رشح الاول ولم يرشح الا النصف
فيكون بينهما لو كان قال له على ان ما رزق الله تعالى فلنصفه او قال فما كان من فضل فييني وبينك
نصفان وقد دفع الى اخر مضاربة بالنصف فرب المال النصف والمضارب الثاني النصف لاشئ للمضارب
الاول لانه جعل لنفسه نصف مطلق الفضل فينصرف الاول النصف للثاني الى جميع نصيبه فيكون
للتاني بالشرط ويخرج الاول غير شيء كمن استوجر لغيره ثوبا به درهم فاستاجر غيره ولم يخطه مثله وان
شرط للمضارب الثاني ثلثي الرشح فرب المال النصف للمضارب الثاني النصف فيضمن المضارب
الاول للثاني سدس الرشح في ماله لانهم شرط للثاني شيئا هو مستحق لرب المال فلم يبق في

لأن الرشح اي
دفع المضارب
الاول للمال
الى المضارب
الثاني
عليه
دفع المضارب
الاول للمال
الى المضارب
الثاني
يبنى وان لم يبنى
المضارب الاول
لأن الرشح اي
دفع المضارب
الاول للمال
الى المضارب
الثاني
عليه
دفع المضارب
الاول للمال
الى المضارب
الثاني
يبنى وان لم يبنى
المضارب الاول



(بقية ٢٦١) يدفع مال اليتيم مضاربة على روى محمد رحمه الله تعالى وبدأ به الكتاب عن حميد بن عبد الله
بن عبيد الاضاري عن ابيه عن جده ان عمر رضي الله تعالى عنه اعطاه مال يتيم مضاربة وقال لا ادري
كيف كان الشرط بينهما فعلم به بالعراق وكان بالجواز اليتيم (بقية ٢٦٣)

[illegible]

فيضمن المضارب ما استوفى لا يضمنه لنفسه وما اخذه من المال محسوب من رأسه وإذا استوفى
 رأس المال فإن فضل شيء كان بيعة لا يضمنه وان نقص فاضمان على المضارب لما بيننا فلو اقتصم الربح و
 فسخا المضاربة ثم عقدها فكل مال لم يبرأ من الربح الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت
 والثانية عقد جديد فكل مال في الثاني لا يوجب انتقاض الاول كما اذا دفع المالك
فصل في ما يفعله المضارب قال يجوز للمضارب ان يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة لان كل ذلك
 من صنيع التجارة فينظمه احكام العقد لا اذ باع الى الجبل لا يبيع التجار الى لان له الامر العام المعروف
 بين الناس ولهذا كان له ان يشتري اية للركوب ليس له ان يشتري سفينة للركوب وله ان يستكرها
 اعتبارا لعادة التجارة وله ان يذن لعبه المضاربة في التجارة والرواية للشهرة لا من صنيع التجارة
 ولو باع بالنقد ثم اخرا الثمن جازا لا جاع اما عندهما فلان الوكيل يملك ذلك فالمضارب اول
 الا ان المضارب لا يضمن لان له ان يقابل ثم يبيع نسيئة ولا كذا الوكيل لا يملك ذلك اما عند
 ابي يوسف فلا يملك الا قاله ثم البيع بالنسيئة لا يملك الا قاله ولو ائتمن على
 الا ليس له اعتبار من عادة التجارة بخلاف الوصي بمال اليتيم حيث يعتبر في النظر لا تصح
 مقيدة بشرط النظر لاصل ان ما يفعله المضارب ثلثة انواع نوع يملكه بطلاق المضاربة وهو يملك
 عن يارب المضاربة وتوابعها وهو ما ذكرنا من جلبة التوكيل بالبيع والشراء للحاجة اليه ولا ريب ان
 الرهن لا ينافي استيفاء الاجارة لا ينافي ولا ينافي اعدا البضائع والسافرة على ما ذكرناه من قبل
 ونوع لا يملكه بطلاق العقد ويملكه اذا قبل له اعمل برأيه وهو ما يحتمل ان يلحق به فيلحق عند
 وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة او شركة الى غيره وخط مال المضاربة بمال الوكيل
 (بنيّة ٢٦٤) يستعين به عليه مذكور ذلك فقال له عبد الله رحمه الله تعالى عنه خذ من مالك ولا تسلمه شيئا مما لنا
 من الحيوان وفيه دليل جواز المضاربة وفساد السلم وانما اشتد على عمرو بن عروق لفساد العقد ايضا فلا يلحق به
 (بنيّة ٢٦٩)

حمله
 كتاب
 المضاربة

(بنيّة ٢٦٤) يستعين به عليه مذكور ذلك فقال له عبد الله رحمه الله تعالى عنه خذ من مالك ولا تسلمه شيئا مما لنا
 من الحيوان وفيه دليل جواز المضاربة وفساد السلم وانما اشتد على عمرو بن عروق لفساد العقد ايضا فلا يلحق به
 (بنيّة ٢٦٩)

[illegible]

قال واذا عمل المضارب في المصروف ليست نفقته في المال وازيا في فطعمه وشرايه وكسبه وركوبه
 ومعناه شراء وكراء في المال بوجه الفرق ان النفقة تجب بانما لا احتباس كنفقة القاصم نفقة المرأة
 والمضارب في المصركن بالسكنه الاصل وازيا في صراعه عيبا بالمضاربة فيستحق النفقة فيه وهذا
 بخلافه لا جبر لانه يستحق البذل لا محالة فلا يتضرر بالانفاق من مالهما المضارب فليس له الرجوع وهو في
 حيز التردد فلو انفق من ماله يتضرر به وبخلاف المضاربة الفاسدة لانه اجبر وبخلاف البضاعة لانه

متبرع قال ولو بقي شيء في يدك بعد ما قدم مصر ردت في المضاربة لانتهاء الاستحقاق ولو كان
خروجهم من السفرة كان بحيث ينفذ فيهم ربح فيبيت باهله فهو بمنزلة السوقي في المضاربة كان

بجميع لا يبيت باهله نفقته في مال المضاربة لا يخرج المضاربة والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة
الراتبة وهو ما ذكرنا ومن جملة ذلك غسل ثيابه اجرة جبرئيل تخد منه وعلف دابة يركبها والذهن في مو
الامانة ١٢ لا ضروري ١٣ اي غير اذ يطبخ او يغسل الثياب ١٤

المتعارفين بين التجار واما الله وافق ما له في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يدخل النفقة
 لانه لا صلاح بدنه ولا يتمكن من التجارة الا به نصار كالنفقة وجه الظاهر ان الحاجة الى النفقة
 معلومة الوقوع والى المدواع بعراض المرض ولها ان كانت نفقة المرأة على الزوج ودواؤها في

ما لها قال اذا ربح اخذ ربه المال انفق من راس المال فان بيع المتاع ولو بخرجه خسر بما انفق على المتاع
اي عمده يعني ارجح من الخراج فخير لا يملك بالدارك
من الخمران ونحوه ولا يحسب ما انفق على نفسه لان العرف جاريا لحاق الاول دون الثاني وان
يعظم الاول جزءا من كل ١٢
الاول يوجب زيادة في المالكية بزيادة القيمة والثاني لا يوجبه اقال فان كان معه القاشترى بها شيئا
اي عمده بجان البعير ١٢
فقتصر ما اوصلها بما تمتص عنده وقد قيل انما اعلى برأيك فهو متطوع لانه استدان على رب المال
حالته ١٢ من رب المال ١٢
اي عمده المتبع ١٢

[illegible][illegible]

له قوله وعن ابي حنيفة انه يدخل في النفقة المفقرة في نربا لنا على قول ابي حنيفة لا على قول ظاهري الرواية كما اشار اليه صاحب مجمع الانهر حيث قال ولكن في عادة التجار لا بد منه ليزداد ربحات الناس في معاملتهم

۲۴۹

له قوله يخدم المضارب يوماً الذي ذكرنا شيخنا أن المضارب ليس له الدفع والفداء وحده لأنه ليس من أحكامه

له قوله فصل في الاختلاف الخ انظر ترجم البنية في شرح المجلة (٤٩) بنية

في الرجوع الى ما ذكره في المحاكم لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القابض ضيقا كان او امينا لا ينافي في حقيقة المقبوض ولو اختلفا مع ذلك في مقدار الرمي والقول فيه ليس المال لان الرمي يستحق بالشرط وهو يستفاد من جهة واقعا اقام البينة على ما ادعى من فضل قبلت لان البيئات للاشياء قال ومن كان مع الفدرهم فقال هو مضاربة فلان بالنصف وقد ربح الفاق قال فلان هبضا فاقول قول رب المال لان المضاربة يدعى عليه طبع عمله او شرط من جهته او يدعى الشريك وهو ينكر ولو قال المضارب اقرضتني وقال رب المال هبضا او دية او مضاربة فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب لان المضارب يدعى عليه التملك وهو ينكر ولو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال الاخر ما سميت لي تجارة بعينها فالقول للمضارب لان الاصل في العموم والاطلاق والتخصيص بهما شرط بخلاف الوكالة لان الاصل فيها التخصيص ولو ادعى كل واحد منهما ما عدا القول لرب المال لانهما اتفقتا على التخصيص والاذن يستفاد من جهة فيكون القول له ولو اقام البينة فالبينة بينة المضارب كحاجته الى نفي الضمان وعدم حاجة الاخر الى البيت ولو وقتت البيئتان وقتا فصاحب الوقت الاخير ولو كان اخر الشرطين يتفضل الاول

وهو قائم على ما تبيّن في ما مضى من مستوفى فاذا اهلك جع على غيره ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء على امره
فصل في الاختلاف قال واذا كان مع المضارب لكان فقال دفعت الى الفاء وبحثت الفاء
وقال رب المال ابل دفعت اليك الفين فالقول قول المضارب وكان ابو حنيفة يري يقول اولا القول قول رب المال وهو قول نفع لان المضارب يدعى عليه الشك في المبيع وهو ينكر القول قول المنكر ثم يرجع الى ما ذكره في المحاكم لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القابض ضيقا كان او امينا لا ينافي في حقيقة المقبوض ولو اختلفا مع ذلك في مقدار الرمي والقول فيه ليس المال لان الرمي يستحق بالشرط وهو يستفاد من جهة واقعا اقام البينة على ما ادعى من فضل قبلت لان البيئات للاشياء قال ومن كان مع الفدرهم فقال هو مضاربة فلان بالنصف وقد ربح الفاق قال فلان هبضا فاقول قول رب المال لان المضاربة يدعى عليه طبع عمله او شرط من جهته او يدعى الشريك وهو ينكر ولو قال المضارب اقرضتني وقال رب المال هبضا او دية او مضاربة فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب لان المضارب يدعى عليه التملك وهو ينكر ولو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال الاخر ما سميت لي تجارة بعينها فالقول للمضارب لان الاصل في العموم والاطلاق والتخصيص بهما شرط بخلاف الوكالة لان الاصل فيها التخصيص ولو ادعى كل واحد منهما ما عدا القول لرب المال لانهما اتفقتا على التخصيص والاذن يستفاد من جهة فيكون القول له ولو اقام البينة فالبينة بينة المضارب كحاجته الى نفي الضمان وعدم حاجة الاخر الى البيت ولو وقتت البيئتان وقتا فصاحب الوقت الاخير ولو كان اخر الشرطين يتفضل الاول

كتاب الوديعة

قال الوديعه امانه في يد المودع اذا هلك المضمون القوله عليه السلام ليس على المستعير غير المثل
اسم القدوري ١٠٠٠
اخرجه الدرر القطي في شرح البيهقي في سنن ١٢
الحاكم ١٢

ضمان ولا على المستودع غير المؤل ضمان وكان بالناس حاجة الاستيلاء فلو ضمانهم يمنع الناس عن

قبول الودائع في عطل مصالحها وقال والودائع ان يحفظها بنفسه وبين في عماله لان الظاهر انهم
اي الغدور لا يحسن

بل نرخصه ما لم يغيره على الوجه الذي يحفظ مآل نفسه ولا ينافي ما لا يجرده من الدفع الى عياله لانه
وانما يحفظ الدين في عياله اخصاياه

لا يمكنهم ملازمة بيته ولا استصحاب الوديعه في خروجها فكان الملك راضيا به فان حفظها بغير
 اى صاحب الوديعه ^{في اللفظ العتورى}

او او د عها غیر هم ضمن لان المالك رضى بيده لا بيد غيره ولا يدى تختلف في الامانة ولو كان
 في الوحيين " " رضى بهم جميعا " " فلا يكون رضا الملك مبدء ضمنا غير متمم

الشيء لا يتضمن مثله كالوكيل لا يوكل غيره والوضع في حوزة غيره ابداء اعلا اذا استأجر المحزن

فيلون حافظا لحرمة نفسه قال: إنا إن وقع في حارة حريق فليس لها إل جارة أو يكون في سفينة

تحوّلوا إلى مبيعها إلى سعيه أخرى لأنه تعين طريق الحفظ في هذا الحالتين في تضييع المالك

وہ یصلہ و علیٰ ذلک البینۃ لانیۃ فی ضرورۃ مسقطۃ للصمان بعد تحقیق السبب فی اذاعی ذ
 الی سبب الضمان و ہم تسلیم الی الجار

این مقدمه ای است بر

[illegible]

مخلوط المراه البيض والبيض والشع والسود والخطة الخطة والشعر بالشعر آية الله لا اله الا هو

الى عين حقه صورة وامكنه معناه بالقسمة معه فكان استعمالا كامرا وحده دون وجه فعمل الى الاربع

شاورك انما استهلاك من كل وجه لانه فعل يتعدى مع الوصول الى عن حقوقه مقسمه كالقسمة

[illegible]

منه → اوجهه ملكه كل موضع ليضع به اذا جرم والمردع مضروب الى البقول شربا لانه من اللعانة (بني ٢٢٤)

[illegible][illegible]

قال الوديعه امانة في يد المودع اذا ملكك لم يضمنها له
 اي القدر في يد المودع
 ضمان ولا على المستودع غير المثل ضمان وكان بلكنا
 قبول الودائع فيتعطل مصاحبها قال والمودع ان يحفظ
 اي القدر في يد المودع
 بلزوم حفظ مال غيره على الوجه الذي يحفظ مال نفسه
 ولا يحفظ مال غيره في غير وجهه
 لا يمكنه ملازمة بيت ولا استحباب الوديعه في خروجه
 او ادائها غير مضمين لان المالك رضى ببيده لا يبدل
 في الوديعه
 الشيء لا يضمن مثله كالوكيل لا يוכל غيره والوديعه
 في الوديعه
 فيكون حافظا لمخرجه نفسه قال لان يقع في حارسه
 فيكون حافظا لمخرجه نفسه
 فخلوا الفرق فيلقها الى سفينة اخرى لانه تعين طريقا
 ولا يصح قلعها من السفينة لانه في ضرورة مسقط
 في الوديعه
 في الوديعه
 طالب لم يكن راضيا بامساكه بعد فريضتها كمنه
 في الوديعه
 لا يتميز ضمانها ثم لا سبيل للمودع عليها عند خفيته
 في الوديعه
 يخلط المراهق البعوض البيض والشع بالسود والخطا بك
 الى عين حقه صورة وامكنه معه بالقسمه معه وكان
 في الوديعه
 شامولا ان يستهلكه من كل وجه لانه فعل يتعدى
 في الوديعه

المعنى قوله ان يجوز سب الضمان سواء كان من مالك او غيره ١١

بما لا يخفى ان اذ كانت الدية من الثياب والدراب والحبس لم يكن لان يأخذ نصيبه الا اجماع ١٢

المعنى قوله ان يجوز سب الضمان سواء كان من مالك او غيره ١١
بما لا يخفى ان اذ كانت الدية من الثياب والدراب والحبس لم يكن لان يأخذ نصيبه الا اجماع ١٢
المعنى قوله ان يجوز سب الضمان سواء كان من مالك او غيره ١١
بما لا يخفى ان اذ كانت الدية من الثياب والدراب والحبس لم يكن لان يأخذ نصيبه الا اجماع ١٢

فيضمنها فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان لا ارتفاع العقد اذ المطالبة بالشئ لا ترفع من جهة والمجود
فمن جهة المودع كحق الوكيل الوكالة وجود احد المتعاقدين البيع فلو رفع او كان المودع يتصرف
نفسه بمحض من المستودع كالوكيل ملك عزل نفسه بمحض الموكل اذ ارتفاع لا يعود الى التجدد فلو وجد
الرد الى نائبه لما لك بالوكالة الخ لا ترفع المودع الى الوفاء ولو وجهه هاهنا غير صاحبها لا يضمنها عندها
خلاف الزمرة لان الحق عند غيره من باب الحفظ لان فيه قطع طمع الطامعين ولا يملك عزل
نفسه بغير محض منه او طلبه فبقى الامر بخلاف ما اذا كان محضه قال والمودع ان يسافر بالوديعة
وان كان لها حمل مؤنة عند ابى حنيفة وقالا ليس له ذلك اذا كان لها حمل ومؤنة وقال
الشافعي له ليس له ذلك في الوجهين لا بى حنيفة الاطلاق الامر بالمفارقة محل الحفظ اذا
كان الطريق امنا ولهذا يملك الاب والوصى في مال المصبي ولهما ان يلمزم مؤنة الرد فيما له
حمل ومؤنة فالظاهر ان لا يرضى به فقيه به والشافعي به يقيده بالحفظ المتعارف هو الحفظ في
الامصار وصار كالاستحفاظ باجر قلنا مؤنة الشريك في ملكه ضرر ومثال امره فلا يباين
والمعنا كونهم في امصار لا حفظهم ومن يكون في المفارقة تحفظ ما له فيها بخلاف الاستحفاظ باجر
لانه عقد معاوضة فيقتضى التسليم في مكان العقد واذا انقضى المودع ان يخرج بالوديعة فخرج
بها ضمن لان التقية مفيدة اذا حفظ في امصار بلغ فكان صحيحا قال واذا اودع رجلا عنده
رجل دية فحضر احد ما يطلب نصيبه ليدفع اليه نصيبه حتى يحضر الآخر عند ابى حنيفة وقالا
يدفع اليه نصيبه وفي اجماع الصغير ثلثة استودعوا رجلا الف افقاب اثنان فليس للحاضر
ان يأخذ نصيبه عنده وقالا له ذلك والخلاف في المكيل والموزون وهو المراد بالذكور

المعنى قوله ان يجوز سب الضمان سواء كان من مالك او غيره ١١
بما لا يخفى ان اذ كانت الدية من الثياب والدراب والحبس لم يكن لان يأخذ نصيبه الا اجماع ١٢

في المختص لهما انهما طالبي بدفع نصيبه فيؤمر بالدفع اليه كما في المدين المشترك وهذه الاية يطالب به
 بتسليم ما سلم اليه هو النصف لهما ان كان له ان يأخذ فكذا ايقم هو بالدفع اليه ولا يحنقه
 انهما طالبي بدفع نصيبه العاقل انهما طالبي بالفرز وحقه في المشاع والمفكر المعين يشغل على محقين
 ولا يميز حقه الا بالقسم وليس للودع ولاية القسمة ولهذا لا يقع دفعه فسمه بالاجماع بخلاف
 الدين المشترك لانه يطالب بتسليم حقه لان الدينون تقضى بامثالها وقوله ان يأخذ
 قلنا ليس من ضرورته ان يجبر الودع على الدفع كما اذا كانت له الفدية رهم وديعت عند انسان
 وعليه الفدية فله حقه ان يأخذها اذا ظفره وليس للودع ان يدفع اليه قال وان اودع رجل
 عند رجلين شيئا ما يقسم لهما ان يدفعه احدهما الى الآخر وليكنهما يقسمانه فيحفظ كل
 واحد منهما نصفه وان كان ما لا يقسم جاز ان يحفظ احدهما باذن الآخر وهذا عندنا بحنيفة
 بحكم ذلك الجواب عنده في المرتقين والوكيلين بالشراء فاسلم احدهما الى الآخر وقال لا احد هما
 يحفظ باذن الآخر في الوجوهين لهما انهم رضوا بامانة ما فكان لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر
 ولا يضمنه كما في ما لا يقسم ولانه رضوا بحفظ احدهما كله لان الفعل متواضع
 الى ما قبل الوصف بالتجزي يتناول البعض والكل فوقع التسليم الى الآخر من غير رضاه المالك
 فيضمن الالاع ولا يضمن القابض لان مودع الودع عندنا لا يضمن وهذا بخلاف ما لا يقسم لان
 لما اودعها ولا يمكنها الاجتماع عليه اثناء الليل والنهار وامكنهما اللهاية كان المالك
 لا ضيا بدفع الكل الى احدهما في بعض الاحوال واذا قال صاحب الوديع للودع
 لا تسلمها الى زوجتك وسلمها اليها لا يضمن وفي الجامع الصغير اذا نهاها ان يدفعها الى احد
 منها اذا لم يكن من تسليمها لغيره لم يضمن

في المختص لهما انهما طالبي بدفع نصيبه فيؤمر بالدفع اليه كما في المدين المشترك وهذه الاية يطالب به
 بتسليم ما سلم اليه هو النصف لهما ان كان له ان يأخذ فكذا ايقم هو بالدفع اليه ولا يحنقه
 انهما طالبي بدفع نصيبه العاقل انهما طالبي بالفرز وحقه في المشاع والمفكر المعين يشغل على محقين
 ولا يميز حقه الا بالقسم وليس للودع ولاية القسمة ولهذا لا يقع دفعه فسمه بالاجماع بخلاف
 الدين المشترك لانه يطالب بتسليم حقه لان الدينون تقضى بامثالها وقوله ان يأخذ
 قلنا ليس من ضرورته ان يجبر الودع على الدفع كما اذا كانت له الفدية رهم وديعت عند انسان
 وعليه الفدية فله حقه ان يأخذها اذا ظفره وليس للودع ان يدفع اليه قال وان اودع رجل
 عند رجلين شيئا ما يقسم لهما ان يدفعه احدهما الى الآخر وليكنهما يقسمانه فيحفظ كل
 واحد منهما نصفه وان كان ما لا يقسم جاز ان يحفظ احدهما باذن الآخر وهذا عندنا بحنيفة
 بحكم ذلك الجواب عنده في المرتقين والوكيلين بالشراء فاسلم احدهما الى الآخر وقال لا احد هما
 يحفظ باذن الآخر في الوجوهين لهما انهم رضوا بامانة ما فكان لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر
 ولا يضمنه كما في ما لا يقسم ولانه رضوا بحفظ احدهما كله لان الفعل متواضع
 الى ما قبل الوصف بالتجزي يتناول البعض والكل فوقع التسليم الى الآخر من غير رضاه المالك
 فيضمن الالاع ولا يضمن القابض لان مودع الودع عندنا لا يضمن وهذا بخلاف ما لا يقسم لان
 لما اودعها ولا يمكنها الاجتماع عليه اثناء الليل والنهار وامكنهما اللهاية كان المالك
 لا ضيا بدفع الكل الى احدهما في بعض الاحوال واذا قال صاحب الوديع للودع
 لا تسلمها الى زوجتك وسلمها اليها لا يضمن وفي الجامع الصغير اذا نهاها ان يدفعها الى احد
 منها اذا لم يكن من تسليمها لغيره لم يضمن

مرعيالك قد فها الى من لا بد منه لا يضمن كما اذا كانت للوديعة دابة فنهاه عن الدفع الى غلامه كما
 اذا كانت شيئا يحفظ على يد النساء فنهاه عن الدفع الى امرأتين وهو محل الاول لانه لا يمكن إقامة
 العمل مع مراعاة هذه الشروط وان كان لم يضمنه بل ضمن لان الشرط مفيد كان
 من العيال من لا يؤتمن على المال وقد امكن العمل مع مراعاة هذه الشروط واعتبر ان قال حفظها في
 هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم يضمن لان الشئ غير مفيد فان البيتين في واحد لا يتفاوتان
 في الحزن وان حفظها في اخرى ضمن لان الدارين متفاوتان في الحزن فكان مفيد ايصح التقييد ولو
 كان التفاوت بين البيتين ظاهرا بان كانت الدار التي فيها البيتان عظيمة والبيت الذي لها عن الحفظ
 فيه غيرة ظاهرة صرح الشرط قال ومن اودع حراما لوديعة فلو عجزا ففعلت فله ان يضمن الاول
 وليس له ان يضمن الاخر وهذا اعتداني حذيفة وقال له ان يضمن ايها شاء فان ضمن الاول لا يرجع
 على الاخر وان ضمن الاخر يرجع على الاول لوما انه قبض المال من يده ضمن فيضمنه كمودع الفاعل
 وهذه لان المالك لم يرض بامانة غيره فيكون الاول متعديا بالتسليم والثاني بالتقبض فغير بينهما
 غير انه ان ضمن الاول لم يرجع على الثاني لانه ملكه بالضم ان فظهر انه اودع ملك نفسه وان
 ضمن الثاني رجوع على الاول لانه عامل له فيرجع عليه بما تحق من العهد قوله ان قبض المال من يده
 لانه بالدفع لا يضمن ما لم يفارق كحضوره فلا تعدي منها اذا فارق قد تترك الحفظ الملتزم
 فيضمنه بذلك واما الثاني فمستقر على الحالة الاولى ولم يوجه منه صنع فلا يضمنه كالرجوع اذا
 القت في حجر ثوب غيره قال ومن كان في يده الف فادعاه رجلان كل واحد منهما
 انها له اودعها اياه واني ان يحلف لهما فالا فبينهما وعليه الف اخرى بينهما وشرح ذلك
 ان كل واحد من الرجلين

كتاب
الوديعة

فان يكون من يضمنه لا بد منه لا يضمن كما اذا كانت للوديعة دابة فنهاه عن الدفع الى غلامه كما
 اذا كانت شيئا يحفظ على يد النساء فنهاه عن الدفع الى امرأتين وهو محل الاول لانه لا يمكن إقامة
 العمل مع مراعاة هذه الشروط وان كان لم يضمنه بل ضمن لان الشرط مفيد كان
 من العيال من لا يؤتمن على المال وقد امكن العمل مع مراعاة هذه الشروط واعتبر ان قال حفظها في
 هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم يضمن لان الشئ غير مفيد فان البيتين في واحد لا يتفاوتان
 في الحزن وان حفظها في اخرى ضمن لان الدارين متفاوتان في الحزن فكان مفيد ايصح التقييد ولو
 كان التفاوت بين البيتين ظاهرا بان كانت الدار التي فيها البيتان عظيمة والبيت الذي لها عن الحفظ
 فيه غيرة ظاهرة صرح الشرط قال ومن اودع حراما لوديعة فلو عجزا ففعلت فله ان يضمن الاول
 وليس له ان يضمن الاخر وهذا اعتداني حذيفة وقال له ان يضمن ايها شاء فان ضمن الاول لا يرجع
 على الاخر وان ضمن الاخر يرجع على الاول لوما انه قبض المال من يده ضمن فيضمنه كمودع الفاعل
 وهذه لان المالك لم يرض بامانة غيره فيكون الاول متعديا بالتسليم والثاني بالتقبض فغير بينهما
 غير انه ان ضمن الاول لم يرجع على الثاني لانه ملكه بالضم ان فظهر انه اودع ملك نفسه وان
 ضمن الثاني رجوع على الاول لانه عامل له فيرجع عليه بما تحق من العهد قوله ان قبض المال من يده
 لانه بالدفع لا يضمن ما لم يفارق كحضوره فلا تعدي منها اذا فارق قد تترك الحفظ الملتزم
 فيضمنه بذلك واما الثاني فمستقر على الحالة الاولى ولم يوجه منه صنع فلا يضمنه كالرجوع اذا
 القت في حجر ثوب غيره قال ومن كان في يده الف فادعاه رجلان كل واحد منهما
 انها له اودعها اياه واني ان يحلف لهما فالا فبينهما وعليه الف اخرى بينهما وشرح ذلك
 ان كل واحد من الرجلين

له قوله وتالا له ان يضمن ايها شاء الى قد رجعت جمعية المجلة قول المصنفين ولكن فيه تفصيل لا مطلقا انظر المادة (٧٩٠)
 ليس للمستودع ايداع الوديعة عند اخر بدون اذن واذا اودعها ففعلت صار ضامنا ثم اذا كان هلاكها عند المستودع

[illegible]

لا يملك المانع غير عوض ولا باحتياق قبض يقع تعديا لكونه ماذوناً في الاذن وان ثبت
 لاجل الانتفاع فهو ماقضه لا انتفاعه لم يقع تعديا وانما وجه الرد مؤنة كنفقة المستعير فانها على
 المستعير لا قبض القبض المقبوض على يوم الشرع مضمون بالعقلان الاخذ في العقد اجماع العقار على ما
 في موضع قال ليس المستعير بواجب استعاره فان جرة فعضه من كان الاعارة دون الاعارة
 والشيء لا يتضمن ما هو فوق ولا ما هو تحته لا يصح الاعارة لانه حينئذ يكون بتسليم من المعير في وقوع
 الاعارة زيادة ضرر بالمعير لانه لا يسترد الى انقضاء مدة الاعارة فابطلناه فان اجرة ضمنه حين
 تسليمه اذ الميرتنا وله العارية كان غصباً وان شاء المعير ضمن لم يستأجره لانه قبضه اذ الملك لنفسه
 ثم ان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر لانه لا يظهر ان اجرة ملك نفسه ان ضمن المستأجر جرح على الميرتنا
 ان كان عارية في يده فمضطرراً لغيره فلو ما اذ علم قال الميرتنا ان يغير اذ كان لا يختلف باختلاف
 المستعير وقال لسافر في ليس له ان يعيره لانه اباحة المنافع على ما بينا من قبل المباح كالمالك
 الا باحتواء هذا لان المنافع غير قابلة للملك لكونها معدومة وانما جعلناها موجودة في الاعارة
 للضرورة وقد نددت بالاحتواء ههنا ونحن نقول هو تملك المنافع على ما ذكرنا في ملك الاعارة
 كالموكل بالخدمة والمنافع اعتبارت قبلة للمالك في الاعارة فتجوز كذلك في الاعارة فدفعنا الى اجرة
 وانما لا يجزى فيما يختلف باختلاف المستعير فدفعنا الى الضرر بالمعير لا يرضى استعماله باستعمال
 غيره قال رضي الله عنه وهذا اذا صدرت الاعارة مطلقاً وهي على ربيعة اوصافاً واحدة ههنا ان تكون
 مطلقة في الوقت والانتفاع فالمستعير في ان يتنفع به اى نوع شاء في اى وقت شاء
 عملاً بالاطلاق والثاني ان تكون مقيدة فيهما فليس له ان يجاوز فيه ما سماه عملاً

المستعير لا يملك المانع غير عوض ولا باحتياق قبض يقع تعديا لكونه ماذوناً في الاذن وان ثبت
 لاجل الانتفاع فهو ماقضه لا انتفاعه لم يقع تعديا وانما وجه الرد مؤنة كنفقة المستعير فانها على
 المستعير لا قبض القبض المقبوض على يوم الشرع مضمون بالعقلان الاخذ في العقد اجماع العقار على ما
 في موضع قال ليس المستعير بواجب استعاره فان جرة فعضه من كان الاعارة دون الاعارة
 والشيء لا يتضمن ما هو فوق ولا ما هو تحته لا يصح الاعارة لانه حينئذ يكون بتسليم من المعير في وقوع
 الاعارة زيادة ضرر بالمعير لانه لا يسترد الى انقضاء مدة الاعارة فابطلناه فان اجرة ضمنه حين
 تسليمه اذ الميرتنا وله العارية كان غصباً وان شاء المعير ضمن لم يستأجره لانه قبضه اذ الملك لنفسه
 ثم ان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر لانه لا يظهر ان اجرة ملك نفسه ان ضمن المستأجر جرح على الميرتنا
 ان كان عارية في يده فمضطرراً لغيره فلو ما اذ علم قال الميرتنا ان يغير اذ كان لا يختلف باختلاف
 المستعير وقال لسافر في ليس له ان يعيره لانه اباحة المنافع على ما بينا من قبل المباح كالمالك
 الا باحتواء هذا لان المنافع غير قابلة للملك لكونها معدومة وانما جعلناها موجودة في الاعارة
 للضرورة وقد نددت بالاحتواء ههنا ونحن نقول هو تملك المنافع على ما ذكرنا في ملك الاعارة
 كالموكل بالخدمة والمنافع اعتبارت قبلة للمالك في الاعارة فتجوز كذلك في الاعارة فدفعنا الى اجرة
 وانما لا يجزى فيما يختلف باختلاف المستعير فدفعنا الى الضرر بالمعير لا يرضى استعماله باستعمال
 غيره قال رضي الله عنه وهذا اذا صدرت الاعارة مطلقاً وهي على ربيعة اوصافاً واحدة ههنا ان تكون
 مطلقة في الوقت والانتفاع فالمستعير في ان يتنفع به اى نوع شاء في اى وقت شاء
 عملاً بالاطلاق والثاني ان تكون مقيدة فيهما فليس له ان يجاوز فيه ما سماه عملاً

(بقية ٤٢) لانه لا يتنفع بها الا باستهلاك المعين فلا تصرف النوبة اليه في تلك المعين لتكون

عارية حقيقة وانما تصرف النوبة اليه في ملكها وما يملك الا لئلا لا انتفاع به على ان يكون مثله مضموناً عليه يكون
 قرناً ١٢ المصير لثمن الائمة المرخس ص ١٢٣ ج ١

مع عبده ربا له اية او ايجع لان المالك يرضى بالانزاع لورثة اليم فهو رده الى عبده وقيل هذا
 في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل في غيره وهو الاحم لان كان لا يدفع اليها ما يدفع اليها
 وان كان ردها مع اجني ضمن ودلت المسألة على ان المستعير لا يملك الا يده اعقده الحكم قاله
 بعض المشايخ رده وقال بعضهم يملكه لانه دون الاعارة واقلها هذه المسألة بانتهاء الاعارة
 لانقضاء المدة قال ومن عاراضا بضيء للزراعة يكتب انك اطعته عنه ابو حنيفة رده
 وقال لا يكتب انك اعترتي لان لفظة الاعارة موضوع تلك الكتابة بالموضوع اول كما في اعارة الدار
 وله ان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تخص بالزراعة والاعارة ينظمها وغيرها كالبناء
 ونحوه فكانت الكتابة بها اول بخلاف الدار لانها لا تعارأ للسكنى والله اعلم بالصواب

كتاب الهبة

الهبة عقد مشرع لقول علي السلام تعالى واتحاوروا على ذلك انعقد الاجماع وتصح بالايجاب و
 القبول والقبض اما الايجاب والقبول فالان عقد والعقد يعقده بالايجاب والقبول والقبض لا به
 منه لثبوت المالك قال مالك ربه ثبت المالك في قبض القبض اعتبارا بالبيع وعلى هذه الخلاف
 الصفة ولنا قوله عليه السلام لا يجوز الهبة الا مقبوضة والمراد نقل المالك لان الجواز به وثبتا
 ولا نعقد تبرع في اثبات الملك قبل القبض لزوم المتبرع شيئا لم يتبرع به وهو التسليم فلا
 بخلاف الوصية لان اوان ثبوت الملك فيها بعد الموت ولا الزام على المتبرع لعدم اهلية
 اللزوم وحق الوارث متأخر عن الوصية فلم يملكها فان قبض الموهوب له في المجلس
 بغير امر الواهب جاز استحسانا وان قبض بعد الافتراق لم يجز الا ان يأذن الواهب في القبض

في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل في غيره وهو الاحم لان كان لا يدفع اليها ما يدفع اليها
 وان كان ردها مع اجني ضمن ودلت المسألة على ان المستعير لا يملك الا يده اعقده الحكم قاله
 بعض المشايخ رده وقال بعضهم يملكه لانه دون الاعارة واقلها هذه المسألة بانتهاء الاعارة
 لانقضاء المدة قال ومن عاراضا بضيء للزراعة يكتب انك اطعته عنه ابو حنيفة رده
 وقال لا يكتب انك اعترتي لان لفظة الاعارة موضوع تلك الكتابة بالموضوع اول كما في اعارة الدار
 وله ان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تخص بالزراعة والاعارة ينظمها وغيرها كالبناء
 ونحوه فكانت الكتابة بها اول بخلاف الدار لانها لا تعارأ للسكنى والله اعلم بالصواب

في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل في غيره وهو الاحم لان كان لا يدفع اليها ما يدفع اليها
 وان كان ردها مع اجني ضمن ودلت المسألة على ان المستعير لا يملك الا يده اعقده الحكم قاله
 بعض المشايخ رده وقال بعضهم يملكه لانه دون الاعارة واقلها هذه المسألة بانتهاء الاعارة
 لانقضاء المدة قال ومن عاراضا بضيء للزراعة يكتب انك اطعته عنه ابو حنيفة رده
 وقال لا يكتب انك اعترتي لان لفظة الاعارة موضوع تلك الكتابة بالموضوع اول كما في اعارة الدار
 وله ان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تخص بالزراعة والاعارة ينظمها وغيرها كالبناء
 ونحوه فكانت الكتابة بها اول بخلاف الدار لانها لا تعارأ للسكنى والله اعلم بالصواب

في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل في غيره وهو الاحم لان كان لا يدفع اليها ما يدفع اليها
 وان كان ردها مع اجني ضمن ودلت المسألة على ان المستعير لا يملك الا يده اعقده الحكم قاله
 بعض المشايخ رده وقال بعضهم يملكه لانه دون الاعارة واقلها هذه المسألة بانتهاء الاعارة
 لانقضاء المدة قال ومن عاراضا بضيء للزراعة يكتب انك اطعته عنه ابو حنيفة رده
 وقال لا يكتب انك اعترتي لان لفظة الاعارة موضوع تلك الكتابة بالموضوع اول كما في اعارة الدار
 وله ان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تخص بالزراعة والاعارة ينظمها وغيرها كالبناء
 ونحوه فكانت الكتابة بها اول بخلاف الدار لانها لا تعارأ للسكنى والله اعلم بالصواب

في البيع والشراء والوصية والقرض والهبه...
 قال في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

لأن العارية حكمه في تملك المنفعة والهبة تحتلها وتحتل تملك العين فيمنع العمل على الحكم وكذا إذا
 قال عمر بن الخطاب في بيعه...
 قال في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

المفسر في تفسيره...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

[illegible]

الفسخ عند فوات العقد بقبوله والرد بما جرى نفق استيفاء الرجوع واثباته للموالد فان يملك للمحاجة
 وذلك ليس بجوعا وقوله في الكتاب فله الرجوع عليان الحكم الكراهة فلازمة لتقوله عليه السلام
 العائد في هبته كالعائد في قبته وهذا لاستصحاب حكم الرجوع موانع ذكر بعضها **اقفال** الا ان يعوض
 عنها بالحصول المقصود او يزيد زيادة متصلة لانه لا وجه الى الرجوع غير اداء الزيادة لعدم الامكان
 ولا مع الزيادة لعدم دخولها تحت العقد قال ابيوت احد المتعاقدين لا يبيوت الوهب بل ينتقل
 الملك الى الورثة فصار كما اذا انتقل في حال حياته واذا مات الواهب لو اشترى من غيره عن العقد اذ هو ما ارجيه
 ما يخرج الصبة عن ملك الوهب لانه حصل بتسليطه فلا ينقضه ولا يتجدد الملك بتجديده سببه
 قال وان وهبا خروضا بضا فانت في ناحية منها انخلا او شيئا او دكانا او اربا وكان ذلك زيادة
 فيها فليس له ان يرجع في شيء منها لان هذه زيادة متصلة بقوله كان ذلك زيادة فيها اشارة الى
 ان الله كان قد يكون صغيرا حقيرا لا يعد زيادة اصلا وقد تكون الارض عظيمة يبعده ذلك زيادة في
 قطعة منها فلا يمنع الرجوع في غيرها قال فان باع نصفها غير مقسم يرجع في الباقي لان الاشياء
 بقدر المانع وان لم يبيع شيئا منها بل يبيع في نصفها لان الرجوع في كلها فكذا في نصفها بالحق
 الاول وان وهب هبة لذي رحم محرم منه لم يرجع فيها لقوله عليه السلام اذا كانت الهبة لذي رحم محرم
 لم يرجع فيها ولو كان المقصود صلة الرحم وقد حصل وكذا لو وهب احد الزوجين للآخر لان المقصود
 فيها الصلة كما في القرابة وانما ينظر الى هذا المقصود وقت انعقاد العقد لا وقت رجوعه كما لو وهب فلان الرجوع
 فيها ولو اباها بعد ما وهب فلا رجوع قال واذا قال الوهب له الوهب خذها فاعضها عن هبتك
 او به لا عنها او في مقابلتها فقبضه الوهب سقط الرجوع لحصول المقصود وهذه العبارات تؤيد

معنى لعل وان عرض اجبتى عن الوهول مستبراً فقبض الواهب العرض بطل الرجوع لان العرض

لا سقاط الحق فخرج من الاجنب كي لا يخلع والصلح واذا استحق نصف المهر رجع بنصف العوض لانه

لم يسلم الخيقبال نصفه وان استحق نصف العوض لم يرجع في الحبة الا ان لم يبق ثم يرجع وقال زفر

يرجع بالنصف اعتباراً بالعوض لأخوتنا أن نصليهم عوضاً للكل في الابتداء وبالإستحقاق ظهوراً

لا عوض لاهول لا اني تخير لانما اسقط حق في الجوع لا ايسر له كل العوض فليس له فله ان يرده

قَالَ زَوْهَبُ إِذَا فُتِقَ مِنْ نَصْفِهِ رَاجَعَ الْوَاهِبُ فِي النِّصْفِ لَمْ يَعْزُزْ لَأَنَّ الْمَانِعَ خَصَّ النِّصْفَ

قال ولا يصح الجوع الا باضطرار ونحوه الحاكم لانه يختلف بين العلماء وفي اصله وهاء وفي حصول

اى القدورى ١١ عني في البتة ١٢ اى الواجب الموجب له ١٣ كما مر من الشافعي ١٤ المرجوع ١٥ اى الخدم ١٦
 المقصود عدوه ١٧ اى انما الفصل بالاضداد القضاء ١٨ لو كانت الهمة عدا فاعتقه

ایضاح

[illegible]

هـ ن اول هجری بر خورشید اداوم علیه ان یبغی بعه طبعه به به بعد واد رسید باقی
فلا یقلب ممنوعاً بعد از استمرار علیه تأمین

والبترامى يكون سخا من اهل بيته يشترط بفسا واهل بيته في الشايح فان العفا وقع

جائزا موجبا حق الفسخ من الاصل فكان بالفسخ مستوفيا حقا ثابتا له فيظهر من على الاطلاق بخلاف

الشرع العيب بعد القبض لأن الحق هناك في وصف السلامة في الفسخ فافتراقا في ذلك فالتفت
إلى بعد قبض المشتري إذا كان
أي القدوري عليه

العین الموهوبه فاستحقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشئ لانه عقد
ای موهبه شد و دست موهوب را از او موهوب است و مستحق را موهوب است و ضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشئ لانه عقد
ای موهبه شد و دست موهوب را از او موهوب است و مستحق را موهوب است و ضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشئ لانه عقد

تبرع فلا يستحق فيه السلامة وهو غير عامل لهم والغرض من ضمن عقد المعاوضة

سبب الرجوع لا في ضمن غيره قال واذا ذهب بشرط العوض اعتبر التقاض في المجلس في
أي المقدم وري ١٢ أي من أجله وبذلك هو المعتبر على أن يذهب إلى ما بعد ١٦

[illegible]

درج زده می باشد

القصص الاول

القصص الثاني

القصص الثالث

القصص الرابع

القصص الخامس

القصص السادس

القصص السابع

القصص الثامن

القصص التاسع

القصص العاشر

القصص الحادي عشر

القصص الثاني عشر

القصص الثالث عشر

القصص الرابع عشر

القصص الخامس عشر

القصص السادس عشر

القصص السابع عشر

القصص الثامن عشر

القصص التاسع عشر

القصص العشرون

القصص الحادي والعشرون

القصص الثاني والعشرون

القصص الثالث والعشرون

القصص الرابع والعشرون

القصص الخامس والعشرون

القصص السادس والعشرون

القصص السابع والعشرون

القصص الثامن والعشرون

القصص التاسع والعشرون

القصص الثلاثون

القصص الحادي والثلاثون

القصص الثاني والثلاثون

القصص الثالث والثلاثون

القصص الرابع والثلاثون

القصص الخامس والثلاثون

القصص السادس والثلاثون

القصص السابع والثلاثون

القصص الثامن والثلاثون

القصص التاسع والثلاثون

القصص الأربعون

القصص الحادي والأربعون

القصص الثاني والأربعون

القصص الثالث والأربعون

القصص الرابع والأربعون

القصص الخامس والأربعون

القصص السادس والأربعون

القصص السابع والأربعون

القصص الثامن والأربعون

القصص التاسع والأربعون

القصص الخمسون

القصص الحادي والخمسون

القصص الثاني والخمسون

القصص الثالث والخمسون

القصص الرابع والخمسون

القصص الخامس والخمسون

القصص السادس والخمسون

القصص السابع والخمسون

القصص الثامن والخمسون

القصص التاسع والخمسون

القصص الستون

القصص الحادي والستون

القصص الثاني والستون

القصص الثالث والستون

القصص الرابع والستون

القصص الخامس والستون

القصص السادس والستون

القصص السابع والستون

القصص الثامن والستون

القصص التاسع والستون

القصص السبعون

القصص الحادي والسبعون

القصص الثاني والسبعون

القصص الثالث والسبعون

القصص الرابع والسبعون

القصص الخامس والسبعون

القصص السادس والسبعون

القصص السابع والسبعون

القصص الثامن والسبعون

القصص التاسع والسبعون

القصص الثمانون

القصص الحادي والثمانون

القصص الثاني والثمانون

القصص الثالث والثمانون

القصص الرابع والثمانون

القصص الخامس والثمانون

القصص السادس والثمانون

القصص السابع والثمانون

القصص الثامن والثمانون

القصص التاسع والثمانون

القصص التسعون

القصص الحادي والتسعون

القصص الثاني والتسعون

القصص الثالث والتسعون

القصص الرابع والتسعون

القصص الخامس والتسعون

القصص السادس والتسعون

القصص السابع والتسعون

القصص الثامن والتسعون

القصص التاسع والتسعون

القصص المائة

القصص الحادي والمائة

القصص الثاني والمائة

القصص الثالث والمائة

القصص الرابع والمائة

القصص الخامس والمائة

القصص السادس والمائة

القصص السابع والمائة

القصص الثامن والمائة

القصص التاسع والمائة

القصص الحادية مائة

القصص الثانية مائة

القصص الثالثة مائة

القصص الرابعة مائة

القصص الخامسة مائة

القصص السادسة مائة

القصص السابعة مائة

القصص الثامنة مائة

القصص التاسعة مائة

القصص مائة

لأنه لا يمكن أن يكون لهؤلاء المذنبين نصيب من الجنة، بل القفس من النار.

[illegible]

وإسناد الوهاب الوهاب لبدا البعض بدول حكم الحاتم وببداون بربهم وهو
أرضاع من يده يعني ٣ المادة ١٢٥) مجلة الأحكام العدلية

[illegible]

له قوله لا يلزم الرجوع الا بتراضيهما الى الواهب الموهوب لبدل التيقن بدون حكم الحاكم وقضائه وبدون رضی الموهوب له
كان غاصبا في هذه الصورة لوتلف اوضاع في يده يعني المادة ١٢٥ (١٢٥) بمجلة الاحكام السلوية

اول من اراد ان يحل في هذه المسئلة

لحقوله والرقبي بطله الخ العتري على قول الطرزين كالات اليه سليمي يميني من ربي الحلقه

بطله ان على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...
بطله ان على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...
بطله ان على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...

بيع وشروطه وان الشطر الفاسد في معنى البيع وهو يبي في المعاوضات دون التبرعات قال من كان له
على اخر الف درهم فقال اذا جاء غدا فمى لك وانت بري منها او قال ذا اديت الى النصف فلك النصف
اوانت بري من النصف الباقي فهو باطل لان الاراء تملك من وجه اسقاط من وجه وهبة الدين من
عليه ابراء وهذه اركان الدين مثال من وجه من هذا الوجه كان تملك كاو وصف من وجه وهذه الوجه
كان اسقاطا لهذه اقلنا ان تملك بالرقب ولا يتوقف على القبول والتعليق بالشطر يخص اسقاطات
المحضة التي تخلف بها كالاتي لا يتعللها قال والعمري جائزة للمعسر حال حياته ولو تيمم
من بيع لما عساه ومعناه ان يجعل ارضه لعمدة عمره واذا ماتت رده عليه فبطل التملك وبطل الشطر لانه
وقد بينا ان الهبة لا تبطل بالشطر الفاسد والرقبي باطله عند ابن حنيفة ومحمد وروى ابو يوسف
جائزة لان قوله ادي لك تملك وقوله بقي شطر فاسد كالعمر ولها كانه عليه السلام اجاز العمري
ورق الرقي ولان معنى الرقي عندها اتمت قبلك فهو لك واللفظ من المراقبة كانه يراقب موته وهذا
تعلق التملك بالخطر فبطل اذا التصح تكون عارية عند هلاله يتضمن اطلاق الانتفاع به
فصل في الصدقة قال والصدقة كالهبة لا تصح الا بالقبض لانه تبرع كالهبة فالتحريم
في مشاع يحتمل القسمة كما بينا في الهبة ولا رجوع في الصدقة لان المقصود هو الثواب وقد حصل
وكذا اذا تصدق على غفلة استحسن ان لا يقد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب وقد حصل
وكذا اذا وهب لفقير لان المقصود هو الثواب حصل قال ومن نذر ان يتصدق بما يتصدق
بمجنس ما يجب فيه الزكاة ومن نذر ان يتصدق بملكه لزمه ان يتصدق بالجميع ويؤمى انه اكل
سواء وقد ذكرنا الفرق وجه الروايتين في مسائل القضاء ويقال للمسيك ما تنفق على نفسك

الدين من على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...
الدين من على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...
الدين من على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...

بطله ان على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...
بطله ان على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...
بطله ان على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...

[illegible]

له قوله كتاب الاجارات الم والعقد على المنافع شرعاً نوعان احدهما البعير عرض

(لغة ٢٩٢) الرليل على الفساده و قال صلى الله عليه وسلم اعطوا الاجير اجره قبل ان يحفر عرقه فالامر باعطاء الاجير دليل بحقه العقد

بعضها بالبيان خارج على ما ذكرناه قال وان سمعنا نورا وقد راينا معلوما يحمل على المداينة مثل ان يقول
اشارة الى قول الله لا يسكن حراد ولا تعسرا ولا طمعا ١٢
خسة اقفر خطه فله ان يحمل ما هو مثل الخط في الضرا وقلك اشعيو السمسرة لا دخل
١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠
تحت الاذن لعدم التفاوت او لكونه خيالا من الاول وليس ان يحمل كل واحد من الخطه كالخروج والحدود
لاعدام الضمان بها واستاجرها ليعمل عليها فليكن ان يحمل عليها كمثل ان يجره يديا لان
ربما يكون اضرة المداينة فان لم يجد يجمع في موضع من ظهوره والقطن ينسبط على ظهره قال وان
استاجرها ليعملها فارق مع ما عطا عطبت ضمن نصف قيمتها ولا معتبرا بالثقل لان المداينة بعد بيعها
بجمل الركاب الخفيف ويخفف عليها اكد بالثقل العمل بالقرسية وكان الادمى غير موافق فلا يسكن معرفة
الوزن فاعتبر عدد الركاب كعدد الجماع في الجنايات واستاجرها ليعمل عليها بمقدار من الخطه يحمل
عليها اكثر من نصف عطبت ضمن ما زاد الثقل لانها عطبت بما هو مازون في وما هو غير مازون في والسبب
الثقل فانقسم عليها الا اذا كان خطا لا يطبق مثل تلك المداينة فيمنع ضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيها
اصلا كقصة عن العادة وان كبح المداينة بلجأها او ضربها فعطبت ضمن عند ابي حنيفة وقلنا
لا يضمن اذا فعل فعلا متعارفا لان المتعارف مما يخل تحت مطلق العقد فكان حاصلا لادانته فلا
يضمن ولا في حنيفة ثم ان الاذن يقتضي شرط السلامة اذ يقتضي السوق به ونحوها بالصفة فيقبول
السلامة كالحرر في المطبق والمستاجر الى المحيرة فيكون بها الى القادسية ثم قال الى المحيرة
ثم نفقت فهو ضامن وكذا لك العارية وقيل تاويل هذه المسألة اذا استاجرها ذاهبا لاجانيا
لينتهي العقد بالوصول الى المحيرة فلا يصير العومر ودالي به المالك معنى ما اذا استاجرها لاجانيا
وجائيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف فعاد الى الوفاق وقيل الجواب بجري على الاطلاق والفرق

هذا هو الذي هو في قوله
اشارة الى قول الله لا يسكن حراد ولا تعسرا ولا طمعا ١٢
خسة اقفر خطه فله ان يحمل ما هو مثل الخط في الضرا وقلك اشعيو السمسرة لا دخل
١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠
تحت الاذن لعدم التفاوت او لكونه خيالا من الاول وليس ان يحمل كل واحد من الخطه كالخروج والحدود
لاعدام الضمان بها واستاجرها ليعمل عليها فليكن ان يحمل عليها كمثل ان يجره يديا لان
ربما يكون اضرة المداينة فان لم يجد يجمع في موضع من ظهوره والقطن ينسبط على ظهره قال وان
استاجرها ليعملها فارق مع ما عطا عطبت ضمن نصف قيمتها ولا معتبرا بالثقل لان المداينة بعد بيعها
بجمل الركاب الخفيف ويخفف عليها اكد بالثقل العمل بالقرسية وكان الادمى غير موافق فلا يسكن معرفة
الوزن فاعتبر عدد الركاب كعدد الجماع في الجنايات واستاجرها ليعمل عليها بمقدار من الخطه يحمل
عليها اكثر من نصف عطبت ضمن ما زاد الثقل لانها عطبت بما هو مازون في وما هو غير مازون في والسبب
الثقل فانقسم عليها الا اذا كان خطا لا يطبق مثل تلك المداينة فيمنع ضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيها
اصلا كقصة عن العادة وان كبح المداينة بلجأها او ضربها فعطبت ضمن عند ابي حنيفة وقلنا
لا يضمن اذا فعل فعلا متعارفا لان المتعارف مما يخل تحت مطلق العقد فكان حاصلا لادانته فلا
يضمن ولا في حنيفة ثم ان الاذن يقتضي شرط السلامة اذ يقتضي السوق به ونحوها بالصفة فيقبول
السلامة كالحرر في المطبق والمستاجر الى المحيرة فيكون بها الى القادسية ثم قال الى المحيرة
ثم نفقت فهو ضامن وكذا لك العارية وقيل تاويل هذه المسألة اذا استاجرها ذاهبا لاجانيا
لينتهي العقد بالوصول الى المحيرة فلا يصير العومر ودالي به المالك معنى ما اذا استاجرها لاجانيا
وجائيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف فعاد الى الوفاق وقيل الجواب بجري على الاطلاق والفرق

٢٩٨
٢٩٧
٢٩٦
٢٩٥
٢٩٤
٢٩٣
٢٩٢
٢٩١
٢٩٠
٢٨٩
٢٨٨
٢٨٧
٢٨٦
٢٨٥
٢٨٤
٢٨٣
٢٨٢
٢٨١
٢٨٠
٢٧٩
٢٧٨
٢٧٧
٢٧٦
٢٧٥
٢٧٤
٢٧٣
٢٧٢
٢٧١
٢٧٠
٢٦٩
٢٦٨
٢٦٧
٢٦٦
٢٦٥
٢٦٤
٢٦٣
٢٦٢
٢٦١
٢٦٠
٢٥٩
٢٥٨
٢٥٧
٢٥٦
٢٥٥
٢٥٤
٢٥٣
٢٥٢
٢٥١
٢٥٠
٢٤٩
٢٤٨
٢٤٧
٢٤٦
٢٤٥
٢٤٤
٢٤٣
٢٤٢
٢٤١
٢٤٠
٢٣٩
٢٣٨
٢٣٧
٢٣٦
٢٣٥
٢٣٤
٢٣٣
٢٣٢
٢٣١
٢٣٠
٢٢٩
٢٢٨
٢٢٧
٢٢٦
٢٢٥
٢٢٤
٢٢٣
٢٢٢
٢٢١
٢٢٠
٢١٩
٢١٨
٢١٧
٢١٦
٢١٥
٢١٤
٢١٣
٢١٢
٢١١
٢١٠
٢٠٩
٢٠٨
٢٠٧
٢٠٦
٢٠٥
٢٠٤
٢٠٣
٢٠٢
٢٠١
٢٠٠
١٩٩
١٩٨
١٩٧
١٩٦
١٩٥
١٩٤
١٩٣
١٩٢
١٩١
١٩٠
١٨٩
١٨٨
١٨٧
١٨٦
١٨٥
١٨٤
١٨٣
١٨٢
١٨١
١٨٠
١٧٩
١٧٨
١٧٧
١٧٦
١٧٥
١٧٤
١٧٣
١٧٢
١٧١
١٧٠
١٦٩
١٦٨
١٦٧
١٦٦
١٦٥
١٦٤
١٦٣
١٦٢
١٦١
١٦٠
١٥٩
١٥٨
١٥٧
١٥٦
١٥٥
١٥٤
١٥٣
١٥٢
١٥١
١٥٠
١٤٩
١٤٨
١٤٧
١٤٦
١٤٥
١٤٤
١٤٣
١٤٢
١٤١
١٤٠
١٣٩
١٣٨
١٣٧
١٣٦
١٣٥
١٣٤
١٣٣
١٣٢
١٣١
١٣٠
١٢٩
١٢٨
١٢٧
١٢٦
١٢٥
١٢٤
١٢٣
١٢٢
١٢١
١٢٠
١١٩
١١٨
١١٧
١١٦
١١٥
١١٤
١١٣
١١٢
١١١
١١٠
١٠٩
١٠٨
١٠٧
١٠٦
١٠٥
١٠٤
١٠٣
١٠٢
١٠١
١٠٠
٩٩
٩٨
٩٧
٩٦
٩٥
٩٤
٩٣
٩٢
٩١
٩٠
٨٩
٨٨
٨٧
٨٦
٨٥
٨٤
٨٣
٨٢
٨١
٨٠
٧٩
٧٨
٧٧
٧٦
٧٥
٧٤
٧٣
٧٢
٧١
٧٠
٦٩
٦٨
٦٧
٦٦
٦٥
٦٤
٦٣
٦٢
٦١
٦٠
٥٩
٥٨
٥٧
٥٦
٥٥
٥٤
٥٣
٥٢
٥١
٥٠
٤٩
٤٨
٤٧
٤٦
٤٥
٤٤
٤٣
٤٢
٤١
٤٠
٣٩
٣٨
٣٧
٣٦
٣٥
٣٤
٣٣
٣٢
٣١
٣٠
٢٩
٢٨
٢٧
٢٦
٢٥
٢٤
٢٣
٢٢
٢١
٢٠
١٩
١٨
١٧
١٦
١٥
١٤
١٣
١٢
١١
١٠
٩
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١
٠

ای را یقین بخانه استاجرو من حیث المسمی یحصل غرض الاستاجرو ان یمنی المملک من حیث الصورة لانه سکت غیر المسمی

تو در علم فیض ای لم فیض محو الی الطریق بنحو نف ای و غیر خوف بن اقل طریق بنیکله الناس "و کسی در علم فیض ای لم فیض محو الی الطریق بنحو نف ای و غیر خوف بن اقل طریق بنیکله الناس" تو را لا ذل و رفع الخ

[illegible]

ان المودع ما مورباً يحفظ مقصوداً فيبقى الامور بالحفظ بعد العتق الى الموفق فصل الشرائي يده نائب
المالك في الاجارة والعارية يصير الحفظ ما مورباً تبعاً للاستعمال لا مقصوداً اذا انقطع الاستعمال
في المدة

[illegible]

٥٤
 هو الذي اكرت به وزنه ^{٥٤}
 السرج الثاني ^{٥٤}
 القبة كلها ^{٥٤}
 الاذن من جهة فصا غالفاء او كفة باكاو يوكف بمثل الحرضين لما قلنا في السرج وهذا اول ^{٥٤}
 الملك ^{٥٤}
 بعد نزح السرج ^{٥٤}
 من اقلنا في الاذن ^{٥٤}
 اي الفص ^{٥٤}
 ٥٥
 ازاو كفة باكاو يوكف بمثل الحرضين عند اى حنيفة وقالا يضمن بحسابه اذ اكان يوكف بمثل الحرض ^{٥٥}
 اكان ^{٥٥}
 بعد نزح القبة ^{٥٥}

كان هو السج سواء فيكون الماء العصار ضيابة اذا كان رائدا على السرج في الوزن فيضمن الزيادة لانه
 لم يرض بالزيادة فصاكا الزيادة في الحبل السمي اخ اكانت من جنس ولا في حنيفة هان الا كاف ليس من جنس السرج
 فكان تنديا فان الصمان الزيادة

[illegible]

لأن عند ذلك التقييد غير مفيد أما إذا كان تفاوتاً يضمن صحة التقييد فإنه تقييد مفيد
إلى عدم التفاوت^{١٣} ^{أي عدم التفاوت} ^{بأن كان السلوك اخوت^{١٤}}
إلا أن الظاهر عدم التفاوت إذا كان طريقاً يسلكه الناس فلم يفضل وإن كان طريقاً لا يسلكه الناس^{١٥}

فهل كان مع النقيض فصاعداً فالفاء وان بلغ فله الأجر لأنه ارتفع الخلاف معنى وان بقي صوتاً
 في حال الترفع إلى الموضع الذي عينه
 وان حملاه في البحر فما حملاه الناس في البر ضمن لفحش التفاوت بين البر والبحر وان بلغ فله الأجر
 وهو امر السيرة إلى
 خوفاً واستاء
 مسأله اقصدوا في انقاذ جمعة من استقامت في انقاذ خطية فزاد كذا ضمن

۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴

والفقت كلمتهم بان المعروف عرفا كالمشهور ولم يشترط على ان (بقية ٢٩٩)

[illegible]

ولمّا خلا من ذلك ما كان عليه من غير خيار للفقهاء في المنفعة ولا صح أن يختار
للاتحاد في أصل المنفعة وصار كما إذا مرض رجل من شدة العطش فاشترى ماءً فاشربه
فكانت المنفعة له وحده لا لغيره

نفسه هو الموجب الاصل فان صححت التسمية ثقُلَ عنه الافلا ومن استاجر دارا كل شهر به درهم

[illegible][illegible]

الاسم الاسمي الخ لا يمكن ان يكون اسمية فاسدة لم يجب من الاسم ان يادى الى اسم التل فاستقر الاسم على ما هو الا قل من اجل ان التل اسم من اعطاه قوله لا تقسم الخ لا لا (بقية ٣٠٠)

فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر ولا ان يسمى جلد الشهر معلومة لان اصل ان كمل
 كل اذا دخلت فيما كملته تنظر الى الواحد لتعلم العمل بالعموم وكان الشهر الواحد معلوما
 فصح العقد فيما اذا تم كان لكل واحد منهما ان ينقض الاجارة لانتهاء العقد الصحيح فلو سمي جلد
 شهر معلومة جاز لان المدة صارت معلومة قال فان سكن ساحة من الشهر الثاني صح العقد
 فيه وليس للموارج ان يخرج الى ان ينقض وكذلك كل شهر سكن في قوله لانه تم العقد بتراخيها
 بالسكن في الشهر الثاني لان الذي ذكره في الكتاب هو القياس وقد مال المي بعض المشايخ و
 ظاهر الرواية ان يبقى الخيار لكل واحد منهما في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها لان في اعتبار
 الاول بعض المحررين وان استأجر اربعة عشر دراهم جاز وان لم يمتن قسط كل شهر من الاجرة
 لان المدة معلومة به ون التقييم فصار كاجارة شهر واحد فانه جاز وان لم يمتن قسط كل يوم
 ثم يعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجره لان له وقتا كافيا حتى
 الاجارة على السواء فاشبهه الممن بخلاف الصوم لان الليالي ليست بحال ثم ان كان العقد صحيحا
 يهل الهلال فهو السنة كلها بالاجارة لانها هي الاصل وان كان في ثناء الشهر هلالا لا يام
 عند ابن حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وقوة محمد وهو رواية عن ابي يوسف الاول ان يام
 والباقي بالاهلة لان لا يام يصار اليها ضرورة وهي في الاول منها وله انه متى تم الاول ان يام
 ابتداء الثاني بالايام ضرورة فهكذا الى اخر السنة وتظهر العدة وقد مر في المطلاق قال ويجوز اخذ
 اجرة الحتام والتجتم فاما الحتام فلتعارف الناس لم يعتبر الجهالة لاجتماع المسلمين قال علي السلام
 ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن فاما التجتم فلما كبرى نه عليه السلام اجتمعت الحتام لاجرة

فان كان الشهر معلوما جاز لان المدة صارت معلومة قال فان سكن ساحة من الشهر الثاني صح العقد
 فيه وليس للموارج ان يخرج الى ان ينقض وكذلك كل شهر سكن في قوله لانه تم العقد بتراخيها
 بالسكن في الشهر الثاني لان الذي ذكره في الكتاب هو القياس وقد مال المي بعض المشايخ و
 ظاهر الرواية ان يبقى الخيار لكل واحد منهما في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها لان في اعتبار
 الاول بعض المحررين وان استأجر اربعة عشر دراهم جاز وان لم يمتن قسط كل شهر من الاجرة
 لان المدة معلومة به ون التقييم فصار كاجارة شهر واحد فانه جاز وان لم يمتن قسط كل يوم
 ثم يعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجره لان له وقتا كافيا حتى
 الاجارة على السواء فاشبهه الممن بخلاف الصوم لان الليالي ليست بحال ثم ان كان العقد صحيحا
 يهل الهلال فهو السنة كلها بالاجارة لانها هي الاصل وان كان في ثناء الشهر هلالا لا يام
 عند ابن حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وقوة محمد وهو رواية عن ابي يوسف الاول ان يام
 والباقي بالاهلة لان لا يام يصار اليها ضرورة وهي في الاول منها وله انه متى تم الاول ان يام
 ابتداء الثاني بالايام ضرورة فهكذا الى اخر السنة وتظهر العدة وقد مر في المطلاق قال ويجوز اخذ
 اجرة الحتام والتجتم فاما الحتام فلتعارف الناس لم يعتبر الجهالة لاجتماع المسلمين قال علي السلام
 ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن فاما التجتم فلما كبرى نه عليه السلام اجتمعت الحتام لاجرة

(تنبه ٧٩٩) الى آخر ما مر فتوصل ما بين اسمي الزهرى ثلاث بلى عليه العتري مطلقا هذا ما ظهر في نسخة من الفهرست

فان كان الشهر معلوما جاز لان المدة صارت معلومة قال فان سكن ساحة من الشهر الثاني صح العقد
 فيه وليس للموارج ان يخرج الى ان ينقض وكذلك كل شهر سكن في قوله لانه تم العقد بتراخيها
 بالسكن في الشهر الثاني لان الذي ذكره في الكتاب هو القياس وقد مال المي بعض المشايخ و
 ظاهر الرواية ان يبقى الخيار لكل واحد منهما في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها لان في اعتبار
 الاول بعض المحررين وان استأجر اربعة عشر دراهم جاز وان لم يمتن قسط كل شهر من الاجرة
 لان المدة معلومة به ون التقييم فصار كاجارة شهر واحد فانه جاز وان لم يمتن قسط كل يوم
 ثم يعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجره لان له وقتا كافيا حتى
 الاجارة على السواء فاشبهه الممن بخلاف الصوم لان الليالي ليست بحال ثم ان كان العقد صحيحا
 يهل الهلال فهو السنة كلها بالاجارة لانها هي الاصل وان كان في ثناء الشهر هلالا لا يام
 عند ابن حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وقوة محمد وهو رواية عن ابي يوسف الاول ان يام
 والباقي بالاهلة لان لا يام يصار اليها ضرورة وهي في الاول منها وله انه متى تم الاول ان يام
 ابتداء الثاني بالايام ضرورة فهكذا الى اخر السنة وتظهر العدة وقد مر في المطلاق قال ويجوز اخذ
 اجرة الحتام والتجتم فاما الحتام فلتعارف الناس لم يعتبر الجهالة لاجتماع المسلمين قال علي السلام
 ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن فاما التجتم فلما كبرى نه عليه السلام اجتمعت الحتام لاجرة

[illegible]

الاجل ايضا مع بيان القدر الجهنمي لا يبيح في المدة اذا صار مبيعاً وانما يصير مبيعاً عند
 الاجل كما في السلم قال وليس المستأجر ان يمنع زوجها من وطئها لان الوطئ حق الزوج فلا
 يتمكن من ابطال حقه الا ترى ان له ان يفسخ الاجارة اذا العلم بصيانة الحق الا ان المستأجر يعبر
 عن غشائها في منزله لان المنزل حقه فان حبلت كان لهما ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على
 من لبنها لان لبن الحامل نفسه الصبي فلهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا وعليها ان تصلح
 طعام الصبي لان العمل عليها او الحصول ان يعتبر فيملا لا يصح عليه العرف في مثل هذا الباء فيملا جري به
 العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الظن انما الطعام فعل والدالة
 وما ذكره من ان الدهن والرخان على الظن فلهذا من عادة اهل الكوفة ان ارضعت في المدة
 بلين شاة فلا اجر لها لانها لم تات بعمل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس بارضاع
 فانما لم يجز الاجرة المعنى انما اختلف العمل قال ومن رفع الى حائك غزاة لينسج بالنصف فلم يجز
 مثله هكذا اذا استأجر حمارا يحمل عليه طعاما بقبض منه فالاجارة فاسدة لانه جعل الاجر بعض ما
 يخرج من عمله فيصير في معنى قبض الطعام وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن وهو ان يستأجر
 ثورا ليحمله حطة بقبض من دقيقه وهذه الصل كبريعه بفساد كثير من الاجارات لاسيما في
 ديارنا والمعنى في ان المستأجر عجز عن تسليم الاجر وهو بعض النسيج او المحمول وحصوله بفعل
 الاجير فلا يبعه هو قادرا بقدرة غيره وهذه اختلفا ما اذا استأجر ليجمل نصف طعامه
 بالنصف الاخر حيث لا يحمل الاجر لان المستأجر ماله الاجر في الحال بالتجمل فصار مشتركا
 بينهما ما من استأجر رجلا يحمل طعاما مشترك بينهما لا يجب الاجر لان ما من جزيه يحمل الا وهو

الاجل ايضا مع بيان القدر الجهنمي لا يبيح في المدة اذا صار مبيعاً وانما يصير مبيعاً عند
 الاجل كما في السلم قال وليس المستأجر ان يمنع زوجها من وطئها لان الوطئ حق الزوج فلا
 يتمكن من ابطال حقه الا ترى ان له ان يفسخ الاجارة اذا العلم بصيانة الحق الا ان المستأجر يعبر
 عن غشائها في منزله لان المنزل حقه فان حبلت كان لهما ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على
 من لبنها لان لبن الحامل نفسه الصبي فلهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا وعليها ان تصلح
 طعام الصبي لان العمل عليها او الحصول ان يعتبر فيملا لا يصح عليه العرف في مثل هذا الباء فيملا جري به
 العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الظن انما الطعام فعل والدالة
 وما ذكره من ان الدهن والرخان على الظن فلهذا من عادة اهل الكوفة ان ارضعت في المدة
 بلين شاة فلا اجر لها لانها لم تات بعمل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس بارضاع
 فانما لم يجز الاجرة المعنى انما اختلف العمل قال ومن رفع الى حائك غزاة لينسج بالنصف فلم يجز
 مثله هكذا اذا استأجر حمارا يحمل عليه طعاما بقبض منه فالاجارة فاسدة لانه جعل الاجر بعض ما
 يخرج من عمله فيصير في معنى قبض الطعام وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن وهو ان يستأجر
 ثورا ليحمله حطة بقبض من دقيقه وهذه الصل كبريعه بفساد كثير من الاجارات لاسيما في
 ديارنا والمعنى في ان المستأجر عجز عن تسليم الاجر وهو بعض النسيج او المحمول وحصوله بفعل
 الاجير فلا يبعه هو قادرا بقدرة غيره وهذه اختلفا ما اذا استأجر ليجمل نصف طعامه
 بالنصف الاخر حيث لا يحمل الاجر لان المستأجر ماله الاجر في الحال بالتجمل فصار مشتركا
 بينهما ما من استأجر رجلا يحمل طعاما مشترك بينهما لا يجب الاجر لان ما من جزيه يحمل الا وهو

الاجل ايضا مع بيان القدر الجهنمي لا يبيح في المدة اذا صار مبيعاً وانما يصير مبيعاً عند
 الاجل كما في السلم قال وليس المستأجر ان يمنع زوجها من وطئها لان الوطئ حق الزوج فلا
 يتمكن من ابطال حقه الا ترى ان له ان يفسخ الاجارة اذا العلم بصيانة الحق الا ان المستأجر يعبر
 عن غشائها في منزله لان المنزل حقه فان حبلت كان لهما ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على
 من لبنها لان لبن الحامل نفسه الصبي فلهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا وعليها ان تصلح
 طعام الصبي لان العمل عليها او الحصول ان يعتبر فيملا لا يصح عليه العرف في مثل هذا الباء فيملا جري به
 العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الظن انما الطعام فعل والدالة
 وما ذكره من ان الدهن والرخان على الظن فلهذا من عادة اهل الكوفة ان ارضعت في المدة
 بلين شاة فلا اجر لها لانها لم تات بعمل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس بارضاع
 فانما لم يجز الاجرة المعنى انما اختلف العمل قال ومن رفع الى حائك غزاة لينسج بالنصف فلم يجز
 مثله هكذا اذا استأجر حمارا يحمل عليه طعاما بقبض منه فالاجارة فاسدة لانه جعل الاجر بعض ما
 يخرج من عمله فيصير في معنى قبض الطعام وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن وهو ان يستأجر
 ثورا ليحمله حطة بقبض من دقيقه وهذه الصل كبريعه بفساد كثير من الاجارات لاسيما في
 ديارنا والمعنى في ان المستأجر عجز عن تسليم الاجر وهو بعض النسيج او المحمول وحصوله بفعل
 الاجير فلا يبعه هو قادرا بقدرة غيره وهذه اختلفا ما اذا استأجر ليجمل نصف طعامه
 بالنصف الاخر حيث لا يحمل الاجر لان المستأجر ماله الاجر في الحال بالتجمل فصار مشتركا
 بينهما ما من استأجر رجلا يحمل طعاما مشترك بينهما لا يجب الاجر لان ما من جزيه يحمل الا وهو

كتاب
 الاجارات

(بقية ٣٠٣) من بيت المال واقبلعت فلم يصح الاستئجار واخذ الاجرة فضاء القرآن وفيه ضياع الدين لاصحاب المؤمنين الى الاكتساب وافتى من بعد عم ايضا من امثالهم دجسته على الاذان والامامة لا يخفى من شعائر الدين (بقية ٣٠٥)

ان جبهه الاربعه قبل تمام الفقه يستلزم جانرا كما اذا ارفع في حالة
 ان قبل لام حرة والفقهاء الاجل ١٢

لا يبقى منفعة في العام القابل قال ولا استجارها ليرعى بها من اعتارض خوي فلا خير فيه قال
 الشافعي هو جائز وعلى هذا أجازة السكنى بالسكنى والبس باللبس والكوي بالكرج بل إن المنافع بمنزلة
 الأعيان حتى جازت لأجرة بكرة دين ولا يصير ديناً بل دين ولنا أن الجنس بانفرد به يحرم النساء
 عند نكاح كبيع القوم بالقوم نسيئة وإلى هذا الشارع محمد وأجازة بقرت بخلاف القيلس الحاجة
 ولا حاجة عند اتحاد الجنس بخلافها إذا اختلفت الجنس النفقة قال وإذا كان الطعام بين رجلين
 فاستأجر أحدهما صاحبه أو حمار صاحبه على أن يحمل نصيبه من الطعام كل هذا لأجرة قال الشافعي
 له المسمى لأن المنفعة عين عنده وبيع العين شأناً جائزاً فصالح إذا استأجر داراً مشتركة بينه وبين
 غيره ليضع فيها الطعام أو عبداً مشتركاً ليخطب الشياطين كذا استأجره ليعمل لأجله لأن العمل
 فعل حسن لا يتصور في الشائع بخلاف البيع لا تصرف حكمه وإذا لم يتصور تسليم العقود عليه يجب
 الأجر لأن ما من جزئ محلياً ما لا وهو شرك فيه فيكون عاملاً لنفسه فلا يتحقق التسليم بخلاف ذلك
 المشتركة لأن العقود عليه هناك المنافع ويتحقق تسليمها بدون وضع الطعام بخلاف العبد
 لأن العقود عليه أيضاً هو ملك نصيب صاحبه وإنه امر حكيم يمكن إيقاعه في الشائع ومن
 استأجر أرضاً ليعمل بها كزراعه أو أماناً شئ من زرعها فالأجرة فاسدة لأن الأرض تستأجر
 للزراعة ولا غيرها لو كان ما يزرع فيها مختلف فمئة ما يضر بالأرض وما لا يضر بها غيره
 فلم يكن العقود عليه معلوماً فإن زرعها ومضى لأجل فله المسمى وهذا استحسان
 وفي القياس لا يجوز وهو قول زفره لأنه وقع فاسد فلا ينقلب جائزاً ولا استحسان
 أن الجاهل أرتفعت قبل تمام العقد فينقلب جائزاً كما إذا ارتفعت في حالة

٣٠٤

الحمد لله وحده (بقيہ ۲۰۸)

الانفرتيناً لوجه الله تعالى خالصاً بل لا يقرباً الا للاجرة وهو السراى المحض الذى هو امر الله

(بقية ٣٠٩) بل القز صافر في الاستحجار عليه حيث صار القرآن مكسبا وحرقة ينجر بها و صار القساري منهم

(بقية ٣١٧) تعالى عن ان يحصل له الثواب الذي يطلبه المستجير ان يهديه لحيته وتداول الاسماء تاضحاً ان اخذ الاجرة

في كل واحد من العبادتين نوع بيان وجهه انه لا يمكنه التفرغ عن الشيء لا يستغنى عن قبحه والطابع وضعها في محل الام لا يمكن التقييد بالمصلحة من العمل وكذلك لا بد من التوب نحو مما قد مناهه ان قوة الثوب ورقته تعزيب الاجتهاد فامكن القول بالتقييد قال ولا يجبر الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل من استوجبه شهر الخدمه او كسر الغنم وانما سمي اجبراً ولا يمكنه ان يعمل بغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة له والاجرة مقابل بالنفع ولهذا ابقى الاجر مستحقاً وان نقص العمل قال ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تكلف من عمله اما الاول فلان العين امانة في يده لا بد من قبضه باذنه وهذا ظاهر عنده وكذا اعدها لان تضمين الاجير المشترك نوع استحسان عندها لصيانة اموال الناس واجبر الوحد لا يشغل الاعمال فيكون السلامة غالباً فيؤخذ فيه بالقياس واما الثاني فلان المنافع متصارت مملوكة للمستاجر فاذ المعبره بالتصرف ملكه جميع يصير نائباً كمن يفسد فعله منقولاً اليه فيكون فعله نفسه فله ان لا يضمنه والله اعلم

باب الاجارة على احد الشرطين

واذا قال المخطاط ان خطت هذه الثوب فارسيه رهنه وان خطته رهنه فبذره من جازواي عمل هذين العاملين عمل استحق الاجر وكذا اذا قال للصباغ ان صبغت بعصفره رهنه وان صبغت بزعفران فبذره من وكذا اذا خيره بين شيئين بان قال جرتك هذه الاشره رهنه وان خطت الاخرى بعشقره وكذا اذا خيره بين مسكتين مختلفتين بان قال جرتك هذه الدابة الى الكوفة بكذا الوالي لسطبك وكذا اذا خيره بين ثلثة اشياء وان خيره بين اربعة لم يجز والعبر في جميع ذلك البيع والجماع دفع الحاجة غير انه لا بد من اشتراط الخيار في البيع وفي الاجارة لا يشترط ذلك

في مقابلة الذكر يمنع استحقات الثواب ومثله في فتح القدير في اخذ المؤذن الاجر ولو علم انه لا ثواب له لم يدفع (بقية ٣١٩)

لان الاجرام يجب العمل عند ذلك يصير للعقد على معلوما وفي البيع يجب ان ينفس العقد فيحقق
الاجرام على وجه لا يقع المنازعة الا باثبات الحيار ولو قال ان خطته اليوم فبدلهم وان خطته عند
فبنصف درهم فان خطه اليوم فله درهم وان خطه غدا فله اجر مثله عند ابى حنيفة فمرة
لا يجوز به نصف درهم وفي الجامع الصغير لا ينقص من نصف درهم ولا يزداد على درهم و قال
ابو يوسف ومحمد بن الشيطان قال زكوا الشيطان فاسد ان لان الخطية شيء واحد وقد
ذكر مقابلة بدل لان على البدل فيكون مجهولا وهذا لان ذكر اليوم للتجديد وذكر الغد للتزجيح
في كل يوم تسميتان ولهما ان ذكر اليوم للتأقيت وذكر الغد للتعلق فلا يجتمع في كل يوم تسميتان
ولان التجديد والتأخير مقصودان فزول منزلة اختلاف النوعين ولا يلا حنيفة في ان ذكر الغد للتعلق
حقيقة ولا يمكن جعل اليوم على التأقيت فساد العقد لاجتماع الوقت والعمل اذا كان كذلك فليجتمع
في الغد تسميتان دون اليوم فيصح الاول ويصح المسمى بنفسه الثاني فيجعل المثل لا يجوز به نصف درهم
لان هو المسمى في اليوم الثاني في الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم لان التسمية
الاولى لا تنعدم في اليوم الثاني فيعتبر بلغة الزيادة وتعتبر التسمية الثانية لمنع التقصير فان خطه في
اليوم الثالث لا يجوز به نصف درهم عند ابى حنيفة وهو الصحيح لانه اذا لم يرض بالتأخير الى
الغد فبالزيادة عليه الى ما بعد الغد اولى ولو قال ان اسكنت في هذا الدكان عطا لا فبدلهم في
الشهر وان اسكنته اذ اقبل بهمين جازوا في الامر فعل استحق المسمى في عنه ابى حنيفة سراة
وقال الاجارة فاسدة وكذا اذا استاجر بيتا على انه ان سكن فيه فبدلهم وان اسكن فيه حدا
فبدلهم فهو جازع عنه ابى حنيفة وقال لا يجوز ومن استاجر بيتا الى المجيزة به درهم

قلت فالدرهم
الاجرام على وجه لا يقع المنازعة الا باثبات الحيار ولو قال ان خطته اليوم فبدلهم وان خطته عند
فبنصف درهم فان خطه اليوم فله درهم وان خطه غدا فله اجر مثله عند ابى حنيفة فمرة
لا يجوز به نصف درهم وفي الجامع الصغير لا ينقص من نصف درهم ولا يزداد على درهم و قال
ابو يوسف ومحمد بن الشيطان قال زكوا الشيطان فاسد ان لان الخطية شيء واحد وقد
ذكر مقابلة بدل لان على البدل فيكون مجهولا وهذا لان ذكر اليوم للتجديد وذكر الغد للتزجيح
في كل يوم تسميتان ولهما ان ذكر اليوم للتأقيت وذكر الغد للتعلق فلا يجتمع في كل يوم تسميتان
ولان التجديد والتأخير مقصودان فزول منزلة اختلاف النوعين ولا يلا حنيفة في ان ذكر الغد للتعلق
حقيقة ولا يمكن جعل اليوم على التأقيت فساد العقد لاجتماع الوقت والعمل اذا كان كذلك فليجتمع
في الغد تسميتان دون اليوم فيصح الاول ويصح المسمى بنفسه الثاني فيجعل المثل لا يجوز به نصف درهم
لان هو المسمى في اليوم الثاني في الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم لان التسمية
الاولى لا تنعدم في اليوم الثاني فيعتبر بلغة الزيادة وتعتبر التسمية الثانية لمنع التقصير فان خطه في
اليوم الثالث لا يجوز به نصف درهم عند ابى حنيفة وهو الصحيح لانه اذا لم يرض بالتأخير الى
الغد فبالزيادة عليه الى ما بعد الغد اولى ولو قال ان اسكنت في هذا الدكان عطا لا فبدلهم في
الشهر وان اسكنته اذ اقبل بهمين جازوا في الامر فعل استحق المسمى في عنه ابى حنيفة سراة
وقال الاجارة فاسدة وكذا اذا استاجر بيتا على انه ان سكن فيه فبدلهم وان اسكن فيه حدا
فبدلهم فهو جازع عنه ابى حنيفة وقال لا يجوز ومن استاجر بيتا الى المجيزة به درهم

العاقبة في الدنيا والآخرة
 من اراد ان ينجي نفسه
 فليتركها لله
 فان الله هو الذي
 يهدي من يشاء
 ويضل من يشاء
 ولا يهدي القوم
 الضالين
 من اراد ان ينجي نفسه
 فليتركها لله
 فان الله هو الذي
 يهدي من يشاء
 ويضل من يشاء
 ولا يهدي القوم
 الضالين

ولا تجزئها كالي القادسية فيه هين فهو جائز ومحمّل الخلاف وان استأجرها الى الحيرة على انه
 ان حل عليها أكثر شعير في نصف درهم وان حل عليها أكثر حطة فيه درهم فهو جائز في
 قول أبي حنيفة وقوله لا يجوز وجه قولهما ان العقود على مجهول وكذا الاجراءات الشائبة وهو
 مجهول والجهالة توجب الفساد بخلاف الحياطة الرسمية والفارسية لان الاجرة يجب بالعمل
 وعنده يرتفع الجهالة اما في هذه المسائل مجمل الاجرة التحلية والتسليم فيبقى الجهالة وهذا
 المحذور هو الأصل عندهما ولا يبيح حنيفة رآه انه خيرة بين عقدين صحيحين مختلفين فيصح كما في
 مسألة الرومية والفارسية وهذا لان سكاها بنفسه يخالف سكاها لانه لا يبيح الاخرى
 انه لا يدخل ذلك في مطلق العقد وكذا في اخواتها والاجارة تعقد لا لتفادع عند
 يرتفع الجهالة ولو احتج الى الاجابة بمجرد التسليم يجب اقل الاجرين للتيقن به

باب اجارة العبد

ومن استأجر عبدا ليخدمه فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك في العقد فلو سافر
 اشتملت على زيادة مشقة فلا ينظم به الاطلاق ولو جعل السفر عند رافلا من اشترطه
 كاسكان الخاد والقصار في الدار ولا في التفات بين الخدمتين ظاهر فاذا تعينت الخدمة في
 الحضرة بغير غيره داخل في العرب ومن استأجر عبدا محجيا عليه شرا واطاعة الاجرة فليس المستأجر
 ان يأخذ منه الاجر واصله ان الاجارة صحيحة استحيانا اذا فرغ من العمل والقياس ان لا يجوز
 لان اذن المولى بقيام المحضر كما اذا اهلك العبد وجب الاستحسان ان التصرف نافع على اعتبار
 الفراغ سالما ضار على اعتبار هلاك العبد والنافع ما ذوقه قبول الهبة واذا اجبر ذلك

كتاب
 اجارة العبد
 من اراد ان ينجي نفسه
 فليتركها لله
 فان الله هو الذي
 يهدي من يشاء
 ويضل من يشاء
 ولا يهدي القوم
 الضالين
 من اراد ان ينجي نفسه
 فليتركها لله
 فان الله هو الذي
 يهدي من يشاء
 ويضل من يشاء
 ولا يهدي القوم
 الضالين

(بقية ٣٠٩) مسألتين عليه من اجل اموال الايتام واليتامى في بيوتهم على فرضهم واطلاق النكاح بالصراح ودق الطبل واخذ

من اراد ان ينجي نفسه
 فليتركها لله
 فان الله هو الذي
 يهدي من يشاء
 ويضل من يشاء
 ولا يهدي القوم
 الضالين

[illegible]

لم يكن المستجران يأخذونه الاجر من غصب عبد افاجر العبد نفس فاخذ الغاصب بالاجر

فاكل فاضمان عليه عنه ابى حنيفة رة وقال اهوضا من لان كل مال المالك يغير اخذ الاجارة

قد صحت على ما قرأه ابن الضمان انما يجب ان تلاف مال محز لا ان تقوم به وهذه غير محرز في حق
 اي تقوم المال ثبت بالاحراز

الغاصب لان العبد لا يحرز نفسه عنه فكيف يحترق ما في يده وان وجد المولى الاجرة فاعبته خذ

لاذنه وجده عين ماله ونحوه قبض العبد الاجر في فوهة جميعا لا ذن له ولا تنصير على اعتبار
فيموت المست برين عمدة الامانة انما هي الى العبدية
الزنا

الفرع اعلم مرو من سناجر عبد هدين الشهيدي شهر بابا بجو شهر اجمستجو جاور اول
 ايه الاثره في الی حاجت را

الثَّانِي: مَا لَمْ يَأْتِ فِيهِ صُورَةٌ مِنْ اسْتِخْرَعَهُ أَوْ شَرَعَ بِهِ أَوْ رُفِعَ عَنْهُ فَقَضَاهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْتَهِ عَنِ الْفِعْلِ وَنُفِذَ فِيهِ أَمْرُ اللَّهِ بِإِجْرَائِهِ وَهُوَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْضُوا دِيْنَكُمْ وَأَنْتُمْ سَكَتٌ﴾

الشهر وهو ابق او مرض فقال المستأجر ابق او مرض حين اخذته وقال المولى لم يكن ذلك

الاقبل ان تاتيني بساعة فالقول قول المستاجران جاء به هو صحيح فالقول قول المواجه لهما

المختلفا في مرجع فتيحة عما كمال اذ هو دليل على قيامه من قبل وهو يصلح مرجعا وان

لم يصلح حجة في نفسه أصله الاختلاف في جريان ماء الطأ حوت وانقطاعه

باب الاختلاف

باب الاختلاف

قال واذ الخلفا النخيل ورب الوفق قال رب الثوب مرثاء فقله قباء وقال النخيل قميص
ابن القدرى رحمه الله

او قال صاحب الثوب للصباغ امرتك ان تصبغ احمر فصبغته اصفر وقال الصباغ لا بل امرني اصفر

فأقول لصاحب التوب لأن لا ذنبيستفاد من جهته لا ترى أنه لو لم ياصل الذن كان القول هو له
 بأن كل من ذنك راجع

فلهذا انما اوصفتك بالن حلف لا به انك سيبا لو افترقت لهما قال واذا حلفت بحياض صامن بمعناه
الاول

امى القدرى رحمه الله

[illegible][illegible]

ما من قبل ان يبالخا لان شاء ضمنه وان شاء اخذه واعطاه لجم مثله وكذا ان يختار في مسألة الصبغ

اذا حلف ان شاء ضمته قيمة الثوب ببيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يحجز به المسمى
 رب الثوب ١٣

وذكر في بعض النسخ أيضا ملاذ الصبي في لانه بمنزلة الغاصب وان قال صاحب التوبعة لى بغير

اجرو قال اصانع باجر فالقول قول صاحب التوب لانك تقوم على اذ هو يتقوم بالعقد وينكر

الضمان والصانع يدعيه والقول قول المنكر قال أبو يوسف ^{٤٤} ان كان الرجل حريفا لم يخطأ له

فله الاجر والا فلا ان سبق ما بينهما بعين جنة الطلب كجريا على معتادهما وقال محمد بن ان كان

الصانع معروف هذه الصنعة بالأجر اقول قوله لانما افتم الحانوت لاجل مجرى ذلك مجرى

باب الحانوت

التنصيص على الاجرا اعتباراً للظاهر والقياس ما قاله ابو حنيفة ^{سره} لا ينه منكر والجواب

عن استخسانهما ان الظاهر للرفع والحكمة ههنا الى الاستحقاق والله اعلم

باب في فتح الاجارة

قال ومن استاجدوا افوجدها عيايض بالسكنة فلام الفصح لان المعقود علي المنافع وانها
 اى القدر من الارض كانه امست من الارض

توجد شيئا فشيئا لو كان هذا العيبا حادنا قبل القبض فيوجبا ان يحيا كافي البيع ثم المستاجر اذا استوفى المنفعة

فقد رضي العيب فليس جميع البديل كما في البيع وإن فعل المواجه ما زال به العيب فلا خيار للمستاجر

لزوال سبب قال واذا خربت الدار وانقطع شرب الله الضيعة وانقطع الماء عن الرحى انقضى الحاج

لأن العقود عليها فاستوهي المنافع المخصوصة قبل القبض فشابهه فوثق المبيع قبل القبض

وَمَوْتَ الْعَبْدِ الْمُسْتَأْجَرِ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ إِنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْقُضُ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ عَقْدٌ فَأَتَتْ عَلَى حَبْرٍ تَتَصَوَّرُ

عَوْدُهَا فَاشْبَهَ الْآبَاقُ فِي الْبَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ الْأَجْرَ لِعَيْنِهَا أَيْ لِمَنِ السَّيَرُ جَرَّانٌ يَسْتَعْرِضُ وَلَا

[illegible][illegible]

بالفعل كذا وكذا

مع الله تعالى كما في التبیین وغيره ۱۲ ص ۲۳۹۸ ج ۲

له قوله واذا مات احد المتعاقدين الخ قلت وقد تقرر استثناء الضرر يات من الظن انه لا يقتضي بطلان المزارع والمكاري

في طريق ملكه ناه لا تنفخ حتى يبلغ سنا لان الاجارة لا تنفخ بالا عذرت بقى بالامار ١٢ ملحق الاجرة من ٢٥٤٠١ له قوله لم تنفخ مثل الوكيل والوصى للزانية (٣١٤)

في طريق ملكه ناه لا تنفخ حتى يبلغ سنا لان الاجارة لا تنفخ بالا عذرت بقى بالامار ١٢ ملحق الاجرة من ٢٥٤٠١ له قوله لم تنفخ مثل الوكيل والوصى للزانية (٣١٤)

للأجرة هذه انصهر منه على انه لم يفسخ لكنه يفسخ ولو انقطع ملك الرجل البيت مما يتقرب به تغير
الطحن فعليه من الاجرة حصته لا من اجرة من العقود عليه قال واذا مات احد المتعاقدين وقبضه
الاجارة لنفسه انفسخت الاجارة لا ولو قبض العقد تصير المنفعة للموكل لا للاجرة المملوكة له تغير
العقد مستحقة بالعقد لا بد ينتقل بالموت الى الوراث وذلك لا يجوز وان عقد هاتين من شخص مثل
الوكيل والوصى وللنول في الوقت لا بعد ما اشترى اليه من المعنى قال ويصح شرط الاجارة في الاجارة
وقال المشافعي لا يصح لان المستاجر لا يمكنه ان يملكه في العقود عليه كماله لو كان الخيار له لم يفسخ ولو
الموخر فلا يمكنه التسليم ايضا على الكمال وكل ذلك يمنع الخيار ولنا انه عقد معاملة لا يستحق القبض
فيه في المجلس فجاز شرط الخيار في البيع والجماع بينهما دفع الحاجة فوات بعض العقود عليه
في الاجارة لا يمنع الرد بخيار العيب فكذلك الخيار بشرط بخلاف البيع وهذا لان رد الكل ممكن في
البيع دون الاجارة في شرط فيه دونها ولهذا انجز المستاجر على القبض اذا سلم الموخر بعد دفع
بعض امدت قال وتفسخ الاجارة بلا عذر اسرع عندنا وقال المشافعي لا تفسخ الا بالعيب لان
المنافع عنده بمنزلة الاعيان حتى يجوز العقد عليها فاشبه البيع ولنا ان المنافع غير مقبوضة وهي
العقود عليها فاصار العذر في الاجارة كالعيب قبل القبض في البيع فتفسخ به اذا العيب محرم وهو عجز
العقد عن المضي في وجبه لا بغيره فانما لا يستحق بهذا هو معنى العذر عندنا وهو كمن استاجر
حدا ويقطع ضرره لو جرح ففسخ الوجع واستاجر طبعا ليطبخ طعام الوطية فاختلعت منه
تفسخ الاجارة لان المضمرة عليه الزام ضرره لا بد يستحق بالعقد وكذا من استاجر كائنا في السوق ليتجرف في
ما الموكلة اذا جرد كائنا او دارا ففسخ لزمته بدون لا يقد على قضائها الا بشئ ما اخرج القاضي
في طريق ملكه ناه لا تنفخ حتى يبلغ سنا لان الاجارة لا تنفخ بالا عذرت بقى بالامار ١٢ ملحق الاجرة من ٢٥٤٠١ له قوله لم تنفخ مثل الوكيل والوصى للزانية (٣١٤)

له كتاب المكاتب لغة هو الضم والجمع يقول كتب البهلة اذ اجمع بين سفرهما بجلقة ومنه فعل الكتابة لما فيها من الضم والجمع بين الحروف نسي العقد الذي يجري بين المولى وعبد بطريق المعاوضة كتابة امالائه لا يخلو (بقية ٣١٤)

كتاب المكاتب
قال واذا كاتب عبده او امته على مال شرط عليه قبل العبد ذلك صار مكاتباً اما الحق ان
فلقوله تعالى فكاتبوهن علمتم فيهم خيراً وهذا اليسار ايجاباً لاجماع بين الفقهاء وانما هو امر تدب
هو الصحيح في الحمل على الاباحة الغاء الشرط اذ هو ما حربه وانه اما الدنية فمعلق بغيره والمردب اخير
المذكور على ما قيل ان لا يضرب المسلمين بعد العتق فان كان يضربهم فلا فضل ان لا يكتبه وان كان
يعص لوفعه واما اشتراط قبول العبد فلا مال يلزمه فلا بد من التزامه لا يعق الا باء اكل المبدل
لقوله عليه السلام اتباعه كوتب على مائة دينار فاذا اها الا عشرة دنانير فهو عبد وقال عليه السلام المكاتب
عبد ما بقي عليه وهو فيه اختلاف الصواب رضي الله عنهم وما اخترناه قول زيد رضي الله عنه ويقع
بادائه وان لم يقل المولى اذ ادته فان كانت حران موجبة للعقد ثبتت من غير ان تصرح به كافي البيع ولا
يجب حط شيء من المبدل اعتباراً بالبيع قال ويجوز ان يشترط المالك جلاً ويجوز مؤجلاً ومجماً وقال
الشافعي لا يجوز جلاً ولا بداً من تجديده لا بدعاً جاز عن التسليم في زمان قليل لعدم الاهلية قبله
للقول بخلاف التسليم على اهله لانه اهل الملك فكان احتمال القدر ثباتاً وقوله لا قيام على العقدة عليه
فتثبت به ولنا ظاهر ما تلونا من غير شرط التجديد ولا عقد معاوضة والمبدل معقود به فاشبهه
التم في البيع في عدم اشتراط القدر مرة عليه بخلاف السلم على اصله لان السلم فيه معقود
عليه فلا بد من القدر عليه ولا من مبنى لكتابة على المساهلة فمهله المولى ظاهر بخلاف
السلم لان مبناه على المضائق في الحال كما امتنع من الاداء يرد الى الرق وقال وتجن
كتابة العبد الصغير اذ كان يعقل البيع والشراء لتحقق الايجاب والقبول اذ العاقل من اهل القول

كتاب المكاتب
قال واذا كاتب عبده او امته على مال شرط عليه قبل العبد ذلك صار مكاتباً اما الحق ان
فلقوله تعالى فكاتبوهن علمتم فيهم خيراً وهذا اليسار ايجاباً لاجماع بين الفقهاء وانما هو امر تدب
هو الصحيح في الحمل على الاباحة الغاء الشرط اذ هو ما حربه وانه اما الدنية فمعلق بغيره والمردب اخير
المذكور على ما قيل ان لا يضرب المسلمين بعد العتق فان كان يضربهم فلا فضل ان لا يكتبه وان كان
يعص لوفعه واما اشتراط قبول العبد فلا مال يلزمه فلا بد من التزامه لا يعق الا باء اكل المبدل
لقوله عليه السلام اتباعه كوتب على مائة دينار فاذا اها الا عشرة دنانير فهو عبد وقال عليه السلام المكاتب
عبد ما بقي عليه وهو فيه اختلاف الصواب رضي الله عنهم وما اخترناه قول زيد رضي الله عنه ويقع
بادائه وان لم يقل المولى اذ ادته فان كانت حران موجبة للعقد ثبتت من غير ان تصرح به كافي البيع ولا
يجب حط شيء من المبدل اعتباراً بالبيع قال ويجوز ان يشترط المالك جلاً ويجوز مؤجلاً ومجماً وقال
الشافعي لا يجوز جلاً ولا بداً من تجديده لا بدعاً جاز عن التسليم في زمان قليل لعدم الاهلية قبله
للقول بخلاف التسليم على اهله لانه اهل الملك فكان احتمال القدر ثباتاً وقوله لا قيام على العقدة عليه
فتثبت به ولنا ظاهر ما تلونا من غير شرط التجديد ولا عقد معاوضة والمبدل معقود به فاشبهه
التم في البيع في عدم اشتراط القدر مرة عليه بخلاف السلم على اصله لان السلم فيه معقود
عليه فلا بد من القدر عليه ولا من مبنى لكتابة على المساهلة فمهله المولى ظاهر بخلاف
السلم لان مبناه على المضائق في الحال كما امتنع من الاداء يرد الى الرق وقال وتجن
كتابة العبد الصغير اذ كان يعقل البيع والشراء لتحقق الايجاب والقبول اذ العاقل من اهل القول

كتاب المكاتب
قال واذا كاتب عبده او امته على مال شرط عليه قبل العبد ذلك صار مكاتباً اما الحق ان
فلقوله تعالى فكاتبوهن علمتم فيهم خيراً وهذا اليسار ايجاباً لاجماع بين الفقهاء وانما هو امر تدب
هو الصحيح في الحمل على الاباحة الغاء الشرط اذ هو ما حربه وانه اما الدنية فمعلق بغيره والمردب اخير
المذكور على ما قيل ان لا يضرب المسلمين بعد العتق فان كان يضربهم فلا فضل ان لا يكتبه وان كان
يعص لوفعه واما اشتراط قبول العبد فلا مال يلزمه فلا بد من التزامه لا يعق الا باء اكل المبدل
لقوله عليه السلام اتباعه كوتب على مائة دينار فاذا اها الا عشرة دنانير فهو عبد وقال عليه السلام المكاتب
عبد ما بقي عليه وهو فيه اختلاف الصواب رضي الله عنهم وما اخترناه قول زيد رضي الله عنه ويقع
بادائه وان لم يقل المولى اذ ادته فان كانت حران موجبة للعقد ثبتت من غير ان تصرح به كافي البيع ولا
يجب حط شيء من المبدل اعتباراً بالبيع قال ويجوز ان يشترط المالك جلاً ويجوز مؤجلاً ومجماً وقال
الشافعي لا يجوز جلاً ولا بداً من تجديده لا بدعاً جاز عن التسليم في زمان قليل لعدم الاهلية قبله
للقول بخلاف التسليم على اهله لانه اهل الملك فكان احتمال القدر ثباتاً وقوله لا قيام على العقدة عليه
فتثبت به ولنا ظاهر ما تلونا من غير شرط التجديد ولا عقد معاوضة والمبدل معقود به فاشبهه
التم في البيع في عدم اشتراط القدر مرة عليه بخلاف السلم على اصله لان السلم فيه معقود
عليه فلا بد من القدر عليه ولا من مبنى لكتابة على المساهلة فمهله المولى ظاهر بخلاف
السلم لان مبناه على المضائق في الحال كما امتنع من الاداء يرد الى الرق وقال وتجن
كتابة العبد الصغير اذ كان يعقل البيع والشراء لتحقق الايجاب والقبول اذ العاقل من اهل القول

[illegible][illegible]

فصل في الكتابة الفلانية
 الاول فلان الخمر والخمر
 فلان قيمته مجهولة قدره
 تنصيص على ما هو موافق
 لاداء قيمة الخمر
 باداء القيمة ايضا لانه
 فانت حولا نه حينئذ نيك
 ظاهر الرواية ووجه الفل
 وموجب العقوبة عند اداء
 فاعتبر في معنى الشرط
 رد رقبته لفساد العقوبة
 ينقص عن السبعة وير
 في البيع الفاسد وها
 العقوبة اصل فتحمل
 وامكن اعتبار مغو
 يعتق باداء ثوبك
 قال وكذلك ان
 اي محمل في جامع الصغير

[illegible][illegible][illegible]

(بقية ٣١) هذا العقد ثبوت المالية للعبد يدأنى نفسه وكسبه لأن المالية عبارة عن ضرب قوة وقد ثبتت له هذه القوة بنفسه العقد يقتض بالتصرف فى منافعه ونعاسبه ويذهب للتجارة حيث شاء ولهذا لا يمنع المولى من الخروج للسفر (بقية ١٩)

بالتعين حق لوقال كاتبك على هذه الالة هم وهم غير حارة لاهقين في المعاوضة فيتعلم
 به رهم دين في لاهة فيقعون في حنفية رة رة الحسنة ان يجوز حتى اذا ملكه وسيله يعق فان يجوز في
 الرق لا المسموع مال والقدر على التسليم وهو ما فاشبه الصداق قلنا ان العين في معاوضة معقود
 عليه والقدر على المعقود عليه شرط للصحة اذا كان العقد يحتمل الفسخ كما في البيع بخلاف الصداق في النكاح
 لان القدر على ما هو المقصود بالنكاح ليس شرط فعل ما هو تابع فيا ولي فلو اجاز صاحب العين
 ذلك فعن محمد انه يجوز لانه يجوز البيع عند الاجازة فالكفاية اولى وعن ابي حنيفة رة انه لا
 يجوز اعتبار احوال عدم الاجازة على ما قال في كتابه واجماع بينهما انه لا يفيد ملك المالك كسب
 المقصود لانها تثبت للحاجة الى الاداء منها ولا حاجة فيما اذا كان البديل عيناً معيناً والمسألة
 فيه على ما بيناه وعن ابي يوسف رة انه يجوز اذ ذلك اوله بخبر غير انه عند الاجازة يجب تسليم
 عينه عند عدمها يجب تسليم قيمته كما في النكاح واجماع بينهما صحة التسمية لكونه مالا
 ولو ملك المالك ذلك العين فعن ابي حنيفة رة رة رة ابو يوسف رة انه اذا اداه لا يعق وعلى هذه
 الرواية لم ينعقد العقد الا اذا قال له اذ اديت اني فانت حر فحينئذ يعق بحكم الشرط وهكذا
 عن ابي يوسف رة رة رة انه يعق قال ذلك او لم يقل لان العقد ينعقد مع الفساد لكونه مالا
 مالا فيعق بآداء الشرط ولو كاتبه على عين في يد المالك ففيه رايان وهي مسألة الكتابة
 على الاعيان وقد عرف ذلك في الاصل قد ذكرنا وجه الروايتين في كفاية المنتهي قال ان كاتبه
 على ما تدينار على ان يرد المولى اليه عبد اغير عينه فالكتابة فاسدة عند ابي حنيفة رة رة وقال
 ابو يوسف رة هي جائزة ويقسم المائة الدينار على قيمة المالك وعلى قيمة عبد وسط

(و بنية ٣١٨) ولو شرط عليه ان لا يخرج كان الشرط بالمال لا بالثابت له لضرورة هذه المالكية ومقصود المولى من ان

الكاتب على وشيخ مريد البير الرتبة في حاله واسم لاهة رة رة الكاتب فيكون الكتاب

الكتاب على وشيخ مريد البير الرتبة في حاله واسم لاهة رة رة الكاتب فيكون الكتاب

الكتاب على وشيخ مريد البير الرتبة في حاله واسم لاهة رة رة الكاتب فيكون الكتاب

الكتاب على وشيخ مريد البير الرتبة في حاله واسم لاهة رة رة الكاتب فيكون الكتاب

الكتاب على وشيخ مريد البير الرتبة في حاله واسم لاهة رة رة الكاتب فيكون الكتاب

الكتاب على وشيخ مريد البير الرتبة في حاله واسم لاهة رة رة الكاتب فيكون الكتاب

الكتاب على وشيخ مريد البير الرتبة في حاله واسم لاهة رة رة الكاتب فيكون الكتاب

الكتاب على وشيخ مريد البير الرتبة في حاله واسم لاهة رة رة الكاتب فيكون الكتاب

[illegible]

في ذمته بنفس العقد ولن لا يتم ملكه الا بالقبض لان الذمة تضعف بسبب الرق فان صلاحية الذمة لجرب المال (تجبة ٣٢١)

الكتابان المذكوران ليس من اهل التزام الحكم ولو اذها عتق وقد بيناه من قبل والله اعلم
 على الخو
باب مايجز للمكاتب ان يفعله
 قال ويجز للمكاتب البيع والشراء والسفر لان موجب لكتابته ان يصير خرايا وذالك بالكية النص
 مستبدا به نص فابوصله الى مقصوده وهو نيل الحرية باداء البذل والبيع والشراء من هذا
 القليل وكذا السفر لان التجارة وما لا يتفق في الحضر فحتاج الى المسافة ويمالك البيع بالكتابة لا يمين
 صنيع التجار فان التاجر قد يحتاج في صفقة ليربح في اخرى قال فان شرط عليه ان لا يخرج من
 الكوفة فله ان يخرج استحسانا لان هذا الشرط على المقضي العقد وهو مالكية اليد على جهة
 الاستئجار وشبهه الاختصاص بطل الشرط وصح العقد كذا شرطه يمكن في صلب العقد وبمثله
 لا نفسه الكتابية وهذا لان الكتابية تشبه البيع وتشبه النكاح فالحقها بالبيع في شرطه يمكن في
 صلب العقد كذا شرطه خدمة مجزولة في اليد والبيع في شرطه يمكن في صلبه اهل الاصل
 ونقول ان الكتابية في جنب العبد اعتاق لا يسقط الملك وهذا الشرط يخص العبد فاعتبر اعتاقا
 في حق هذا الشرط والاعتاق لا يبطل الشرط الفاسدة قال ولا يزوج الا باذن المولى لان الكتابية
 فان الحرج مع قيام الملك ضرورة التوسل الى المقصود والتزوج ليس وسيلة اليه ويجوز باذن المولى
 لان الملك له ولا يجب له ان يصدق الا بالشيء اليسير لان الهبة والصدقة تبرع وهو غير مالك
 يملكه الا ان الشيء اليسير من ضرورات التجارة لانه لا يجد بدا من ضيافة واعارة ليجتمع
 عليه الجاهزون ومن ملك شيئا يملك ما هو من ضروراته وتوابعه ولا يتكفل لانه تبرع
 محض فليس من ضرورات التجارة ولا اكتساب فلا يملكه بتوابعه نفسا وماله لان كل ذلك تبرع
 لا يملكه الا بالشيء اليسير

فأن زوجه استرجعت لانهم
 طلقوا الكاثرين من بين كافر لان حق
 الوفاي بينهما ان يلدوا ملكا وانما
 دون احاق انتهى فملك ثبوت ولادته
 الاستبداد لا يترتب بغيره لان في هذا
 رقيقها فان اطلق فليس في هذا
 اليبس في طلق الملك
 كما احاق على المال اذا قال
 اذ كانت فيه ادلى القادرات
 فيكون من التلقين في
 كبره لان التلقين هو التلقين
 لا يستوجب التلقين في هذا لان
 البعوض هو كونه من البعوض
 انما يتكلم بلسان البعوض
 فانك تراه في ذلك
 لا جمل ان التلقين هو التلقين

ولا يقترض لأنه يتبرع ليس من توابع الاكتساب فإن وهب على عوض لم يصح لأنه تبرع ابتداءً فإن خروج
 ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١

امته جاز لان اكتساب المال فانه يتملك به المهر فدخل تحت العقد ^{الشرعي} قال وكذا لك ان كاتب عبده ^{ابى محمد} ^{قد خلا}

والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر الشافعي لأن مرأه العتيق والمكاتب ليس من أهله كما لا يعتد به

مال وجه الاستحسان ان عقده اكتساب المال فيملكه كزوج الامه وكالبيع وقد يكون هو انفع لمن
عقد كذا ١٢ اى كذا تزويج امه ١٣

البیوع لانہ لا یریل الماک الا بعد وصول البدل الیم البیوع یریل قبل الیم ای ملک لا یریل الوقتی فهو
الکتابۃ ۱۱

یونجیہ الملوک مثل ماہوتائب الخلاق لعناق علی مال الانہ یوجیہ قواہوتائب لہ قال
ومن ملک شیخ عجمان ملک ۱۲ ای ملک الاول ۱۲ ای لایعناق علی مال ۱۲

فان ادعى الثاني قبل ان يعق الاول فاوله للمولى لان له فيه عزمك ويصح اضافة الاعتقاد اليه

الحمد فاذ تعد الاضافات الى ما سبق اعطى عدد الاصلين الضيقين الى عدد الاستدراكات
 اية الكتاب الاول ١٢

ثبت الملك المولى وال ولادى الاول بعد ذلك وعق لا ينفصل اولاء الميهن توى بس
 اى الكاتبة الاول ١١
 الاول ١١

معبود الولاء لا يفعل من المعيق وان ادعى التامى بعدة حتى لا يكون له ذلة ولا عار
بما يشاءه الحكام

[illegible]

ع. ر. ق. ت. و. ا. ن. ا. ك. ا. ل. د. ن. و. ذ. م. ا. ل. ف. ل. ف. ش. ا. ل. و. ا. ل. ن. غ. د. ع. و. و. ك. ا. ا. ل. ث. ا. ن. ي. ل. ا. ن. ع. ا. ت. ا. ق.

علماء في الحقيقة وأما الثالث فإنه تنقيص المعدن تعينه له وشغل وقتها بالمد

والنفقة بخلاف تزويج الأمة لأنها اكتساب لا إسقاط فلهذا المهر على ما مر قال

وَكذلك لا يوصل في رقيق الصغير من ذلك الكتاب لا فيما يمكن الاكتساب كالسكائب ولا

في تزويج الامه والكاتبه نظر الله ولا نظر فيما سواهما والولاية نظرية **فاما الاما ذون**

[illegible]

فَوَدَّ كَذَلِكَ لَوْلَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي قُلُوبِهِمْ مَقَاتِلٌ يُفْتِنُونَهُمْ فَيُضِلُّوا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ وَلَئِن لَّمْ يَكُنْ فِي قُلُوبِهِم مَقَاتِلٌ لَّفَاسَدُوا سَآئِلًا إِنَّهُمْ سَاءُ لَّعِبَادُ

واما الملك للمولى بالقبض تتم الملكية للعبد ايضا وتقام الملكية لا يكون الا بالعق

ثم جاز هذا العقد ثبت بالنص قال الله تعالى والذين يسعون في الليل

الاسماء الحسنى

باب في بيان ما ينبغي من التواضع والاعتدال في القول والسير

في الحال خيبر العبد
بكت لطفان الدقيق
سورة قمر

نظرتیہ ہذا انکاراً

تور و مال و اسباب
ادبی المکتب الشریعہ

عالم

كتاب التلويح ابو اسحق

اول من كان له

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

المكتبة

تتبعاً فربما كان

الحجج

في الكتاب: فلهذا

الاضافة الى
ذلك اني بعد اذ ارايت
في المجلد الاول

توفي في تاريخه المذكور

تو نظر الی

بجاءه من الكتاب
الاول

من نواحيه
من نواحيه
من نواحيه

بسم الله الرحمن الرحيم

تجربة (٣٢) ضئيلة ايضا ثم

فيعتقد لضرورة اتمام المالىيا

[illegible]

(بقية ٣٢٢) وقوله ان علمت فيهم خيرا مذلولي وفاق العادة

[illegible]

والعادة ان المولى انما يكتب عبده اذا علم فيه خيراً ولكن هذا اضعيف نانه اذا حمل على هذا لم يبق مفيداً (بقية ٣٢٥)

(بقية ٣٢٤) شيئاً، وكلام الله تعالى مفزعه عن هذا..... فنقول الامر قد يكون للندب والاباحة ثابتة بدون هذا الشرط، والندب متعلق بهذا الشرط فانما ندب المولى الى ان يعاقبه اذا علم فيه خيراً الميسرط ص ٣ ج ٨

[illegible]

(فرع) كاتب نصفه ماوى الكتابه عنق نصفه وسفلى فى بقية قيمته وقال الصبد كله مكاتب على ذال المال وبدا تأخذ

٩٠
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

باب كتابه العبد المشترك

قال اذا كان العبد بين رجلين اذن احدهما لصاحبه ان يكتب نصيبه بالف درهم ويقض به
الكاتب كتابه ويقض بعض الالف ثم يحرق الكال الذي قبض عنه ابي جنيته وقال هو مكتوب عليه
وما ادى فهو بينهما واصله ان الكتابة تجزئ عنه خلافا لها بمنزلة العتق لا بما نصبه المحنة
من فقهه على نصيبه عنه للتحقق وقال لا اذن ان لا يكون له حق الفسخ كما يكون له اذا
لو اذن واذنه له بقض البذل اذن للعبد بالاداء فيكون متبرعا بنصيبه عليه فله ان كان
كل المقبوض عنه هو الاذن بكتابة نصيب اذن بكتابة اكل تعد التحق فهو اصل في
النصف وكل في النصف فهو بينهما والمقبوض مشترك بينهما فبقي كذا بعد الخصال اذا كانت
جارية بين رجلين كتابها فوطيها احداهما فجاءت بولده فادعاه ثم وطيها الاخر فجاءت بولده
فادعاه ثم عرفت في ام ولد لاول لانه لما ادعى حرمها الولد صححت دعوته لقيام الملك له
فيها وصار نصيبا له وله لان الكتابة لا تقبل النقل من ملك المالك فيقتصر امومية الولد على
نصيبه كما في المدة المشتركة ولو ادعى الثاني ولهها الاخير صححت دعوته لقيام ملكه ظاهرا
اذا عرفت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن وتبين ان الجارية كلها ام ولد لاول لان الملك
من الانتقال ووطيه سابق ويقض لشريكه نصف قيمتها لانه غاك نصيبه الاستمالة
ونصف عقرها لوطيه جارية مشتركة ويقض ثلث كمال العقر قيمته لولده ويكون ابنه كالمعتق
المعز ولا تنجز وطيه ما كان ملكه قائما ظاهرا وولد المعز ثابت بالنسب منه حرا بالقيمة
على ما عرفت لكنه طم ام ولد الغير حقيقة فيلزمه كمال العقر وانما دفع العقر الى الكتابة

جاء لان الكتابة ما دامت باقية فحق القبض لها اختصاصا بها بما فيها وانه الها واذا اجتزت
 زرد العقر الى المول لظهور اختصاصه وهذا الذي ذكرنا في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد بن ابي حنيفة في الاول لا يجوز وطى الاخر لا سيما ادعى الاول لولا ما صارته كما اقوله لان
 امومية لولا يجوز تكليفها باجماعها ما كان وقد امكن بغيرها الكتابة كما قلنا في الفسخ ففسخ في كل
 بالمكاتبه وتبقى الكتابة فيما وراءه بخلافه لا يبعد لانه لا يقبل الفسخ ويجوز ان يفسخ المكاتبه لان يجوز
 ابطال الكتابة اذا لم تكن لازمة في بقاءه مكاتبا واذا صارته كما قلنا في الاول لا يثبت
 نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير ان لا يجب له عليه الشبهة ويمنع جميع العقر لا الوطى
 لا يعرى عن احدى الغرامتين واذا بقيت الكتابة وصارت كلها مكاتبة لم يقبل عليها نصف
 بدل الكتابة لان الكتابة انقضت في كل ما يتضرر به المكاتبه ولا يتضرر بسقوط نصفها ليدل في كل
 كل البذل لان الكتابة لم تنسخ الا في حق الملك خروجه فلا يظهر في حق سقوط نصفها ليدل في ابطال
 في حقه نظر المول وان كان لا يتضرر بالمكاتبه بسقوطها والمكاتبه هي التي تعطل العقر لاختصاصها بابا ال منافعها
 ولو عجزت وردت في المول لظهور اختصاصها بما بينا قال في ضمن الاول لشركه في قياس قول ابو يوسف
 نصف قيمتها مكاتبه لا يملك تلك نصيبه شريكه وهي مكاتبه فضمة شريكه ان كان او معسر لان ضمان
 الملك في قول محمد بن ابي حنيفة في الاول من نصف قيمتها ومن نصف ما بقى من بدل الكتابة لان
 حق شريكه في نصف الرقبة على اعتبار العجز وفي نصف البذل على اعتبار الاداء فلا تردد بينهما ما يجب
 اقلهما قال ان كان الثاني لم يطأ ما ولكن دبرها ثم عجزت بطل التدبير لانه لم يصاد في الملك
 اما عنه فما ظنا من الاستدلال على ما قبل العجز وما عنه ابو حنيفة فلا يثبت بالعجز تبين انه ثلث
 ثلث

كتاب
 المكاتب

قال ابو يوسف في قول محمد بن ابي حنيفة في الاول لا يجوز وطى الاخر لا سيما ادعى الاول لولا ما صارته كما اقوله لان
 امومية لولا يجوز تكليفها باجماعها ما كان وقد امكن بغيرها الكتابة كما قلنا في الفسخ ففسخ في كل
 بالمكاتبه وتبقى الكتابة فيما وراءه بخلافه لا يبعد لانه لا يقبل الفسخ ويجوز ان يفسخ المكاتبه لان يجوز
 ابطال الكتابة اذا لم تكن لازمة في بقاءه مكاتبا واذا صارته كما قلنا في الاول لا يثبت
 نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير ان لا يجب له عليه الشبهة ويمنع جميع العقر لا الوطى
 لا يعرى عن احدى الغرامتين واذا بقيت الكتابة وصارت كلها مكاتبة لم يقبل عليها نصف
 بدل الكتابة لان الكتابة انقضت في كل ما يتضرر به المكاتبه ولا يتضرر بسقوط نصفها ليدل في كل
 كل البذل لان الكتابة لم تنسخ الا في حق الملك خروجه فلا يظهر في حق سقوط نصفها ليدل في ابطال
 في حقه نظر المول وان كان لا يتضرر بالمكاتبه بسقوطها والمكاتبه هي التي تعطل العقر لاختصاصها بابا ال منافعها
 ولو عجزت وردت في المول لظهور اختصاصها بما بينا قال في ضمن الاول لشركه في قياس قول ابو يوسف
 نصف قيمتها مكاتبه لا يملك تلك نصيبه شريكه وهي مكاتبه فضمة شريكه ان كان او معسر لان ضمان
 الملك في قول محمد بن ابي حنيفة في الاول من نصف قيمتها ومن نصف ما بقى من بدل الكتابة لان
 حق شريكه في نصف الرقبة على اعتبار العجز وفي نصف البذل على اعتبار الاداء فلا تردد بينهما ما يجب
 اقلهما قال ان كان الثاني لم يطأ ما ولكن دبرها ثم عجزت بطل التدبير لانه لم يصاد في الملك
 اما عنه فما ظنا من الاستدلال على ما قبل العجز وما عنه ابو حنيفة فلا يثبت بالعجز تبين انه ثلث
 ثلث

له قوله ومن قول محمد بن ابي حنيفة في الاول لا يجوز وطى الاخر لا سيما ادعى الاول لولا ما صارته كما اقوله لان

۲۲۲

باب مَوْتِ السَّكَّانِ وَبَعْضِ عَجَائِبِ مَوْتِ السُّوَلِ

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد البر بن عبد الحميد بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

له قوله والثلاث هي الوجة التي إلى الفترة على قول الطرفين ^{العلمي} على قول محمد وآليه أشار صاحب معجم الأفرحيث قال و
في الضمائر أن الصحيح قولها ٣ ٢٠ ٢١ ٢٢

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ اسْتِنَادَ الْمُعْتَقِ إِلَى الظَّاهِرِ فِي حُكْمِ الْكَلْبَةِ (بَقِيَّةُ ٥٣٩) لَا يَعْزِزُ نَفْسَهُ مِنْ سَائِلِ الدَّوَادِ، مِمَّنْ لَا يَكْفِيهِ تَمَكُّنُهَا بَعْدَ الْوَلَدَةِ، وَلِطَلَّتْ وَصَايَاهُ لِأَنَّهُ تَوَرَّعَ وَفَدَّ بَيْنَا أَنْ

三

والتوفيق من الله تعالى

[illegible][illegible][illegible]

لا يملك بسائر اسما
بدل الكتابة لانه
اي لا
عن بدل الكتابة يعصم
لانا نجعله امرا افا
الاعتاق ١٣
لا في بعضه ولا في
قال الولاء نوعان
اي المصنف ١٢ عيني
عليه بالوراثة كان
والحكم ايضا في
تناصرهم بالولاء
مولى المولاة لاف
عليه السلام مولا
ويصير المولا مولا
حزقة عنها وعن
وبغيره لا طلاق
الافضل

من المولى
في انشاءه
الملك فكلنا
بصيرار اعن
بديل الملك
في انشاءه
الملك فكلنا
بصيرار اعن
بديل الملك

[illegible][illegible][illegible]

أقول كتاب الولاء إنما اخترنا هذه العبارة اقتدار بكتاب الله تعالى إذ نقول للذي انعم الله عليه الفقه عليه السلام
 اعم الله عليه بالاسلام والغت عليه بالعنق والآية في زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (بغية ٢٣٩)

لا يملك بشاراً أسباب الملك فكذا بسبب الورثة فإن اعاقوه جميعاً عتق وسقط عنه
 بدل الكتابة لأنه يصير أراعه عن بدل الكتابة فإنه يحضهم وقا جرى فيه الارتفاع فأدبر في الكتابة
 أي لان اعتاق الجميع
 عن بدل الكتابة يعق كما إذا أبرأه المولى إلا أنه إذا اعتقه أحد الورثة لا يصير أراعه عن نصيبه
 أي فان قيل فما جعل اعتاق أحد الورثة أبرأ عن نصيب تلك لا يصح لأن المولى ع
 لا نأخذه أراعه اقتضاءً فصيحاً لعتقه ولا اعتاقاً لا يثبت بأبرأه البعض وإذا أنه في المكاتب
 الاعتاق
 لا في بعضه ولا في كله ولا وجه الارتفاع الكل محقق بقية الورثة والله أعلم
 أي لبعض البديل

كتاب الولاء

قال الولاء نومان ولا عتاقه وبني لا نعتق وسبيل العتق على ملكه في الصحيح حتى لو عتق قسراً
 اى المصنف ١٢ عتقاً أو زكراً أو مدين ١٢ من انك مولاً نعتق ١٢ ودرجه من عتق حرمت است
 عليه بالوراثة كان الولاء ولا عتاقه وسبيل العتق لهذا يقال لا عتاق ولا عتاقه ولا عتاقه
 والحكم ايضا الى سبيل العتق فيها التناصير وكانت العرب تناصر بأشياء وقدر النسيب عليها السلام
 تناصرهم بالولاء بنوعيه فقال ان مولى القوم منهم وحليفهم منهم والمراد بالخليف
 مولى المولاة لا همك نوايوك ون المولاة بالخلف قال اذا عتق المولى ملكك فله ولا يفتوله
 عليه السلام المولاة لمن اعنق وكان التناصير في عتقه وقد احياءه مغنياً بالاروقه فقرة
 ويصير المولاة كالولد ولا ان العتق بالغرم وكذلك المرأة تغتق لماريها ومقات معتق كنية
 حرة عنها وعن بنت فجعل النسيب على السلام المال بينهما نصفين ويستوى في العتاق كل
 وبغيره لا طلاق ما ذكرناه قال فان شرط انه سائبة فالشرط باطل والولاء لمن اعنق لان

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible]

وله الملاعة ينسب
بمخلاف ما اذا اعتقب^{له}
الموت والطلاق حين
الموت والطلاق البائن
الى حالة الكساح فكان
تزوجت معتقة بعبد
لا مهم ولا عاقلة لا ينسب^{له}
فان اعتق الاب جبروا^{بغير رقية ١٢}
بما عقلو لانهم حرة
لان سببه مقصور^{اذا نيت اى مولى}
الملاع عن نفس حيث
مجبورين على ذلك فيه^{الاب ١٢}
فولاء اولادها لموا اليها^{اى مولى}
حكم حكما بية لان الفلأ^{٥٩}
مالاك معنه وكلهما مال^{الولد ١٢}
والنسب في حق العجم^١
والقوى لا يعارضها

باب ال قوما لامضد و
 المعتدة عن موت
 اي امته
 ان يكون الولد مولى لموالى
 اي مستحقا
 المحنة الوطني بعد الط
 الولد موجودا عنه ا
 فولدت اولاد افجنى
 ولهم ولا موالى فالحقوا
 اي اوردون
 لاء الاولاد ال نفس
 بن عقوله كان الول
 ام ان كرويت وديت داد
 هو العنق بخلاف ول
 رابط
 رجون عليه ان النسب
 الاية
 چون قال من تزوج
 اي
 عنه ابى حنيفة قال
 اي العنق
 سب الاب كما اذا كان
 ان ولاء العتاق قو
 عيف فانهم ضيعوا نسبا
 حكم
 لضعيف بخلاف ما اذا

٣
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

في حكم الكفاءة والعقل لما ان تناصرهم بها فاعنت عن الولاء قال رسول الله عن الخلفاء في
مطلق المعققة والوضعي في معققة العرب قه اتفاقا وفي الجاهل الصغير في كافر في معققة قوم
اسلم النبط والرجال ثم ولدت اولاد اقل ابو حنيفة ومحمد موال لهم موال امهم وقال
ابو يوسف موال لهم موالى ابهم لان الولاء وان كان اضعف فهو من جانب الاب فصار
كان لولد بين واحد من الموال وبين العربية وله من الموالاة اضعف حتى يقبل الضمة
ولاء العتاقة لا يقبله والضعيف لا يظهر في مقابلة القوى ولو كان الابوان معققين
فالنسبة الى قوم الاب لانما استويا والترجيح لجاهلته بشبهه بالنسب اولان النصرية
به اكثر قال ولواء العتاقة تعصيب وهو احق بالميراث من العمة والحالة لقوله
عليه السلام الذي اشترى عبدا فاعقته هو اخوك ومولاك ان شكرك فهو خير
وشركك وان كفرك فهو خير لك وشركه ولو مات ولم يرك وارثا كنت عصبته وورث
ابنة حمزة على سبيل العصبية مع قيام وارث واذا كان عصبته بعد م على ذوى
الارحام وهو المولى عن علي فان كان للمعققة عصبته من النسب فهو اول من المعققة لان
المعققة اخر العصبات وهذه لان قوله عليه السلام ولم يرك وارثا قالوا المراد منه وارث
هو عصبته بدليل الحديث الثاني فتاخر عن العصبه دون ذوى الارحام قال فان
كان للمعققة عصبته من النسب فهو اول منه لما ذكرنا وان لم يكن له عصبته من النسب
فميراثه للمعققة تاويله ان الميراث من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
لان عصبته على ما روينا وهذا لان العصبه من يكون القاصر ببلية النسبة وبالموال

جمله
كتاب
الولاء

له قوله ولواء العتاقة تعصيب الخ فمنها ان الارث به عن ذوى سبب ثبوته وشرطه من طرف التعصيب وبذلك
المعققة آخر عصبات المعققة بقدر ما على ذوى الارحام وعلى اصحاب الفرائض من استحقاق ما فضل عن سببهم

بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶
بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶
بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶

بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶
بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶
بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶

بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶
بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶
بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶

بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶
بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶
بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶

قال وليس لغيري العتاقة ان يوالى احد الا انه لا يزوم مع بقائه لا يطرأ الا انه

له قوله كتاب الاكراه الخ ثم في الاكراه يعبر بمعنى في المكروه ومعنى في المكروه ومعنى فيما اكراه عليه ومعنى فيما اكراه به فالمعتبر

فيكون لا أن لا ينقطع به حق استرداد البائع وان تدها وتلايه في لم يرض البائع به بخلاف
 بخلاف سائر البائعات فان المشتري في سائر البائعات لا يملك الرجوع
 سائر البائعات الفاسدة لان الفساد فيها كالحق الشرع وتعلق بالبائع الثاني حق العيب وحققه
 محتاجه ما هنا الرد على الباعه وهما سواء فلا يبطل حق الاول على الثاني قال رحمه الله عنه
 ومن جعل البائع الحائز المعنا ديبعا فاسدا يجعله كبيع المكره حتى ينقض بيع المشتري من غيره لان
 الفساد لغوات الرضاء ومنهم من جعله هنا القصد المتعافين ومنهم من جعله باطلا اعتبارا
 بالهاتل في مشايخهم فله جملوه ببيع جازا مفيه البعض لا يحكم على ما هو المعتاد للحاجة اليه
 قال فان كان قبض الثمن طوعا نقضا جازا الباع لا دليل لاجازة كما في البيع الوفوقه اذا سلم
 طاعا بان كان المكره على الباع لا على المدفع لا دليل لاجازة بخلافه اذا كان المكره على الباع
 المدفع فوهبه في غير حيث يكون باطلا لان مقصود المكره الاستحقاق لا جرح اللفظ وذلك المنة
 باله ضروري الباع بالعقد على ما هو الاصل فدخل الباع في المكره على المنة والبيع قال في روضة
 مكرها فليس ذلك باجارة وعليه انه ان كان قائما في يده ففساد العقد قال ان هذا البيع
 في يده المشتري هو غير مكره ضمن قيمته للبائع معناه والبائع مكره لانه مضمون عليه بحكم
 عقده فاسد والمكره ان يضمن المكره ان شاء لانه لا يملك الرجوع اليه فمكره لان لا يملك الرجوع فمكره البائع
 الى المشتري فضمن ان شاء كالفاسد فلو ضمن المكره رجوعه على المشتري بالقيمة
 لقيامه مقام البائع وان ضمن المشتري فمكره لان بقاءه كان بعد شرائه لو تناهى عن الرجوع لانه ملكه
 بالزمان فظهر انه باع ملكه ولا ينبغي ما كان قبله لان الاستناد الى وقت قبضه بخلافه اذا
 اجاز المالك المكره عقده منها حيث يجوز ما قبله وما بعده لانه اسقط حقه هو المانع ضادا لكل

فيكون لا أن لا ينقطع به حق استرداد البائع وان تدها وتلايه في لم يرض البائع به بخلاف
 بخلاف سائر البائعات فان المشتري في سائر البائعات لا يملك الرجوع
 سائر البائعات الفاسدة لان الفساد فيها كالحق الشرع وتعلق بالبائع الثاني حق العيب وحققه
 محتاجه ما هنا الرد على الباعه وهما سواء فلا يبطل حق الاول على الثاني قال رحمه الله عنه
 ومن جعل البائع الحائز المعنا ديبعا فاسدا يجعله كبيع المكره حتى ينقض بيع المشتري من غيره لان
 الفساد لغوات الرضاء ومنهم من جعله هنا القصد المتعافين ومنهم من جعله باطلا اعتبارا
 بالهاتل في مشايخهم فله جملوه ببيع جازا مفيه البعض لا يحكم على ما هو المعتاد للحاجة اليه
 قال فان كان قبض الثمن طوعا نقضا جازا الباع لا دليل لاجازة كما في البيع الوفوقه اذا سلم
 طاعا بان كان المكره على الباع لا على المدفع لا دليل لاجازة بخلافه اذا كان المكره على الباع
 المدفع فوهبه في غير حيث يكون باطلا لان مقصود المكره الاستحقاق لا جرح اللفظ وذلك المنة
 باله ضروري الباع بالعقد على ما هو الاصل فدخل الباع في المكره على المنة والبيع قال في روضة
 مكرها فليس ذلك باجارة وعليه انه ان كان قائما في يده ففساد العقد قال ان هذا البيع
 في يده المشتري هو غير مكره ضمن قيمته للبائع معناه والبائع مكره لانه مضمون عليه بحكم
 عقده فاسد والمكره ان يضمن المكره ان شاء لانه لا يملك الرجوع اليه فمكره لان لا يملك الرجوع فمكره البائع
 الى المشتري فضمن ان شاء كالفاسد فلو ضمن المكره رجوعه على المشتري بالقيمة
 لقيامه مقام البائع وان ضمن المشتري فمكره لان بقاءه كان بعد شرائه لو تناهى عن الرجوع لانه ملكه
 بالزمان فظهر انه باع ملكه ولا ينبغي ما كان قبله لان الاستناد الى وقت قبضه بخلافه اذا
 اجاز المالك المكره عقده منها حيث يجوز ما قبله وما بعده لانه اسقط حقه هو المانع ضادا لكل

فيكون لا أن لا ينقطع به حق استرداد البائع وان تدها وتلايه في لم يرض البائع به بخلاف
 بخلاف سائر البائعات فان المشتري في سائر البائعات لا يملك الرجوع
 سائر البائعات الفاسدة لان الفساد فيها كالحق الشرع وتعلق بالبائع الثاني حق العيب وحققه
 محتاجه ما هنا الرد على الباعه وهما سواء فلا يبطل حق الاول على الثاني قال رحمه الله عنه
 ومن جعل البائع الحائز المعنا ديبعا فاسدا يجعله كبيع المكره حتى ينقض بيع المشتري من غيره لان
 الفساد لغوات الرضاء ومنهم من جعله هنا القصد المتعافين ومنهم من جعله باطلا اعتبارا
 بالهاتل في مشايخهم فله جملوه ببيع جازا مفيه البعض لا يحكم على ما هو المعتاد للحاجة اليه
 قال فان كان قبض الثمن طوعا نقضا جازا الباع لا دليل لاجازة كما في البيع الوفوقه اذا سلم
 طاعا بان كان المكره على الباع لا على المدفع لا دليل لاجازة بخلافه اذا كان المكره على الباع
 المدفع فوهبه في غير حيث يكون باطلا لان مقصود المكره الاستحقاق لا جرح اللفظ وذلك المنة
 باله ضروري الباع بالعقد على ما هو الاصل فدخل الباع في المكره على المنة والبيع قال في روضة
 مكرها فليس ذلك باجارة وعليه انه ان كان قائما في يده ففساد العقد قال ان هذا البيع
 في يده المشتري هو غير مكره ضمن قيمته للبائع معناه والبائع مكره لانه مضمون عليه بحكم
 عقده فاسد والمكره ان يضمن المكره ان شاء لانه لا يملك الرجوع اليه فمكره لان لا يملك الرجوع فمكره البائع
 الى المشتري فضمن ان شاء كالفاسد فلو ضمن المكره رجوعه على المشتري بالقيمة
 لقيامه مقام البائع وان ضمن المشتري فمكره لان بقاءه كان بعد شرائه لو تناهى عن الرجوع لانه ملكه
 بالزمان فظهر انه باع ملكه ولا ينبغي ما كان قبله لان الاستناد الى وقت قبضه بخلافه اذا
 اجاز المالك المكره عقده منها حيث يجوز ما قبله وما بعده لانه اسقط حقه هو المانع ضادا لكل

فصل في الجواز والله اعلم فصل وان اكره على ان يأكل الميتة او يشرب الخمر فأكراه على ان يجلس بغيره
او قبح له الجمل الا ان يكره ما يحل فاضنه على نفسه او على عضو من اعضاءه فاذا خاف على ذلك وسعته
ان يقدر على ما كره عليه كانا على هذا الله والحكم المحذور ان تناول هذه المحرمات تأملا سرعا المضرة
بما في حالة الشخص من قيام المحرم في اوعها ولا ضرورة الا اذا خاف على النفس او على العضو خيرا وحقيقا
ذلك بالضرر الشديدا وغلب عليه طنه ذلك فيسأله ان يصبر على ما كرهه فان صبر
حتى اوقعت له لم يأكل فهو اثم لانه لم يبرح كان بالامتناع معا والغيرة على هلاك نفسه في اثم كما في
حالة الشخص من وعن ابي يوسف انه لا يأثم بالامتناع اذا المحرم قائما فكان احدا بالغرير فقلنا حاله
الاضطرار مستثنا من الضرر هو تركه بالحاصل بعد الشك في اثمه فكان ابا حنيفة لا رخصة الا انه
انما يأثم اذا علم بالاكراه في هذه الحالة لان في انكشاف المحرم خفاء فيعذر بالاجمل في الجمل
بالخطا في اول الاسلام وفي ارا الحرج قال ان اكره على الكفر بالله تعالى والعبادة
بالله او بسبب سول الله صلى الله عليه وسلم بغيره او بحبس او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى
في شرب الخمر لما مر في الكفر فحرمته اشارة الى الخمر قال فاذا خاف على ذلك وسعته ان يضطر امره
ويؤثر في ان اظهر ذلك قلب مطمئن بالايمان فلا اثم عليه حديث عثمان بن ياسر حين بيحقه قال
لله النبي عليه السلام كيف وجدت قلبك قال مطمئنا بالايمان فقال عليه السلام فان عاد وافتد
وفينزل قوله تعالى لا من اكرهه وقلبه مطمئن بالايمان الآية وكان همه الاظهار لا يقول بالايمان
حقيقة لقيام التصديق وفي الامتناع فوث النفس حقيقة فليست الميل اليه قال فان صبر
كتاب سماك فيه لصا غالبا ما غلبت لذلك وامر باحضاره وانه الشخص (بقية ٣٢٤)

فصل في الجواز والله اعلم فصل وان اكره على ان يأكل الميتة او يشرب الخمر فأكراه على ان يجلس بغيره
او قبح له الجمل الا ان يكره ما يحل فاضنه على نفسه او على عضو من اعضاءه فاذا خاف على ذلك وسعته
ان يقدر على ما كره عليه كانا على هذا الله والحكم المحذور ان تناول هذه المحرمات تأملا سرعا المضرة
بما في حالة الشخص من قيام المحرم في اوعها ولا ضرورة الا اذا خاف على النفس او على العضو خيرا وحقيقا
ذلك بالضرر الشديدا وغلب عليه طنه ذلك فيسأله ان يصبر على ما كرهه فان صبر
حتى اوقعت له لم يأكل فهو اثم لانه لم يبرح كان بالامتناع معا والغيرة على هلاك نفسه في اثم كما في
حالة الشخص من وعن ابي يوسف انه لا يأثم بالامتناع اذا المحرم قائما فكان احدا بالغرير فقلنا حاله
الاضطرار مستثنا من الضرر هو تركه بالحاصل بعد الشك في اثمه فكان ابا حنيفة لا رخصة الا انه
انما يأثم اذا علم بالاكراه في هذه الحالة لان في انكشاف المحرم خفاء فيعذر بالاجمل في الجمل
بالخطا في اول الاسلام وفي ارا الحرج قال ان اكره على الكفر بالله تعالى والعبادة
بالله او بسبب سول الله صلى الله عليه وسلم بغيره او بحبس او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى
في شرب الخمر لما مر في الكفر فحرمته اشارة الى الخمر قال فاذا خاف على ذلك وسعته ان يضطر امره
ويؤثر في ان اظهر ذلك قلب مطمئن بالايمان فلا اثم عليه حديث عثمان بن ياسر حين بيحقه قال
لله النبي عليه السلام كيف وجدت قلبك قال مطمئنا بالايمان فقال عليه السلام فان عاد وافتد
وفينزل قوله تعالى لا من اكرهه وقلبه مطمئن بالايمان الآية وكان همه الاظهار لا يقول بالايمان
حقيقة لقيام التصديق وفي الامتناع فوث النفس حقيقة فليست الميل اليه قال فان صبر
كتاب سماك فيه لصا غالبا ما غلبت لذلك وامر باحضاره وانه الشخص (بقية ٣٢٤)

(بقية ٣٢٥) على ما حكى عن ابن سبابة

كتاب الاكره

رحمه الله تعالى قال المصنف محمد رحمه الله تعالى هذا الكتاب سمي به لبعض حساده في الخليفة

قوله قتل الكافر كان ما جاز لان حبيبنا صبر على ذلك حتى صلب وسام رسول الله
عليه السلام سببه الشهادة وقال في مثلته هو فقي في الجنة ولا ان حشر باقية والاشارة لغير الدين
عنه بخلاف ما تقدم من الاستثناء قال ان اكره على ان لا يقتل مسلم بام حياضه على نفسه او على
عضو من اعضائه وسبعا ان يفعل ذلك لان مال الغير يستباح للضرورة كما في حاله الخصم وقد
تحقق ولصاحب المال ان يفتن الكره لان الكره الذي ذكره فيما يصلح له ولا خلاف من هذا ليعقل
وان اكره بقتل على قل غيره لم يسهه ان يقام عليه يصير حقه يقتل فان قتله كان انما كان
قتل المسلم مما لا يستباح للضرورة ما فكر اجماع الضرورة والقصاص على الكره ما كان القتل عد
قال وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقالان فريه يجب على الكره وقال ابو يوسف لا يجب عليهما
وقال الشافعي يجب عليهما كزفر ان الفعل من الكره حقيقة وحشا وقور الشرع حكمه عليه
وهو الاثر بخلاف الاكره على ان لا يقتل لغيره لانه سقط حكمه وهو الاثر فاضيف الى غيره
وبهذا يتسك النافذ في جانب الكره ويوجب على الكره ايضا لوجود التيسير الى القتل منه
وللتيسير في هذا الحكم المباشرة عندكم كما في شهود القصاص ولا يفسد ان القتل بقى مقصودا
على الكره من حيث نظر الى التانيم واضيف الى الكره من حيث نظر الى الكل فخلت الشهادة في كل
جانب لهما انه محمول على القتل بطبيعة اثار الحماية فيصير الكره فيما يصلح له لانه هو القتل
بان يلقيه عليه ولا يصلح التانيم في الحماية على دينه فبقى الفعل مقصودا عليه في حق الاثر
كما تقول في الاكره على الاعناق وفي الاكره الجوسني على ذبح شاة الغير وتقتل الفعل الكره
في الاطلاق دون الدكاه حتى يحرم كراهة قال ان اكره على طلاق امراته وتعتق عبدا

قوله قتل الكافر كان ما جاز لان حبيبنا صبر على ذلك حتى صلب وسام رسول الله
عليه السلام سببه الشهادة وقال في مثلته هو فقي في الجنة ولا ان حشر باقية والاشارة لغير الدين
عنه بخلاف ما تقدم من الاستثناء قال ان اكره على ان لا يقتل مسلم بام حياضه على نفسه او على
عضو من اعضائه وسبعا ان يفعل ذلك لان مال الغير يستباح للضرورة كما في حاله الخصم وقد
تحقق ولصاحب المال ان يفتن الكره لان الكره الذي ذكره فيما يصلح له ولا خلاف من هذا ليعقل
وان اكره بقتل على قل غيره لم يسهه ان يقام عليه يصير حقه يقتل فان قتله كان انما كان
قتل المسلم مما لا يستباح للضرورة ما فكر اجماع الضرورة والقصاص على الكره ما كان القتل عد
قال وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقالان فريه يجب على الكره وقال ابو يوسف لا يجب عليهما
وقال الشافعي يجب عليهما كزفر ان الفعل من الكره حقيقة وحشا وقور الشرع حكمه عليه
وهو الاثر بخلاف الاكره على ان لا يقتل لغيره لانه سقط حكمه وهو الاثر فاضيف الى غيره
وبهذا يتسك النافذ في جانب الكره ويوجب على الكره ايضا لوجود التيسير الى القتل منه
وللتيسير في هذا الحكم المباشرة عندكم كما في شهود القصاص ولا يفسد ان القتل بقى مقصودا
على الكره من حيث نظر الى التانيم واضيف الى الكره من حيث نظر الى الكل فخلت الشهادة في كل
جانب لهما انه محمول على القتل بطبيعة اثار الحماية فيصير الكره فيما يصلح له لانه هو القتل
بان يلقيه عليه ولا يصلح التانيم في الحماية على دينه فبقى الفعل مقصودا عليه في حق الاثر
كما تقول في الاكره على الاعناق وفي الاكره الجوسني على ذبح شاة الغير وتقتل الفعل الكره
في الاطلاق دون الدكاه حتى يحرم كراهة قال ان اكره على طلاق امراته وتعتق عبدا

قوله قتل الكافر كان ما جاز لان حبيبنا صبر على ذلك حتى صلب وسام رسول الله
عليه السلام سببه الشهادة وقال في مثلته هو فقي في الجنة ولا ان حشر باقية والاشارة لغير الدين
عنه بخلاف ما تقدم من الاستثناء قال ان اكره على ان لا يقتل مسلم بام حياضه على نفسه او على
عضو من اعضائه وسبعا ان يفعل ذلك لان مال الغير يستباح للضرورة كما في حاله الخصم وقد
تحقق ولصاحب المال ان يفتن الكره لان الكره الذي ذكره فيما يصلح له ولا خلاف من هذا ليعقل
وان اكره بقتل على قل غيره لم يسهه ان يقام عليه يصير حقه يقتل فان قتله كان انما كان
قتل المسلم مما لا يستباح للضرورة ما فكر اجماع الضرورة والقصاص على الكره ما كان القتل عد
قال وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقالان فريه يجب على الكره وقال ابو يوسف لا يجب عليهما
وقال الشافعي يجب عليهما كزفر ان الفعل من الكره حقيقة وحشا وقور الشرع حكمه عليه
وهو الاثر بخلاف الاكره على ان لا يقتل لغيره لانه سقط حكمه وهو الاثر فاضيف الى غيره
وبهذا يتسك النافذ في جانب الكره ويوجب على الكره ايضا لوجود التيسير الى القتل منه
وللتيسير في هذا الحكم المباشرة عندكم كما في شهود القصاص ولا يفسد ان القتل بقى مقصودا
على الكره من حيث نظر الى التانيم واضيف الى الكره من حيث نظر الى الكل فخلت الشهادة في كل
جانب لهما انه محمول على القتل بطبيعة اثار الحماية فيصير الكره فيما يصلح له لانه هو القتل
بان يلقيه عليه ولا يصلح التانيم في الحماية على دينه فبقى الفعل مقصودا عليه في حق الاثر
كما تقول في الاكره على الاعناق وفي الاكره الجوسني على ذبح شاة الغير وتقتل الفعل الكره
في الاطلاق دون الدكاه حتى يحرم كراهة قال ان اكره على طلاق امراته وتعتق عبدا

١٩٠٦: بالسلطان فقد قيل ان من قيل اختلاف العصر كما تقدم في اول هذا الكتاب قيل من قيل اختلاف الحكم ووجه قولنا ان المعتز في الازاه كنه المجاز ذلك بقدره المكون على الايقاع وكونه المكون للفرع كما هو ذلك يكون من غير سلطان اكثر من هذا ١٩٠٦

(بقية ٣٣٤) في جيب من الدار لان الله ^{هو} ا- اطوا بالمر قبل خروجهي منها فلم يكني ان اخرج واخفيت في موضع حتى دخلوا وعلوا جميع كتبه الى دار الخليفة بامر الوزير وفتشوا عن يدي و
شيئا مما زره العاشي لهم ندم الخليفة على اصغ به (بقية ٣٣٩)

[illegible][illegible]

فصل رقم ما أكره عليه عندنا خلاف الشافعي
أكره بقیمة العبد لأنه صلح الله له فيه من
كان أو معسر أو لاسعانة على العبد لأن الله
ولم يوجد واحد منهما ولا يرجع المكروه على
بنصف هله المرأة أن كان قبل له دخول إن له
من المنة لأن ما عليه كان على شرف السفوط بأداء
فكان أثلا للمال من هذه الوجهة والمكروه
قد تقرب بالدخول لا بالطلاق ولو أكره على التو
لأن أكره مؤخر فساد العقد والوكالة لا تبطل
لأن مقصود المكروه زوال ملكه إذا باشر الوكيل وآ
ولا رجوع على المكروه بالمسكن لا بمطالبه
لا يحصل فيهما الأكره لعدم احتمالهما الفس
مع أهل وأخضع من جانب طلاق أو من لا
دونها زما البذل لرضاها بالالتزام قال
ابن حنيفة ألا أن يكره السلطان وقال أبو
عمر والشافعي في غيرهما أن السلطان
عنه ما لا يكره السلطان وقال أبو
عمر والشافعي في غيرهما أن السلطان
عنه ما لا يكره السلطان وقال أبو

[illegible][illegible]

في الحديث وقال اذا كره على الردة لم تن مراثة منه لان الردة تتعلق بالا اعتقاد الا ترى انه
لو كان قلبه مطمئنا بالايمان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شك فلا ينبت البيونة بالشك
فان قالت المرأة قد بنت منك وقال هو قد اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فالقول قول
استحسانا لان اللفظ غير موضوع للفرقة وهي بتبطل الاعتقاد ومع كراهه لا يرد على
التبطل فكان القول قولها بخلاف كراهه على الاسلام حيث يصير مسيلا لانه لا يحتل وجعل
فيها الاسلام في الحالين لانه يعلو ولا يعلى عليه هذا بيان الحكم بما بين يدي الله تعالى اذ لم يعتقد
فليس يسم ولا كراهه على الاسلام حتى حكمه باسلامه ثم جبر لم يقتل لتمكن الشبهة وهي ازالة للقتل
ولو قال الذي كرهه على ابراء كراهه الكفر خبرت عن امراض لم اكن فعلت بآنت منه حكما لا ديانة لانه
اقرانه طاعة بآيان ما لم يكره عليه حكم هذه الطاعة ما ذكرناه ولو قال اردت ما طلبتني وقد طر
ببال الخبر عما مضى بآنت ديانة وقضاء لانه اقران مبتدأ بالكفر هازل به حيث علم
لنفسه مخلصا غيره وعلى هذه اذا كره على الصلوة للصليبي سب جهل المنه عليه السلام ففعل
وقال نوبت بالصلاة لله تعالى جهرا اخر غير المنه عليه السلام بآنت منه قضاء لا ديانة
ولو صلي للصليبي سب جهل المنه عليه السلام وقه خطيئة بالصلاة لله تعالى سب غير المنه
عليه السلام بآنت منه ديانة وقضاء لما روقه قرناه زيادة على هذه اذ كراهية المنه الله علم

كتاب الحج

قال الاسباب السبعة للحج ثلاثة الصغر والرق والحجوز فالصغير الصغير الا ياذن له
ولا تنصر العبد الا ياذن سيده ولا يجوز تنصر الحجوزين للغلو بحال ما الصغير فلينقصان

[illegible][illegible]

عقله غير ان اذن الولي اية اهلية في ارق رعايته حق المولى كذا لا يتعلل منافع عباده
ولا يملك رقبته بتعلق الدين به غير ان المولى بالاذن منى بفوائده وحقه لا يجوز له ان يملك
الاهلية فلا يجوز تصرفه بحال ما العبد قاهر في نفسه والصبي يرتقب اهليته فلذا وقع الفرق
قال ومن باع من هؤلاء شيئا واشترى وهو يعقل البيع ويقصد فالكول بالخيار ان شاء
اجازته اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخه لان التوقف في العبد حتى المولى فيتحيز فيه في الصبي
والجئون نظرهما فيتحيزي مصلحةهما في لا بد ان يعقلا البيع لوجود ركن العقدة فينقذه فوفيا
على الاجارة والجئون قد يعقل البيع ويقصد وان كان لا يرشح المصلحة على المفسدة وهو المتوقف
الذي يصلح وكذا لا عن غيره كما بينا في الوكالة فان قيل التوقف عندكم في البيع اما الشراء فالاصل
فيه المفاض على المباشرين فلما اذ اوجه نفاذا عليه كما في شراء الفضو وهناك لم يجد نفاذا لعدم
الاهلية والضرر المولى فوفقناه قال وهذه المعاني ثلثة توجب الحجر في الاقوال والافعال
لا تملك لها الوجودها حاشا ومشاهدة بخلاف الاقوال لان اعتبارها موجودا بالشرع
والقصص من شرطه لا اذا كان فعلا يتعلق بحكمه من رضى بالشبهات كما يحذر وللقصاص
فيجعل عدم القصص في ذلك شبهة في حق الصبي والجئون قال الصبي والجئون لا يصح عقوبتها
ولا اقرارها لما بينا ولا يقم طلاقها ولا اعانها لقوله عليه السلام كل طلاق واقع الاطلا
الصبي والمعنوة والاعاق يتخضع مضرة ولا وقوف للصبي على المصلحة في الطلاق بحال
لعدم الشهوة ولا وقوف الولي على عدم التوافق على اعتبار ما يلوغه حد الشهوة فلهذا لا يتوقفان
على قولين في ذلك

على اجازته
 الحق المتلف
 بأنقلا الله
 العبد فاقرا
 لا يعرى ع
 بعد الحق
 مجد او قص
 المول عليه
 والمكاتب
 وليس فيه
 قال ابو حنيفة
 مبدا مف
 وهو قول الش
 الذي يفت
 احتمال التبا
 اى يفت
 بلسا نة فم
 اى يفت

له قوله وقال البربري سقيا محمد بن ابي اعلم ان اسباب الحج ستة الرقة والصفر والخبز ونصرها العامة والدين والسفة.

تولید عصاره از العصاره

[illegible]

للمعالم الذميمة على السفينة^{١٢}، وتعالى في متوجهه سليمان رستم حيث قال: «هذا على قول الأعمام الأعظم» (التيه ٣٥٣)

جمله
عتاب
محمدا

[illegible]

بقية (٣٥٢) كما قدمنا في أول هذا الفصل وفيه اختلف في الجبر بسبب السفة وقال أبو يوسف أنه لا يثبت إلا بقضاء القاضي وقال محمد يثبت الجبر بنفس السفة ولا يتوقف على القضاء اه تلت وظاهر هذا المادة اختيار

عليه بايجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يسلم القاضي لنفقة البه يسلمها ال ثقة من الحاجر ينفقها
عليه في طريق الحج كيلا يتلفها في غير هذه الوجه ولولا ادمرة واحدة لم يمنع منها استحسانا
لاختلاف العلماء في جوبها بخلاف ما زاد على مرة واحدة من الحج ولا يمنع من القرآن لانه لا يمنع من اوج
السفر لكل واحد منها كما لا يمنع من الجمع بينهما ولا يمنع من ان يسوق بنية تحريز عن موضع الخلاف
اذ عنه عليه بن عمر لا يمنع غيرهما وهي جرد وبقرة فان مرض او صلب او صابا في القرى وابواب
الخبر جاز ذلك في ثلثة لان نظره فيه اذ هي حالة انقطاعه عن امواله الوصية تخلف ثناء
او ثوابا وقد ذكرنا من التعريفات اكثر من هذه في كفاية المتتقي قال ولا يجوز على الفاسق اذا
كان مصلحا لما له عنه ناء الفسق الاصل والطارئ سواء وقال الشافعي يحجر عليه زجر الله
وعقوبة عليه كما في السفينة هذه الم يجعل اهل اللولاية والشهادة عنه ولنا قوله تعالى ان
انفسهم منه محرشة افاد فموا اليهم اموالهم الاية وقد اؤنس غر شد فميتا وله النكحة
المطلقة ولان الفاسق من اهل اللولاية عنه ناء لاسلامه فيكون اليه للتصرف وقد قررناه فيما تقدم
ويحجر القاضي عنه ما ايضا وهو قول الشافعي بسبب الغفلة وهو ان يقب في التجار ان لا يصبر
عنه لاسلامه قلبه لما في المحرم النظر **فصل في حد البلوغ قال** بلوغ الغلام بالاحتمال
والاحمال لان ال ذ اوطى فان لم يوجد ذلك حتى يتم ثلثا في عشرة سنة عنه ابحيضة وبلوغ
الحجارية باحيض والاحتمال والحمل فان لم يوجد ذلك حتى يتم ثلثا في عشرة سنة عنه ابحيضة وهذا
عنه ابحيضة وقاله اذ اتم للغلام والحجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو ايتعن ابحيضة
وهو قول الشافعي وعنه في الغلام تسع عشرة سنة وقيل المراد ان يطعن في التاسع عشرة سنة

عليه بايجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يسلم القاضي لنفقة البه يسلمها ال ثقة من الحاجر ينفقها
عليه في طريق الحج كيلا يتلفها في غير هذه الوجه ولولا ادمرة واحدة لم يمنع منها استحسانا
لاختلاف العلماء في جوبها بخلاف ما زاد على مرة واحدة من الحج ولا يمنع من القرآن لانه لا يمنع من اوج
السفر لكل واحد منها كما لا يمنع من الجمع بينهما ولا يمنع من ان يسوق بنية تحريز عن موضع الخلاف
اذ عنه عليه بن عمر لا يمنع غيرهما وهي جرد وبقرة فان مرض او صلب او صابا في القرى وابواب
الخبر جاز ذلك في ثلثة لان نظره فيه اذ هي حالة انقطاعه عن امواله الوصية تخلف ثناء
او ثوابا وقد ذكرنا من التعريفات اكثر من هذه في كفاية المتتقي قال ولا يجوز على الفاسق اذا
كان مصلحا لما له عنه ناء الفسق الاصل والطارئ سواء وقال الشافعي يحجر عليه زجر الله
وعقوبة عليه كما في السفينة هذه الم يجعل اهل اللولاية والشهادة عنه ولنا قوله تعالى ان
انفسهم منه محرشة افاد فموا اليهم اموالهم الاية وقد اؤنس غر شد فميتا وله النكحة
المطلقة ولان الفاسق من اهل اللولاية عنه ناء لاسلامه فيكون اليه للتصرف وقد قررناه فيما تقدم
ويحجر القاضي عنه ما ايضا وهو قول الشافعي بسبب الغفلة وهو ان يقب في التجار ان لا يصبر
عنه لاسلامه قلبه لما في المحرم النظر **فصل في حد البلوغ قال** بلوغ الغلام بالاحتمال
والاحمال لان ال ذ اوطى فان لم يوجد ذلك حتى يتم ثلثا في عشرة سنة عنه ابحيضة وبلوغ
الحجارية باحيض والاحتمال والحمل فان لم يوجد ذلك حتى يتم ثلثا في عشرة سنة عنه ابحيضة وهذا
عنه ابحيضة وقاله اذ اتم للغلام والحجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو ايتعن ابحيضة
وهو قول الشافعي وعنه في الغلام تسع عشرة سنة وقيل المراد ان يطعن في التاسع عشرة سنة

له قوله وقالوا اذ اتم للغلام والحجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو ايتعن ابحيضة وهو قول الشافعي وعنه في الغلام تسع عشرة سنة وقيل المراد ان يطعن في التاسع عشرة سنة

15

فصل من فضول السيرة في معرفة بعض عظماء
الانجليز في زمانهم قالوا الاشد ايماناً وعشرون
بعضهم من عظماء الانجليز في زمانهم
اي زمانه في حق العلم المتوافر
فصل من فضول السيرة في معرفة بعض عظماء
الانجليز في زمانهم قالوا الاشد ايماناً وعشرون
بعضهم من عظماء الانجليز في زمانهم
اي زمانه في حق العلم المتوافر

[illegible][illegible]

ای زلفان مستی حق السلام اتوافی
فصل من فضول الشتر من فضوی
الحیات السلام وادی السلام
انفل من قتی عشر شاة البعظ
انوار و عظم و اقل من
تصدق و اعلم علی
نشان انور لیب الی

فصل من فضول الشتر في جوفى من
 الى ان العلم اذ ادى الى العلم فله
 انقل من ثمن عشرين الى اصفى
 اذ اذ علمه وكره انقل من
 تصدق ١٢ على
 نزلان في السبب اليك
 كتاب

[illegible]

انزل من قتي عشر سنة الا يصدق من الجارية
اذا اصدقته من اقل من تسعين مالا
تصدق ١٢ عليه من ثوب الجارية
فان اقره بسبب الدين كان له
كتاب

از دوازده نفر از اهل بیت رسالت
تقدیر شده است که در این کتاب
نشان از هر یک از این ائمه
در این کتاب

فَصَحَقَ عَلَيْهِ عَالِيَهُمْ
فَصَحَقَ عَلَيْهِ عَالِيَهُمْ
فَصَحَقَ عَلَيْهِ عَالِيَهُمْ

مکتبہ اسلامیہ

جبلد
كتاب
الحج

كتاب
طالب العلم في التلخيص
في بيان التلخيص

طالب طلب الزوار مكان
مبار بالنظر الى ما قبله

طابق

عَلَيْهِ تَرْكُ الْمَرْأَةِ الْكَافِرَةِ لَا يَتَّبِعُهُ الْمُتَشَدِّدُ

المثل لما البعير يشن السبل لا يبطل حق الغرماء والمنع محرم فلا يمنع منه ^{قال} وبإجماع الأئمة
المفلس من بيعه قيمه بين غرامه بأخصص عنه هما لأن البيع مستحق عليه إبقاء دينه ^{حتى} يحبس
الأخرى إذا منع نائب القاضيه من أن يبيع العتق قلنا التبعيته موهومة والمستحق قضاء الدين والبيع ليس
بطريق متعين لئلا يتخلف الجواب العتق والحبس لقضاء الدين بما يختاره من الطريق كيف يشاء ^{البيع}
كان المحبس ضررا كما يتأخير حق الدائن وتعذيب المدين فلا يكون مشروعا ^{قال} وإن كان ذلك
دراهم له درهم قضاه القاضيه بغير امره وهذا بالأجماع لأن الدائن حق الأخذ من غير رضا
فللقاضيه أن يُعَيِّنَهُ وإن كان دينه دراهمه وله دنانير أو على ضد ذلك بأعما القاضيه
دينه ما أعده ابن حنيفة استحقاقا للغير من أن لا يبيع كما في العروض ^{لأنه} لم يكن لصاحب الدين أن يأخذ
جبرا وجه الاستحقاق إنما مشكل في الثنية والمالية مختلفان في الصوفيا للنظر إلى الاتحاد حيث للقاضيه
ولاية التصرف والنظر إلى الاختلاف فيسلب عن الدائن ولاية الأخذ عملا بالشبهين بخلاف التصرف
لأن الغرض يتعلق بصورها وأعيانها أما التقود فوسائل فافتراقها في الدين التقود ثم العروض
العقارية أبا لايسر فلا يسر لها فيه من المسارعة إلى قضاء الدين مع مراعاة جانب المدينين في ذلك
عليه دسئت من ثياب بدنه ويأبى الباقي لأن بكفاية وقيل دستان لأنه إذا غسل ثيابه قبله
من طلب ^{قال} فإن أقرضه حال الحجر فأقرضه ذلك بعه قضاء المدينين لا يتعلق بهذه الأموال
حق الأولين فلا يمكن من إبطال حقه بالأقرار لغيرهم بخلاف الاستسكان لأنه مشاهد لا مذكور
ولو استقادم ما لا أخريه الحجر نفعه أقراره فيه لأن حقه لم يتعلق ببلغة وقت الحجر ^{قال} فينفق
على المفلس من ماله على زوجة وولده الصغار وذوي أرحامه من يجب نفقته عليه لأن

[illegible]

جلد
کتاب

وَجِئْنَا اسْتَحْسَنَهُمْ عَلَى الْبَيْتِ بِذَلِكَ الْمَسْأَلَةِ وَمَا نَحْنُ فِيهَا الْبَيْتُ +

[illegible]

إليه قوله وهذا غنواي حنيقة استحسان الخ القترى على الاستحسان كما علمت في عقود رسم المفتى -

٣٥٨
 حاجتنا الأصلية مقدمة على حق الغرماء ولا نحقق ثابت لغيره فلا يطل المحرم لهذا الوزن وج
 امرأة كانت في مقداره مهر مثلها أسوة للغرماء قال فان لم يعرف للفلس مال وطلب
 غرماء وحبسه وهو يقول لا مال لي حبسه كما كره في كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة
 وقدرنا هذه الفصل بوجوه في كتاب ادب القاضي من هذه الكتاب فلا نعلمها
 ان قال وكذلك ان اقام البينة انه لا مال له بعينه خله سبيل لوجوب النظر الى البينة
 ولو مرض الحبس بقي فيه ان كان له خادم يقوم عياله ليجوز ان يكون له يخرج من حبسه ولا كره
 والحرف فيه لا يمكن من الاشتغال بالعمل هو الصحيح ليصحب قلبه فينبعث على قضاء دينه بخلاف
 ما اذا كانت له جارية وفيه موضع يمكنه فيه وطيبها لا يمنع عنه لانه قضاء احدى الشقوق
 فيعتبر بقضاء الاخرى قال ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروج من
 الحبس بل يلازمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر لقوله عليه السلام لصاحب الحق
 يد ولسان اراد باليد الملازمة وبالسنان التقاض قال ياخذ من فضل كسب يقسم
 بينهم بالحصص لا استواء حقوقهم في القوة وقال اذا قلنا الحكم كحال بين الغرماء وبينه الا
 ان يقوم البينة ان له مالا لان القضاء بلا فلاس عنه ما يصح فيثبت العسر ويستحق النظر
 الى البينة وعندها لا يثبت القضاء بلا فلاس ان مال الله تعالى غايه ولا يحول
 وقوله اليهود على عدم المال لا يثبت الاظهار افضله لا يضره لا يطل حق الملازمة وقوله
 الا ان يقوم البينة اشارة الى ان بينة القسار تترجح على بينة الاعسار لانها اكثر اتيانا اذ الاصل
 هو العسر وقوله في الملازمة لا يمنعونه من التصرف والسفر دليل على انه لا يرد معناه فادار ولا
 في كل دين لزمه بد لا عن مال حصل في يده كمن المبيع او التزمه بعقد كالمهر والكفالة

له قوله وقد ذكرنا هذا الفصل بوجوه الخ انظر هذا البحث في الهداية في ١٣٦ ج ٣ حيث قال فان امتنع حبسه
 في كل دين لزمه بد لا عن مال حصل في يده كمن المبيع او التزمه بعقد كالمهر والكفالة

لحق قوله كتاب الأذن الخ ثم الويل على جواز الأذن للعبد في التجارة شرعا إلا ناسا التي بدأ بها الكتاب في ذلك (م)
حديث إبراهيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يركب الحمار ويجيب دعوة المملوك وفيه دليل على

[illegible]

(بقية ۳۹۳) حتى يحج عليه وكان يقول اذا حج الرجل على عبده

جلد ۳
کتاب
الاذی

في اهل سورة فليس عليه رين ١٧ البسوط ص ٣٣ ج ٢٥٥ وعن ابي صالح قال رأيت

[illegible]

عباس بن عبد المطلب عشر بن عبد المطلب يجر بعشرة آلاف درهم معيه دليل جاز الاذن وانه لا باس
بالكتساب الغنى (بقية ٣٢٥)

3

والله الذي
احلوا له دخول الجنة
فلا تخافني ظلمت
ناملوا ما هم
ناملوا ما هم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 في خاتمة كتابي هذا
 بانه هو من كتب في الوسط على
 على خاتمة كتابي هذا
 خاتمة كتابي هذا
 خاتمة كتابي هذا

ان کیونکہ تم ہی
عقوبتِ قولِ القدوسی دادِ دلدادہ
شاہِ شہلِ قیامتِ بازوِ دلدادہ
کجاں از دہانیِ الہی ہو چکا اندازِ دلدادہ
اور شہلِ شکرِ جلالِ دلدادہ

جالبی الی محمد السواد اللہیہ بابہ سید محمد باقر
باب العزیزین لوارث علی مرتضیٰ علیہ السلام
السائین علیہ السلام علیہ السلام علیہ السلام
قوله جالبی الی محمد السواد اللہیہ بابہ سید محمد باقر

بعض الرهبان مع اهل الكوفة
انهم كانوا يرون في بعض الكوفة

[illegible]

وإنما هذا الكتاب من كتب الفقه وهو من كتب
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر الخليلي
الذي كان من المشايخ الكبار في عصره

(بقية ٣٤٥) وغيرها وكان سبب ترويه انه احد منه وناييري القدا وحين اسمع على اسم وخصني اسلاخه قال يا شيخ على راد

(بقية ٣٦٦) ولغيركم وكان العباس رضي الله تعالى عنه يظهر السرور بغناه ويقول ان الله تعالى وعزني

[illegible]

لقد قولهم رغبنا عن دوابي حنيفه وعصمك الله من الشر على قول الطرفين للمعقول ابي يوسف

ما كانا
 مع بابا رومانيا
 فوليبيس لم اخرج الى ليس لي
 حتى تقضى لي اذ اريد ان اخرج
 مثل القيد وان لم يكن فاشترى
 اذ اريد ان اخرج فاشترى
 ما خسرنا فاشترى فاشترى
 العبد بالمال فاشترى
 الملك واليد القيد فاشترى
 بدين ضوره لا يكون فاشترى
 القيد لان لم اخرج فاشترى
 قيد لان لم اخرج فاشترى
 محل حقن
 ما

[illegible]

والشراطين يعقل كمن البيع سأل الملك بجالبة للريح والتشبيه بالعبدة الماذون يفيدان ما
 أراد به قراره في قوله تعالى والذين اشترؤا كالمسلم الماذون ١٢ انت
 ثبت في العبد من الاحكام ثبت فحقه لان الاذن فالحج والمآذون يتصرف باهلية نفسه
 اي في حق نفسه وانت
 عبد اكان اوصييا فلا يتقيد تصرفه بنوع دون نوع ويصير مآذونا بالسكوت كما
 بالاذن ١٣
 في العبد يصح اقراره بما فيه من مكسبه وكذا ايمونه وظاهر الرواية كما يصح اقرار العبد ولا يملك
 يصح اقراره بغيره
 تزويج عبده ولا كذا بته كما في العبد والمعتمدين الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة العبد يصير
 اذ كانت كونه
 مآذونا باذن الارب الحجة والوصى دون غيرهم على ما بيناه وحكمه الصبي الله اعلم

کتاب الفص

النصب في اللغة عبارة عن اخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب ^{أي في الشيء المذكور} استعمال اثنين اهل اللغة ومنه
 الشريعة اخذ مال متقوم محترم بغير اذن المالك على وجه تزويل يده حتى كان استغناء العبد ^{أي في الشيء المذكور}
 وحصل له اذنته غصباً دون الجالس على البساط ثم ان كان مع العلم بحكمه المأثم والمغفلان كان ^{أي في الشيء المذكور}
 بدنه فالضمان لا يجرى العبد فلا يتوقف على قصد ولا اثم لان الخطأ موضوع قال ومن ^{أي في الشيء المذكور}
 غصب شيئاً له مثل كالمكيل والموزن فهلاك فيه اذ فعلياً مثله وفي بعض المنسخ فعلياً ضمان ^{أي في الشيء المذكور}
 مثله ولا تفاوت بينهما وهذه الاصل الواجب هو المثل لقوله تعالى فمن اعتدى عليّ فكيف فاعته وا ^{أي في الشيء المذكور}
 عليّ بمثل ما اعتدى عليّ كما ولا المثل اعدل لما فيه من مراعاة الجنس المالية فكان دفع الضرر ^{أي في الشيء المذكور}
 قال فان لم يدهر على مثله فعلياً قيمته يوم يختصمون وهذا عند ابي حنيفة وهو قال ^{أي في الشيء المذكور}
 ابو يوسف ربيع الغصب قال فمدهر يوم الا نقطاع لا يبي يوسف ربيعاً انما انقطع التحق بما لا ^{أي في الشيء المذكور}
 مثل له فيعتبر قيمته يوم انعقاد السبب اذ هو الواجب ولحمده ان الواجب المثل في الذمة ^{أي في الشيء المذكور}

[illegible]

وانما ينتقل الى القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمته يوم الانقطاع وكل في حنيقة انه ان النقل لا يثبت
 بمجرد الانقطاع ولهذا لو صبر الى ان يوجد جنسه له ذلك وانما يتنقل بقضاء القاض
 فيعتبر قيمته يوم الخصومة والقضاء بخلافه كما مثله لانه مطالب بالقيمة باصل السبب
 كما يوجد فيعتبر قيمته عند ذلك قال ومثله لانه فعلي قيمته يوم غصبه معناه
 العدديا. المتفاوتة لانه لما تعذر مراعاة الحق في الجنس فيراعى في المالية وحدها
 دفعا للضرر بقدر ما كان اما العددي المتقارب فهو كالمكمل حتى يجب مثل مقلة التفاوت
 وفي البر المخلوط بالشعر القيمة لانه كما مثله قال وعلى الغاصب العين المفصولة ومعناه
 ما دام قائما لقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترده وقال عليه السلام لا يحمل احد
 ان يأخذ متاع اخيه لاعبا ولا جاذا فان اخذه فلا يرد عليه ولا ان اليد حق مقصود
 وقد فوته عليه فيجب اعادة ثوبه بالدرية وهو الموجب لاصلة على قالا والقيمة مخلفا
 لانه قاصر اذ الكمال في رد العين والمالية وقيل الموجب لاصلة القيمة و رد العين مخلص
 ذلك في بعض الاحكام والواجب الشر في المكان الذي غصبه لتفاوت القيم بتفاوت الاماكن
 فان ادعى هلاكها حبسها الحاكم حتى يعلم انها لو كانت بآقية لا ظهرها او تقوم بيته ثم قضى
 عليه ببذلها لان الواجب رد العين والهالك بعرض فهو يدعى امرعا ضا خلا فلا ظاهر
 فلا يقبل قوله كما اذا ادعى فلاس وعليه من متاع فيحبس الحان يعلم ما ينعى فاذا علم الهالك
 سقط عنه ردّه فيارميه ردّه له وهو القيمة قال والغصب فيما ينقل يجوز لان الغصب
 بحقيقته يتحقق فيتحقق غيره لان الزايل بالنقل واذا غصب ثوبا فانه هالك في يده
 انما

والا فانه لا يثبت بالانقطاع فيعتبر قيمته يوم الانقطاع وكل في حنيقة انه ان النقل لا يثبت
 بمجرد الانقطاع ولهذا لو صبر الى ان يوجد جنسه له ذلك وانما يتنقل بقضاء القاض
 فيعتبر قيمته يوم الخصومة والقضاء بخلافه كما مثله لانه مطالب بالقيمة باصل السبب
 كما يوجد فيعتبر قيمته عند ذلك قال ومثله لانه فعلي قيمته يوم غصبه معناه
 العدديا. المتفاوتة لانه لما تعذر مراعاة الحق في الجنس فيراعى في المالية وحدها
 دفعا للضرر بقدر ما كان اما العددي المتقارب فهو كالمكمل حتى يجب مثل مقلة التفاوت
 وفي البر المخلوط بالشعر القيمة لانه كما مثله قال وعلى الغاصب العين المفصولة ومعناه
 ما دام قائما لقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترده وقال عليه السلام لا يحمل احد
 ان يأخذ متاع اخيه لاعبا ولا جاذا فان اخذه فلا يرد عليه ولا ان اليد حق مقصود
 وقد فوته عليه فيجب اعادة ثوبه بالدرية وهو الموجب لاصلة على قالا والقيمة مخلفا
 لانه قاصر اذ الكمال في رد العين والمالية وقيل الموجب لاصلة القيمة و رد العين مخلص
 ذلك في بعض الاحكام والواجب الشر في المكان الذي غصبه لتفاوت القيم بتفاوت الاماكن
 فان ادعى هلاكها حبسها الحاكم حتى يعلم انها لو كانت بآقية لا ظهرها او تقوم بيته ثم قضى
 عليه ببذلها لان الواجب رد العين والهالك بعرض فهو يدعى امرعا ضا خلا فلا ظاهر
 فلا يقبل قوله كما اذا ادعى فلاس وعليه من متاع فيحبس الحان يعلم ما ينعى فاذا علم الهالك
 سقط عنه ردّه فيارميه ردّه له وهو القيمة قال والغصب فيما ينقل يجوز لان الغصب
 بحقيقته يتحقق فيتحقق غيره لان الزايل بالنقل واذا غصب ثوبا فانه هالك في يده
 انما

له قوله ولا بحنيقة ان النقل الخ وعلى قول ابي حنيفة مشقة الغنم وهو الاصح كما في الحزانة وهو الاصح كما في الحنيفة

[illegible][illegible]

[illegible]

فصير حق المالك هالكاً من وجه الأثرى نه تبدل لاسم وفات معظم المقاصد وحقه في
الصنعة فأنتم من كل وجه فيترج على الأصل الذي هو فائت من وجه ولا نجعله سبباً
للمالك من حيث أنه محظور بل من حيث أنه إحداء الصنعة بخلاف الشاة لأن اسمها باق بعد
الذبح والسلخ وهذا الوجه يشمل الفصول المذكورة ويتفرع عليه غيرها كما حفظه وقوله لا يجل
للاستفاد بها حتى يؤدي بدلها استحسان والقياس ان يكون له ذلك وهو قول المحسن
نفره وهكذا عن أبي حنيفة مراءه الفقيه ابو الليث رة وجهه شق الملك المطبق للتصرف
الآثرى انه لو وهبه أو باع حار وجه الاستحسان قوله عليه السلام في الشاة المذبوحة
المصلحة بغير رضاه صاحبها الطعموها الأسارى فأذا لامر بالتصدق زوال ملك
المالك وحرمة الاستفاد للغاصب قبل الارضاء وكان في باحة الاستفاد فتح باب الغصب
فيحرم قبل الارضاء حصاً لمادة الفساد ونفاد بيعه وهبته مع الحرمة لقيام الملك كافي الملك
الفساد واذ الذي البدل يباح له لان حق الملك صار موقوفاً للبدل فحصلت مبادلة بالتقاضي
وكذا اذا البرأه لسقوط حقه به وكن اذا الذي بالقضاء ووضعه الحاكم او ضمه للمالك لوجود
الرضا منه لا نكاح لا يقض الا بطله وتعل هذا الحار واذ اغصب خطه فزعهها أو نواة فخرها
غير ان عنه اى يوسف يباح الاستفاد فيها قبل اداء الضمان لوجود الاستحسان من كل
وجه بخلاف ما تقدم لقيام العين فيه من وجه وفي المحنة زرعها لا يتصدق بالفضل
عنده خلافهما وأصله ما تقدم قال وان غصب فضة أو ذهباً فضررها
درهما وديناراً وانبية لم يزل ملكها ما لم يبعها عند أبي حنيفة مراءه فياخذها ولا شيء

هذا هو الحق المالك هالكاً من وجه الأثرى نه تبدل لاسم وفات معظم المقاصد وحقه في
الصنعة فأنتم من كل وجه فيترج على الأصل الذي هو فائت من وجه ولا نجعله سبباً
للمالك من حيث أنه محظور بل من حيث أنه إحداء الصنعة بخلاف الشاة لأن اسمها باق بعد
الذبح والسلخ وهذا الوجه يشمل الفصول المذكورة ويتفرع عليه غيرها كما حفظه وقوله لا يجل
للاستفاد بها حتى يؤدي بدلها استحسان والقياس ان يكون له ذلك وهو قول المحسن
نفره وهكذا عن أبي حنيفة مراءه الفقيه ابو الليث رة وجهه شق الملك المطبق للتصرف
الآثرى انه لو وهبه أو باع حار وجه الاستحسان قوله عليه السلام في الشاة المذبوحة
المصلحة بغير رضاه صاحبها الطعموها الأسارى فأذا لامر بالتصدق زوال ملك
المالك وحرمة الاستفاد للغاصب قبل الارضاء وكان في باحة الاستفاد فتح باب الغصب
فيحرم قبل الارضاء حصاً لمادة الفساد ونفاد بيعه وهبته مع الحرمة لقيام الملك كافي الملك
الفساد واذ الذي البدل يباح له لان حق الملك صار موقوفاً للبدل فحصلت مبادلة بالتقاضي
وكذا اذا البرأه لسقوط حقه به وكن اذا الذي بالقضاء ووضعه الحاكم او ضمه للمالك لوجود
الرضا منه لا نكاح لا يقض الا بطله وتعل هذا الحار واذ اغصب خطه فزعهها أو نواة فخرها
غير ان عنه اى يوسف يباح الاستفاد فيها قبل اداء الضمان لوجود الاستحسان من كل
وجه بخلاف ما تقدم لقيام العين فيه من وجه وفي المحنة زرعها لا يتصدق بالفضل
عنده خلافهما وأصله ما تقدم قال وان غصب فضة أو ذهباً فضررها
درهما وديناراً وانبية لم يزل ملكها ما لم يبعها عند أبي حنيفة مراءه فياخذها ولا شيء

هذا هو الحق المالك هالكاً من وجه الأثرى نه تبدل لاسم وفات معظم المقاصد وحقه في
الصنعة فأنتم من كل وجه فيترج على الأصل الذي هو فائت من وجه ولا نجعله سبباً
للمالك من حيث أنه محظور بل من حيث أنه إحداء الصنعة بخلاف الشاة لأن اسمها باق بعد
الذبح والسلخ وهذا الوجه يشمل الفصول المذكورة ويتفرع عليه غيرها كما حفظه وقوله لا يجل
للاستفاد بها حتى يؤدي بدلها استحسان والقياس ان يكون له ذلك وهو قول المحسن
نفره وهكذا عن أبي حنيفة مراءه الفقيه ابو الليث رة وجهه شق الملك المطبق للتصرف
الآثرى انه لو وهبه أو باع حار وجه الاستحسان قوله عليه السلام في الشاة المذبوحة
المصلحة بغير رضاه صاحبها الطعموها الأسارى فأذا لامر بالتصدق زوال ملك
المالك وحرمة الاستفاد للغاصب قبل الارضاء وكان في باحة الاستفاد فتح باب الغصب
فيحرم قبل الارضاء حصاً لمادة الفساد ونفاد بيعه وهبته مع الحرمة لقيام الملك كافي الملك
الفساد واذ الذي البدل يباح له لان حق الملك صار موقوفاً للبدل فحصلت مبادلة بالتقاضي
وكذا اذا البرأه لسقوط حقه به وكن اذا الذي بالقضاء ووضعه الحاكم او ضمه للمالك لوجود
الرضا منه لا نكاح لا يقض الا بطله وتعل هذا الحار واذ اغصب خطه فزعهها أو نواة فخرها
غير ان عنه اى يوسف يباح الاستفاد فيها قبل اداء الضمان لوجود الاستحسان من كل
وجه بخلاف ما تقدم لقيام العين فيه من وجه وفي المحنة زرعها لا يتصدق بالفضل
عنده خلافهما وأصله ما تقدم قال وان غصب فضة أو ذهباً فضررها
درهما وديناراً وانبية لم يزل ملكها ما لم يبعها عند أبي حنيفة مراءه فياخذها ولا شيء

له قوله ولان باحة الاستفاد الى قلت كن ذكرتم الثقلين ان الصحيح عند مشائخنا انه لا عليك الا عند تراخي الخصمين ليعان

له قوله وله العين باق في الفقرة على قول المحققين انهم لم يقطعوا عن النقصان في كل وجه اذا كان ما لم يقطعوا عن النقصان في كل وجه

في الفقرة على قول المحققين انهم لم يقطعوا عن النقصان في كل وجه اذا كان ما لم يقطعوا عن النقصان في كل وجه

في الفقرة على قول المحققين انهم لم يقطعوا عن النقصان في كل وجه اذا كان ما لم يقطعوا عن النقصان في كل وجه

في الفقرة على قول المحققين انهم لم يقطعوا عن النقصان في كل وجه اذا كان ما لم يقطعوا عن النقصان في كل وجه

للمغاصب قال لا يملكها الغاصب وعليه مثلها لا يملكها صيغة صيرت حتى المالك
هالك من وجه الاتي انه كسرة وفات بعض المقاصد التي لا يصلح راس المال في المضاربات
والشركات والمضارب يصلح لذلك وله ان العين باق من كل وجه لا تزلن الا سببا ومعنا
الاصل الثنية وكونه موزونا وانه باق حتى يجري فيه الربو باعتبار وصلاحيته لراس المال من
احكام الصنعة دون العين وكذا الصنعة غير متقومة مطلقا لانه لا قيمة له عند المقتا
بجسها قال ومن غصب ساجدة فبني عليها زال ملك المالك عنها ولزم الغاصب قيمتها
وقال الشافعي رة للمالك اخذها والوجه عن الجانبيين قد مناه وجه اخرا فيه ان
فيما ذهب اليه اضرا بالغاصب بنقص بناءه الحاصل من غير خطف وضرا للمالك فيما
ذهبنا اليه مجبور بالقيمة فصار كما اذا خطا بالخط المغصوب بطن جاريته او عبد او اخل
اللوح المغصوب في سفينة ثم قال الكرخي والفقهاء ابو جعفر الهندي وانى رة انما لا
ينقص اذا بنى في حوالى الساجدة اما اذا بنى على نفس الساجدة ينقص لانه متعلق فيه
وجواب الكتاب رد ذلك وهو لا صح قال ومن ذبح شاة خيرة فما لكها باخيار انشاء ضخته
قيمتها وسلموا اليه وان شاء ضخته نقصانها وكذا الحزور وكذا اذا قطع يد هاهنا هو ظاهر
الرواية وجهه انما تلاف من وجه باعتبار قوت بعض الاغراض من الحمل والدر والنسل بقا
بعضها وهو اللحم فصارك الحرق الفاخس في الثور لو كانت للذبيحة غير ما كوال اللحم فقطع الغاصب
طرفها للمالك ان يضمنه جميع قيمتها بالوجود لاستهلاكه من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك
حيث يأخذ مع اشر المقطوع لان ادمى يبقى منتفعا بعد قطع الطرف قال ومن خرق ثوب

في الفقرة على قول المحققين انهم لم يقطعوا عن النقصان في كل وجه اذا كان ما لم يقطعوا عن النقصان في كل وجه

غيره بخلاف سيرا ضمن نقصانه والثوب لما لك لان العين قائم من كل وجه وانما دخل عيب فيضمن
وان خرق خرقا كثيرا تبطل عامة منافعها فلما لك ان يضمنه جميع قيمته لانه استهلك من هذا
الوجه فكانه آخرق قال ضمنناه يترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب ضمنه النقصان لانه
تعيب من وجه من حيث ان العين باق وكذا بعض المنافع قائم ثم اشارة الكتاب الى ان الفاحش
ما يبطل به عامة المنافع والصحيح ان الفاحش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة ويبقى بعض
العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدل على هذا النقصان لان ما جعل
في الاصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والفاحش به بعض المنافع قال ومن غصب ارضا فغرس فيها
او بنى قيل له اقلع البناء والغرس وردّها لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق ولا ان ملك
صاحب الارض باق فان الارض لم تضر مستهلكة والغصب لا يتحقق فيها ولا يملك للمالك من سبب
فيوم لا شاغل بتفريها كما اذا شغل ظرف غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بقطع ذلك
فلما لك ان يضمن له قيمة البناء وقيمة الغرس مقلوعا ويكون ان له لان فيه نظر الهما ودفع
الضرر عنهما وقوله قيمته مقلوعا معناه قيمة بناء او شجر يؤم بقلعه لان حقه فيه اذ لا قولا
فيه فيقوم الارض بدون الشجر والبناء ويقوم بها شجرا وبناء لصاحب الارض ان
يأمر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما قال ومن غصب ثوبا فصبغه احر او سويقا فلبس
فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق وسلبه للغاصب وان شاء
أخذها وغرمها زاد الصبغ والسمن فيها وقال الشافعي في الثوب لصاحبه ان يمسكه و
يأمر الغاصب بقلعه الصبغ بالقد الممكن اعتبارا بفصل اسأحه بنى فيها لان التمييز ممكن

فانما اختلفت الامور في الثوب لان العين قائم من كل وجه وانما دخل عيب فيضمن
وان خرق خرقا كثيرا تبطل عامة منافعها فلما لك ان يضمنه جميع قيمته لانه استهلك من هذا
الوجه فكانه آخرق قال ضمنناه يترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب ضمنه النقصان لانه
تعيب من وجه من حيث ان العين باق وكذا بعض المنافع قائم ثم اشارة الكتاب الى ان الفاحش
ما يبطل به عامة المنافع والصحيح ان الفاحش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة ويبقى بعض
العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدل على هذا النقصان لان ما جعل
في الاصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والفاحش به بعض المنافع قال ومن غصب ارضا فغرس فيها
او بنى قيل له اقلع البناء والغرس وردّها لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق ولا ان ملك
صاحب الارض باق فان الارض لم تضر مستهلكة والغصب لا يتحقق فيها ولا يملك للمالك من سبب
فيوم لا شاغل بتفريها كما اذا شغل ظرف غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بقطع ذلك
فلما لك ان يضمن له قيمة البناء وقيمة الغرس مقلوعا ويكون ان له لان فيه نظر الهما ودفع
الضرر عنهما وقوله قيمته مقلوعا معناه قيمة بناء او شجر يؤم بقلعه لان حقه فيه اذ لا قولا
فيه فيقوم الارض بدون الشجر والبناء ويقوم بها شجرا وبناء لصاحب الارض ان
يأمر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما قال ومن غصب ثوبا فصبغه احر او سويقا فلبس
فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق وسلبه للغاصب وان شاء
أخذها وغرمها زاد الصبغ والسمن فيها وقال الشافعي في الثوب لصاحبه ان يمسكه و
يأمر الغاصب بقلعه الصبغ بالقد الممكن اعتبارا بفصل اسأحه بنى فيها لان التمييز ممكن



[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

اذ الظاهر عدم المنع
 بان التلقة او نكحه
 التمكن من ارسال
 الحق وهو الشرع
 بتكرها واجب بالكلية
 اول واحرى قال
 جبر النقصان بالولد
 بالولد لان الولد مل
 الرذوم مات الاقرب
 او خصم غيره او
 وهو الولادة والعلو
 كما اذا غصب
 او قطع يد المغصوب
 وولد الظبية ممنوعة
 الام اذا الولادة لا
 من فاصله للبراء

[illegible]

طلبة الضميمة وكذا اذا تعدى
 اذ اهلك بعد لوجوه
 و لو اطلق الجواب فهو
 بيا هو فوقها وهو اشبه
 ذقة في زمان الغاصب فا
 لصب وقال زفر الشاف
 كه كما في وللاظمية ك
 حروف شاة غيره او
 تعليم ولكن ان سبب
 لك بعد نقصا فلا
 ثم سمت او سقطت
 واذا ه مع العبد يحت
 نخرج الثانية ان الولاد
 ما اذا مات الولد
 خلفه وانما خلفه
 خلفه وانما خلفه

في كما قال في المكي في ذلك
وله ما اذا اهلك قب
والمنع بعد طلبكم
فيما كان جارية وله ايتكم
بات اليد على مستحي الى
ن كان في قية الولد فاء
في لا يجب بالنقصان
فاذا اهلك الولد قب
قطع قوائم شجر غير
لزيادة والنقصان
يوجب ضمانا وصا
فمن شاك من نبت
سبع عن نقصان القط
ة ليست بسبب بلو
بل الرقة لانه لا ب
بعد زيادة لان

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

نقول له لما ان مسبب الزيادة والنقصان الم الفوتى على قولنا كما علمت من صنع الهداية حيث اخر دليلنا وذكر وجه القوة و
فهم عليها ، و اعلامة الرجوع ١٢

الحمد ونشأ في مكانه ذهبي لم يكن حادثه في يد المالك لانها اعراض لا تبقى في ملكها دفعا لحاجته
 ٢ ونها المانحة في ملكه راسه ١٢٠٠

غرض بعض الفسقة ولا اتحاد في السبب فيما وراء ذلك من المسائل
 لأن سبب النقصان القطع والبحر وسبب الزيادة التمس وسبب النقصان التعليم والزيادة
 سببها الفهم قال ومن غصب جارية فزني بها فجلبت ثمرتها وماتت في نفاسها يضمن
 قيمتها يوم عاقت ولا ضمان عليه في محرقة هذا عند أبي حنيفة وقالا لا يضمن في لامة
 ايضا لهما ان الرد قد صحح والهالك بعدة بسبب حدث في يد المالك وهو الولادة فلا
 يضمن الغاصب كما اذا احدثت في يد الغاصب ثمرتها فهلكت او زنت في يده ثمرتها
 فجلدت فهلكت منه وكن اشترى جارية قد حلت في يد المالك فولدت عند المشتري
 وماتت في نفاسها لا يرجع على المالك بالتلف ولا اتفاق بالثمن وله انه غصبها وما انعقد فيها سبب
 التلف وكون وفها ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي اخذ فلم يصح الرد وصار كما اذا جنت
 في يد الغاصب جناية فقتلت بها في يد المالك او دفعت بها بان كانت المجنونة خطأ يرجع
 على الغاصب بكل القيمة كذا هذا بخلاف محرقة لا تضمن بالغصب يليق ضمان الغصب بعد
 فساد الرد وفي فصل المراء الواجب ابتداء التسليم وما ذكرناه شرط صحة الرد والزنا سبب
 بطلان مولد جارج ولا متلف فلم يوجد السبب في يد الغاصب قال ولا يضمن الغاصب منها
 ما غصبه الا ان ينقص باستعماله في غير النقصان وقال الشافعي يضمنه في اجماع المثل ولا فرق في
 المذهبين بينما اذا عطلها او سكنها وقال مالك وان سكنها يجر المثل وان عطلها لا شيء عليه
 ان المنافع اموال متقومة حتى تضمن بالقصور فكذا ابا الغصون في لنا انها حصلت على ملك الغاصب
 كحدوثها في مكان اذ هي لم تكن حادثة في يد المالك لانها اعراض لا تبقى في ملكه اذ حاجته
 في ملكه

نظر الصفة ٢٢٤٩١

له قوله بخلاف، وترك التسمية عامداً الخ ومن اتلف الشاة المذبوحة بترك التسمية عامداً لا يضمن كذا في القمار خاينه

للقولہ وما لا یضنّ الخ الملوہ یروغنا الخ الفترہ علی قولہا لا یمنی قولہا ای حنیفۃ^{۱۸} اشار الیہ صاحب ملتقى الاجر حیث قال فلا تلونہ الفاصہ

ففيما انما صيب جوارحه فليارس كذا لك مع الله توكل على ما بينا من الدليل الذي مضىته رصدا صديقي استملاكك قبل هذا ما عاينته البصائر

الغضب

[illegible]

عند أبي حنيفة سره وقت لا يضمن المجلد صدوقا ويعطى ما زاد الد باع فيه ولو هلك في
يد لا يضمنه بالاجماع اما المخل فلا نه لما بقي على ملك ما ملكه وهو مال متقوم
ضمنه بالانكشاف ويجب مثله لان المخل من ذوات الامثال واما المجلد
فلهما انه باق على ملك المالك حتى كان له ان يأخذ وهو مال متقوم فيضمنه مدبوغا
بالاستهلاك ويعطيه المالك ما زاد الد باع فيه كما اذا غصب ثوبا فغصبه ثم استهلكه
يضمنه ويعطيه المالك ما زاد الصنع فيه ولا نه واجب الرد فاذا فوته عليه يخلفه قيمته كما
في المستعار وبعد فارق الهلاك بنفسه وقولهما يعطى ما زاد الد باع فيه محمول على
اختلاف الجنس اما عند اتحاده يطرح عنه ذلك القدر ويؤخذ منه الباقي لعدم الفائدة
في الاخذ منه ثم الرد عليه وله ان يتقوم حصل بصنع الغاصب وصنعه متقومة لاستعمال
ما لا متقوما فلهذا كان له ان يحبس حتى يستوفي ما زاد الد باع فيه فكان خفلا والمجلد تبع له في
حق التقوم ثم الاصل وهو الصنعة غير مضمون عليه فكذا التابع كما اذا هلك من غير صنعه
بجلاف وجوب الرد حال قيامه بتبع الملك والمجلد غير تابع للصنعة في حق الملك لثبوت قبلها وان
لم يكن متقوما بخلاف ما ذكره والثوب لان التقوم فيه ما كان ثابتا قبل الدفع والصنع فلم يكن تابعا
للصنعة ولو كان قائما فاراد المالك ان يتركه على الغاصب في هذا الوجه وضمنه قيمته قيل ليس ذلك
لان المجلد لا قيمة له بخلاف صنعة الثوب لان له قيمة وقيل ليس له ذلك عند أبي حنيفة رده
وعندهما ذلك لان اذ تركه عليه وضمنه عجز الغاصب عن حرة فصار كالاستهلاك وهو
على هذه الخلاف على ما بيناه ثم قيل يضمنه قيمة جلده مدبوغا ويعطيه ما زاد الد باع فيه كما في
الاجلاد المدبوغ بالقيمة

مضمن قيمته مدبوغة وقيل طاهر غير مدبوغة والاول اصح لان وصف الرباغة تابعة للجلد ١٢ فطبق المدبر على هامش بحج الاخر ص ٢٧٤ ٢٧٥

